الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله
معهد الترجمة

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في الترجمة
تخصص ترجمة قانونية عربي- إنجليزي-عربي

ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري في الأحكام القضائية من العربية إلى الإنجليزية: دراسة تحليلية مقارنة لترجمات مكاتب ترجمة عمومية لقرارات مأخوذة عن مجلة المحكمة العليا

Translating concepts related to the Algerian judicial system in judicial decisions from Arabic into English: a comparative analytical study of translations carried out by public translation offices of decisions taken from the Supreme Court Journal

إعداد الطالبة:
فيروز بورمة

إشراف:
أ. د. عديلة بن عودة
د. طاوس قاسمي

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
أ.د. ليلى فاسي	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	رئيسا
أ.د. عديلة بن عودة	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	مقررا
د. طاوس قاسمي	أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر 2	مقررا ثانيا
أ.د. محبوبة بكوش	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
د. سهيلة أسابع	أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
د. إيمان بورايب	أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
أ.د. عبد القادر رسول	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	عضوا مناقشا
أ.د. فاطمة الزهراء ضياف	أستاذة التعليم العالي	جامعة بومرداس	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 2 أبو القاسم سعد الله

معهد الترجمة

أطروحة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في الترجمة

تخصص ترجمة قانونية عربي- إنجليزي-عربي

ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري في الأحكام القضائية من العربية إلى الإنجليزية: دراسة تحليلية مقارنة لترجمات مكاتب ترجمة عمومية لقرارات مأخوذة عن مجلة المحكمة العليا

Translating concepts related to the Algerian judicial system in judicial decisions from Arabic into English: a comparative analytical study of translations carried out by public translation offices of decisions taken from the Supreme Court Journal

إعداد الطالبة:

فيروز بورمة

إشراف:

أ. د. عديلة بن عودة

د. طاوس قاسمي

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة الأصلية	الصفة
أ.د. ليلى فاسي	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	رئيسا
أ.د. عديلة بن عودة	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	مقررا
د. طاوس قاسمي	أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر 2	مقررا ثانيا
أ.د. محبوبة بكوش	أستاذة التعليم العالي	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
د. سهيلة أسابع	أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
د. إيمان بورايب	أستاذة محاضرة أ	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
أ.د. عبد القادر رسول	أستاذ التعليم العالي	جامعة المدية	عضوا مناقشا
أ.د. فاطمة الزهراء ضياف	أستاذة التعليم العالي	جامعة بومرداس	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024

People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Algiers 2 Abou El Kacem Saadallah
Institute of Translation

Thesis
submitted for the requirements of the degree of Doctorate (Third Cycle) in Translation
Specialization: Legal Translation (Arabic–English–Arabic)

Translating concepts related to the Algerian judicial system in judicial decisions from Arabic into English: a comparative analytical study of translations carried out by public translation offices of decisions taken from the Supreme Court Journal

Submitted by:
Fairouz Bourema

Supervised by:
Pr. Adila Benaouda
Dr. Taous Gacemi

Board of examiners

Name and Surname	Academic Rank	Home Institution	Role
Prof. Leila Faci	Professor	University of Algiers 2	Chairperson
Prof. Adila Benaouda	Professor	University of Algiers 2	Supervisor
Dr. Taous Gacemi	Senior Lecturer A	University of Algiers 2	Second supervisor
Prof. Mahbouba Bekouche	Professor	University of Algiers 2	Examiner
Dr. Souhila Asaaba	Senior Lecturer A	University of Algiers 2	Examiner
Dr. Imène Bouraib	Senior Lecturer A	University of Algiers 2	Examiner
Prof. Abdelkader Rassoul	Professor	University of Médéa	Examiner
Prof. Fatima Zohra Diaf	Professor	University of Boumerdes	Examiner

Academic Year: 2024/2025

إهداء

إلى

أمي وأبي.

شكر وعرفان

"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله"

أتوجه بامتناني وشكري إلى الأستاذة الدكتورة عديلة بن عودة على إشرافها على مذكرتي وعلى النصائح والإرشادات الثمينة التي أمدتني بها،

وأتقدم بجزيل الشكر إلى الدكتورة طاوس قاسمي على كل ما أتت به من تصويبات وتوجيهات.

كما أوجه شكرا خاصا إلى أعضاء لجنة المناقشة على تحملهم عناء قراءة هذا العمل وتقييمه.

فهرس البحث

إهداء ..... أ

شكر وعرفان..... ب

فهرس البحث..... ج

فهرس الجداول..... ز

فهرس الأشكال والرسوم البيانية..... ز

فهرس الصور..... ط

مقدمة..... 1

الفصل الأول: المفهوم المتعلق بالنظام القضائي وترجمة الأحكام القضائية

0.1 تمهيد الفصل..... 10

1.1 المفهوم القانوني..... 10

2.1 المفهوم المتعلق بالنظام القضائي..... 12

3.1 النص القانوني..... 19

4.1 الحكم القضائي..... 25

5.1 الترجمة القانونية..... 32

6.1 مهارات المترجم القانوني..... 36

7.1 تحديات ترجمة الأحكام القضائية..... 38

8.1 خلاصة الفصل..... 40

الفصل الثاني: اختلاف الأنظمة القانونية وتباين المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي

0.2 تمهيد الفصل 42

1.2 اختلاف الأنظمة القانونية..... 42

2.2 أنواع العائلات القانونية..... 45

3.2 النظام القضائي..... 52

1.3.2 الأجهزة القضائية في النظام القضائي الجزائري..... 54

2.3.2 الأجهزة القضائية في النظام القضائي الإنجليزي..... 59

3.3.2 الأجهزة القضائية في النظام القضائي الأمريكي..... 65

4.2 أهم الاختلافات الموجودة بين النظام القضائي الجزائري والنظام القضائي الأنجلوسكسوني..... 72

5.2 صعوبات ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري..... 75

6.2 تباين المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي..... 76

7.2 خلاصة الفصل..... 83

الفصل الثالث: تقنيات ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي

0.3 تمهيد الفصل..... 85

1.3 دور البحث الوثائقي في ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي..... 85

2.3 أهمية القانون المقارن في الترجمة القانونية..... 94

3.3 تقنيات الترجمة القانونية..... 97

4.3 خلاصة الفصل..... 107

الفصل الرابع: دراسة تحليلية مقارنة لنماذج من قرارات مأخوذة من مجلة المحكمة العليا مترجمة من العربية إلى الإنجليزية

0.4 تمهيد الفصل..... 110

1.4 المنهجية المتبعة في تحليل نماذج المدونة..... 110

2.4 التعريف بمجلة المحكمة العليا..... 112

3.4 التعريف بالمترجم الرسمي..... 114

4.4 تقديم المدونة..... 114

5.4 تحليل نماذج المدونة..... 124

1.5.4 المفاهيم المتعلقة بالتنظيم المادي والهيكلي للنظام القضائي الجزائري..... 124

2.5.4 المفاهيم المتعلقة بالتنظيم البشري للنظام القضائي الجزائري..... 166

3.5.4 المفاهيم المتعلقة بالنشاط القضائي الجزائري..... 221

6.4 جرد تقنيات الترجمة المستعملة في المدونة..... 274

7.4 خلاصة الفصل..... 279

خاتمة..... 282

قائمة المصادر والمراجع..... 290

الملاحق

الملخص باللغة العربية

الملخص باللغة الإنجليزية (Abstract)

الملخص باللغة الفرنسية (Résumé)

مسرد المصطلحات القانونية باللغتين العربية والإنجليزية

المدونة

فهرس الجداول

جدول رقم 1 مدونة الدراسة..... 119

جدول رقم 2 التقنيات المستعملة في ترجمة نماذج المفاهيم المتعلقة بالتنظيم المادي والهيكلي للنظام القضائي الجزائري..... 165

جدول رقم 3 التقنيات المستعملة في ترجمة نماذج المفاهيم المتعلقة بالتنظيم البشري للنظام القضائي الجزائري..... 220

جدول رقم 4 التقنيات المستعملة في ترجمة نماذج المفاهيم المتعلقة بالنشاط القضائي الجزائري..... 272

جدول رقم 5 التقنيات المستعملة في النماذج المختارة..... 273

جدول رقم 6 تقنيات الترجمة المستعملة في المدونة..... 275

جدول رقم 7 التقنيات المستعملة في المدونة من قبل كل مترجم..... 278

فهرس الأشكال والرسوم البيانية

شكل رقم 1 الأجهزة القضائية في النظام القضائي الجزائري..... 58

شكل رقم 2 الأجهزة القضائية في النظام القضائي الأمريكي..... 71

شكل رقم 3 مقارنة بين مفهومي المحكمة و tribunal..... 130

شكل رقم 4 المعنى المشترك بين مفهوم المجلس القضائي ومفهوم court of appeal..... 137

شكل رقم 5 مقارنة بين مفهوم المحكمة العليا ومفهوم supreme court الإنجليزي 161

شكل رقم 6 مقارنة بين مفهوم المحكمة العليا ومفهوم supreme court الأمريكي 163

شكل رقم 7 مقابل مفهوم المحامي في القانون الإنجليزي..... 168

شكل رقم 8 مقارنة بين مفهوم محضر قضائي ومفهوم Bailiff الإنجليزي..... 179

شكل رقم 9 مقارنة بين مفهوم محضر قضائي ومفهوم Marshal الأمريكي..... 180

شكل رقم 10 مقارنة بين مفهوم محضر قضائي ومفهوم Sheriff الإنجليزي..... 181

شكل رقم 11 مقارنة بين مفهوم أمين الضبط ومفهوم judicial assistant الإنجليزي..... 194

شكل رقم 12 مقارنة بين مفهوم أمين الضبط ومفهوم Clerk الإنجليزي..... 195

شكل رقم 13 مقارنة بين مفهوم أمين الضبط الجزائري ومفهوم judicial assistant الأمريكي..... 197

شكل رقم 14 مقارنة بين مفهوم أمين الضبط ومفهوم clerk الأمريكي..... 198

شكل رقم 15 عناصر مفهوم قوة الشيء المقضي فيه ومفهوم Res judicata..... 250

رسم توضيحي رقم 1 نسب التقنيات المستعملة في المدونة..... 276

فهرس الصور

صورة رقم 1 جزء من قرار للمحكمة العليا..... 18

صورة رقم 2 جزء من حكم قضائي..... 30

صورة رقم 3 جزء من قرار للمحكمة العليا..... 38

صورة رقم 4 الأجهزة القضائية في النظام القضائي الإنجليزي..... 65

صورة رقم 5 الموقع الإلكتروني لوزارة العدل الجزائرية..... 88

صورة رقم 6 الموقع الإلكتروني الإنجليزي **judiciary**..... 89

صورة رقم 7 الوظائف القانونية في النظام القانوني الإنجليزي..... 93

مقدمة

ساهمت العولمة والتطور التكنولوجي الذي وصل إليه عالمنا اليوم في تقليص المسافات والحدود بين الدول مما جعل اللجوء إلى الترجمة أمرا لا مفر منه لا سيما الترجمة القانونية التي أصبحت تكتسي أهمية لا نظير لها لازدياد التعاملات بين الأفراد والدول.

وتعتبر الترجمة القانونية من أصعب أنواع الترجمة نظرا للخصوصية التي تتمتع بها اللغة القانونية، فعلى عكس اللغات المتخصصة الأخرى التي تحمل مفاهيم موحدة، تختلف لغة القانون من مجتمع لآخر ويعود ذلك إلى كون القانون وليد المجتمع، فلكل مجتمع نظامه القانوني الذي يساهم إلى حد كبير في تشكيل لغة القانون. وبالتالي فإن المترجم لا يترجم بين لغتين مختلفتين فقط بل بين نظامين قانونيين مختلفين أيضا.

ويعتبر النظام القضائي جزءا من النظام القانوني بل عموده الفقري كون صلاح القضاء واستقامته يُعد من أسباب ارتقاء الدول وتطورها. ونظرا لاختلاف النظام القضائي من دولة لأخرى فإن لكل نظام مفاهيمه الخاصة، ففي الأحكام القضائية كثيرا ما يقف المترجم أمام هذه المفاهيم لنقلها وإيجاد ما يُقابلها في اللغة المنقول إليها، وهو الأمر الذي شد انتباهنا والذي سنتناوله في أطروحتنا الموسومة بـ: "**ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري في الأحكام القضائية من العربية إلى الإنجليزية-دراسة تحليلية مقارنة لترجمات مكاتب ترجمة عمومية لقرارات مأخوذة عن مجلة المحكمة العليا-**".

وهذا ما جعلنا نطرح الإشكالية الآتية: **ماهي تقنيات نقل المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري في الأحكام القضائية من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية؟**

وتنضوي تحتها مجموعة من الأسئلة الفرعية الآتية:

- **ماهي أنواع المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري وما أهم خصائصها؟**
- **ما هي الصعوبات التي يواجهها المترجم عند ترجمته المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي في الأحكام القضائية؟**
- **ما دور القانون المقارن في إيجاد المقابل المناسب وفي اختيار التقنية التُرجمية الأنسب؟**

وللإجابة عن هذه التساؤلات نقترح الفرضيات الآتية:

- قد يعتمد المترجم عند نقله لهذه المفاهيم على تقنية الترجمة الحرفية أو تقنية التكافؤ الوظيفي.
- يمكن أن تشمل أنواع المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري مفاهيم خاصة بالدعوى ومفاهيم خاصة بأطراف النزاع.
- قد تتمثل الصعوبة التي يواجهها المترجم عند نقل المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري في اختلاف الأنظمة القضائية.
- قد يساعد القانون المقارن المترجم على إيجاد المفهوم المكافئ في النظام القانوني الهدف.

وجاء اختيارنا لهذا الموضوع لأسباب ذاتية وموضوعية في الوقت نفسه، حيث تتمثل الأسباب الذاتية في اهتمامي بالمجال القانوني بحكم عملي كمترجمة في الأمانة العامة للحكومة أين ينصب عملي على نصوص قانونية إضافة لتكويني القانوني وحيازتي شهادة ليسانس في الحقوق وشهادة الكفاءة المهنية للمحاماة.

بالإضافة إلى أننا قد بدأنا البحث في الترجمة القانونية في مرحلة الماستر سابقا حيث أدركنا أهمية هذا النوع من الترجمة وخصوصيته وأردنا مواصلة البحث فيه والتعمق فيه أكثر في مرحلة الدكتوراه.

أما الأسباب الموضوعية فتتمثل في كوننا نعتقد أن ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي ليست بالأمر الهين خاصة في الأحكام القضائية التي لا يخلو أي حكم منها، ولا يكاد يتفق المترجمون القانونيون على مكافئ واحد لمفهوم منها لذلك يجدر تسليط الضوء عليها من أجل إيجاد الطرق والحلول التي تساعد على نقلها بدقة وأمانة وبالتالي إنتاج ترجمة ناجعة.

وقد لاحظنا قلة الأبحاث التي تناولت الموضوع، لكن لا يمكن لأي دراسة أن تنطلق من العدم أو أن تتم دون الاعتماد على أبحاث أجريت قبلها، وقد انطلقنا في بحثنا هذا بالدرجة الأولى من دراسات سابقة تتمثل فيما يأتي:

- Giovanna Rivezzi .Traduction des actes judiciaires : approche du texte et choix terminologique.

وتمثلت أهم النتائج التي أتى بها مقال Giovanna فيما يلي:

- أنه يجب على القارئ وهو يقرأ حكما قضائيا إيطاليا مترجما إلى الألمانية أن يشعر بأنه حكم إيطالي وليس وثيقة ألمانية، حتى يفهم بأن الوثيقة تعود إلى نظام قانوني غير نظامه، خاصة إذا كانت الوثيقة موجهة إلى قارئ متخصص كالمحامي والقاضي. لهذا من المهم فهم الغرض من ترجمة الوثيقة ومعرفة نوع المتلقي والغرض المرجو من الترجمة.
- أنه لا يجب أن تكون الترجمة سطحية، فمن المهم إيصال الرسالة بصفة واضحة وغير مبهمة وقد يلجأ في ذلك إلى التعاون مع مترجمين آخرين وحتى قضاة بغية توضيح النقاط المبهمة في النص.

- Monjean-Decaudin Sylvie. La traduction du droit dans la procédure judiciaire. Les cahiers de la justice. N° 2. 2012

وتتلخص نتائج مقالMonjean-Decaudin في كون عملية المقارنة بين الأنظمة والترجمة القانونية أمران متكاملان ومتلازمان، الأمر الذي جعل من القانون المقارن أداة مفيدة للترجمة القانونية.

- Kuriačková Ivana. Translation of Culture Specific Terms in the EU Legislative Documents, Master in Learning and Communication in Multilingual and Multicultural Contexts,

وتمثلت نتائج هذه الدراسة التي تناولتها Kuriačková فيما يلي:

- تتمثل التقنيات الأكثر استعمالا في ترجمة المصطلحات المتعلقة بالثقافة في وثائق الاتحاد الأوربي في: الترجمة الحرفية والتكافؤ الوظيفي والوصف.
- يختلف استعمال التقنيات الترجمية حسب موضع المصطلح في النص.
- Jopek-Bosiacka Anna. Comparative law and equivalence assessment of system-bound terms in EU legal translation

أما نتائج هذا المقال الذي تناولته Jopek-Bosiacka فهي:

- أنه قد ثبت أن منهج القانون المقارن مفيد عند ترجمة تسميات المؤسسات والمفاهيم الخاصة بنظام قضائي آخر.
- سمحت هذه المقارنة الجزئية للقانون العام بتقييم جودة الترجمة ومدى تكافئها.
- أظهر التحليل المقارن لترجمات أحكام محكمة العدل الأوروبية أن مترجمي المحكمة قد استعملوا في الغالب مكافئات وظيفية أو ترجمات شارحة أو محاكاة.
- يلجأ المترجم إلى الاقتراض أو المحاكاة في حالة عدم وجود مفهوم بولندي مقابل للمصطلح الإنجليزي.

واعتمدنا في بحثنا على المنهج التحليلي حيث قمنا بدراسة عناصر الموضوع مثل التعرض للمفهوم بصفة عامة ثم المفهوم المتعلق بالنظام القضائي والترجمة القانونية والنظام القانوني وغيرها من العناصر الأخرى التي تناولناها بالتحليل بُغية استخلاص أحكام ونتائج، بالإضافة إلى اعتمادنا

على المنهج المقارن الذي قمنا من خلاله بالمقارنة بين النظامين القضائيين الجزائري والأنجلوسكسوني، وبين ترجمات المفاهيم محل الدراسة من أجل الوصول إلى حل إشكالية الدراسة.

تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن كيفية سد الفجوة الناتجة عن اختلاف الأنظمة القانونية عند ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي وذلك من خلال البحث عن التقنيات المستعملة، وكذا اقتراح الحلول المناسبة لحل هذه الإشكالية.

وتكمن أهمية التطرق إلى موضوع المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي في إظهار الاختلاف بين هذه المفاهيم في لغة القضاء الجزائري ولغة القضاء الإنجليزي وكذا لغة القضاء الأمريكي، الناتج عن اختلاف الأنظمة القانونية لكل بلد مما يُؤدي إلى صعوبة إيجاد مقابل مكافئ في اللغة المنقول إليها، فهذه الدراسة تسعى إلى تقريب الحلول التي تسهل للمترجمين القانونيين بصفة خاصة والمترجمين عامة وكذا طلبة الترجمة عملية نقل هذه المفاهيم.

وقد واجهتنا بعض الصعوبات أثناء قيامنا بهذه الدراسة من أهمها صعوبة إيجاد أمهات الكتب القانونية المتعلقة بالنظام القانوني الأنجلوساكسوني والتي تُعتبر مصدرا مهما لشرح هذا النظام والبحث عن مفاهيمه ومقارنتها مع المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري.

بالإضافة إلى نُدرة القواميس والمعاجم القانونية الجزائرية التي تنصب على ترجمة المصطلحات القانونية بين لغة القانون الجزائرية ولغة القانون الإنجليزية، والقواميس الأحادية اللغة

المتعلقة بالقانون الجزائري، وكذا نقص الأبحاث التي تتناول تقنيات وخطوات الترجمة القانونية وترجمة المفاهيم القانونية بصفة خاصة.

ومحاولة منا الإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا بحثنا إلى أربعة فصول. سنتعرض في الفصل الأول إلى كل من المفهوم القانوني والمفهوم المتعلق بالنظام القضائي، حيث نعرفه ونبين أنواعه وخصائصه، ثم ننتقل إلى ترجمة الأحكام القضائية فنبين أنواع النص القانوني مركزين على الأحكام القضائية ونتناول الترجمة القانونية فنعرفها ونذكر خصائصها مسلطين الضوء على ترجمة الأحكام القضائية والتحديات التي يطرحها هذا النوع من الترجمة. ثم ننتقل في الفصل الثاني إلى نقطة جوهرية في الدراسة والمتمثلة في اختلاف الأنظمة القانونية وتباين المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي، حيث نتعرض إلى أنواع العائلات القانونية، ونرى الأنظمة القضائية في كل من الجزائر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ونوضح الاختلاف الموجود بين ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي في كل من النظام القضائي الجزائري والنظامين القضائيين الإنجليزي والأمريكي. وفي الفصل الرابع التطبيقي سنقوم بدراسة تحليلية مقارنة لنماذج من المدونة معتمدين في ذلك على القانون المقارن حيث نقوم بالمقارنة بين المفهوم في النظام القضائي المصدر والمفهوم المقابل في النظام القضائي الهدف، ونقوم بمقارنة ترجمات المترجمين، ونرصد مختلف تقنيات الترجمة التي استعملها المترجمون في نقل المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي، كما نحاول اقتراح البدائل الممكنة وننهي بحثنا بخاتمة، نلخص فيها النتائج التي توصلنا إليها. وسنتبع في

هذه الدراسة منهجية التوثيق التابعة لجمعية علماء النفس الأمريكية (APA) في طبعتها السابعة والأخيرة.

الفصل الأول:

المفهوم المتعلق بالنظام القضائي وترجمة الأحكام القضائية

0.1 تمهيد الفصل

نهدف من خلال هذا الفصل إلى التعريف بالمفهوم القانوني ثم ننتقل إلى المفهوم المتعلق بالنظام القضائي الذي يمثل لب دراستنا هذه حيث سنحاول تعريفه وتحديد أنواعه وخصائصه، وسنتطرق إلى النص القانوني ونحاول ضبط مفهوم الأحكام القضائية كنوع من أنواع النصوص القانونية، كما سنعرج إلى الترجمة القانونية بصفة عامة وترجمة الأحكام القضائية بصفة خاصة، لنتطرق في الأخير إلى التحديات التي تطرحها ترجمة هذا النوع من النصوص.

1.1 المفهوم القانوني

لقد شغل المفهوم اهتمام العديد من العلماء والباحثين في مختلف المجالات والعلوم كعلم الاجتماع وعلم النفس والفلسفة واللسانيات، وهو عنصر أساسي في بحثنا لذا ينبغي لنا توضيح معناه.

يرى الميساوي أن المفاهيم وحدات فكرية تدرك بالعقل ويعبر عنها باللسان باستعمال مصطلحات خاصة بميدان معرفي معين (2013، ص 57). فالمفاهيم هي أساس المعارف التي تسخر لخدمة العلم عن طريق المصطلحات. وبالتالي تشكل المفاهيم المحتوى والمصطلحات القالب الذي يتضمنه هذا المحتوى، فهما وجهان لعملة واحدة.

ويؤيد ذلك غودان Gaudin حيث أشار إلى أنه يقصد بالمفهوم في علم المصطلح بأنه يخص أساسا المحتوى الدلالي لبعض الكلمات (1996, p. 614)، فمصطلح تاجر هو التمثيل اللساني لشخص يمارس عملا تجاريا وتمثل هذه الفكرة أو التصور محتوى المصطلح والذي يسمى بالمفهوم، فهذا التعريف يقوم على ثنائية المصطلح والمفهوم فالأول يمثل الشكل والثاني الجوهر.

ونتبنى في إطار بحثنا هذا التعريف الذي قدم للمفهوم في إطار دراسات علم المصطلح على أنه الفكرة أو المحتوى الذي يحمله المصطلح، كونه التعريف الذي يخدم دراستنا التي تنصب على دراسة ترجمة المفاهيم التي تتضمنها المصطلحات القانونية المتعلقة بالنظام القضائي تحديدا.

وإذا كان المفهوم أساس علم المصطلح فإنه يحتل مكانة أكثر أهمية في القانون، حيث يرى كورنو Cornu (1998) أن القانون يتكون من مجموعة من المفاهيم، كما أشار بورسيي Bourcier (2002) إلى أن أهم نشاط في القانون يتمثل في تكوين المفاهيم واستعمالها (as cited in Pic, 2008, p. 58). فالمفهوم هو عماد القانون وأساس تكوين قواعده.

وتعرف كاو Cao المفاهيم القانونية بأنها: "تصورات مجردة لأفكار وقواعد قانونية عامة داخل النظام القانوني" (2007, p. 54)، ومثال ذلك الحبس وهو مصطلح قانوني يدل على المفهوم المتمثل في عقوبة سالبة للحرية (القرام، 1992، ص 116).

وبالتالي، فإن المفهوم القانوني هو تصور ذهني لفكرة قانونية أو وضع قانوني أو قاعدة قانونية في نظام قانوني معين.

ويعرف بومر Pommer (2006) المفاهيم القانونية بأنها متمثلة في مجموعة القواعد القانونية التي تعبر عن وضعية معينة والتي تقوم بتنظيم سلوك الأفراد داخل المجتمع، فهو يرى بأن المفاهيم القانونية هي جوهر القانون الذي هو عبارة عن مجموعة من المفاهيم القانونية (as cited in Bajčić, 2017, p. 39).

ومنه، تشكل المفاهيم القانونية محتوى القانون وقاعدته، فهي التي تكون القوانين بل هي حجر الأساس الذي تُبنى عليه. ومفاهيم العقد والبائع والمشتري والمحل والإيجاب والقبول مثلا من بين المفاهيم القانونية التي يقوم عليها القانون المدني (الأمر رقم 75-58، 1975).

أما المصطلحات القانونية فتُعرف بأنها تمثيلات لغوية للمفاهيم القانونية والتي بدورها تؤطر المعرفة القانونية (Bajčić, 2017, p. 39)، إذ أن المصطلحات القانونية ليست إلا الصورة اللسانية للمفاهيم القانونية التي تشكل محتوى القوانين.

2.1 المفهوم المتعلق بالنظام القضائي

قد يعتبر الكثيرون أن أهم مشكل يواجه المترجم عند ترجمة النص القانوني هو ترجمة المصطلحات القانونية، لكن المشكل الأساسي في حقيقة الأمر هو مشكل مفاهيم، فصعوبة ترجمة

المصطلحات القانونية وإشكالية إجاد مكافئاتها يعود لاختلاف المفاهيم من مجتمع لآخر. فمصطلح **مخالفة** يختلف مفهومه من بلد لآخر حيث تعرفه المادة 5 من قانون العقوبات الجزائري بأنه: "الجريمة المعاقب عليها بغرامة تتراوح بين2000 دج إلى 20000 دج و بالحبس من يوم واحد على الأقل إلى شهرين على الأكثر" (الأمر رقم 66-156، 1966)، أما مفهوم **المخالفة** في مصر فهو يعني حسب المادة 12 من قانون العقوبات المصري رقم 58 لسنة 1937: "الجريمة المعاقب عليها بالغرامة التي لا يزيد مقدارها عن 100 جنيه مصري" (قانون رقم 58، 1937).

نلاحظ بأن المفهوم ليس نفسه في النظامين القانونين هذا فالمخالفة في الجزائر يعاقب عليها بالحبس عكس ما هو عليه الحال في القانون المصري، وهذا ما يزيد من تعقيد مهمة المترجم القانوني عند محاولة نقله لمفهوم قانوني من نظام قانوني لآخر.

لهذا نلح أن مشكلة الترجمة القانونية هي مشكلة مفاهيم أكثر مما هي مشكلة مصطلحات. فالمصطلح القانوني ليس إلا قالبا للمفهوم القانوني الذي يشكل مركز اهتمامنا بحيث أن ما يشدنا في هذه الدراسة هو محتوى المصطلح القانوني (المفهوم القانوني) وسنركز بالتحديد على المفهوم المتعلق بالنظام القضائي الجزائري

ولقد تعرضنا فيما سبق إلى معنى المفهوم والمفهوم القانوني، أما فيما يخص المفهوم المتعلق بالنظام القضائي فإنه يتطلب منا تعريف النظام القضائي أولا، حيث عرف "معجم اللغة

العربية" **النظام** بأنه: "جمع أنظمة، على نظام واحد: على نهج واحد، نظام الأمر: قوامه وعماده، خيط يُنظم فيه اللؤلؤ وغيره، مجموعة عناصر مرتبطة وظيفيا" (مختار ، 2008، ص 2236)

أما اصطلاحا فيعرف كورنو **Cornu "system "** بأنه:

"مجموع قواعد منظور إليها في ظل العلاقة التي يُوحدها تماسكها الذي يمكن أن يعود، إذا تعلق الأمر بقانون أحد البلدان، إلى الخاصيات الوطنية لهذا البلد" (مثلا نظام قانوني فرنسي) (كورنو، 1998، ص 1725).

نفهم من هذا التعريف أن النظام في الاصطلاح القانوني هو مجموعة من القواعد المرتبطة فيما بينها التي تشكل القانون الخاص بدولة معينة.

وبالنسبة لكلمة **قضائي** فهي "اسم منسوب إلى القضاء" (قاموس المعاني، 2019)، فوصفُ "قضائي" يُطلق على ما هو متعلق بالقضاء.

ويعتبر القضاء في القانون الجزائري طبقا للمواد 163 و164 و165 من دستور الجزائر (2020)، سلطة مستقلة مخولة بحماية المجتمع وحريات وحقوق المواطنين طبقا للدستور، ويقوم القضاء على أساس مبادئ الشرعية والمساواة بالإضافة إلى كونه حقا متاحا لجميع الأشخاص طبيعيين كانوا أو معنويين.

ومن خلال تعريف مصطلحي "نظام" و"قضائي" يمكن القول بأن النظام القضائي هو مجموعة القواعد المتعلقة بسلطة القضاء.

وقد أطلق عليه الغوثي بن ملحة مصطلح **التنظيم القضائي** ومصطلح "قانون الإجراءات المدنية" حيث ذكر أن بعض العلماء قد عرفوا المصطلح الأخير على أنه مجموعة من القواعد التي تنظم القضاء لتضمن حقوق الأفراد والمتقاضين (بن ملحة، 1989، ص6).

كما يعرف **القانون القضائي** الذي يطلق عليه كذلك اسم التنظيم القضائي بأنه مجموعة القواعد التي تنظم الدعاوى التي يرفعها الأشخاص أمام جهات القضاء والإجراءات الواجب اتباعها أمامها (فاضلي، 2009، ص 8-9).

وبناء على التعريفات السابقة يمكن القول أن النظام القضائي هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم جهاز القضاء ونشاطه.

وانطلاقا من تعريف النظام القضائي وتعريف المفهوم القانوني الذي رأيناه سابقا فإن المفهوم المتعلق بالنظام القضائي يدل على تصور لفكرة أو وضع أو قاعدة قانونية أو إجراء يتعلق بسلطة القضاء وبالنشاط القضائي.

فكل المفاهيم المتعلقة بسلطة القضاء وبعملها هي عبارة عن مفاهيم متعلقة بالنظام القضائي، فالمفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي هي المفاهيم المستعملة في الإطار القضائي.

ويضم الميدان القضائي مجموعة كبيرة من المفاهيم المتعلقة بالمحاكم والهياكل القضائية كالمفاهيم المتعلقة بتكوين القضاء (مثل المحكمة والمجلس القضائي) والوظائف القضائية (قاضي، كاتب ضبط، محامي، موثق) وكذا المفاهيم المتعلقة بالدعوى وسيرها مثل الاستئناف، الطعن

بالنقض، إعادة السير في الدعوى. وقد ارتأينا تقسيم المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي على أساس مضمون النظام القضائي، حيث يتضمن النظام القضائي عنصرين يتمثلان فيما يأتي:

- يتعلق العنصر الأول **بتنظيم مرفق القضاء** إذ يضم القواعد المنظمة لجهاز القضاء من مختلف أنواع المحاكم واختصاصاتها كما يشمل القواعد المتعلقة بالقضاة وأعوان القضاء والمتقاضين (بن ملحة، 1989، ص 9-10).
- ويتعلق العنصر الثاني **بالنشاط والعمل القضائي والإجراءات** مثل رفع الدعوى ومراحل سيرها إلى صدور الحكم وتنفيذه (بن ملحة، 1989، ص 10).

وانطلاقا من هذا التصنيف قسمنا المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي إلى ثلاثة أنواع هي:

- مفاهيم متعلقة بالتنظيم المادي والهيكلي للنظام القضائي الجزائري: وتعني التنظيم القضائي المؤسساتي أي كل الهيئات القضائية المكونة لجهاز القضاء من محاكم ومجالس قضائية وجهات قضائية إدارية ومحاكم متخصصة ومحكمة عليا ومحكمة تنازع بالإضافة إلى الغرف والأقسام التي تشملها مختلف أنواع المحاكم القضائية (طاهري، 2015).
- مفاهيم متعلقة بالتنظيم البشري للنظام القضائي الجزائري: ويقصد بها تلك المفاهيم التي تعبر عن العاملين في سلك القضاء وجميع مساعديهم مثل القضاة بجميع رتبهم والمحامين وكذلك أعوان القضاء كالمحضرين والموثقين كذا المترجمين والتراجمة الرسميين (طاهري،

2015)، كما يشمل التنظيم البشري للنظام القضائي المتقاضين (بن ملحة، 1989، ص 10)، أي أطراف الدعوى مثل المدعي والمدعى عليه.

- مفاهيم متعلقة بالنشاط القضائي الجزائري: وهي المفاهيم التي تتعلق بالإجراءات والشكليات القانونية التي يتم اتباعها أمام جهاز القضاء سواء من قبل المتقاضين أو من طرف رجال القضاء وهي المفاهيم المتعلقة بشكليات رفع الدعوى وسيرها والفصل فيها وتنفيذ الأحكام (بن ملحة، 1989، ص 10). ومن أمثلتها أنواع الدعاوى (الدعوى المنقولة، والدعوى الشخصية...) وكذا أنواع الأحكام (الحكم الحضوري، الحكم النهائي، الحكم التمهيدي)، وأدرجنا تحت هذه الطائفة من المفاهيم كذلك المبادئ التي يقوم عليها النشاط القضائي مثل مفهوم التقاضي على درجتين، وكذا المفاهيم المترتبة على النشاط القضائي مثل المصاريف القضائية.

وتتميز المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي بأنها مفاهيم ذات أثر قانوني، فالحكم القضائي يتكون من مجموعة من المفاهيم المرتبطة ببعضها البعض المشكلة للحكم والتي يترتب عنها القضاء لصالح أحد أطراف النزاع.

صورة رقم 1

جزء من قرار للمحكمة العليا

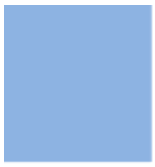

فلهـــذه الأســـباب

تقضي المحكمة العليا:

في الشكل: بقبول الطعن.

في الموضوع: القول بتأسيس الطعن وبنقض و إبطال القرار المطعون فيه الصادر في 2008/05/27 رقم 08/04759 عن الغرفة الجزائية لمجلس قضاء عنابة وإحالة القضية والأطراف على نفس المجلس مشكلا من هيئة أخرى للفصل فيها من جديد.

والمصاريف على الخزينة.

بذا صدر القرار بالتاريخ المذكور أعلاه من قبل المحكمة العليا، غرفة الجنح والمخالفات، القسم الثالث.

(المحكمة العليا ، 2015، صفحة 323)

نلاحظ من خلال هذه الصورة أن المفاهيم التي يتضمنها هذا القرار لها نتيجة وأثر قانوني مثل:

- تقضي–المحكمة العليا: مفهومان ينتج عنهما صدور قرار عن المحكمة العليا.
- في الشكل: هذا المفهوم يؤدي وجوده إلى صدور قرار حول شكل الطعن.
- –إحالة القضية: يؤدي هذا المفهوم كما هو موضح في النص إلى إعادة نفس المجلس القضائي الفصل في القضية من جديد، مشكلا من هيئة أخرى.

بالإضافة لذلك تتميز المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي بعدم ثباتها، ويرجع ذلك إلى التغيرات والتعديلات التي تُجرى على القوانين بشكل مستمر لتساير ظروف المجتمع ومستجداته، لهذا على المترجم الاطلاع على آخر تعديلات القوانين في الأنظمة القانونية المنقول منها وإليها حتى يتوصل

إلى المقابل المناسب، ومن أمثلة تغير المفاهيم أنه كان يطلق على الجهة القضائية التي تفصل ابتداء في النزاعات الإدارية، اسم الغرفة الإدارية والتي كانت تابعة للمجلس القضائي (شيهوب، 1998، ص 182)، ثم حلت محلها المحكمة الإدارية بموجب قانون 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية، والتي أصبحت بموجبه محكمة مستقلة عن المجلس القضائي (برزيق، 2013، ص 409). وبهذا على المترجم أن يتأكد عند اختياره للمقابل أن يكون ساري المفعول في النظام القانوني الهدف ولم يتم تعديله بمفهوم آخر.

3.1 النص القانوني

قبل تعرضنا للأحكام القضائية التي تعتبر جوهر بحثنا يجدر بنا تناول النص القانوني أولا كون الأحكام القضائية نوع من أنواع النصوص القانونية كما سنوضح ذلك فيما يأتي.

يتطلب تعريف النص القانوني منا تعريف كل من كلمة نص وكلمة قانوني، فبالنسبة للنص، لقد ورد تعريفه اللغوي في معجم اللغة العربية بأنه: "جمع نصوص، مالا يحتمل إلا معنى واحد، ولا يحتمل التأويل، كلام مفهوم المعنى من الاجتهاد والسنة "لا اجتهاد مع النص"، صيغة الكلام الأصلية كما وردت من المؤلف" (مختار، 2008، ص 2221).

أما اصطلاحا فيعرفه طه عبد الرحمن بأنه "بناء يتركب من عدد من الجمل السليمة المرتبطة فيما بينها بعدد من العلاقات بين جملتين أو بين أكثر من جملتين" (2000، ص 35)، أي أنه جملتين أو أكثر تربط مجموعة من العلاقات فيما بينها.

ويعرفه تودوروف **Todorov** (1984) بأنه " إنتاج لغوي منغلق على ذاته، ومستقل بدلالته وقد يكون جملة أو كتابا بأكمله" (عزام ، 2001، ص 14)، أي ذلك البناء اللغوي المتضمن جملة أو عدة جمل الذي يحمل معنى مستقلا. فهو يركز على استقلالية النص بمعناه ويرى بأنه إنتاج لغوي قد يطول ليشمل كتابا أو ينحصر في جملة واحدة.

وتعرف ابتسام القرام مصطلح قانوني بأنه " كل ما هو متعلق بالقانون والعلوم المتصلة به" (1992، ص 169).

انطلاقا من التعاريف المقدمة يمكننا أن نستخلص أن النص القانوني هو ذلك البناء اللغوي الذي يتعلق بمجال القانون وبكل ما هو قانوني.

ويتميز النص القانوني بجملة من الخصائص التي تجعله مختلفا عن باقي أنواع النصوص الأخرى، فهو نص معياري له أسلوبه الخاص ومصطلحاته الخاصة(Gémar, 2002, p. 166).

والنص المعياري هو نص يرمي إلى توجيه المخاطب ويوضح له الخطوات التي يجب اتباعها وما لا يجب القيام به (Brown, 2021)، حيث أن القانون يخاطب الأفراد ويوجه لهم أوامر وتوجيهات قد يُؤدي عدم الالتزام بها إلى عقوبات منصوص عليها في المواد القانونية. ونذكر على سبيل المثال المادة 182 من قانون العقوبات التي تنص على ما يلي:

يُعاقب بالحبس من ثلاثة أشهر إلى خمسة سنوات وبغرامة من 500 إلى 15000 دينار أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من يستطيع بفعل مباشر منه وبغير خطورة عليه أو على الغير أن يمنع وقوع فعل موصوف بأنه جناية أو وقوع جنحة ضد سلامة جسم الإنسان وامتنع عن القيام بذلك (الأمر رقم 66-156، 1966).

نلاحظ أن هذا النص القانوني هو نص معياري، إذ فيه أمر بأن يمنع أي شخص ارتكاب جناية أو جنحة تمس بسلامة أي إنسان إذا كان بإمكانه منعها كما أن عدم القيام بذلك يوقع عليه عقوبة الحبس والغرامة المالية.

وبما أن النص القانوني يستعمل مصطلحات خاصة فهو نص متخصص. وهو يستعمل مثل النصوص المتخصصة الأخرى التي تنتمي إلى مختلف المجالات المتخصصة كالطب والفيزياء والكيمياء أسلوبا موضوعيا علميا ومصطلحات تقنية.

ويتميز النص القانوني بخصائص تميزه عن أنواع النصوص الأخرى، من بينها:

- خاصية الإلزام:

يتميز النص القانوني عن باقي النصوص القانونية بكونه نصا ملزما للمخاطبين (عبد الباقي، 2015، ص 31)، حيث أن عدم الالتزام به يرتب عليهم جزاء معين وذلك بُغية الحفاظ على النظام في المجتمع.

- خاصية وضوح الأسلوب ودقته:

يحرص المشرعون وصائغو النصوص القانونية باختلاف أنواعها على الحفاظ على وضوح الأسلوب حفاظا على المصداقية التي تتميز بها هذه النصوص (عبد الباقي، 2015، ص 32)، وهم يتجنبون استعمال الصور البيانية والتعابير البلاغية تحريا للدقة وحفاظا على الطابع الرسمي والراقي للنص القانوني.

- الخاصية الثقافية:

توجد علاقة تكامل بين الثقافة والقانون حيث أن هذا الأخير هو نتاج الثقافة وثمرتها هذا ما يفسر خصوصية القوانين واختلافها باختلاف الثقافات التي تنتمي إليها (عبد الباقي، 2015، ص 31).

نستنتج من خلال ما سبق أن النص القانوني هو خطاب يعكس ثقافة معينة ويتسم بطبيعته الإلزامية نظرا للهدف المرجو منه والمتمثل في إحلال النظام في المجتمع بالإضافة إلى تميزه بالوضوح وهي الخاصية التي تعد ضرورية في هذا النوع من النصوص كونه نص يخاطب عامة الناس بكل شرائحهم فينبغي أن تكون لغته واضحة لعامة الناس.

و قد اختلف الفقهاء والباحثون في تصنيفهم للنص القانوني، ونكتفي في هذا الصدد بذكر التصنيف الذي جاء به **بوكيه** وكذا تصنيف **سارسفيش:**

- تصنيف كلود بوكيه

صنف بوكيه النصوص القانونية إلى ثلاثة أنواع تتمثل فيما يلي:

- نصوص معيارية: وتضم القوانين وكذلك الدستور والأوامر والقرارات والمراسيم وكذا النظام الداخلي للمؤسسة والشروط العامة في العقود وكل النصوص القانونية التي يعتبرها المشرع ذات طابع أدائي (Performative). (Boquet, 2008, p. 10) فهي النصوص التي تقدم توجيهات للمخاطبين وتوضح لهم البنود التي ينبغي اتباعها.
- نصوص قضائية: وتشمل قرارات المحاكم وكذا معاينات الشرطة والمحضر القضائي وهي نصوص ذات طابع وصفي. (Boquet, 2008, p. 10)
- نصوص الفقه: وهي النصوص التي يحررها القانونيون والتي يكون موضوعها القانون، وتبدو هذه النصوص سهلة فهي تتميز بالطابع الوصفي (Boquet, 2008, p. 11).

فهي نصوص تشرح مضمون النصوص القانونية الملزمة، كما يعلق من خلالها فقهاء القانون على النصوص القانونية.

نلاحظ أن تصنيف بوكيه جاء على أساس الجهة التي أصدرت النص القانوني فالدستور والقوانين صادرة عن المشرع والنصوص القضائية صادرة عن المحاكم والنصوص الفقهية هي التي يكتبها فقهاء القانون.

- تصنيف سارسفيش

صنفت سارسفيش النصوص القانونية إلى ما يلي:

- نصوص معيارية: هي تلك النصوص التي تحمل وظيفة إلزامية بالدرجة الأولى وتشمل القوانين واللوائح والتقنينات والعقود والمعاهدات والاتفاقيات(Sarcevic S. , 1997, p. 11) . فهي نصوص معيارية تحدد ما ينبغي على الفرد الالتزام به.
- النصوص الهجينة: تعتبر وصفية في المقام الأول لكنها تتضمن أجزاء معيارية إلزامية ومن بين هذه النصوص توجد الأحكام القضائية والوثائق المتعلقة بسير الإجراءات القضائية والإدارية، مثل: الدعاوى والمذكرات والطعون والطلبات والالتماسات (Sarcevic S. , 1997, p. 11).
- النصوص الوصفية البحثة: وهي النصوص التي قام بتحريرها فقهاء القانون، مثل الآراء القانونية وكتب القانون والمقالات وما إلى ذلك، وتشكل هذه النصوص القانونية ما يعرف بفقه القانون الذي يختلف وزنه ومكانته حسب النظام القانوني (Sarcevic S. , 1997, p. 11).

يظهر أن سارسفيش قد اعتمدت في تصنيفها على صفة هذه النصوص بحيث أن النصوص التي جاءت لغتها ملزمة هي نصوص معيارية والنصوص التي تجمع بين الطبيعة الوصفية والإلزامية هي نصوص هجينة.

واعتمدت في الصنف الأخير **النصوص الوصفية البحتة** على الجهة التي حررت النص والمتمثلة في فقهاء القانون.

4.1 الحكم القضائي

يعتبر الحكم القضائي نوعا من أنواع النصوص القضائية حسب تصنيف كلود بوكيه، ويعني بمفهومه العام الفصل في خصومة قضائية قائمة بين طرفين أو أكثر، من قبل جهة قضائية مهما كانت درجتها، وفقا للأشكال والإجراءات المنصوص عليها قانونا (بيومي، 2007، ص 19)، فالحكم في معناه الواسع يتمثل في أي قرار صادر عن أية جهة قضائية يفصل في نزاع قائم بين الخصوم.

وتعرف **القرام** الحكم القضائي بأنه قرار يصدر عن هيئة قضائية من الدرجة الأولى وهي المحكمة (1992، ص 167). وهذا التعريف ذو مفهوم ضيق حيث يشمل نوعا محددا من قرارات المحاكم وهي تلك الصادرة عن المحاكم الابتدائية.

ويقصد بالأحكام القضائية حسب المادة 8 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري الأوامر والأحكام والقرارات القضائية (قانون رقم 08-09، 2008)، وهذا التعريف القانوني للحكم يتمثل في المعنى العام، إذ يشمل الأحكام بأنواعها الثلاث والمتمثلة في الأحكام والقرارات والأوامر:

- الحكم: يمثل المعنى الضيق للحكم القضائي والمذكور أعلاه والذي يتمثل في القرار الصادر عن المحكمة الابتدائية.
- القرار القضائي: هو القرار الصادر عن الجهة القضائية التي تعلو محكمة الدرجة الأولى، حيث يصدر إما عن المجلس القضائي أو المحكمة العليا أو مجلس الدولة (لرجم، 2019، ص 289). وتندرج تحت هذا النوع القرارات القضائية الصادرة عن المحكمة العليا والتي سنسلط عليها الضوء في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة.
- الأوامر القضائية: وتتمثل خاصة في الأوامر الاستعجالية وأوامر الأداء والأوامر على العرائض، وكذا أوامر تحديد المصاريف القضائية (لرجم، 2019، ص 291).

والمعنى العام للأحكام القضائية الذي ذكرته المادة 8 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية هو المعنى الذي نقصده في دراستنا هذه التي لا تنصب على الأحكام الصادرة عن محكمة الدرجة الأولى حصرا بل نقصد دراسة ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري في الأحكام القضائية بصفة عامة وفي القرارات الصادرة عن المحكمة العليا بصفة خاصة.

ويحتوي كل حكم قضائي مجموعة من العناصر التي تُكسبه صفة الحكم القضائي، والمتمثلة فيما يلي:

- الديباجة:

وهي ما يبدأ به الحكم، إذ أنها عبارة عن تمهيد للحكم، وتتضمن مجموعة من البيانات التي ذكرتها المادة 276 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري والمتمثلة في البيانات الآتي ذكرها:

- الجهة القضائية التي أصدرته،
- أسماء وألقاب وصفات القضاة الذين تداولوا القضية،
- تاريخ النطق به،
- اسم ولقب ممثل النيابة العامة عند الاقتضاء،
- اسم ولقب أمين الضبط الذي حضر مع تشكيلة الحكم،
- أسماء وألقاب الخصوم وموطن كل منهم، وفي حالة الشخص المعنوي تُذكر طبيعته وتسميته ومقره الاجتماعي وصفة ممثله القانوني أو الاتفاقي،
- أسماء وألقاب المحامين أو أي شخص قام بتمثيل أو مساعدة الخصوم،
- الإشارة إلى عبارة النطق بالحكم في جلسة علنية (قانون رقم 08-09، 2008).

بالإضافة إلى البيانات الواردة في المادة السابقة الذكر تتصدر الأحكام القضائية عبارة "الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية" (بلغيث، 2002، ص 216)، كما تتألف الأحكام مما يلي:

- وقائع الحكم:

هي الأحداث المتعلقة بالدعوى والنزاع، حيث يُعد ذكرها ضروريا للفصل في الدعوى

- تسبيب الحكم:

وهو الجزء الذي يأتي قبل منطوق الحكم، ويتضمن الأدلة والحجج التي بنت المحكمة على أساسها حكمها .

- منطوق الحكم:

وهو آخر جزء من الحكم القضائي وهو النتيجة المُتوصل إليها من قبل المحكمة (فتاحي، د.ت.).

أما قرارات المحكمة العليا التي تشكل موضوع دراستنا التطبيقية، فإن الأصل أن لا تُذكر وقائع الدعوى في نص القرار لأن تأسيس الأوجه المثارة يكون بناءً على أسس قانونية لكن أصبحت بعض القرارات مؤخرا تتضمن الوقائع وقد يكون ذلك بغرض تسهيل فهم القضية. فضلا على ذلك

يجب أن تتضمن قرارات المحكمة العليا مجموعة من البيانات ذكرها نص المادة 582 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري والمتمثلة فيما يلي:

- لقب واسم وصفة وموطن كل من الخصوم وأسماء وألقاب محاميهم وعناوينهم المهنية.
- المذكرات المقدمة والأوجه المثارة.
- أسماء وألقاب وصفات القضاة الذين أصدروه مع صفة المستشار المقرر.
- اسم ولقب ممثل النيابة العامة.
- اسم ولقب أمين الضبط الذي ساعد التشكيلة.
- سماع النيابة العامة.
- سماع محامي الخصوم في الجلسة عند الاقتضاء.
- تلاوة التقرير خلال الجلسة والمداولة.
- النطق بالقرار خلال جلسة علنية (ذيب، 2016، ص 435-436).

وتأتي قرارات المحكمة العليا مسببة، وتتضمن المواد القانونية التي أُسس عليها القرار (بوبشير، 1998، ص 296).

ويظهر بعد التعريف بالحكم القضائي وتبيان مضمونه أن الأحكام القضائية هي نصوص سردية تتميز باستعمال أسلوب سردي ووصفي خاصة عند ذكر وقائع وحيثيات القضية، حيث يقوم القاضي قبل ذكر النتيجة التي توصل إليها بسرد وقائع القضية ووصف الأحداث.

كما أنها نصوص معيارية أي توجيهية وهي الخاصية التي رأينا أنها تميز النص القانوني بشكل عام، فالقاضي عند نطقه بالحكم يوجه أوامر للمتقاضين هم ملزمين بتطبيقها، وهذا ما يتضح لنا من خلال هذه الفقرة من حكم قضائي:

صورة رقم 2

جزء من حكم قضائي

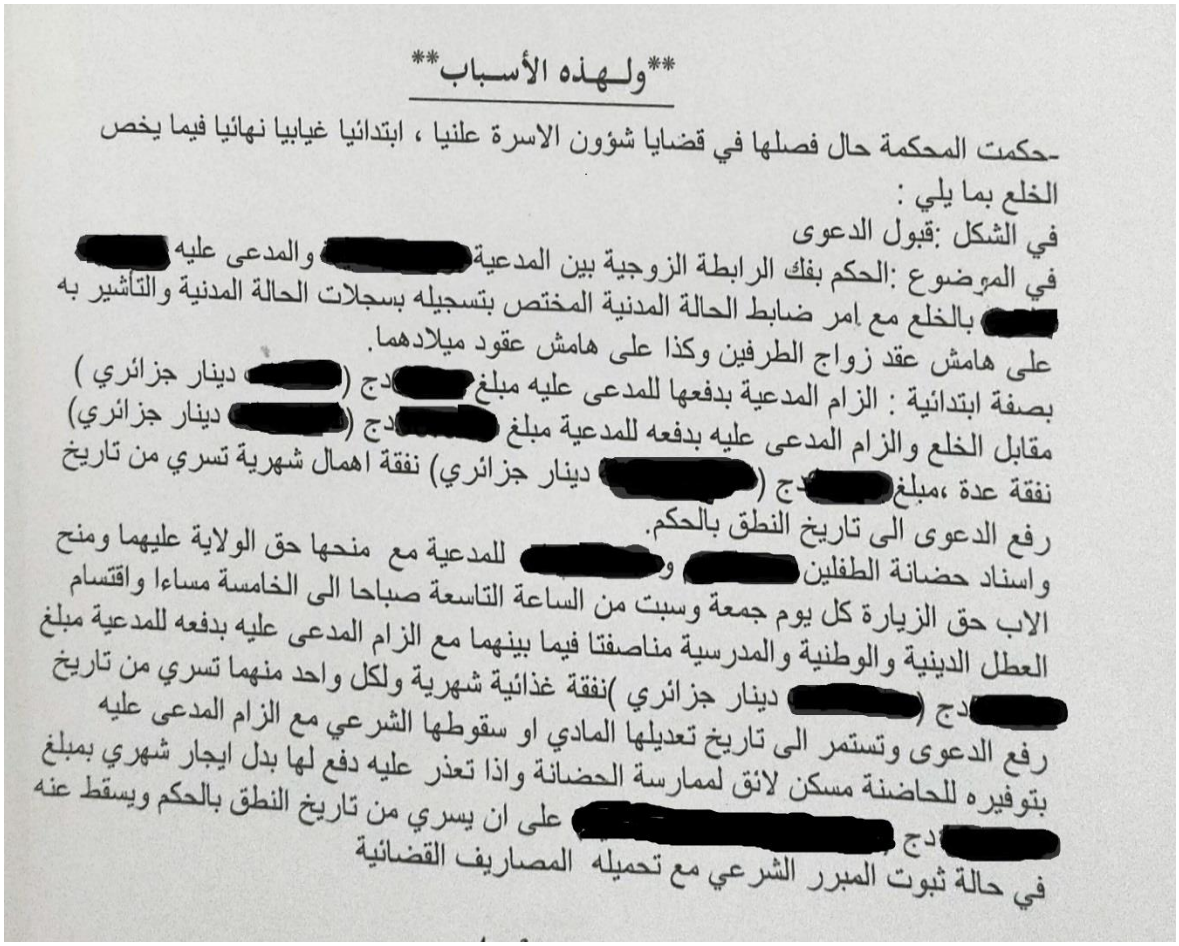

ولهذه الأسباب

-حكمت المحكمة حال فصلها في قضايا شؤون الاسرة علنيا ، ابتدائيا غيابيا نهائيا فيما يخص الخلع بما يلي :

في الشكل :قبول الدعوى

في الموضوع :الحكم بفك الرابطة الزوجية بين المدعية [redacted] والمدعى عليه [redacted] بالخلع مع امر ضابط الحالة المدنية المختص بتسجيله بسجلات الحالة المدنية والتأشير به على هامش عقد زواج الطرفين وكذا على هامش عقود ميلادهما.

بصفة ابتدائية : الزام المدعية بدفعها للمدعى عليه مبلغ [redacted] دج ([redacted] دينار جزائري)

مقابل الخلع والزام المدعى عليه بدفعه للمدعية مبلغ [redacted] دج ([redacted] دينار جزائري)

نفقة عدة ،مبلغ [redacted] دج ([redacted] دينار جزائري) نفقة اهمال شهرية تسري من تاريخ رفع الدعوى الى تاريخ النطق بالحكم.

واسناد حضانة الطفلين [redacted] و [redacted] للمدعية مع منحها حق الولاية عليهما ومنح الاب حق الزيارة كل يوم جمعة وسبت من الساعة التاسعة صباحا الى الخامسة مساءا واقتسام العطل الدينية والوطنية والمدرسية مناصفتا فيما بينهما مع الزام المدعى عليه بدفعه للمدعية مبلغ [redacted] دج ([redacted] دينار جزائري)نفقة غذائية شهرية ولكل واحد منهما تسري من تاريخ رفع الدعوى وتستمر الى تاريخ تعديلها المادي او سقوطها الشرعي مع الزام المدعى عليه بتوفيره للحاضنة مسكن لائق لممارسة الحضانة واذا تعذر عليه دفع لها بدل ايجار شهري بمبلغ [redacted] دج على ان يسري من تاريخ النطق بالحكم ويسقط عنه في حالة ثبوت المبرر الشرعي مع تحميله المصاريف القضائية

نلاحظ أن نص هذا الحكم يتضمن جملة من الأوامر الملزمة للمتقاضين مثل إلزام كل طرف بدفع مبلغ للطرف الآخر، وإلزام المدعى عليه بدفع نفقة شهرية وبدل إيجار، لهذا فإن الحكم القضائي يتميز بكونه نصا معياريا.

كما أن الأحكام نصوص محدثة لآثار قانونية، حيث أن هيبة القضاء تنعكس على الأحكام القضائية التي تصاغ بالكثير من العناية، وعدم سلامتها قد يؤثر سلبا على حقوق ومصالح المتقاضين (بيومي، 2007، ص 9). وهذا ما يفسر كونها نصوص تتميز بالدقة فلكل كلمة وقع في إصدار القرار كأن يقال جريمة الضرب والجرح في حين أن الضحية تعرض للضرب دون الجرح، حيث يعرف الجرح بأنه أي قطع أو تمزيق يحدث في أنسجة جسم الإنسان (بوسقيعة، 2005 في بسايح، 2019، ص 13)، إذ لا تعتبر الجريمة جرحا ما لم تتوفر فيها هذه الخصائص، والعقوبة تحدد حسب وصف الجريمة لهذا يجب أن تكون لغة القضاء محددة ودقيقة وواضحة بغية ضمان الفهم والتطبيق السليم للحكم.

وتتسم الأحكام القضائية بطول جملها وتعقيدها بشكل مبالغ فيه ونستدل على ذلك بالجملة التالية الواردة في قرار للمحكمة العليا:

بدعوى أنه بالرجوع إلى القرار المطعون فيه نجد أن قضاة الموضوع سهو عن

التصدي إلى الطلب الاحتياطي للطاعن المتعلق بكون الحادث هو حادث عمل وأن

مالك الشاحنة أي رب العمل قد أبرم عقد تأمين الأشخاص لعامل واحد يعوض في حالة الوفاة بمبلغ لا يتجاوز 260000 دج وانطلاقا من نص المادة 10 من الأمر 74_15 تمنع الجمع بين تعويضين فيما إذا كان الحادث هو حادث عمل. (المحكمة العليا، 2015، ص 178)

نلاحظ أن الجملة جاءت طويلة في أربعة سطور دون وجود فاصلة، وقد يعود ذلك إلى حرص الصائغ القانوني إلى الإحاطة بكل تفاصيل القضية.

وهذه الخصائص تجعل من ترجمة هذا النوع من النصوص أمرا صعبا، وعلى المترجم أن يكون على دراية بها حتى يتمكن من أداء ترجمة ناجحة.

5.1 الترجمة القانونية

تعتبر ترجمة النصوص القانونية من أقدم أنواع الترجمة في التاريخ حيث أن ظهورها يرجع إلى عصر ما قبل التاريخ، فقد تم العثور على أول وثيقة قانونية مترجمة سنة 1271 ق.م مضمونها اتفاقية السلام بين المصريين والحوثيين وتم إيجاد ترجمتين واحدة باللغة الهيروغليفية والأخرى باللغة الكنعانية في حين لم يعثر على النص المصدر (Sarcevic, 1997, p. 23) ، وهذا

اللجوء القديم للترجمة يُبرره قدم الحاجة إلى إبرام اتفاقيات بين الشعوب، حيث أن المعاملات والصفقات ما كانت لتتم لولا وجود مترجمين يسهلون عملية التواصل بين البلدان.

وتعد الترجمة القانونية ترجمة من نوع خاص تختلف عن باقي أنواع الترجمة الأخرى.

ويرى كلود بوكيه أن إعطاء تعريف للترجمة القانونية ليس بالأمر السهل لهذا اكتفى بذكر الآراء الأكثر شيوعا حول الترجمة القانونية والمتمثلة فيما يلي:

- "تغطي الترجمة القانونية كل النصوص المتعلقة بالقانون،
- الترجمة القانونية مرتبطة بالترجمة التقنية،
- الترجمة القانونية مسألة مصطلحات قبل كل شيء،
- تتطلب الترجمة القانونية الكثير من الدقة التي تؤدي غالبا إلى عملية التشفير (Boquet, 2008, p. 5).

نستخلص من هذه الآراء أن الترجمة القانونية هي ترجمة تقنية تشمل ترجمة النصوص المتعلقة بالقانون وتُشكل المصطلحات قاعدتها الأساسية، كما تتميز بكونها عملية تتطلب دقة متناهية.

وتغطي الترجمة القانونية مجال الترجمة البراغماتية (النفعية) ذات الطبيعة القانونية أي تلك المتعلقة بالقانون، مثل ترجمة العقود والقوانين واللوائح والمراسيم،...إلخ (Aguilar-Laguierce, 2020, p. 9)

وقد عرفتها كاو بأنها الترجمة التي تنصب على نقل النصوص المتعلقة بالقانون مثل ترجمة القانون والمراسلات القانونية الأخرى (2007, p. 12).

وبالتالي، فإن الترجمة القانونية هي نوع من أنواع الترجمة المتخصصة يشمل ترجمة النصوص القانونية ويتطلب الكثير من الدقة.

أما **الترجمة القضائية**، فهي فرع من فروع الترجمة القانونية تشمل ترجمة المستندات المتعلقة بالإجراءات القضائية مثل ترجمة الأوامر والأحكام والمذكرات وكل ما هو ضروري لإجراء المحاكمة (Aguilar-Laguierce, 2020, p. 9).

فهي إذن نوع من أنواع الترجمة القانونية التي تنصب على ترجمة وثائق القضاء مثل الأحكام وغيرها من المستندات القضائية.

وتنصب الترجمة القانونية على القانون الذي يتميز غالبا بصفته الملزمة، هذا ما ينعكس على الترجمة القانونية ويجعل أغلب النصوص القانونية المترجمة محدثة لآثار قانونية (بن شريف، 2020، ص 61).

وقد ذكر جيمار (Gémar, 1995) قول القاضي البلجيكي هيربو (Herbots) بأن ما يميز الترجمة القانونية عن باقي أنواع الترجمة الأخرى هو أن: "النص المراد ترجمته هو قاعدة قانونية أو قرار قضائي أو عقد قانوني له نتائج قانونية مقصودة وينبغي تحقيقها " (بن شريف، 2020،

ص 62)، إذ تنفرد عن باقي أنواع الترجمة المتخصصة في كونها ترجمة محدثة لآثار قانونية لهذا على مترجم النص القانوني أن يتحرى الدقة لأن الخطأ في الترجمة قد يُودي إلى آثار وخيمة مثل ضياع حقوق ومتابعة المترجم في القضاء.

كما تظهر خصوصية الترجمة القانونية في عدم تطابق المفاهيم القانونية بين اللغات وهو ما يمثل الاختلاف الأكثر وضوحًا بين الترجمة القانونية والترجمة التقنية (Petru, 2016, p. 180).

حيث ترى دوريو (1996) أن الترجمة القانونية هي ترجمة من نوع خاص تتضمن مفاهيم مرتبطة بنظام قانوني معين في حين أن ترجمة النصوص العلمية والتقنية تتعلق بمفاهيم وأشياء ذات بعد عالمي (قاسمي، 2017، ص 71).

ففي الرياضيات مثلا مفهوم " مثلث" هو مفهوم عالمي موحد يعني في اللغة العربية: "سطح يحيط به ثلاثة خطوط مستقيمة" (قاموس المعاني، 2020)، و يشير مفهوم triangle في اللغة الإنجليزية إلى شكل مسطح ذو ثلاث جوانب مستقيمة (cambridge dictionary)، أما في اللغة الفرنسية فيُعرف مفهوم triangle بأنه مضلع ذو ثلاثة جوانب (larousse, 2020).

نلاحظ أن مفهوم المثلث في اللغة العربية يدل على نفس المفهوم في كل من اللغة الإنجليزية واللغة الفرنسية، وهذا التوحيد في المفاهيم بين اللغات التقنية من شأنه تسهيل المهمة على مترجم النصوص التقنية.

لكن المترجم القانوني كثيرا ما يجد نفسه أمام مفاهيم ليس لها مقابل في اللغة الهدف، مثل مفاهيم **equity** و **tort** و **consideration** و **misrepresentation** الإنجليزية التي ليس لها مقابل في اللغة العربية، ومثل المفاهيم القانونية العربية المستمدة من الشريعة الإسلامية كالقصاص والعدة والولي و الخلع وهي مفاهيم لا يحتويها القانون الإنجليزي لأنها خاصة بالنظام القانوني المصدر (بورمة، بن عودة ، و قاسمي، 2021، ص 84).

وهذه الخصوصية التي تنفرد بها الترجمة القانونية من اختلاف في المفاهيم القانونية وإحداث لآثار قانونية، تستلزم توفر مجموعة من المهارات في المترجم القانوني حتى يتمكن من أداء هذا النوع من الترجمة بالدقة المرجوة.

6.1 مهارات المترجم القانوني

إن جودة الترجمة القانونية مرتبطة بشكل أساسي بتمكن المترجم القانوني الذي يتحقق إذا توفرت فيه مجموعة من المهارات والشروط والتي نذكر من بينها ما يلي:

- يجب أن يكون المترجم القانوني متمكنا من اللغات المنقول منها وإليها (دلالي، 2022، ص 465)، وأن يكون متقنا للغة القانون المصدر والهدف بحيث يسعى باستمرار إلى تحسين مستواه في هذا المجال.
- على المترجم أن يكون على اطلاع واسع على المجال القانوني (دلالي، 2022، ص 454)، إذ يجب أن يلم المترجم بالنظام القانوني المنقول منه وبالنظام القانوني المنقول إليه، وأن يطلع على تعديلات القوانين كونها تتغير بشكل مستمر لتساير مختلف التغيرات والتطورات التي تجري في المجتمع.
- يجب أن يتحلى المترجم القانوني بالأمانة عند نقله للنص المترجم (شويتي، 2017، ص 59)، فالنص القانوني كما هو موضح أعلاه هو نص من نوع خاص كثيرا ما يتضمن توجيهات على المخاطبين تنفيذها لهذا فعلى المترجم أن ينقل مضمونه بكل أمانة فلا يغير شيئا من المعنى.
- أن يتقن المترجم تقنيات ومنهجيات البحث اللازمة للحصول على المعلومات التي تمكن المترجم من الوصول إلى الترجمة المناسبة (باشا، 2020، ص 61)، حيث تتوفر أمام المترجم العديد من مصادر البحث مثل القواميس والكتب والمواقع الإلكترونية وبنوك المعطيات، فالتمكن من طرق البحث يساعد المترجم بشكل كبير في إنتاج ترجمة ناجحة.

7.1 تحديات ترجمة الأحكام القضائية

تستعمل الأحكام القضائية لغة مليئة بالمصطلحات القانونية، حيث لا يمكن للمترجم ترجمة هذا النوع من النصوص إذا لم يكن على اطلاع واسع بالمصطلحات المستعملة في هذا النوع من النصوص وهذا ما يظهر في الصورة الآتية:

صورة رقم 3

جزء من قرار للمحكمة العليا

غرفة شؤون الأسرة والمواريث

وعليه فإن المحكمة العليا

حيث إن الطاعنة (ب.ا) طعنت بطريق النقض بتاريخ 2016/07/31 بموجب العريضة المقدمة بواسطة الأستاذ كوسة عمار المحامي المعتمد لدى المحكمة العليا ضد القرار الصادر عن غرفة شؤون الأسرة لمجلس قضاء سطيف بتاريخ 2016/06/12 فهرس رقم 16/02261 القاضي بتأييد الحكم المستأنف.

حيث يستخلص من ملف القضية أنه بتاريخ 2015/05/07 أقام المدعون المطعون ضدهم دعوى أمام محكمة سطيف فرع عين أزال طالبين تنزيلهم والمدخلة في الخصام منزلة والديهما في تركة المرحوم (ب.س) وهي الدعوى التي صدر بشأنها الحكم المؤرخ في 2016/01/05 القاضي بإثبات تنزيل المرحوم (ب.س) لأحفاده منزلة أبيهم (ب.ع) في تركته وذلك خلال سنة 1943 المؤيد بالقرار محل الطعن.

(المحكمة العليا، 2018، صفحة 81)

نلاحظ بأن هذا الجزء من قرار المحكمة العليا الجزائرية يتضمن عدة مصطلحات قانونية، وهو ما يجعل لغة الحكم القضائي لغة معقدة تتطلب أن يكون المترجم متمكنا ومتخصصا في هذا النوع من النصوص.

ويعد الاختلاف في القوانين والأنظمة القانونية من أهم صعوبات الترجمة القانونية، فكل نظام قانوني خاص بالمجتمع الذي نشأ فيه ولكل مجتمع بنيته الثقافية والاجتماعية واللغوية الخاصة والمختلفة التي تطورت بشكل مختلف وفقا لظروف كل مجتمع. حيث تختلف المفاهيم والمعايير القانونية من مجتمع لآخر لتعكس بذلك الاختلافات الموجودة بين المجتمعات (Cao, 2007, p. 24).

ومترجم الأحكام القضائية يقوم بالدرجة الأولى بالترجمة بين نظامين قانونين مختلفين عامة، لهذا فإن التكافؤ بين المفاهيم المتعلقة بين النظامين القانونيين يعتبر نادرا خاصة إذا كان النظامين ينتميان إلى دولتين من عائلتين قانونيتين وثقافتين مختلفتين تماما مثلما هو الحال بين الجزائر والدول الأنجلوسكسونية وهو ما سنوضحه في الفصل الثاني.

كما أن ما يجعل من ترجمة الأحكام القضائية أمرا صعبا هو أنها متعلقة بحقوق المتقاضين، فالأحكام القضائية عبارة عن نصوص جد حساسة ينبغي على المترجم التعامل معها بحذر شديد كونها نصوص صادرة في مصالح وحقوق الناس التي قد تهدر بسبب خطأ بسيط في الترجمة.

وهذه التحديات تجعل من ترجمة الأحكام القضائية مختلفة عن ترجمة باقي أنواع النصوص الأخرى، وينبغي على المترجم أن يكون على دراية بهذه التحديات ويُحاول تذليلها حتى يُنتج ترجمة ناجحة.

8.1 خلاصة الفصل

تناولنا من خلال هذا الفصل المفهوم القانوني الذي توصلنا إلى أنه تصور لفكرة أو وضع أو قاعدة قانونية، ثم تعرضنا للمفهوم المتعلق بالنظام القضائي الذي يمثل جوهر هذه الدراسة حيث اقترحنا تقسيم المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي على أساس مضمون النظام القضائي وبينا خصائصها، كما تناولنا مفهوم الحكم القضائي الذي يُعد مفهوما محوريا في هذا البحث فبدأنا بتعريف النص القانوني، حيث تبين لنا أن الحكم القضائي نوع من أنواع النصوص القانونية فتعرضنا لمفهومه وعناصره وخصائه.

ورأينا أن الترجمة القانونية تشمل ترجمة النصوص المتعلقة بالقانون وتتميز بخصائص أهمها عدم تطابق المفاهيم القانونية بين الأنظمة القانونية. وفي آخر الفصل حاولنا تبيان أهم التحديات التي يُواجهها المترجم عند ترجمته للأحكام القضائية حيث توصلنا إلى أن اختلاف الأنظمة هو أهم عقبة أمام المترجم عند نقله هذا النوع من النصوص، وسنبين في الفصل القادم الاختلاف بين الأنظمة مسلطين الضوء على الاختلاف الموجود بين النظام القضائي الجزائري والنظام القضائي الأنجلوساكسوني.

الفصل الثاني:

اختلاف الأنظمة القانونية وتباين المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي

0.2 تمهيد الفصل

سنتناول في هذا الفصل أبرز صعوبة تواجه المترجم في الترجمة القانونية عموما وفي ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي خاصة، وهي اختلاف الأنظمة القانونية حيث سنبين مصدر هذا الاختلاف من خلال التعرض إلى أنواع العائلات القانونية، ونتطرق إلى كل من النظام القضائي الجزائري ونظيره الأنجلوسكسوني، وبالتحديد النظامين القضائيين الإنجليزي والأمريكي، كما نبين صعوبات ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي وتباين هذه المفاهيم بين الأنظمة القضائية موضوع الدراسة وذلك عن طريق الاستدلال بمجموعة من الأمثلة لتوضيح ذلك.

1.2 اختلاف الأنظمة القانونية

يدل مصطلح النظام القانوني حسب دميترو لوكيانوف (Dmytro Lukianov) على طبيعة ومضمون القانون بصفة عامة وعلى الهياكل والمناهج التي يتم بموجبها تشريع القانون ضمن اختصاص قضائي معين (2015, p. 168). فهو الطريقة المعتمدة في دولة معينة والتي تتجلى من خلالها قواعد القانون السارية فيها.

ويُعرفه ميريمان و بيريز بيردومو من حيث مكوناته بكونه مجموعة المؤسسات والإجراءات والقواعد القانونية، ويضربان مثالا بالولايات المتحدة الأمريكية التي تحتوي على نظام فدرالي واحد وخمسين نظام قانوني خاص بالدوليلات المكونة لها، كما يملك الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة

وغيرها من المنظمات الدولية نظاما قانونيا يحكمها (Merryman & Perez-Perdomo, 2007, p. 1).

وانطلاقا مما سبق يعني النظام القانوني مجموعة القوانين التي تحكم مجتمعا معينا وكذا الإجراءات التي تنظمه بالإضافة إلى المؤسسات التي تسهر على وضع هذه القوانين والإجراءات وتطبيقها.

ويعد اختلاف الأنظمة القانونية أحد الصعوبات الرئيسية التي تواجه المترجم القانوني، فقد ذهب جيمار إلى حد القول أن الصعوبة الوحيدة والحقيقية في الترجمة القانونية هي مشكلة تنوع الأنظمة القانونية في العالم (1979, p. 44)، إذ أنها تؤدي إلى اختلاف المفاهيم القانونية وعدم توحيد المصطلحات القانونية، لهذا فإن المترجم عند ترجمته لمصطلح قانوني ينتمي إلى نظام قانوني ما قد يعجز عن إيجاد المقابل في لغة النظام القانوني الهدف.

وتختلف درجة هذه الصعوبة حسب درجة قرابة اللغات و الأنظمة القانونية المنقول منها وإليها وقد صنفها دي جروت De Groot إلى ثلاث حالات:

- عندما يكون النظامين القانونيين واللغتين المعنيتين متقاربتين ومثال ذلك الفرنسية والإسبانية فهما لغتين متقاربتين كما أن النظامين القانونيين الفرنسي والإسباني ينتميان إلى نفس العائلة القانونية وهي العائلة الرومانية الجرمانية لهذا كثيرا ما تكون مفاهيم قوانينهما متشابهة فالترجمة بينهما مهمة سهلة نسبيا (1987, p. 798). إذ ان تشابه اللغة المصدر

واللغة الهدف وكذا تقارب أنظمتهما القانونية يسهل عملية إيجاد المقابل المناسب ويقلص من استحالة نقل المفاهيم القانونية.

- الحالة التي تكون فيها الأنظمة القانونية متقاربة واللغات متباعدة مثلما هو الحال في الترجمة بين الهولندية والفرنسية فهما لغتين متباعدتين لكنهما يتبعان نظامين قانونيين متشابهين كونهما ينتميان إلى العائلة القانونية الرومانية الجرمانية (1987, p. 799). تتركز الصعوبة في هذه الحالة في الجانب اللساني نظرا لاختلاف اللغتين المصدر والهدف، في حين أن اقتراب النظامين القانونيين يسهل عملية الترجمة لتشابه مفاهيمها القانونية.
- وتصل صعوبة الترجمة القانونية إلى ذروتها في حالة تباعد اللغات والأنظمة القانونية مثل الترجمة بين العربية والإنجليزية والتي هي موضوع دراستنا هذه فاللغة العربية المنتمية إلى اللغات السامية مختلفة كليا عن اللغة الانجليزية المنتمية إلى عائلة اللغات الهند–أوروبية كما تعود أنظمتهما القانونية إلى عائلتين قانونيتين مختلفتين كما سنوضح لاحقا. (1987, p. 800)

وبالتالي، كلما كان هنالك تقارب بين اللغتين والنظامين القانونين المنقول منه وإليه كلما سهلت عملية الترجمة على المترجم وتزداد صعوبتها كلما اتسعت الهوة الموجودة بين اللغات والأنظمة القانونية المنقول منها وإليها.

2.2 أنواع العائلات القانونية

إن اختلاف الأنظمة القانونية من بلد لآخر يؤثر على الترجمة حيث يزيد من صعوبتها كلما زاد التباعد بين الأنظمة القانونية للغات المنقول منها وإليها. وقد قُسمت الأنظمة القانونية منذ القدم إلى مجموعات قانونية تسمى عائلات قانونية بحيث تملك كل عائلة مبادئها وأسسها الخاصة التي تميزها عن باقي العائلات القانونية الأخرى.

ويرى ديفيد وجوفرت سبينوسي David & Jauffret-Spinosi أن تنوع واختلاف الأنظمة القانونية في العالم يعد أمرا غير منتهي، لهذا فإن جمع الأنظمة المتشابهة يسمح بحصر عددها ويسهل عملية تقديم وفهم الأنظمة القانونية المعاصرة .(1992, pp. 15, 16)

والعائلات القانونية هي مجموعات قانونية مشتركة، حيث تُصنف المعاملات والأنشطة القانونية العالمية بأكملها إلى "عائلات" وفقًا لمعايير معينة أهمها اللغة والإقليم والعناصر الاجتماعية والسياسية والعوامل الدينية. فهي عبارة عن مجموعات أكبر للأنظمة القانونية في العالم (Dölemeyer, n.d, pp. 1, 4). وبناء على ذلك يمكننا القول أن العائلة القانونية هي مجموعة من الأنظمة القانونية التي تجمعها عوامل مشتركة تجعلها أنظمة متقاربة فيما بينها.

وينطوي مفهوم العائلة القانونية حسب Zweigert و Kötz و Einführung (1996) على علاقة وأصل وتأثير معين لنظام قانوني على آخر (as cited in Dölemeyer, n.d, p. 6)، إذ

تضم العائلة القانونية أنظمة قانونية لها علاقة متبادلة مع بعضها البعض، كما أنها تُؤثر وتتأثر فيما بينها.

ويطلق على العائلات القانونية كذلك اسم Legal traditions أي التقاليد القانونية حيث يعرف ميريمان وبيريز بيردومو التقليد القانوني بأنه مجموعة من التوجهات المتجذرة حول طبيعة القانون ودوره في المجتمع والنظام السياسي، وحول التنظيم والسير الحسن للنظام القانوني والطريقة التي ينبغي أن يوضع بها القانون والتي يُدرس ويُدرَّس على أساسها (Merryman & Péez-Perdomo, 2007 , p. 2)، وبهذا يضم التقليد القانوني مجموعة المبادئ والتوجهات القانونية المتبعة ونوع النظام القانوني وكيفية سن القوانين، وكل تقليد قانوني تنتمي إليه مجموعة من الأنظمة القانونية التي تتبنى مبادئه.

وذكر ديفيد وجوفرت سبينوسي أنه يوجد في عالمنا المعاصر ثلاث عائلات قانونية أساسية وهي العائلة الرومانية الجرمانية، وعائلة القانون العام، وعائلة القوانين الاشتراكية كما هو موضح فيما يلي:

- ✓ العائلة الرومانية الجرمانية

تضم هذه العائلة البلدان التي نشأ فيها علم القانون على أساس القانون الروماني. ويحتل التشريع مكانة بارزة في الأسرة الرومانية الجرمانية منذ القرن التاسع عشر، حيث تبنت مختلف

البلدان التي تنتمي إلى هذه العائلة تقنينات تُنظم مختلف فروع القانون، ومثال ذلك القانون المدني والقانون التجاري وقانون الأسرة في القانون الجزائري وغيرها من فروع القانون الأخرى. وتُعتبر قواعد القانون في هذه البلدان قواعد سلوك مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالعدالة والأخلاق، فقد وُضعت لتنظيم العلاقات بين المواطنين. (David & Jauffret-Spinosi, 1992, p. 16).

وتمثل أوروبا مهد عائلة القانون الروماني الجرماني التي تشكلت نتيجة جهود الجامعات الأوروبية التي طورت منذ القرن الثاني عشر، على أساس تجميعات الإمبراطور جستنيان، علما قانونيا مشتركا للجميع، ومناسبا لظروف العالم الحديث. واختير لقب الرومانية الجرمانية (Romano-Germanic) تكريما لهذه الجهود المشتركة لكل من جامعات البلدان اللاتينية والبلدان الجرمانية. وانتشرت العائلة الرومانية الجرمانية في العديد من الأقاليم نتيجة المد الاستعماري، إذ امتدت هذه العائلة إلى العالم بأكمله لتجتاز بذلك الإمبراطورية الرومانية القديمة، وغزت على وجه الخصوص كل أمريكا اللاتينية وجزئا كبيرا من إفريقيا ودول الشرق الأوسط، واليابان وإندونيسيا. وهناك دول اختارت الانتماء إلى هذه العائلة طوعا بسبب حاجتها إلى التحديث أو رغبتها في الاحتذاء بالغرب (David & Jauffret-Spinosi, 1992, pp. 16-17).

نستنتج من خلال ما سبق أن هذه العائلة قد تكونت بناء على القانون الروماني وانتشرت لتضم العديد من دول العالم الحديث، ومن أهم خصائصها أن قوانينها مكتوبة حيث تم تشريعها في تقنينات.

- ✓ عائلة القانون العام

ويطلق على نظام القانون العام اسم العائلة القانونية الأنجلوساكسونية (نجاح، 2011، ص 62) كما تسمى القانون الإنجليزي الأمريكي (Anglo-American law) وذلك لكون المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية من أهم بلدان القانون العام (Bhandari, 2014, p. 14).

والقانون العام هو قانون غير مقنن بصفة عامة، حيث لا يوجد تجميع شامل للقواعد القانونية والتشريعات، إذ يعتمد على بعض القوانين المتفرقة مثل القرارات التشريعية، إلا أنه يعتمد إلى حد كبير على السابقة القضائية أي القرارات القضائية التي صدرت في قضايا مشابهة، حيث يتم الاحتفاظ بهذه السوابق على مر الزمن في سجلات المحاكم ويتم تحديد السوابق التي سيتم تطبيقها في قرار كل قضية جديدة من قبل القاضي. (U.S department of justice, n.d, p. 4)

ومنه، يعتبر القانون العام قضائي النشأة حيث لعب القضاء دورا محوريا في إنشائه، إذ لا يُفصل في القضية بناء على المواد القانونية ولكن بناء على ما صدر في الأحكام السابقة والمشابهة للقضية.

وتتضمن عائلة القانون العام قانون إنجلترا والقوانين التي صيغت بناء عليه، وقد عرفت مثل العائلة الرومانية الجرمانية توسعًا كبيرًا في العالم كله بسبب الاستعمار أو الرغبة في الاحتذاء بالغرب.

وتعتبر تصنيفات القانون العام، والمفاهيم التي يستخدمها محامو القانون العام مختلفة تماما عن تصنيفات ومفاهيم ومصطلحات فقهاء عائلة القانون الروماني الجرماني، فالقاعدة القانونية تتميز بأنها قاعدة تهدف إلى إيجاد حل لقضية معينة ولا تهدف لوضع قاعدة سلوك عامة، وهدف القانون العام هو استرجاع النظام وليس وضع أسس للمجتمع وتنظيم علاقات الأفراد داخله مثلما هو عليه الحال بالنسبة للعائلة الرومانية الجرمانية. (David & Jauffret-Spinosi, 1992, p. 18)

وبالتالي تتميز عائلة القانون العام بكونها تولي القضاء مكانة أهم وأرقى من التشريع، فقانونها هو قانون اجتهادي بالدرجة الأولى كونه يتكون من الحلول التي توصل إليها القضاة خلال فصلهم في القضايا المعروضة أمامهم.

- ✓ عائلة القانون الاشتراكي

تُشكل القوانين الاشتراكية إلى يومنا هذا ثالث عائلة قانونية، وهي تختلف عن العائلتين السابقتين، وتضم أعضاء المعسكر الاشتراكي المتكون من البلدان التي كانت تنتمي سابقًا إلى الأسرة الرومانية الجرمانية، وقد احتفظت ببعض خصائص القانون الروماني الجرماني كاعتبار القاعدة القانونية قاعدة عامة للسلوك. ولكن هناك خصوصيات واختلافات تجعل القوانين الاشتراكية منفصلة عن الأسرة الرومانية الجرمانية، وتجعلها عائلة قائمة بذاتها. إذ يقوم هذا القانون على أساس الفكر الماركسي اللينيني الذي يتميز بهيكلة اقتصادية جديدة ومختلفة وهي أن كل ممتلكات

الإنتاج تُعتبر ملكية جماعية، كما أن القانون الخاص قد فقد سيادته لصالح القانون العام، حيث أعطيت الأولوية للمصلحة الجماعية على المصلحة الفردية الخاصة (David & Jauffret-Spinosi, 1992, pp. 19-20).

وبهذا، نستنتج أن عائلة القانون الاشتراكي متأثرة بالقانون الروماني لكنها تتميز بكونها ترجح القانون العام على القانون الخاص، ويقوم نظامها الاقتصادي على الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج، حيث أنها تجعل المصلحة العامة فوق كل اعتبار.

وإلى جانب هذه العائلات القانونية الأساسية الثلاث هناك من يُضيف أنظمة قانونية أخرى نذكر من بينها:

- ✓ الشريعة الإسلامية

توجد مجموعة من الأنظمة القانونية الدينية منها النظام الإسلامي، والمسيحي، والهندوسي، واليهودي، والبوذي، والكونفوشي، وهناك اختلافات كبيرة بين هذه العائلات القانونية لكنها تشترك في اعتبار نصوصها المقدسة المصدر الأساسي لقانونها (Bhandari, 2014, p. 19).

والشريعة الإسلامية هي القانون الديني الذي يطبق في العديد من المجتمعات الإسلامية بدرجات متفاوتة، وهي مجموعة أساسية من القواعد التي تستند إلى مصدرين رئيسيين هما القرآن والسنة، بالإضافة إلى مجموعة متنوعة من التفسيرات الفقهية. وتُطبق أحكام الشريعة الإسلامية

في بعض البلدان في شؤون الأسرة فقط. وتمزج دول أخرى بين النظام الإسلامي ونظام عائلة قانونية أخرى (U.S department of justice, n.d, p. 10).

ويعتمد قانون الأسرة الجزائري على قانون الشريعة الإسلامية حيث تنص المادة 222 منه على أن: "كل ما لم يرد النص عليه في هذا القانون يُرجع فيه إلى أحكام الشريعة الإسلامية" (القانون رقم 84-11، 1984)، فالشريعة الإسلامية مصدر من المصادر القانونية التي تعتمدها عدة أنظمة قانونية للدول الإسلامية.

- ✓ القانون العرفي

القوانين العرفية هي تلك القوانين الخاصة بالدول التي يكون فيها العرف المصدر الرئيسي للقانون. ويعتبر العرف مجموعة من القواعد التي تطورت خلال فترة استخدامها وأصبح احترامها واجبا، ومن البلدان التي تعتمد القانون العرفي: بوتان وسري لانكا ومنغوليا وكذلك بعض المناطق في أفريقيا (MesfishesCRFPA, 2019). إذ يشمل العرف القوانين التي اعتاد أفراد المجتمع تطبيقها على مر السنين حتى اكتسبت الطابع الإلزامي وصار من واجب جميع المواطنين احترامها، والبلدان التي تستلهم قوانينها من العرف أساسا هي بلدان ذات قانون عرفي.

وتبنت الجزائر قانون العائلة الرومانية الجرمانية بحكم كونها مستعمرة فرنسية سابقة، فبعد استقلال الجزائر أصدرت الجمعية الوطنية التأسيسية القانون رقم 157/62 المؤرخ في 1962/12/31 الذي استمر بموجبه تطبيق القوانين الفرنسية في الجزائر باستثناء الأحكام المخالفة

للسيادة الوطنية بغية سد الفراغ القانوني بعد رحيل فرنسا، ثم تم إلغاؤه بالأمر رقم 29/73 ولكن بقي النظام القانوني الجزائري متأثرا بالنظام القانوني الفرنسي (بوبشير، 2005، ص 270). كما أخذ المشرع الجزائري بقانون الشريعة الإسلامية في مسائل الأحوال الشخصية باعتباره مصدرا قانونيا أصليا، وهي حسب ما نصت عليه المادة الأولى من القانون المدني (الأمر رقم 75–58، 1975) مصدر احتياطي في المسائل الأخرى في حالة غياب نص تشريعي (بوطرفاس، 2010، ص 256). أما النظامين القانونيين الإنجليزي والأمريكي فهما مثالين بارزين عن الدول المنتمية إلى عائلة القانون العام كما هو موضح أعلاه.

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن انتماء القوانين الأنجلوساكسونية والقوانين العربية إلى عائلتين قانونيتين مختلفتين، يفسر اختلاف مؤسسات القانون والقضاء التي تضعها قوانين هذه الدول. لهذا فإن تسميات مؤسسات القانون تختلف من بلد لآخر بل هناك العديد من التسميات التي تنفرد بها دولة دون غيرها. هذا ما يُعقد من عملية إيجاد المكافئ المناسب عند ترجمة نص قانوني معين بين اللغة العربية واللغة الإنجليزية.

3.2 النظام القضائي

تعتبر العدالة أساس رقي وتطور المجتمعات، ومن أجل تحقيقها وضعت الدول القوانين التي تنظم سلوك الأفراد داخل المجتمع وتسن حقوق وواجبات المواطنين، ولمراقبة تطبيق هذه

القوانين وبالتالي إرساء العدالة أسست كل الدول نظاما قضائيا يسعى إلى حفظ الحقوق وحل الخلافات بين أفراد المجتمع بالقسط.

ولقد رأينا عند تعريف المفهوم المتعلق بالنظام القضائي أن النظام القضائي هو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم جهاز القضاء ونشاطه.

ويشكل النظام القضائي أساسا حيويا لكل نظام قانوني. إذ لا وجود لنظام قانوني بدون وجود مجموعة من المؤسسات التي تفرض إقامة قواعد القانون. فمن الضروري وجود نظام للمحاكم التي تنظر في القضايا على مستوى الدرجة الأولى وكذلك وجود محاكم أعلى درجة تختص بالنظر في الطعون ضد الأحكام القضائية الصادرة سابقا (Finch & Fafinski, 2017, p. 65).

فالنظام القضائي يحتل دورا محوريا في النظام القانوني لكل دولة فهو يحرص على حسن سير جهاز القضاء وتطبيق القواعد التي تحكمه، حيث أن استقامة هذا النظام يؤدي إلى تحقيق العدالة بما أنه النظام الذي تطبق من خلاله القوانين وتفك من خلاله النزاعات.

ينقسم القضاء الجزائري إلى قضاء عادي وقضاء إداري، يحتوي كل نوع على مجموعة من الأجهزة القضائية أو المحاكم التي تأتي متسلسلة تسلسلا هرميا بحيث تشرف المحاكم الأعلى درجة على المحاكم الأقل درجة وهذا ما سنبينه من خلال التعرض لمختلف أنواع هذه الأجهزة القضائية ووظائفها.

1.3.2 الأجهزة القضائية في النظام القضائي الجزائري

- القضاء العادي

يختص القضاء العادي بالنظر في المنازعات التي تنشأ بين الأفراد أو بين الأفراد والدولة مجردة من السلطة العامة (أدحيمن، 2016، ص 74). أي أن هذا القضاء يفصل في النزاعات القائمة بين الخواص، ويمكن أن ينظر في النزاعات التي تكون فيها الدولة طرفا لكن دون أن تكون طرفا ذا سلطة عامة.

- المحاكم الابتدائية

تعد المحاكم قاعدة هرم الجهاز القضائي الجزائري فهي أول مؤسسة قضائية تعرض أمامها أغلب النزاعات (بلغيث، 2002، ص 31)، فالمحكمة حسب المادة 32 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية هي: "الجهة القضائية ذات الاختصاص العام وتتشكل من أقسام ويمكن أيضا أن تتشكل من أقطاب متخصصة. تفصل المحكمة في جميع القضايا، لا سيما المدنية والتجارية والبحرية والاجتماعية والعقارية وقضايا شؤون الأسرة والتي تختص بها إقليميا..." (قانون رقم 08-09، 2008).

ومن ثم، فإن معظم النزاعات تُعرض أولا أمام المحكمة الابتدائية، وقد ذكرت المادة 21 من القانون العضوي رقم 22-10 الأقسام العشرة للمحكمة منها القسم المدني والقسم العقاري والقسم التجاري (2022).

- المجالس القضائية

يعتبر المجلس القضائي كقاعدة عامة ثاني درجة للتقاضي تختص بالنظر في الطعون بالاستئناف المرفوعة ضد الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى ويتكون من عشر غرف هي: الغرفة المدنية، الجزائية، الاتهام، الاستعجالية، شؤون الأسرة، الأحداث، الاجتماعية، العقارية، البحرية، التجارية (بلغيث، 2002، ص 34-35).

وبالتالي، يمكن للطرف غير الراضي بقرار المحكمة الاتجاه نحو المجلس القضائي الذي يعيد النظر في القضية والحكم الصادر عن الدرجة الأولى للتقاضي.

- المحكمة العليا

تحتل المحكمة العليا قمة الهرم في التنظيم القضائي الجزائري، وتتمثل مهمتها في السهر على احترام القانون، فهي تحرص على أن تكون الأحكام والقرارات القضائية قانونية من خلال الطعون بالنقض المرفوعة إليها، فهي محكمة قانون لا تفصل في موضوع النزاع إلا فيما نص عليه القانون، كما تضطلع بمهمة توحيد الاجتهاد القضائي في البلاد. (فاضلي،2009، ص97، 102)

- القضاء الإداري

يُعد القضاء الإداري ذلك النوع من القضاء الذي يفصل في نزاع يكون أحد أطرافه شخصا معنويا عاما مثل: الدولة والولاية والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري (ميمونة، 2017، ص 335-337). فإن القضاء الإداري ينصب على قضايا الإدارة العامة وهو يحتوي على المحاكم الإدارية التي تأتي في الدرجة الأولى ثم مجلس الدولة الذي يمثل الدرجة الثانية والأخيرة للتقاضي في النزاعات الإدارية.

- المحاكم الإدارية

هي محاكم درجة أولى لها الاختصاص العام للفصل في النزاعات الإدارية التي تكون الدولة أو أحد مؤسساتها طرفا في النزاع وتكون أحكامها قابلة للاستئناف (وزارة العدل، 2020).

ومن أمثلة النزاعات التي قد ترفع أمام المحكمة الإدارية أن يرفع المدعي دعوى ضد القرار الصادر عن الإدارة لنزع محله التجاري منه لمنفعة عمومية مقابل مبلغ لا يكفي لتعويضه عن الخسائر التي لحقت به.

- مجلس الدولة

هو مؤسسة قضائية إدارية تفحص وتقوم أعمال الجهات الإدارية كما أنه يبدي رأيه في مشاريع القوانين، ويضمن الاجتهاد القضائي في الدولة (بلحيرش ، 2019، ص 84).

كما أشارت المادة 2 من القانون العضوي رقم 11-13 أنه ينظر كأول وآخر درجة في القضايا المخولة له قانونا وينظر في الاستئنافات ضد أحكام وأوامر الجهات القضائية الإدارية، ويفصل كذلك في الطعون بالنقض ضد الأحكام النهائية الصادرة عن مؤسسات القضاء الإداري (2011)، فمجلس الدولة هو جهة استئناف ونقض في النزاعات ذات الطابع الإداري.

- محكمة التنازع

تنص المادة 179 من الدستور على أن محكمة التنازع هي جهة قضائية تفصل في قضايا تنازع الاختصاص بين جهات القضاء العادي وجهات القضاء الإداري (دستور الجزائر، 2020). بمعنى أنه إذا كان هناك نزاع محل خلاف بخصوص نوع القضاء الذي يُختص بالنظر فيه تفصل محكمة التنازع في نوع القضاء المختص إذا كان قضاء عاديا أو إداريا.

- الجهات القضائية المتخصصة

وهي جهات خصها القانون بالنظر في نوع معين من النزاعات، نص عليها القانون العضوي رقم 22-10 والمتعلق بالتنظيم القضائي (2022) حيث تتمثل في:

- محكمة الجنايات: عرفتها المادة 18 منه بأنها: "جهة قضائية تتواجد على مستوى كل مجلس قضائي تنظر في القضايا المتعلقة بالأفعال التي تعتبر جنايات بالإضافة إلى الجنح والمخالفات المرتبطة بها".

- المحكمة العسكرية: هي جهة قضائية جزائية تختص بالفصل في الجرائم العسكرية التي يرتكبها العسكريون أو المدنيون في المؤسسات العسكرية أو بعض الجرائم الموصوفة بأنها عسكرية (روشو، 2019، ص 83).

شكل رقم 1

الأجهزة القضائية في النظام القضائي الجزائري

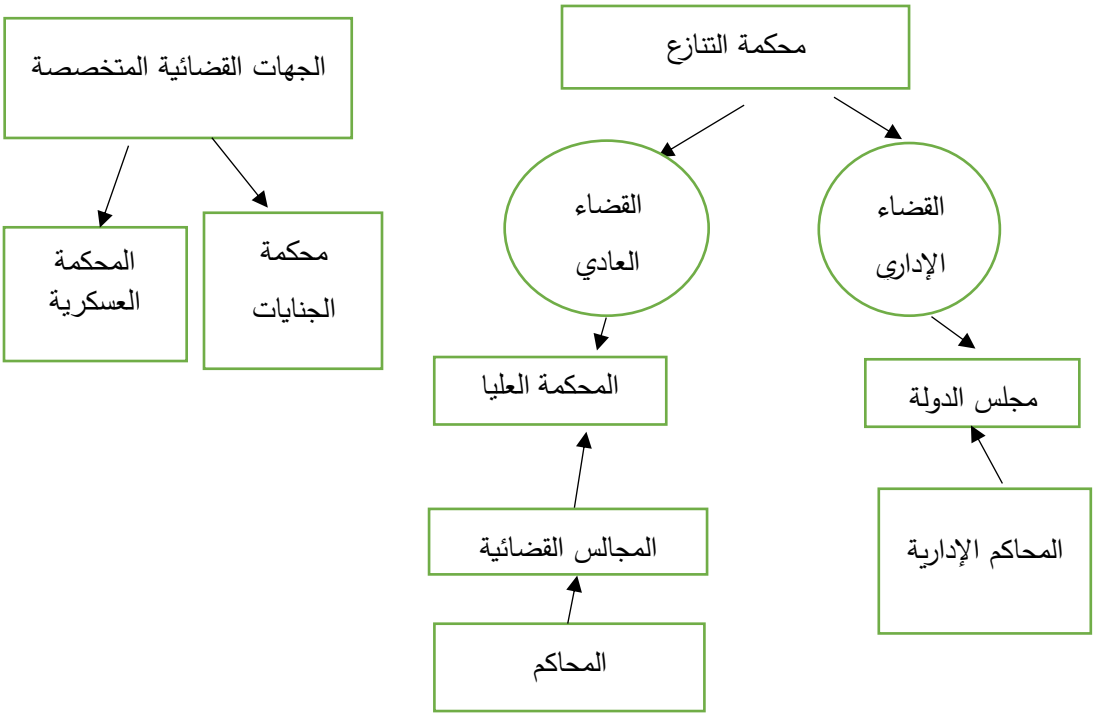

وقد حاولنا تلخيص المؤسسات القضائية في النظام القضائي الجزائري من خلال الشكل الموضح أعلاه.

2.3.2 الأجهزة القضائية في النظام القضائي الإنجليزي

إن القضاء الإنجليزي يضم مجموعة مختلفة من المحاكم عن تلك التي رأيناها في النظام القضائي الجزائري، ويعود ذلك إلى اختلاف النظامين والطبيعة الخاصة بكل نظام، ونذكر أهم الجهات القضائية الإنجليزية فيما يأتي:

- محاكم الصلح (magistrate Courts)

يبدأ النظر في القضايا الجنائية على مستوى محاكم الصلح، كما أن 90% من هذه القضايا ينتهي الفصل فيها على مستوى هذه المحاكم، وهي تختص بالنظر في القضايا الجنائية البسيطة كقضايا الجنح والمخالفات، وطلبات الإفراج بكفالة، وإصدار استدعاءات وأوامر القبض أو التفتيش (Finch & Fafinski, 2017, p. 70).

يظهر بأن هذه المحاكم الابتدائية تختص في نوع معين من النزاعات وهي الجرائم البسيطة ويقابلها في القانون الجزائري قسم الجنح على مستوى المحكمة الابتدائية، حيث يتم النظر ابتداء في الجنح على مستواه وقد ذكرت المادة 13 من القانون العضوي رقم 05- 11 (2022) قسم الجنح من بين الأقسام العشرة للمحكمة.

- محاكم المقاطعات (county courts)

لا تنظر هذه المحاكم في القضايا الجنائية وينحصر اختصاصها في الفصل ابتدائيا في الدعاوى المدنية التي لا تدخل في اختصاص المحكمة العليا (محمد، 2013، ص 89). وبالتالي، تنظر محاكم المقاطعات في المنازعات المدنية لأول مرة، ويقابلها في القضاء الجزائري القسم المدني داخل المحكمة الابتدائية.

- محكمة التاج (crown court)

تنظر محكمة التاج في القضايا التي تحيلها إليها محاكم الصلح وكذا في الطعون ضد الأحكام الصادرة عن هذه المحاكم، ويتمثل اختصاصها أساسا في الفصل في القضايا الجنائية الهامة كالقتل والاغتصاب والسرقة بالإكراه. كما تنظر ابتدائيا ونهائيا في القضايا المدنية لكن اختصاصها محدود، فهي تنظر ابتدائيا في القضايا المتعلقة بالتصاريح الإدارية، وتنظر كجهة استئناف على سبيل المثال في المسائل المتعلقة بإجراءات إثبات البنوة وكذا الضرائب المحلية (محمد ، 2013، ص 86-87).

نلاحظ أن اختصاص هذه المحكمة يجمع بين القضايا المدنية والجناية والإدارية في حين أنه لا وجود لمثل هذا الخلط في القضاء الجزائري فالمحاكم الجنائية لها محكمة خاصة تنظر فيها وهي محكمة الجنايات كما أن القضاء الإداري في الجزائر منفصل عن القضاء المدني، علاوة على ذلك تنظر هذه المحكمة في بعض القضايا بشكل ابتدائي وفي قضايا أخرى بشكل استئنافي

في حين أن القاعدة العامة في النظام القضائي الجزائري هي أن النظر في القضاء العادي ابتدائيا يعود إلى المحكمة الابتدائية، والنظر بشكل استئنافي يعود إلى المجلس القضائي.

- محكمة الاستئناف (Court of appeal)

تعتبر محكمة الاستئناف مثل المحكمة العليا (supreme court) أيضًا محكمة واحدة. وهي مقسمة إلى قسمين هما الدائرة المدنية والدائرة الجنائية. ولا تستمع محكمة الاستئناف إلى الشهود ولكنها تنظر بدلاً من ذلك في الحجج والأدلة القانونية.

وتختص الدائرة الجنائية لمحكمة الاستئناف بالنظر في الاستئناف المرفوع ضد محكمة التاج، كما تنظر في طلبات الإذن بالاستئناف أمام المحكمة العليا (supreme court).

وتنظر الدائرة المدنية لمحكمة الاستئناف في الطعون المقدمة من المحكمة العالية (High Court) ومحاكم المقاطعات (Finch & Fafinski, 2017, pp. 75-76).

ومن هذا المنطلق، تختص محكمة الاستئناف في النظر في الاستئنافات المرفوعة أمامها وتقسم إلى دائرة مدنية ودائرة جنائية وهي تشبه المجلس القضائي في القضاء الجزائري الذي يعتبر جهة استئنافية لكنه ينقسم إلى 10 غرف مثل الغرفة المدنية والغرفة الجزائية نصت عليها المادة 15 من القانون العضوي رقم 22-10 (2022).

- المحكمة العالية (High Court)

وتنقسم هذه المحكمة إلى ثلاثة دوائر لكل دائرة منها نوع معين من النزاعات تختص بالنظر فيه:

✓ دائرة منصة الملكة (Queen's Bench Division)

اختصاصها القضائي أوسع من اختصاص الدائرتين الأخيرتين، فهي تنظر في القضايا المدنية والجنائية ابتداء واستئنافا .

ومن بين المسائل المدنية التي تفصل فيها ابتداء، قضايا المسؤولية التقصيرية والعقود، أما استئنافا فتفصل في الطعون المرفوعة ضد بعض أحكام المحاكم الإدارية.

كما تستأنف أمامها الأحكام الجنائية الصادرة عن محاكم الصلح ومحاكم التاج، فدائرة منصة الملكة هي التي تنظر في استئنافات القضايا الجنائية أمام المحكمة العالية (High court) (محمد ، 2013، ص 84).

نلاحظ أن هذه الدائرة تملك اختصاصا مختلطا يخولها النظر في قضايا محددة مدنية وجنائية وإدارية كما لها صلاحية النظر ابتدائيا واستئنافا، ولا وجود لمحكمة بمثل هذا الاختصاص في القضاء الجزائري الذي يعتمد على الفصل بين الجهات القضائية التي تنظر في هذه الاختصاصات.

✓ دائرة المستشارية (Chancery Division)

تختص بالنظر في نزاعات الوصايا وإدارة التركات والوصايا، ودعاوى العقار، ودعاوى الرهن العقاري، ودعاوى الشراكة، والملكية الفكرية (براءات الاختراع والعلامات التجارية وحقوق التأليف والنشر)، والإفلاس. كما تفصل في الاستئنافات ضد أحكام محاكم المقاطعة مثل تلك المتعلقة بالإفلاس .(Finch & Fafinski, 2017, p. 74)

واختصاص دائرة المستشارية هو اختصاص ابتدائي واستئنافي والمحاكم الابتدائية في الجزائر غير مخولة للفصل في الطعون في حين يمكنها النظر في قضايا الوصايا والتركات على مستوى قسم شؤون الأسرة، وفي دعاوى العقار والرهن على مستوى القسم العقاري.

- ✓ دائرة الأسرة (Family Division)

تنظر في قضايا الطلاق والتبني والقوامة على الأطفال، وفي بعض الوصايا وقضايا إثبات صحة الوصايا، أما استئنافيا فتنظر في الطعون المرفوعة ضد أحكام محكمة الصلح ومحكمة التاج في دعاوى الأسرة (Finch & Fafinski, 2017, p. 74).

ومنه، تفصل دائرة الأسرة ابتدائيا واستئنافا في قضايا شؤون الأسرة، ويقابلها في القضاء الجزائري قسم شؤون الأسرة على مستوى المحكمة التي تنظر في القضايا ابتدائيا أما استئناف هذه القضايا فيكون على مستوى غرفة شؤون الأسرة في المجلس القضائي.

- المحكمة العليا (supreme court)

حلت المحكمة العليا محل لجنة الاستئناف التابعة لمجلس اللوردات (Appellate Committee of The House of Lords) كأعلى محكمة في المملكة المتحدة في أكتوبر 2009. وتستمع المحكمة إلى الاستئنافات بشأن نقاط قانونية ذات أهمية كبرى تخص الشأن العام، وتنظر في القضايا المدنية بالنسبة للمملكة المتحدة بأكملها، وتفصل في القضايا الجنائية في إنجلترا وويلز وإيرلندا الشمالية.

وتنظر المحكمة العليا في استئنافات القضايا الجنائية ضد الأحكام الصادرة عن محكمة الاستئناف (الدائرة الجنائية) وعن المحكمة العالية (High court) خاصة تلك التي أصدرتها دائرة منصة الملكة، وتبت في الاستئنافات المتعلقة بالقضايا المدنية ضد أحكام محكمة الاستئناف (الدائرة المدنية)، والمحكمة العالية (High court).(Finch & Fafinski, 2017, p. 74)

المحكمة العليا إذن هي أعلى هيئة قضائية في المملكة المتحدة وتقابلها المحكمة العليا في الجزائر التي تُعتبر كذلك أعلى هيئة قضائية في البلاد، وهي تختص بالنظر في عدد محدود من القضايا وهي القضايا ذات الأهمية الكبرى، في حين أن المحكمة العليا الجزائرية تنظر في كل أنواع الطعون باستثناء الإدارية، لكنها لا تفصل في موضوع القضايا بل ترى فيما إذا كان القرار المطعون فيه قانونيا أم لا فهي محكمة قانون أساسا.

صورة رقم 4

الأجهزة القضائية في النظام القضائي الإنجليزي

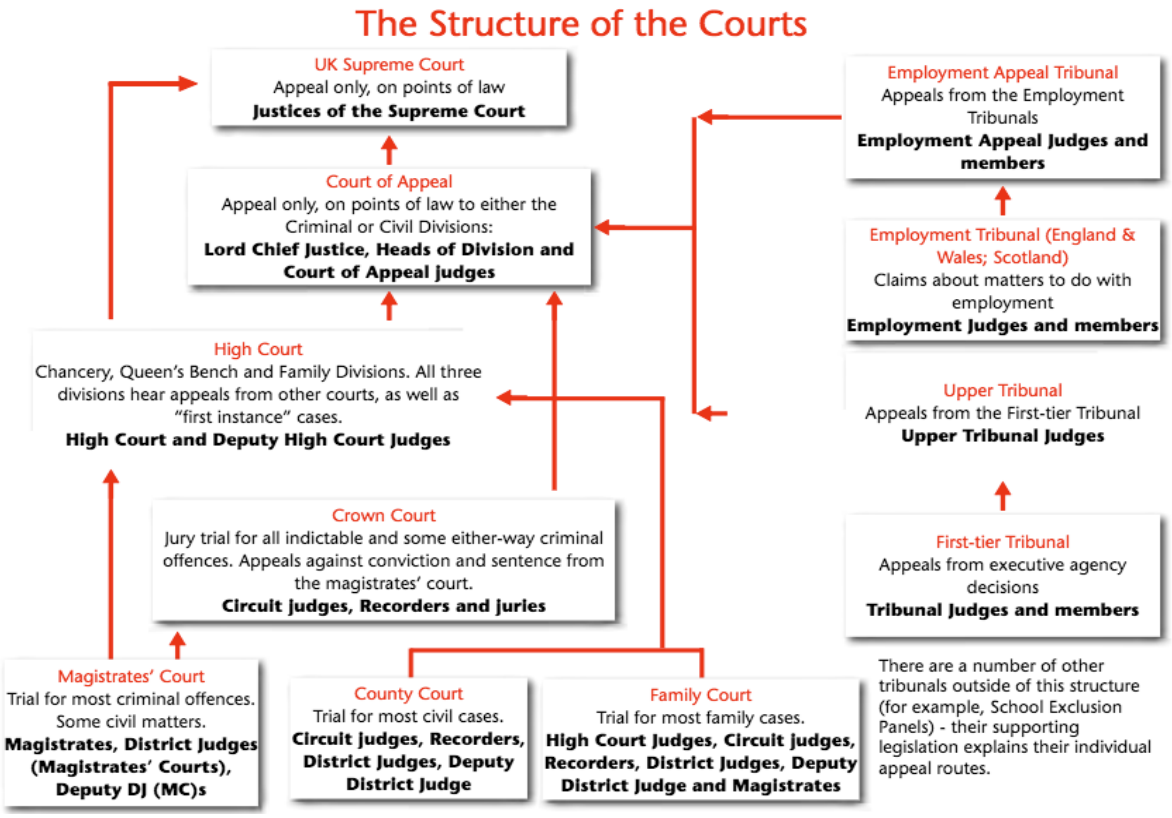

(The judicial Office International team, 2021, p. 6)

وتُلخص الصورة الواردة أعلاه الأجهزة القضائية التي يتضمنها النظام القضائي الإنجليزي.

3.3.2 الأجهزة القضائية في النظام القضائي الأمريكي

يختلف النظام القضائي الأمريكي عن الإنجليزي بكونه نظاما مزدوجا حيث أنه يضم نظاما قضائيا فدراليا يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية ككل ونظاما قضائيا خاصا بالولايات غير موحد

ويختلف من ولاية لأخرى إذ يوجد في أمريكا نوعان من المحاكم: محاكم فدرالية (Federal court) ومحاكم ولايات (State court) (Carp, Stdham, & Manning, 2013, p. 25)، وهو التقسيم الذي لا وجود له في القضاء الجزائري لكون الجزائر ليست بلدا فدراليا ويظهر ذلك من خلال المادة الأولى من دستور الجزائر التي تنص على أن: "الجزائر جمهورية ديموقراطية شعبية وهي وحدة لا تتجزأ" (2020)، فهي دولة واحدة وموحدة غير مقسمة إلى دويلات صغيرة مثلما هو الحال في النظام الأمريكي.

- محاكم الولايات (state courts)

يختلف هيكل أنظمة محاكم الولايات من ولاية إلى أخرى، فلكل ولاية نظام محاكم خاص بها لكن يمكن إجراء بعض التعميمات.

وتوزع المحاكم غالبا على مستويين إذ ترفع القضايا بداية على مستوى محاكم الموضوع ثم على مستوى محاكم الاستئناف (Meador, 1991, p. 11)، كما هو موضح أدناه:

- محاكم الموضوع (trial courts)

هي المحاكم الأدنى درجة تتواجد في قاعدة الهرم القضائي في قضاء الولايات حيث تُرفع أمامها جميع القضايا المدنية و الجنائية ابتداء، وتنقسم هذه المحاكم في أغلب الولايات إلى محاكم ذات اختصاص عام ومحاكم ذات اختصاص محدود (Meador, 1991, p. 11)، وتقابلها المحاكم

الابتدائية في القانون الجزائري التي لا تقسم على هذا النحو إنما تحتوي على 10 أقسام حددتها المادة 21 من القانون العضوي رقم 22-10 (2022).

- ✓ محاكم ذات الاختصاص العام (Courts of general jurisdiction)

تنظر في أغلب القضايا المدنية والجنائية، ويختلف الاسم الذي يُطلق على هذه المحاكم من ولاية إلى أخرى حيث تُسمى في بعض الولايات (circuit courts) ويُطلق عليها في ولايات أخرى (superior courts) وفي أخرى (district courts)، وتختص هذه المحاكم في النظر ابتداء في أغلب النزاعات التي تنشأ بين المتقاضين (Meador, 1991, p. 11)، فعندما يتعلق الأمر بنزاع داخل الولاية ترفع الدعوى ابتداء أمام المحاكم ذات الاختصاص العام، وتقابلها المحكمة الابتدائية في النظام القضائي الجزائري كونها أول جهة قضائية يرفع أمامها النزاع (أنظر عنصر المحاكم الابتدائية ص54).

- ✓ محاكم ذات الاختصاص المحدود (Courts of limited jurisdiction)

على عكس النوع الأول يعتبر اختصاص هذه المحاكم محدودا وغالبا ما تنظر في نوع خاص من القضايا التي لا تتجاوز قيمتها 5000$ وتختلف هذه القيمة من ولاية إلى أخرى كما تختلف هذه المحاكم عن محاكم الاختصاص العام في كونها تنظر في عدد أقل من القضايا وهي التي تنحصر في الخلافات البسيطة (Meador, 1991, pp. 11-12) .

ولا توجد محكمة تقابل المحاكم ذات الاختصاص المحدود في القانون الجزائري حيث أن المحكمة الابتدائية تنظر في كل أنواع النزاعات باستثناء النزاعات الإدارية في حين أن المحاكم ذات الاختصاص المحدود الأمريكية تنظر في عدد معين من القضايا.

- محاكم الاستئناف (appellate courts)

يحتوي نظام قضاء الولايات على محاكم تنظر في الطعون التي تُرفع ضد الأحكام الصادرة عن محاكم الموضوع، وتنقسم إلى محاكم عليا ومحاكم استئناف وسطية:

✓ المحكمة العليا (supreme court)

توجد في كل هرم قضائي للولاية محكمة مرجع أخير تسمى بالمحكمة العليا (supreme court) وتسمى في ولايتي New York و Maryland بـ **court of appeals** وفي ولايتي Masschusetts و Maine بـ **supreme judicial court** وفي ولايتي Texas و Oklahoma يوجد محكمتي مرجع أخير **supreme court** في القضايا المدنية و **court of criminal appeals** في القضايا الجنائية. وتفصل المحكمة العليا في الاستئنافات الأكثر أهمية التي لا تعتبر مهمة فقط للمتقاضين ولكن لها أهمية تتعلق بالقانون وبسير العدالة. (Meador, 1991, pp. 13-14).

✓ محاكم الاستئناف الوسطية (intermediate appellate courts)

كانت المحكمة العليا محكمة الاستئناف الوحيدة في الولاية، ونظرا لكثرة القضايا التي تُعرض عليها تم إنشاء محاكم استئناف وسطية (intermediate appellate courts) في أواخر القرن 19 وتنظر هذه المحاكم في العدد الأكبر من الاستئنافات (Meador, 1991, p. 14).

ترفع أغلب الطعون إذا أمام محاكم الاستئناف الوسطية وهي تشبه نوعا ما المجلس القضائي في القانون الجزائري لكنه الجهة العامة للاستئناف في كل الوطن، وليس في نظام الولايات الذي لا وجود له في القانون الجزائري.

- المحاكم الفدرالية (federal courts)

يتكون هذا النظام من ثلاثة مستويات رئيسية: محاكم المقاطعات (district court)، ومحاكم الاستئناف (appelate court) ، والمحكمة العليا(Supreme court of the US). هناك أيضًا محاكم خاصة ذات اختصاص محدود (courts of limited jurisdiction) مثل محكمة المطالبات الفيدرالية الأمريكية (U.S. Court of Federal Claims) ، ومحكمة التجارة الدولية الأمريكية (U.S. Court of International Trade) ، ومحكمة الضرائب الأمريكية (U.S. Tax Court) (Fransworth, 2010, p. 45).

إذ يتم الفصل في النزاعات الفدرالية أمام هذه المحاكم الفدرالية التي لا وجود لها في القضاء الجزائري نظرا لكون النظام القانوني الجزائري ليس بنظام فدرالي.

- محاكم المقاطعات (district courts)

هي المحاكم الفدرالية ذات الاختصاص العام في كل من المسائل المدنية والجنائية. كما يراجعون قرارات بعض الجهات الإدارية الاتحادية، وهناك حوالي أربعة وتسعين محكمة مقاطعة منتشرة في الخمسين ولاية (Fransworth, 2010, pp. 45-46).

وبهذا، تعود صلاحية النظر في القضايا الفدرالية بشكل ابتدائي إلى محاكم المقاطعات

- محكمة استئناف الولايات المتحدة (United states court of appeals)

تفصل عمومًا في الاستئنافات ضد قرارات الصادرة عن محكمة المقاطعة (Fransworth, 2010, p. 46) .

ومنه، تعتبر محكمة استئناف ثاني جهة بإمكان المتخاصمين اللجوء إليها في حالة عدم الرضى بالحكم الذي أصدرته محكمة المقاطعة.

- المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية (US supreme court)

هي محكمة الملاذ الأخير والمراجعة النهائية لجميع القضايا في النظام الفدرالي وبعض القضايا في نظام الولايات، حيث تمارس اختصاصا استئنافيا أي تنظر في الطعون المرفوعة ضد أحكام المحاكم الأدنى درجة، كما تفصل بشكل أصلي وابتدائي في القضايا التي تمس السفراء والوزراء والقناصل في الخلافات التي تكون الدولة طرفا فيها (Schubert, 2015, p. 148).

حيث أن المحكمة العليا تنظر بشكل ابتدائي واستئنافي في القضايا التي خول لها القانون صلاحية الفصل فيها، وهي آخر درجة للتقاضي فيما يخص المسائل الفدرالية.

شكل رقم 2

الأجهزة القضائية في النظام القضائي الأمريكي

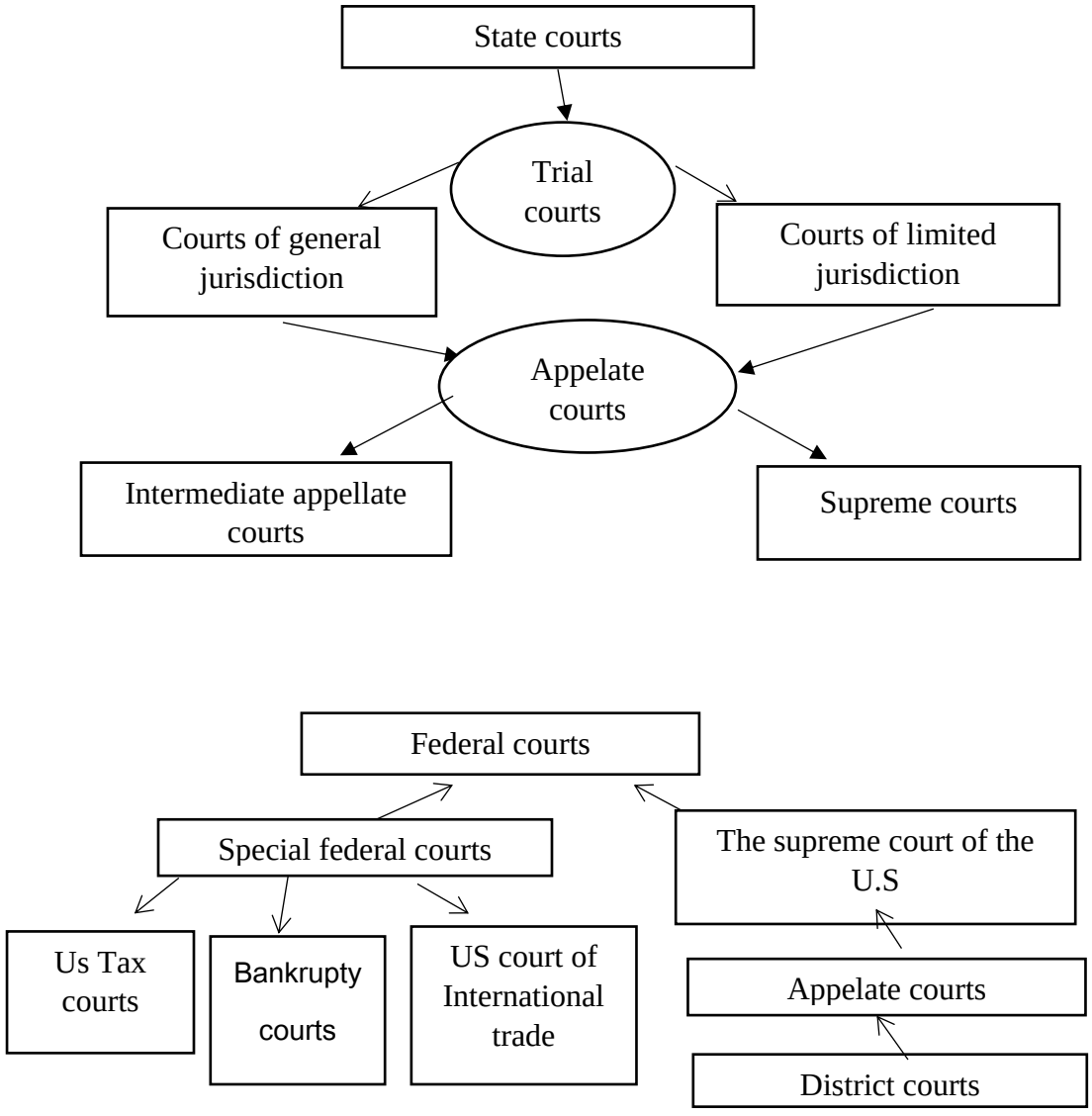

وقد لخصنا الجهات القضائية للنظام القضائي الأمريكي في الشكل الموضح أعلاه.

4.2 أهم الاختلافات الموجودة بين النظام القضائي الجزائري والنظام القضائي الأنجلوسكسوني

إن انتماء النظامين القانونيين الجزائري والأنجلوسكسوني إلى عائلتين قانونيتين مختلفتين وهما العائلة الرومانية الجرمانية وعائلة القانون العام على التوالي هو ما يفسر تباين النظامين القضائيين لكل منهما، وقد ظهر ذلك جليا عند ذكرنا للجهات القضائية في كل من النظامين، حيث لاحظنا اعتمادهما على أسس مختلفة لتصنيف هذه الجهات الأمر الذي أدى إلى وجود اختلاف كبير بينها.

وتوجد اختلافات كثيرة بين النظامين القضائيين الجزائري والأنجلوسكسوني نذكر من بينها ما يأتي:

- المحاكمة

إن المحاكمة في الجزائر مختلفة عن المحاكمة في النظام الأنجلوسكسوني، ويتمثل أبرز اختلاف في طول الإجراءات.

حيث تشمل المحاكمات في نظام القانون المدني أي قانون العائلة الرومانية الجرمانية سلسلة ممتدة من جلسات الاستماع والمشاورات المتتالية لتقديم الأدلة والنظر فيها (Apple & Deyling, 1995, p. 37).

وقد بينا بعد شرح العائلات القانونية أن الجزائر قد أخذت بهذا النظام، مما انعكس على التقاضي في النظام القضائي الجزائري الذي يتميز بالبُطء وبطول الإجراءات القضائية وتعقيدها (عجالي، 2022).

في حين أن العدالة الإنجليزية أسرع بكثير، فعادة ما يتم الحكم على الجرائم غير الخطيرة **non indictable offences** بعد أسبوعين أو ثلاثة أسابيع من ارتكابها (Kirkpatrick, s.d. , p. 134).

ويوسع اختلاف المحاكمة في النظام القضائي الجزائري والنظام القضائي الأنجلوساكسوني الهوة الموجودة بين المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي في كل من النظامين.

- اختلاف نوع النظام الجنائي (نظام اتهامي أو نظام تفتيشي)

من أهم الاختلافات الموجودة بين النظام القضائي الجزائري والنظام القضائي الأنجلوسكسوني أن الأول يقوم على نظام مختلط والثاني يتبنى النظام الاتهامي بحيث يكون دور القاضي في هذا النظام سلبيا بحيث أن الخصومة سواء كانت دعوى مدنية أو جزائية تكون بين طرفين يقوم أحدهما بالاتهام في حين يتولى الآخر الدفاع ويقوم كلا الطرفين بتقديم الأدلة التي

تثبت الإدانة أو البراءة وهنا يبقى القاضي محايدا ويكتفي بالاطلاع على الأدلة المقدمة أمامه والحكم بناء عليها، وتُرفع الدعوى أمام القضاء دون المرور بمرحلة تحقيق، وذلك تحقيقا لشفوية وعلانية الإجراءات (العشماوي، 1976 في أشرف، 2010، ص 140).

ومنه، فإن القضايا الجنائية في النظام الأنجلوساكسوني تعرض مباشرة على القاضي، وعلى عكس ذلك يتميز النظام القضائي الجزائري في المواد الجنائية بوجود هيئة تحقيق تتكفل بعملية التحقيق والتفتيش عن الأدلة قبل مرحلة المحاكمة وتتجسد هذه الهيئة في النيابة العامة وقاضي التحقيق. والنظام الجزائري هو نظام مختلط يمزج بين النظام الاتهامي والتنقيبي، كون الادعاء يُقدم أساسا من قبل النيابة العامة التي تحرك الدعوى وتباشرها مثلما هو الحال في النظام التنقيبي، لكن يمكن للضحية تحريك الدعوى العمومية وكذا الموظفين الذين يسمح لهم القانون بذلك وهنا قد أخذ القانون الجزائري من النظام الاتهامي الذي يخول الأفراد حق مباشرة الدعوى العمومية (بلعيدي، 2022، ص 15).

وهذا الاختلاف في نوع النظام الجنائي يُؤدي إلى تباين الإجراءات الجنائية في النظامين وبالتالي اختلاف المفاهيم القانونية وصعوبة ترجمتها.

- هيكلة المحاكم

تختلف هياكل المحاكم بشكل واضح في النظامين. تفضل أنظمة القانون العام أنظمة المحاكم المتكاملة، حيث توجد محاكم ذات الاختصاص العام متاحة للفصل في القضايا الجنائية ومعظم

أنواع القضايا المدنية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقانون الدستوري والقانون الإداري والقانون التجاري (Apple & Deyling, 1995, p. 37)، في حين أن نظام المحاكم في القانون الجزائري يتميز بالفصل بين المحاكم فكل جهة قضائية تنظر في نوع معين من القضايا حتى في محكمة الدرجة الأولى فإنها تقسم إلى أقسام ينظر كل قسم في نوع معين من القضايا. (أنظر عنصر الأجهزة القضائية في النظام القضائي الجزائري ص54-58)

5.2 صعوبات ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري

تُعتبر ندرة القواميس والمعاجم القانونية التي تنصب على ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري من أهم الصعوبات التي يُواجهها المترجم عند نقل هذه المفاهيم من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية، حيث لم نتمكن من إيجاد معجم ينصب على جمع كل المفاهيم القانونية الجزائرية وترجمتها إلى اللغة الإنجليزية وهو ما قد يُؤدي إلى لجوء المترجم القانوني إلى القواميس والمعاجم القانونية العربية الفرنسية، التي لاحظنا قلتها كذلك، ثم أخذ المصطلح الفرنسي وترجمته إلى اللغة الإنجليزية، لكن ذلك قد يُؤدي إلى ضياع معنى المفهوم المصدر، كما من شأنه أن يطيل ويعقد عملية الترجمة.

لاحظنا في الفصل الأول أن الترجمة القانونية تتطلب توفر مجموعة من المهارات في المترجم القانوني ويُعتبر ذلك من أهم تحديات ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي، فنقل هذه المفاهيم يتطلب أن يكون المترجم متكونا في المجال القانوني أو صاحب خبرة كبيرة في مجال

الترجمة القانونية ومتمكنا من النظام القانوني المصدر والنظام القانوني الهدف وذلك من خلال الاطلاع الواسع والمستمر على هذه الأنظمة القانونية حتى يحيط المترجم بالمفاهيم المتعلقة بالنظام القانوني ويتمكن من ترجمتها دون إخلال بمعناها.

كما أن نقل المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي بين اللغة العربية واللغة الإنجليزية أمر شائك للغاية لأن الأنظمة القانونية عامة والأنظمة القضائية خاصة تختلف من بلد لآخر، وتعتبر هذه الصعوبة نقطة محورية في هذا البحث سنحاول توضيحها من خلال تبيين اختلاف المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي.

6.2 تباين المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي

يعود اختلاف المفاهيم إلى اختلاف الأنظمة القانونية فلكل بلد نظامه القانوني المكون من مجموعة من المفاهيم التي يرجع تكوينها إلى عوامل تاريخية واجتماعية وسياسية. ويعد اختلاف المصطلحات وعدم توحيدها في العالم من أصعب التحديات التي يواجهها المترجم القانوني، وهذا ما أكدته سوزان سارسفيش فهي ترى أنه من الصعب اختيار المكافئ الذي يضمن تفسيرًا وتطبيقًا موحدًا لمحتوى الوثيقة القانونية، نظرا لعدم التطابق المفاهيمي بين الأنظمة القانونية (Sarcevic, 1997, p. 149).

ويظهر هذا الاختلاف المفاهيمي بين النظام القضائي الجزائري ونظيره الأنجلوساكسوني فقد بينا بأنه يوجد تباين كبير بين النظام القضائي الجزائري والنظامين القضائيين الإنجليزي

والأمريكي حيث أن لكل بلد هيكله القضائي الخاص واختلاف النظام القضائي المصدر والنظام القضائي الهدف ينجم عنه اختلاف المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي لكل بلد، وبهذا يجد المترجم القانوني صعوبة كبيرة في نقل المفهوم المصدر من اللغة العربية إلى الإنجليزية، وكمثال ذلك نذكر إجراء **leapfrog** في النظام القضائي الإنجليزي والذي يعني الطعن أمام أعلى جهة قضائية والمتمثلة في المحكمة العليا (supreme Court) مباشرة وذلك دون الاستئناف أمام محكمة الاستئناف (court of appeal) مسبقا ويكون هذا الإجراء في قضايا استثنائية (Jonathan Law, 2015)، أما في النظام القضائي الجزائري فلا يوجد مثل هذا الإجراء ويوجد ما يسمى بالاستئناف أمام المجلس القضائي والطعن بالنقض أمام المحكمة العليا (حجار، 2017، ص 127، 139).

ومثال ذلك أيضا مفهوم **Queens Bench Division** الخاص بالنظام القضائي الإنجليزي، وهي دائرة من دوائر المحكمة العالية (High Court) وتنظر ابتداء واستئنافا في كل من القضايا المدنية والجنائية (أنظر عنصر دائرة منصة الملكة ص 62). ولا وجود لهذا المفهوم في النظام القضائي الجزائري، حيث أن الجهات القضائية في الجزائر لا تجمع بين النظر في القضايا ابتداء واستئنافا، فالاختصاص الابتدائي يعود للمحكمة والاختصاص الاستئنافي يرجع للمجلس القضائي، كما لا يوجد جمع بين النظر في القضايا الجنائية والقضايا المدنية في القضاء الجزائري، فالفصل في القضايا المدنية هو من اختصاص القسم المدني على مستوى المحكمة، أما القضايا الجنائية فيتم الفصل فيها على مستوى محكمة الجنايات (أنظر عنصر الأجهزة القضائية في النظام

القضائي الجزائري ص54–ص58). وأمام هذه الاختلافات بين المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي تصبح مهمة نقلها أمرا صعبا وشائكا.

ولتوضيح صعوبة الترجمة التي يسببها هذا الاختلاف في المفاهيم على ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي نذكر بعض المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي بأنواعها الثلاثة وذلك في كل من النظام القضائي الجزائري والإنجليزي والأمريكي، والتي تُشكل ترجمتها إشكالا للمترجم:

✓ مفهوم Hearsay

يعتبر هذا المفهوم من المفاهيم المتعلقة بالنشاط القضائي الخاص بنظام القانون العام.

وهو يستخدم للتعبير عن الدليل الذي أدلى به شاهد حول حدث تم إخباره به لكن لم يشهده بنفسه، وهو أمر غير مقبول بشكل عام في المحكمة ولكن هناك بعض الاستثناءات حيث يُسمح بذلك (Howard, 2015, p. 43)، وهذا المفهوم غائب في القانون الجزائري، حيث أن القسم العاشر من قانون الإجراءات المدنية والإدارية (قانون رقم 08–09، 2008) المعنون بـ "في سماع الشهود" لا يصنف الشهادة إلى أنواع، وحصرت المادة 153 منه الحالات التي لا تُقبل فيها الشهادة في قرابة الشاهد من أحد الخصوم، ولم يحدد حالة عدم رؤية أو سماع الشهاد للأحداث مباشرة وبنفسه وهو معنى مفهوم **Hearsay** الذي يشكل نوعا من أنواع الشهادة التي يعتد بها استثناء.

✓ مفهوم magistrate

هو مفهوم متعلق بالتنظيم البشري للنظام القضائي الأنجلوساكسوني ويُشير هذا المفهوم في كل من النظام القضائي الإنجليزي والأمريكي إلى ضابط قضائي له مهام وسلطات محدودة على المستوى المحلي (Garner, 1995, p. 540).

ويُعرف كذلك بأنه: "موظف له بعض الاختصاصات القضائية كنظر بعض الجنح البسيطة أو الدعاوى المدنية المحدودة القيمة" (حرب، د.ت.، ص 310).

فهو ضابط قضائي توكل إليه بعض المهام القضائية، إذ أنه مخول للفصل في قضايا محددة.

وفي المملكة المتحدة يُؤدي قضاة الصلح مهامهم في محكمة الصلح (magistrate court) ومعظمهم أشخاص عاديون وليست لديهم مؤهلات قانونية، وهم متطوعون لا يتلقون أي أجر مقابل خدماتهم (Oxford Dictionary of Law, 2003, p. 299) ، أما في الجزائر فلا وجود لقضاة دون تأهيل، حيث تنص المادة 38 من القانون العضوي رقم 04-11: "يوظف القضاة من بين حاملي شهادات المدرسة العليا للقضاء" (2004)، وفي القانون الجزائري القاضي المحترف هو من يقوم بالعمل القضائي ويساعده في المهام الإدارية أمناء الضبط(بوبشير، 2005، ص 145).

وبالتالي، لا يوجد مكافئ مفهوم **magistrate** في النظام القضائي الجزائري فالموظف القضائي الوحيد الذي يفصل في النزاعات القضائية مهما كان نوعها هو القاضي ويشترط أن يتكون في المدرسة العليا للقضاء.

- ✓ مفهوم crown court

يندرج هذا المفهوم ضمن طائفة المفاهيم المتعلقة بالتنظيم المادي والهيكلي للنظام القضائي الإنجليزي، وقد وضحنا (أنظر عنصر محكمة التاج ص 60) أن هذه المحكمة تفصل في القضايا الجنائية الكبيرة وبعض القضايا المدنية وتنظر في الاستئنافات التي تدخل في اختصاصها، وإذا حاولنا ترجمة هذا المفهوم إلى لغة القانون الجزائري لن نجد مقابله لعدم وجود أية محكمة تؤدي نفس الوظيفة، نظرا لاختلاف مؤسسات القضاء للنظامين القضائيين الإنجليزي والجزائري.

✓ مفهوم state courts

يعتبر هذا المفهوم من المفاهيم المتعلقة بالتنظيم المادي والهيكلي للنظام القضائي، وقد أنشأت كل ولاية بموجب الدستور والقانون نظامها الخاص، وكان الغرض من إنشاء محاكم الولايات تحقيق العدالة بالقرب من الناس، وهي المحاكم الخاصة بكل ولاية من الولايات المتحدة الأمريكية التي تفصل في الجزء الأكبر من شؤون وقضايا الولاية (Farnsworth, 1988, p. 44). وهذا المفهوم غير متواجد في النظام القضائي الجزائري كون الجزائر ليست دولة فدرالية بل دولة موحدة طبقا للمادة الأولى من دستور الجزائر السابق ذكرها (2020)، إذ لا توجد محاكم فدرالية ومحاكم ولايات مثلما هو الحال في الولايات المتحدة. (أنظر الشكلين رقم1 ورقم 2)

✓ مفهوم القضاء العادي

هو مفهوم يندرج ضمن المفاهيم المتعلقة بالنشاط القضائي للقانون الجزائري. وكرس دستور سنة 1996 مبدأ الازدواجية القضائية التي قُسم القضاء بموجبها إلى قضاء عادي وقضاء إداري (روشو، 2019، ص 31).

والقضاء العادي هو القضاء المخول بالنظر في كل المنازعات باستثناء المنازعات الإدارية (روشو، 2019، ص 68).

ولاحظنا أنه لا يوجد هذا الفصل سواء كان ذلك في القضاء الإنجليزي أو القضاء الأمريكي، فالمفهوم غائب في لغة القانون الإنجليزية وترجمه معجم مفردات اللغة القانونية بمصطلح **ordinary jurisdiction** (دار الترجمة، 2010، ص 145) وهي عبارة عن تكافؤ شكلي يبرر استعماله غياب المفهوم في النظام القانوني الهدف.

✓ مفهوم محافظ الدولة

يندرج المفهوم في طائفة المفاهيم المتعلقة بالتنظيم البشري للنظام القضائي الجزائري، وقد ظهر نتيجة لمبدأ ازدواجية القضاء الجزائري حيث يتفرع إلى قضاء عادي وقضاء إداري (أنظر الشكل رقم1) وأُحدثت وظيفة محافظ الدولة في مجلس الدولة والمحاكم الإدارية (القضاء الإداري) وهو قاض مكلف بأداء مهام النيابة العامة بالإضافة لوظائف قضائية واستشارية أخرى. (بوقرة، 2016، ص 296) ولا يوجد مفهوم مكافئ لمحافظ الدولة نظرا لعدم وجود ازدواجية قضائية في النظام الأنجلوساكسوني (أنظر الصورة رقم 4 والشكل رقم 2)، حيث أن محافظ الدولة يمارس

مهامه في القضاء الإداري الذي لا يعتبر في النظام الأنجلوساكسوني قضاء قائم بذاته له تكوينه المؤسساتي والبشري الخاص به.

✓ مفهوم القسم المدني

هو من المفاهيم المتعلقة بالتنظيم المادي والهيكلي للنظام القضائي الجزائري، ويعتبر قسما من أقسام المحكمة الابتدائية يعود له اختصاص النظر في المنازعات المدنية كتلك المتعلقة بالعقود المدنية مثل الإيجار والبيع (بوبشير، 2005، ص 285). رأينا عند توضيحنا للأجهزة القضائية في النظامين الإنجليزي والأمريكي أن المحاكم الابتدائية لا تحتوي على أقسام مثلما هو الحال في القانون الجزائري فالقضايا المدنية في القضاء الأمريكي لا ينظر فيها في قسم منفصل ولكن هي من اختصاص المحاكم ذات الاختصاص العام (courts of general jurisdiction) التي تنظر ابتداء في القضايا المدنية والجنائية البسيطة أو المحاكم ذات الاختصاص المحدود (courts of limited jurisdiction) (أنظر عنصر محاكم الموضوع ص66)، فهي تفصل في القضايا المدنية والجنائية البسيطة، أما في القانون الإنجليزي فإن النظر في القضايا المدنية في الدرجة الأولى يعود إلى محاكم المقاطعات (county courts) (أنظر عنصر محاكم المقاطعات ص 60)، فالمفهومان المتواجدان في اللغة الهدف يختلفان عن المفهوم المصدر الذي يعتبر قسما داخل المحكمة ولا يمكن استعمالهما كمقابل.

ومما سبق يمكننا القول أن الاختلاف الموجود بين النظام القضائي الجزائري والنظام القضائي الأنجلوساكسوني من اختلاف في أنواع الأجهزة القضائية وتباين في الإجراءات القضائية، انعكس على المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي لكل نظام قانوني حيث أنها تختلف من نظام لآخر وهو الأمر الذي دعمناه بالأمثلة الموضحة أعلاه والتي أثبتت صعوبة كبيرة في نقل هذه المفاهيم من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية.

7.2 خلاصة الفصل

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل تبيان أصل اختلاف الأنظمة من خلال التعرض لأنواع العائلات القانونية في العالم لنتناول بعدها كلا من الأجهزة القضائية في النظام القضائيين الإنجليزي والأمريكي ونظيرهما الجزائري، حيث لاحظنا وجود اختلاف كبير في هيكلة المحاكم وفي الاختصاصات الموكلة إليها، وحتى الإجراءات القضائية المتبعة مختلفة فالنظام الجزائي في الجزائر يعتبر مختلطا في حين أنه نظام اتهامي في النظام القضائي الأنجلوساكسوني، وتوصلنا إلى أن هذا الاختلاف في النظامين القضائيين يُؤثر على ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي حيث يجعل منها مهمة صعبة وهو الاستنتاج الذي دعمناه بمجموعة من الأمثلة عن هذه المفاهيم، وأمام هذه الصعوبة، يجد المترجم نفسه في حاجة إلى الاستعانة بتقنيات ووسائل تمكنه من اختيار المكافئ الأنسب للمفاهيم وهو الأمر الذي سنوضحه بالتفصيل في الفصل القادم.

الفصل الثالث:

تقنيات ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي

0.3 تمهيد الفصل

تُشكل ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي تحديا للمترجمين كونها تطرح إشكالات كبيرة عند القيام بنقلها لأنها غالبا ما تكون مفاهيم خاصة بالنظام القضائي الذي تنتمي إليه لهذا فإن إيجاد مقابل لهذه المفاهيم في اللغة المنقول إليها يُعد مهمة شائكة.

ويمكن للمترجم الحد من هذه الصعوبة عن طريق استعمال مجموعة من تقنيات الترجمة والبحث عن المفهوم المكافئ في النظام القانوني الهدف. سنوضح دور البحث الوثائقي وأهمية لجوء المترجم إلى القانون المقارن خلال رحلته في البحث عن الترجمة الملائمة للمفهوم القانوني حيث سنحاول إدراج التقنيات المستعملة في الترجمة القانونية لكونها تخدم بحثنا هذا، كما.

1.3 دور البحث الوثائقي في ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي

من بين المراحل التي يمكن المترجم المرور بها في الترجمة القانونية بشكل عام وفي ترجمة المفاهيم القانونية بشكل خاص مرحلة البحث الوثائقي، فهو وسيلة تعزز فهمه للنص المصدر وتقوده إلى اختيار المقابلات المناسبة في اللغة الهدف.

ويعرفه دانييل جيل (Gile, 1993) بأنه تحصيل معارف عن طريق استعمال وسائل خارج إطار النص موضوع الترجمة وذلك بغية الإحاطة بمعنى النص المصدر ومن ثم التمكن من صياغة محتواه بطريقة ملائمة إلى اللغة الهدف (بن محمد، 2018، ص 130).

كما يُعرف بأنه مجموعة من الخطوات التي تسمح بالبحث وتحديد وإيجاد وثائق متعلقة بالموضوع عن طريق وضع استراتيجية بحث (Service Formation des Publics, 2022).

ومنه، فالبحث الوثائقي يحتل أهمية كبيرة في الترجمة لكونه أداة جوهرية قد يلجأ إليها المترجم بغية الإلمام بالموضوع أو المجال الذي تنصب عليه الترجمة حيث أن التمكن من اللغة المنقول منها وإليها لا يكفي وحده لإنتاج ترجمة ناجحة، إذ يجب أن يكون المترجم ملما بالموضوع محل الترجمة عن طريق قيامه بالبحث الوثائقي الذي يمكنه من فهم النص موضوع الترجمة وبالتالي إنتاج ترجمة دقيقة وناجحة (بن برنيس ، 2021، ص118).

فأهمية البحث الوثائقي متعلقة بجودة الترجمة وكلما تعمق المترجم في البحث كلما أحاط بالموضوع أكثر وتوصل إلى إنتاج ترجمة جيدة.

وقد صنف جيل Gile (2005) مصادر البحث الوثائقي إلى نوعين من المصادر:

- المصادر الوثائقية: تتمثل في نصوص ورقية أو إلكترونية، مثل المسارد، القواميس، وقواعد بيانات مصطلحات ، إلخ)
- المصادر البشرية: هم الأشخاص الذين يستعين بهم المترجم للحصول على المعارف اللازمة لنقل النص موضوع الترجمة (Lagarde & Gile, 2011, p. 190).

وعلى هذا الأساس نذكر من بين مصادر البحث الوثائقي التي يمكن للمترجم القانوني الاستعانة بها عند نقله للمفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي، المصادر الآتي ذكرها:

- المعاجم القانونية

تعتبر المعاجم وسيلة تعليمية وأداة مهمة للمترجمين، تحتوي على أكبر قدر ممكن من مفردات اللغة، وقد تكون المعاجم أحادية اللغة فتضم تعريفات جامعة ودقيقة لهذه المفردات، أو تكون متعددة اللغات حيث تحتوي على ترجمات ومقابلات لغة معينة في لغة أخرى (بن برنيس، 2021، ص 126).

وتعد المعاجم القانونية من أهم مصادر البحث الوثائقي التي يمكن للمترجم القانوني الاعتماد عليها، فالمعاجم القانونية الأحادية اللغة تساعده على ضبط معنى المفهوم المصدر جيدا وفهمه، أما المعاجم القانونية المتعددة اللغة فتمكنه من الاطلاع على المفردات والمصطلحات المقابلة في اللغة الهدف.

- المواقع الإلكترونية للمؤسسات القانونية والقضائية

تعتبر المواقع الإلكترونية للمؤسسات القانونية والقضائية وسيلة لا غنى عنها فهي تتضمن معلومات تمكن المترجم من الإحاطة بالمصطلحات والمفاهيم القانونية بصفة عامة وهو ما يساهم بشكل كبير في الوصول إلى ترجمة صحيحة، ومن أمثلة هذه المواقع نجد موقع وزارة العدل (www.mjustice.dz) وموقع المحكمة العليا (www.coursupreme.dz) الجزائرية.

صورة رقم 5

الموقع الإلكتروني لوزارة العدل الجزائرية

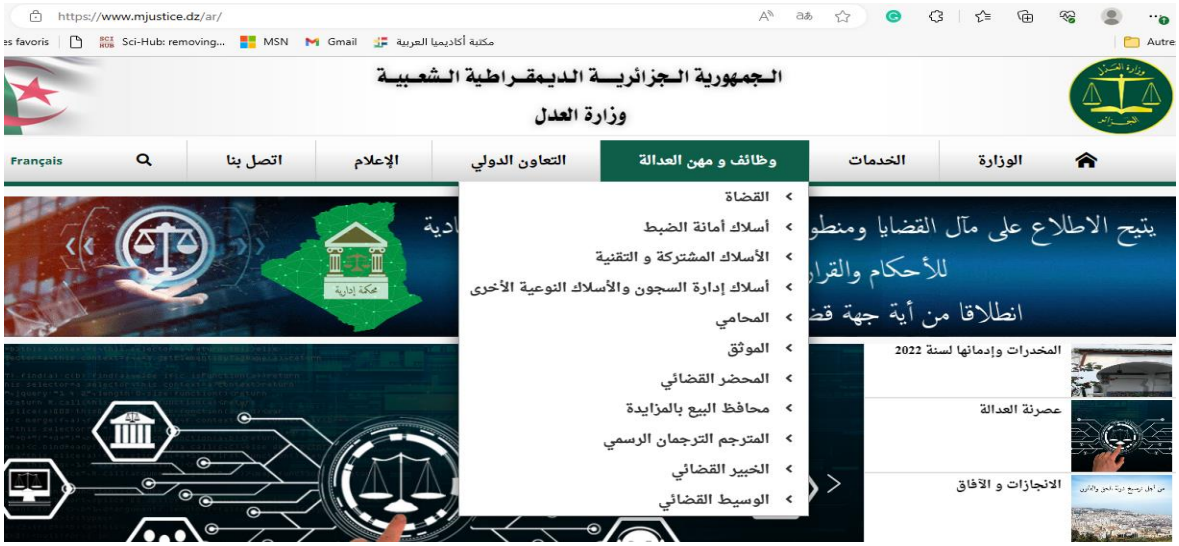

(وزارة العدل، 2020)

نلاحظ من خلال هذه الصورة أن بإمكان المترجم من خلال موقع وزارة العدل الاطلاع على مختلف وظائف ومهن العدالة والتي تشكل مفاهيما متعلقة بالتنظيم البشري للنظام القضائي الجزائري، فهذا الموقع يمثل وسيلة مهمة ورسمية بإمكان المترجم الرجوع إليها إذا ما صادف أحد هذه المفاهيم، حيث أن أول خطوة لنقلها تتمثل في فهمها.

كما يمكننا تصفح المواقع القانونية للمؤسسات القانونية والقضائية للنظام القانوني الهدف من الإحاطة بالمفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الهدف، ومن بين هذه المواقع نذكر على سبيل

المثال موقع **Judiciary** (www.judiciary.uk) وموقع **United States Courts** (www.uscourts.gov) وموقع **The supreme court** (www.supremecourt.uk).

صورة رقم 6

الموقع الإلكتروني الإنجليزي judiciary

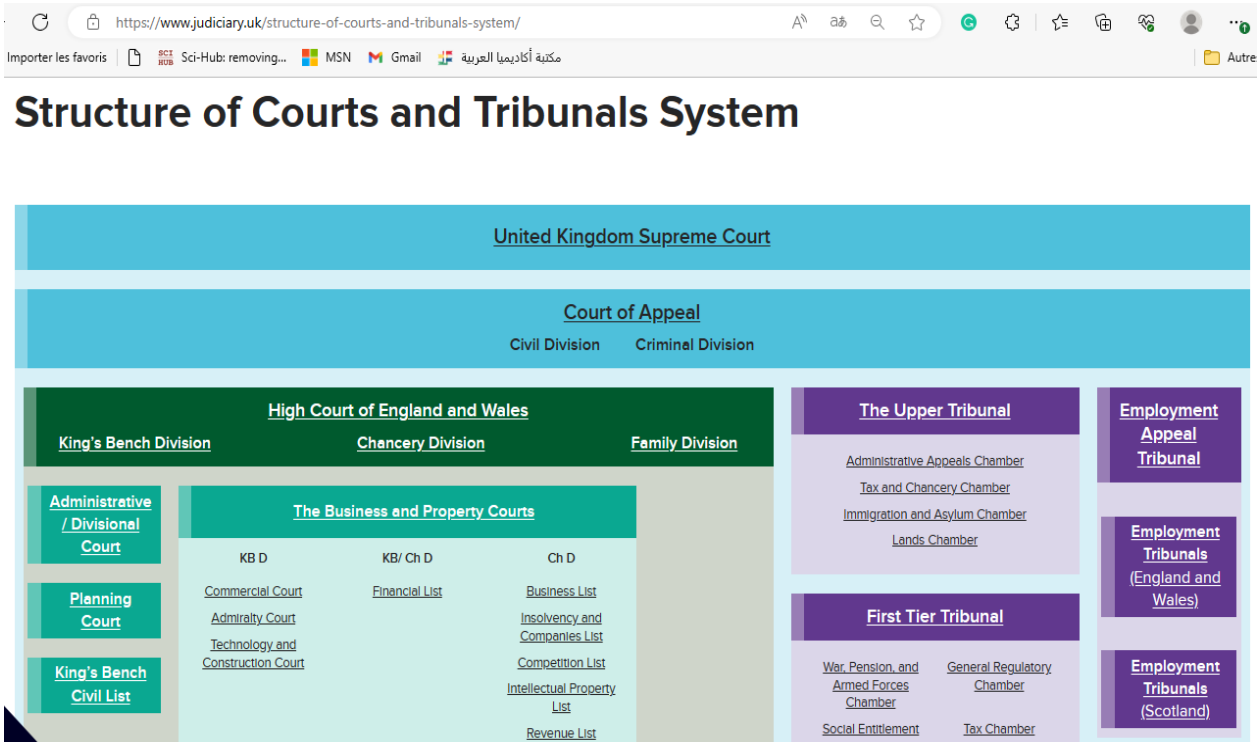

(The judiciary, 2020)

نلاحظ أن الاطلاع على هذا الموقع مثلا يمكن المترجم من ملاحظة المفاهيم المتعلقة بالتنظيم الهيكلي للنظام القضائي الإنجليزي وبمجرد نقره على أحد العناوين المبينة في الصورة يكون باستطاعته قراءة اختصاص كل جهة قضائية، فإذا كان المفهوم المراد ترجمته يتمثل في المجلس القضائي يكون بإمكان المترجم بعد قراءة معنى المفاهيم الإنجليزية التي يحتويها الموقع

تحديد ما إذا كان أي أحد منها يلتقي في معناه ووظائفه مع مفهوم المجلس القضائي، حيث أن مثل هذا الموقع يمكن المترجم من التعرف على المفاهيم الموجودة في النظام القانوني الهدف وربما تحديد المكافئ المناسب من ضمن هذه المفاهيم.

- القوانين

تُعتبر القوانين مصدرا مهما وضروريا في ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري حيث أن البحث في القانون المصدر يمكن المترجم من الإحاطة بالمفهوم المصدر والاطلاع على معناه مباشرة في القانون ومثال ذلك اطلاع المترجم على القانون رقم 06-02 المتضمن مهنة الموثق (2006) قبل ترجمته لمفهوم الموثق أو قراءة القانون رقم03-06 المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي (2006) قبل ترجمته لمفهوم المحضر القضائي.

كما تعد الترجمات الرسمية للتشريعات والقوانين الخاصة ببلد معين مصدرا مهما يمكن أن يلجا إليه المترجم عند نقل المفاهيم والمصطلحات القانونية، ومثال ذلك لجوء المترجم عند ترجمته لبعض المفاهيم المتعلقة بالتنظيم المادي الهيكلي للنظام القضائي الجزائري من اللغة العربية إلى الإنجليزية إلى المقابلات التي جاءت في الترجمة الإنجليزية للدستور الجزائري، ومثال ذلك المادة 152 منه وترجمتها:

تمثل **المحكمة العليا** الهيئة المقومة لأعمال **المجالس القضائية** و**المحاكم**.	The **High court** is the regulating body of the activities of the **courts** and **tribunals**.

يُؤسس **مجلس دولة** كهيئة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية.	A **Council of State** is instituted as a regulating body of activities of the administrative jurisdictions.
تضمن المحكمة العليا ومجلس الدولة توحيد الاجتهاد القضائي في جميع أنحاء البلاد ويسهران على احترام القانون	The High Court and the Council of State are responsible for the unification of jurisprudence throughout the country and see to the respect of law.
تُؤسس **محكمة تنازع** تتولى الفصل في حالات تنازع الاختصاص بين المحكمة العليا ومجلس الدولة. (دستور الجزائر، 1996، ص 146)	A **Tribunal of Conflicts** is instituted to settle conflicts of competency between the High Court and the Council of state. (دستور الجزائر، 1996، ص 38)

حيث تمثلت ترجمة المحكمة العليا في **high court**، والمحكمة في **tribunal**، والمجلس القضائي في **court**، ومجلس الدولة في **council of state**، ومحكمة التنازع في **tribunal of conflict**، فبإمكان المترجم الاستعانة بهذه الترجمة الإنجليزية للدستور عند ترجمته للمفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري، لكنها لا تكفي وحدها لاختيار المقابل المناسب خاصة أن ترجمة القوانين باللغة الإنجليزية أمر نادر وليس بالشائع في الجزائر لهذا فالتجربة الجزائرية في ترجمة التشريعات تبقى فتية مقارنة بتجربة دول المشرق العربي، وبهذا فالنسخة الإنجليزية للدستور

الجزائري حسب رأينا المتواضع تعتبر مجرد وسيلة تضع أمام المترجم مجموعة من الاختيارات المحتملة والتي تتطلب إجراء بحث معمق آخر للتأكد من مدى ملاءمتها.

- كتب ومقالات الفقه القانوني

إن كتب ومقالات الفقه القانوني تعد مصدرا مهما للإحاطة بالمفهوم المصدر والبحث عن المفاهيم المقابلة المحتملة في النظام القانوني الهدف، فلقد ذكرنا آنفا بأن الترجمة القانونية ترجمة بين نظامين قانونين مختلفين، وبأن هذا النوع من الترجمة يستلزم زيادة على التمكن من اللغتين المنقول منها والمنقول إليها، أن يكون المترجم ملما بالنظام القانوني المصدر والنظام القانوني الهدف، والاطلاع على المقالات والكتب القانونية من شأنه المساهمة في الإلمام بالنظامين القانونين والمساعدة على إيجاد مكافئ قانوني قريب في النظام القانوني الهدف.

فمثلا إذا وجد المترجم نفسه أمام مفهوم المحامي، يمكنه بعد البحث عن معنى المفهوم والمهام التي يقوم بها في القانون الجزائري، اللجوء إلى البحث عن مفهوم يكافئه في النظام القضائي الهدف، فيبحث مثلا في كتاب متعلق بالنظام القانوني الإنجليزي قبل ترجمة المفهوم إلى اللغة الإنجليزية فيجد خلال بحثه المعلومات الموضحة في الصورة الآتية:

صورة رقم 7

الوظائف القانونية في النظام القانوني الإنجليزي

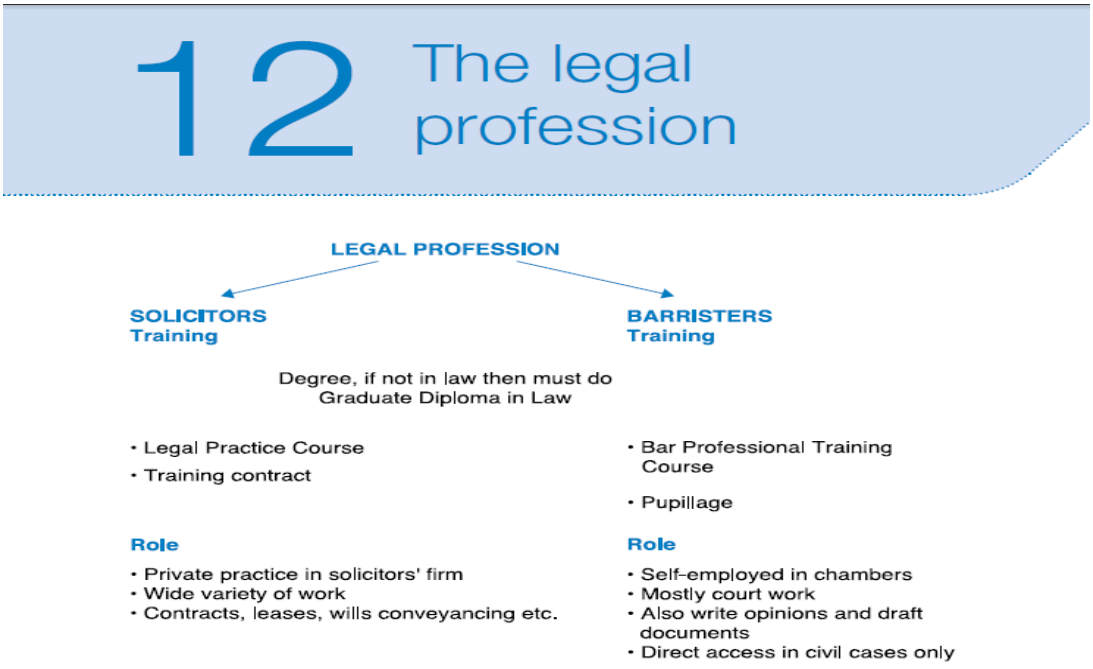

(Martin, 2014, p. 145)

نلاحظ أن البحث في كتاب يبين الوظائف الموجودة في النظام القضائي الإنجليزي وكذا المهام الموكلة لكل من **Barrister** و **Solicitors** ، وبعد الاطلاع على الوظيفتين سيحدد المترجم فيما إذا كان بإمكانه اتخاذ أحد المصطلحين كمقابل لمفهوم المحامي أو البحث عن مقابل آخر.

ومما سبق يمكننا القول أن ترجمة المفاهيم القانونية لا تعتمد فقط على المعاجم والقواميس وبنوك المصطلحات لكن نقل هذه المفاهيم يتطلب البحث في مصادر أخرى كالرجوع للمصادر القانونية من نصوص القانون والكتب القانونية الفقهية خاصة أن الترجمة القانونية هي انتقال من

نظام قانوني لآخر، لهذا على المترجم أن يكون مطلعا على النظام القانوني المنقول منه والنظام القانوني المنقول إليه.

- الاستعانة بمتخصص

يعتبر لجوء المترجم إلى شخص متخصص في مجال النص موضوع الترجمة، تكون اللغة الهدف لغته الأم ويكون متمكنا من اللغة المصدر، مصدرا موثوقا يمكن المترجم من اقتصاد الوقت والوصول إلى الترجمة المناسبة (Gile, 1994).

حيث يستطيع المترجم القانوني اللجوء إلى المتخصصين في القانون مثل المحامين وأساتذة القانون والقانونين بصفة عامة من أجل الحصول على شرح للمفهوم المصدر وإيجاد مقابل له في اللغة الهدف التي يحيط المتخصص بكل مفاهيمها كونها لغتها الأم، كما يمكن الاستعانة بالمتخصص من أجل مراجعة الترجمة والتحقق من أن المفاهيم المصدر تم نقلها بطريقة صحيحة مؤدية للمعنى في اللغة الهدف.

2.3 أهمية القانون المقارن في الترجمة القانونية

لا يعتبر القانون المقارن فرعا من فروع القانون التي تضم مجموعة من القواعد القانونية المنظمة لسلوك الأفراد وعلاقتهم في المجتمع، بل هو طريقة في دراسة القانون، يقوم أساسا على إجراء عملية مقارنة بين نظامين قانونين أو أكثر وتحديد أوجه الاختلاف والتشابه بينها سواء كانت المقارنة تنصب على عصر واحد أو عدة عصور (محمد ، 2013، ص 8).

وبالتالي، فالقانون المقارن عبارة عن منهج يستعمل في الدراسات القانونية أساسه القيام بمقارنة بين أنظمة قانونية معينة خلال حقبة زمنية معينة أو أكثر.

ويستعمل القانون المقارن لعدة أهداف مثل السعي إلى تحسين القوانين الوطنية والمؤسسات القانونية للدولة بحيث تسمح مقارنة قانون وطني بقوانين أجنبية بمسايرة التطورات الحاصلة والاستفادة منها وتوظيفها في القانون الوطني. كما يستعمل القانون المقارن لتقريب القوانين وتوحيدها فقد انتشرت في القرن التاسع عشر حركة توحيد القوانين بغية تخفيف حدة الاختلاف الموجود بين قوانين الدول المختلفة (نجاح، 2011، ص 34، 42-43).

والقانون المقارن وسيلة مهمة في الترجمة القانونية حيث يقول بوكيه في هذا الصدد أن "القانون المقارن في الترجمة القانونية يتعلق بإقامة علاقة بين مؤسسات مماثلة لبلد اللغة المصدر وبلد اللغة الهدف لتحديد عناصر اللغة التي يمكن استخدامها للتعبير عن الخطاب المصدر سواء من حيث المصطلحات أو التراكيب أو الخطاب بأكمله" (Boquet, 2008, p. 15)، أي أن القانون المقارن هو وسيلة تسمح بإيجاد المكافئ المقابل والأقرب للمصطلحات أو التراكيب أو الخطاب. كما أن عملية المقارنة بين القوانين توضح للمترجم معنى المفاهيم ونقاط التشابه والاختلاف الموجودة بينها، الأمر الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب واختيار المكافئ الذي ينقل الرسالة.

ويوجد مستويين للمقارنة، مقارنة كلية (Macro-comparaison) ومقارنة جزئية Micro-comparaison)، وقد نُسب المصطلحين إلى Rheinstein، يقصد بالأول الدراسة التي تنصب

على نظامين قانونين أو أكثر بالكامل، في حين يعني الثاني دراسة جوانب أو مواضيع معينة لنظامين قانونيين أو أكثر. وتوجد العديد من المواضيع التي يمكن أن تشملها المقارنة الجزئية حيث ذكر دي كروز De Cruz (1999, p. 227) من بينها المواضيع الآتية:

- المؤسسات والمفاهيم الخاصة بالأنظمة القانونية.
- مصادر القانون أو الأنظمة القضائية أو الجهاز القضائي أو الوظائف القانونية أو هيكل النظام القضائي.
- الفروع المختلفة للقوانين الوطنية والمحلية.
- التطور التاريخي للأنظمة القانونية.
- الأسس الأيديولوجية والسوسيو قانونية للنظام القانوني.

ومنه، إذا كان القانون المقارن يبحث في المؤسسات والمفاهيم الخاصة بالأنظمة القانونية ويقارن بينها، فبإمكان المترجمين اعتماده كمساعد لهم في عملية ترجمة المفاهيم والمصطلحات القانونية من لغة لأخرى، حيث أن بحث المترجم عن مقابل المفهوم المصدر في النظام القضائي الهدف يضع أمامه المقابلات الممكنة، وقيامه بالمقارنة بين المفهوم المصدر ومقابلات المفاهيم الموجودة في النظام القانوني الهدف يبين له مدى الاقتراب الموجود بينهما ومن خلال نتائج هذه المقارنة يمكنه اتخاذ قرار استعمال أو عدم استعمال المقابل الموجود في النظام القانوني الهدف.

وسنوظف خلال تحليلنا لنماذج المدونة **القانون المقارن** وبالتحديد **المقارنة الجزئية** للمفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي حيث نبحث عن المفهوم المقابل في النظام القضائي الهدف وإن وُجد نقوم بالمقارنة بينه وبين المفهوم المصدر.

3.3 تقنيات الترجمة القانونية

لقد سعى باحثو الترجمة إلى دراسة كيفيات وطرق إيجاد المقابل المناسب، وأدت هذه البحوث إلى اقتراح تقنيات يستعين بها المترجم في ترجمته، وكثيرا ما يتم الخلط بين مفهوم تقنيات الترجمة (translation techniques) ومفاهيم أخرى مثل استراتيجيات الترجمة (translation strategies) وطرق الترجمة (translation methods)، وإجراءات الترجمة (translation procedures) ، فقد يبدو من الوهلة الأولى أن هذه التسميات تشير إلى معنى واحد في حين أنها تدل على مفاهيم مختلفة.

تُوضح مولينا وألبير معنى تقنيات الترجمة بمقارنتها بطرق الترجمة (translation methods) حيث تقولان أن: "طرق الترجمة هي الكيفية التي تتم بها عملية ترجمة معينة من حيث هدف المترجم أي أنها الخيار العام الذي يؤثر على النص بأكمله، وتمس تقنيات الترجمة الوحدات الصغيرة للنص" (Molina & Albir, 2002, pp. 507-508).

نفهم من هذا التعريف أن التقنيات هي تلك الإجراءات التي يستعملها المترجم لنقل معنى الوحدات الصغرى للنص ومعناها يختلف عن طرق الترجمة التي تمس النص ككل.

وتُميز ألبير (2001) بين الاستراتيجية والتقنية وترى بأن هذه الأخيرة تتعلق بالنتيجة في حين أن الاستراتيجية تتعلق بمسار الترجمة (Gil-Bardaj, 2011, p. 169).

كما يعرف Lörscher استراتيجيات الترجمة بأنها إجراءات لحل مشاكل الترجمة. وهي تشمل مجموعة من المراحل أو الخطوات التي تبدأ بإدراك مشكلة الترجمة إلى الوصول إلى حلها أو إدراك عدم قابليتها للحل (2005, p. 600).

وبهذا يمكن القول بأن الاستراتيجية تشمل تلك الخطوات التي يتبعها المترجم أثناء بحثه عن حل لمشكل معين في الترجمة والتي يصل من خلالها إلى نتيجة معينة، في حين أن التقنية تتعلق فقط بالنتيجة التي توصل إليها المترجم.

ويعرف بيتر نيومارك إجراءات الترجمة (translation procedures) عن طريق تبيان الفرق بينها وبين طرق الترجمة (translation methods) حيث يرى بأن هذه الأخيرة تتعلق بالنص كله في حين أن إجراءات الترجمة تستعمل في ترجمة الجمل والوحدات اللغوية الأصغر (Newmark, 1988, p. 81).

نلاحظ أن تعريف نيومارك لإجراءات الترجمة هو نفس تعريف مولينا وألبير لتقنيات الترجمة فكلاهما يتعلق بالوحدات الصغرى للنص كما أنه أعطى لطرق الترجمة (translation methods) نفس المفهوم الذي جاءت به مولينا وألبير.

وسنستعمل في دراستنا لترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري مصطلح تقنيات الترجمة ونتبنى تعريف مولينا وألبير لها، كون المفاهيم عبارة عن وحدات لغوية صغيرة، كما أننا سنحدد نوع التقنيات المستعملة في الفصل التطبيقي انطلاقا من النتيجة أي الترجمة التي أعطيت لهذه للمفاهيم موضوع الدراسة والتقنيات حسب ألبير تركز على النتيجة مثلما هو موضح أعلاه.

وتوجد عدة تقنيات بإمكان المترجم استعمالها عند الترجمة، وهنا نكتفي بذكر التقنيات التي تُعنى بترجمة المصطلحات والمفاهيم القانونية لأنها تخدم بحثنا وبغية إسقاطها على المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي. وسوف نذكر التقنيات التي جاء بها هارفي **(Harvey)** لترجمة المصطلحات المتعلقة بالثقافة في النص القانوني، وكذا تصنيف جون كلود جيمار لتقنيات الترجمة القانونية، وسنرى أنواع التكافؤ التي اقترحتها سارسفيش في الترجمة القانونية.

تناول هارفي ترجمة المصطلحات المتعلقة بالثقافة (Culture-bound terms) في النص القانوني، وعرف هذه المصطلحات بأنها "المصطلحات التي تعود على **المفاهيم** و**المؤسسات** و**الموظفين**، الخاصة بثقافة اللغة المصدر" (2000, p. 2)، فهذه المصطلحات تتعلق بموظفي ومؤسسات ومفاهيم القانون، وبهذا هي تشمل المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي التي رأينا أنها تضم المفاهيم المتعلقة بالتنظيم المادي والهيكلي أي مؤسسات القضاء والمفاهيم المتعلقة بالتنظيم البشري أي موظفي القضاء، وكذا المفاهيم المتعلقة بالنشاط القضائي كتلك المتعلقة بالإجراءات مثل الحكم والدعوى التي يمكن أدراجها ضمن ما أسماه هارفي **بالمصطلحات المتعلقة بالثقافة**

في النص القانوني، وقد صنف هارفي تقنيات ترجمة هذه المصطلحات إلى أربع تقنيات رئيسية هي:

- التكافؤ الوظيفي (functional equivalence)

يعني استخدام مقابل من اللغة الهدف تشبه وظيفته وظيفة المصطلح في اللغة المصدر (Harvey , 2000, p. 2)، ومثال ذلك مفهوم المدعي الذي يعني في القانون الجزائري "الشخص الذي يبادر برفع الدعوى أمام القضاء" (القرام، 1992، ص 90)، ويُكافئه مفهوم **plaintiff** في لغة القانون الإنجليزية الذي يُعرف على أنه: "الطرف الذي يرفع الدعوى إلى المحكمة" (Garner, 1995, p. 665)، ويظهر أن كلا المفهومين يؤديان نفس الوظيفة وهي رفع دعوى أمام المحكمة لهذا يشكل مفهوم **plaintiff** مكافئا وظيفيا لمفهوم المدعي.

- التكافؤ الشكلي (formal equivalence)

يعرفه هارفي على أنه ترجمة كلمة بكلمة (Harvey, 2000, p. 4) ، مثل المحكمة الدستورية التي تأسست بموجب دستور سنة 2020 وقد عرفتها المادة 185 منه بأنها "مؤسسة مستقلة مكلفة بضمان الدستور" (دستور الجزائر، 2020)، وقد تُرجمت بعبارة **constitutional court** وهي ترجمة كلمة بكلمة حيث أنها تُشكل تكافؤا شكليا (constitute,2021).

- الاقتراض (borrowing)

الاقتراض هو نقل الكلمة المصدر كما هي باستخدام أبجدية اللغة الهدف، ويمكن استخدام الاقتراض بمفرده إذا كانت معرفة القارئ له مفترضة، أما إذا لم تكن كذلك يُصحب الاقتراض بحاشية أو بملاحظة المترجم والتي عادة ما يتم حذفها في المرات التي يرد فيها المصطلح لاحقا (Harvey, 2000, pp. 2-6).

ويؤدي عدم التكافؤ بين المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي إلى لجوء المترجم إلى تقنية الاقتراض ومثال ذلك مفهوم **federal courts** في القضاء الأمريكي وهي "محاكم أسسها دستور الولايات المتحدة الأمريكية وتشمل محاكم المقاطعات الفدرالية ومحاكم الاستئناف الفدرالية والمحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية" (Blackwell, 2008, p. 187)، حيث يمكن أن يستعمل المترجم الاقتراض والاتيان بالمقابل المتمثل في "المحاكم الفدرالية" وذلك لعدم وجود مكافئ في لغة القانون الجزائري.

- الترجمة الوصفية أو الشارحة (descriptive or self- explanatory translation)

تستعمل في ترجمة المفاهيم القانونية تقنية الترجمة الشارحة أو التفسيرية وهو شرح مقتضب يكفي لاستعماله كمصطلح (Harvey. , 2000, p. 6). نذكر على سبيل المثال مفهوم المحكمة الإدارية في القانون الجزائري الذي يُعد غائبا في النظامين القضائيين الإنجليزي والأمريكي اللذان لا يفصلان القضاء إلى قضاء عادي وقضاء إداري (أنظر الصورة رقم 4 والشكل رقم 2)، لهذا

لا توجد محكمة مستقلة مثل المحكمة الإدارية في الجزائر التي تختص حسب المادة 800 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري بالنظر في النزاعات الإدارية بشكل عام (قانون رقم 08-09، 2008)، ولمواجهة هذا الفراغ المفاهيمي في اللغة الهدف يمكن للمترجم استعمال الترجمة الشارحة المتمثلة في **court of administrative litigations** والتي تشرح اختصاص هذه المحكمة المتمثل في النظر في المنازعات الإدارية عموما.

و تُعتبر سارسفيش من جهتها من الباحثين البارزين في الترجمة القانونية وقد ذكرت خلال بحوثها أنواع التكافؤ في ترجمة النص القانوني منها: التكافؤ الوظيفي والمكافئات البديلة التي يمكن اسقاطها على ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي.

- التكافؤ الوظيفي (functional equivalence)

تقترح سوزان سارسفيش التكافؤ الوظيفي كتقنية في الترجمة القانونية، وحسبها يعتبر المحامون الكنديون الأوائل الذين استعملوا مصطلح التكافؤ الوظيفي كمصطلح تقني في الترجمة القانونية، وتُعرفه بأنه مصطلح في اللغة الهدف يُعبر عن مفهوم أو مؤسسة لها نفس وظيفة المصطلح المصدر، لكنها تُشير إلى أن استعمال مكافئات وظيفية في الترجمة يُؤدي لا محالة إلى عدم الدقة لأنها مقابلات تقريبية (Sarcevic S. , 1989, pp. 278-279).

ويمكن أن نذكر على سبيل المثال مفهوم "شاهد" في القانون الجزائري الذي يدل على الشخص الذي يُستدعى خلال التحقيق لتقديم شهادته (القرام، 1992، ص 259)، ويكافئه وظيفيا مفهوم « witness» في القانون الإنجليزي حيث يُعرف على أنه:

«من يمثل أمام المحكمة للإدلاء بالشهادة» (Collin, 2004, p. 317).

نلاحظ أن الشاهد في كلا النظامين يؤدي الوظيفة المتمثلة في الإدلاء بالشهادة أمام السلطات القضائية، فالتقنية المستعملة هي التكافؤ الوظيفي.

- المكافئات البديلة (alternative equivalents)

ذكرت سارسفيش مجموعة من المكافئات إلى جانب التكافؤ الوظيفي والتي تستعمل كبديل عن المكافئ الوظيفي وأطلقت عليها اسم المكافئات البديلة، فإذا كان المكافئ الوظيفي غير مقبول أو لم يكن موجودا، ترى سارسفيش أنه بإمكان صانعي المعاجم القانونية ترجمة المصطلح عن طريق مكافئات بديلة (Šarčević, 1991, p. 970)، منها:

- ✓ الاقتراض (borrowing)

هو نفس التقنية التي أدرجها هارفي ضمن التقنيات المستعملة لترجمة المصطلحات القانونية المتعلقة بالثقافة، يلجأ المترجم لهذه التقنية إذا خشي سوء فهم المصطلح المصدر عند ترجمته، ويستعمل الاقتراض كملاذ أخير إذا لم تفي باقي أنواع التكافؤ الأخرى بالغرض. وهو يعني استعارة واستعمال المصطلح المصدر في اللغة الهدف دون ترجمته (Šarčević, 1991, pp. 970-971).

ومثال ذلك مفهوم **appelate committe of the House of Lords** الذي بينا أنه هيئة حلت محلها المحكمة العليا (أنظر عنصر المحكمة العليا supreme court، ص 64) ويمكن ترجمته بعبارة "لجنة الاستئناف التابعة لمجلس اللوردات"، وهذه ترجمة فيها اقتراض حيث أن عبارة **Lords** لم تترجم وتمت استعارتها لغياب المكافئ في اللغة العربية.

- ✓ التكافؤ الحرفي (Literal equivalence)

ترى سارسفيش أن التكافؤ الحرفي يمكن استخدامه فقط إذا لم يكن لهذا التكافؤ معنى يحيل إلى مفهوم آخر في النظام القانوني الهدف (Šarčević, 1991, p. 972).

ويقصد بالتكافؤ الحرفي الترجمة الحرفية، التي يرى عالم اللسانيات الألماني Wolfram Wilss (1977) أن وحدتها الأساسية هي الكلمة، وبأنه يُسمح في هذا النوع من الترجمة بإجراء التغييرات الأساسية التي تستلزمها قواعد اللغة والنحو الخاصة باللغة الهدف والتي تسمح بفهم أفضل للنص مع التقيد بالنص المصدر قدر الإمكان. (Sarcevic, 1997, p. 25)

ومثال ذلك المجلس الأعلى للقضاء الذي تعرفه المادة 180 من دستور الجزائر بأنه "يضمن استقلالية القضاء" (2020) وقد ترجم بالمقابل المتمثل في High Council of Magistracy (constitute,2021)، وهو مكافئ حرفي فقد تُرجمت العبارة كلمة كلمة.

- التكافؤ الوصفي (Descriptive equivalence)

إذا كان المكافئ الحرفي غير مقبول أو مستحيلا بشكل واضح، قد يُستعمل المكافئ الوصفي، وهو تعبير يصف المصطلح أو وظيفة المؤسسة أو المفهوم المعني، ويجب أن تكون المكافئات الوصفية دائما مصحوبة بتعريفات وملاحظات تفسيرية من أجل ضمان أدنى قدر من الفهم، خاصة إذا كانت هناك اختلافات كبيرة بين الأنظمة القانونية والثقافات واللغات المعنية .(Šarčević, 1991, p. 973)

فإذا أراد المترجم نقل مفهوم **الحكم القضائي** في القانون الجزائري قد يلجأ إلى استعمال التكافؤ الوصفي حتى ينقل المعنى الذي يدل على القرار الذي تصدره محكمة الدرجة الأولى (القرام، 1992، ص 167) فيأتي بالمقابل المتمثل في **decision of the court of the first instance** والذي يصف ويشرح مفهوم الحكم القضائي بتبيينه الجهة الصادر عنها.

أما جون كلود جيمار (1979) فقد أورد تقنيات بإمكان المترجم استعمالها في الترجمة القانونية نذكر منها:

- الترجمة الحرفية (literal translation)

يرى بأن استعمال الترجمة الحرفية أمر لا مفر منه كونها تُساعد في إيجاد مقابلات معجمية تُؤدي المعنى، إذ يمكن استعمالها في الترجمة القانونية مع مراعاة خصوصية اللغة الهدف وفهم السياق

المتخصص للنص القانوني، ويشدد جيمار على ضرورة التحلي بالحذر أثناء اللجوء إلى الترجمة الحرفية لأنها قد تؤدي غلى ترجمات غير دقيقة ومخلة بالمعنى (بولمرقة، 2008، ص 58).

- التكافؤ الوظيفي (functional equivalence)

يطلق على التكافؤ الوظيفي أيضا اسم المعادل الوظيفي، يسعى المترجم من خلال هذه التقنية الإحاطة بالمفهوم في النص المصدر ثم البحث عن مقابله في اللغة الهدف وهو يرى بأن هذه التقنية تشمل خمس مستويات تحليل على الأقل هي: المستوى الدلالي، والمستوى النحوي والمستوى التركيبي والمستوى المعجمي والمستوى المعجمي والمستوى الثقافي (بولمرقة، 2008، ص 59-60).

- الاقتراض (borrowing)

يرى جيمار أنه يستعمل في كتب الفقه القانوني، وكذلك عندما لا يكون هناك مقابل للفظ معين في اللغة الهدف أو حين لا يتمكن المترجم من الوصول إلى ترجمة مقبولة (بولمرقة، 2008، ص 59).

- التوليد (neologism)

أي الاتيان بمصطلح جديد، إذ يرى أنه يمكن الاستفادة أحيانا من هذه التقنية لكن يجب أن يتحفظ المترجم في لجوئه إليها. (بولمرقة، 2008، ص 59)

نلاحظ أن هناك تشابه بين تصنيف كل من هارفي وسارسفيش وجيمار، فقد التقت تصنيفاتهم في ثلاثة تقنيات هي: النقل الحرفي والتكافؤ الوظيفي والاقتراض.

وباستطاعة المترجم استعمال التقنية المناسبة لنقل المفهوم المصدر دون إخلال أو تشويه لمعناه، وسوف تكون دراستنا التحليلية المقارنة وفقا للتصنيف الذي جاء به هارفي لترجمة المصطلحات المتعلقة بالثقافة في النص القانوني. ويعود اختيارنا لتصنيفه إلى كونه يسقطه على ترجمة المصطلحات المتعلقة بالمؤسسات القانونية وموظفي العدالة والمفاهيم القانونية، ودراستنا هذه تشمل المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي التي تضم مؤسسات القضاء وموظفي القضاء وكذا المفاهيم المتعلقة بنشاط القضاء، وبهذا فإنا تقسيم هارفي مناسب لدراسة ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري.

4.3 خلاصة الفصل

سعينا في هذا الفصل إلى إبراز دور البحث الوثائقي في ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي، فاستعمال المعاجم والبحث في القوانين والمراجع القانونية الفقهية يعد أمرا لازما يؤثر في جودة الترجمة، حيث تساعد هذه المصادر المترجم على الإحاطة الجيدة بالمفهوم المصدر من جهة وعلى إيجاد الترجمة المناسبة في اللغة الهدف من جهة أخرى. كما بينا الأهمية التي يحتلها القانون المقارن في الترجمة القانونية فبإمكان المترجمين استعماله كوسيلة لترجمة المفاهيم والمصطلحات القانونية، إذ أن عملية المقارنة بين المفاهيم القانونية في النظام القانوني المنقول

منه والنظام القانوني المنقول إليه يمكن أن تتيح إيجاد المفهوم المكافئ في النظام القانوني الهدف، كما بيننا أننا سنوظف القانون المقارن وبالتحديد المقارنة الجزئية في دراستنا التحليلية المقارنة لنماذج المدونة.

وأوردنا أهم التقنيات الترجمية التي اقترحها الباحثون في مجال الترجمة القانونية، حيث يُعتبر التكافؤ الوظيفي من أهم التقنيات المقترحة في هذا المجال والذي يعني الإتيان بمقابل في اللغة الهدف يؤدي نفس الوظيفة التي يُؤديها المفهوم المصدر، بالإضافة إلى تقنيات أخرى مثل التكافؤ الحرفي الذي صنفته **سارسفيش** في قائمة المكافئات البديلة، وأطلق عليه **هارفي** اسم التكافؤ الشكلي أو اللساني في حين سماه **جيمار** بالترجمة الحرفية. واقترح الباحثون تقنيات أخرى كالاقتراض والترجمة الوصفية أو الشارحة، والتوليد. وبينا أننا سنعتمد تصنيف هارفي في تحديد التقنيات التي استعملها المترجمون في ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري.

الفصل الرابع:

دراسة تحليلية مقارنة لنماذج من قرارات مأخوذة من مجلة المحكمة العليا مترجمة من العربية إلى الإنجليزية

0.4 تمهيد الفصل

بعدما تعرضنا في الفصول السابقة إلى المفهوم المتعلق بالنظام القضائي والترجمة القانونية والنظام القضائي والتقنيات التي يمكن اعتمادها في ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي، سنسعى في هذا الفصل إلى تطبيق تلك المكتسبات النظرية عن طريق القيام بدراسة تحليلية مقارنة لترجمة نماذج للمفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري الواردة في مجموعة من القرارات القضائية التي تضمنتها مجلة المحكمة العليا والمترجمة من قبل أربعة مترجمين رسميين. وسنبدأ بتوضيح المنهجية المعتمدة في التحليل، ثم نقوم بإعطاء لمحة عن المدونة حيث سنعرف بمجلة المحكمة العليا بما أن القرارات مأخوذة منها، كما سنعرج على التعريف بالمترجم الرسمي وهو المترجم الذي أوكلنا له عملية الترجمة، بعد ذلك نقدم المدونة والقرارات المختارة، ثم ننتقل إلى أهم عنصر في البحث والمتمثل في تحليل ترجمات النماذج المختارة، لنختم الفصل بخلاصة تتضمن أهم النتائج المتوصل إليها بعد تحليل النماذج.

4.1 المنهجية المتبعة في تحليل نماذج المدونة

لقد عمدنا عدم ذكر الأسماء والاكتفاء بترقيم المترجمين (مترجم 1، مترجم 2، مترجم 3، مترجم 4) حفاظا على السر المهني وتحقيقا لموضوعية البحث.

وقبل الشروع في تحليل ترجمات مجموعة مفاهيم متعلقة بالنظام القضائي الجزائري من العربية إلى الإنجليزية في بعض القرارات المأخوذة من مجلة المحكمة العليا، تجدر الإشارة إلى

أن البحث الحالي اعتمد على المنهج التحليلي المقارن إذ قمنا بالتحليل عن طريق التبسيط والتفكيك حيث نرى المفهوم في النظام القضائي المصدر ثم في النظام القضائي الهدف ونقارن بينهما وبين الترجمات الأربع، كما أن تحليل النماذج سيتم باتباع منهجية تتلاءم مع تحليلنا وموضوع بحثنا وذلك انطلاقا من **القانون المقارن** واعتمادا على **المقارنة الجزئية** حيث نقارن بين المفهوم القانوني في النظام القضائي الهدف والمفهوم المقابل في النظام القضائي الهدف، وهنا نكتفي بتسليط الضوء على النظامين القضائيين الإنجليزي والأمريكي لأنهما أبرز مثال على الأنظمة الأنجلوسكسونية، وجاءت المنهجية المتبعة كما يلي:

- موقع المفهوم: تحديد القرار والجزء الذي ورد فيه المفهوم.
- تعريف المفهوم: نتناول فيه المعنى القانوني للمفهوم في القانون الجزائري.
- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي: نبحث عن المفهوم الذي يقترب من المفهوم المصدر في النظام القضائي الإنجليزي.
- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأمريكي: نبحث عن المفهوم الذي يقترب من المفهوم المصدر في النظام القضائي الأمريكي.
- المقارنة: مقارنة المفهوم المصدر بالمفهوم المقابل في النظام القضائي الهدف إن وجد.

- التعليق على الترجمة: يشمل تحليل الترجمة التي جاء بها المترجمون الرسميون الأربعة والمقارنة بينها، وتحديد التقنيات الترجمية المستعملة بناء على تصنيف هارفي لتقنيات ترجمة المصطلحات المتعلقة بالثقافة في النص القانوني، ومحاولة اقراح الترجمة الأنسب.

ولقد صنفنا النماذج بناء على الأنواع الثلاثة للمفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري، وحرصنا في اختيارنا لها على تنوعها بحيث تُغطي أنواع المفاهيم الثلاثة، كما لم نقم بإدراج كل المفاهيم التي تحتويها المدونة في التحليل نظرا لكثرتها وتشابه وتكرار بعضها فآثرنا اختيار مجموعة من المفاهيم من كل نوع من أنواع المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري.

واعتمدنا في تحليلنا لنماذج المدونة على كتب الفقه القانوني وكذا نصوص القانون وقواميس قانونية أحادية على غرار قاموس **the oxford dictionary of law** و **the essential law dictionary**، كما اعتمدنا على معاجم ثنائية اللغة مثل معجم المصطلحات القانونية العربي–الفرنسي لابتسام القرام، بالإضافة إلى معاجم ثلاثية اللغة على غرار معجم مفردات اللغة القانونية فرنسي–عربي–إنجليزي لدار الترجمة. واستعنا كذلك بمواقع إلكترونية قانونية لهيئات قانونية رسمية سواء الخاصة بالنظام القضائي المصدر أو تلك الخاصة بالنظام القضائي الهدف.

2.4 التعريف بمجلة المحكمة العليا

بدأت المحكمة العليا بنشر قراراتها منذ سنة 1966 حيث كان يُطلق على المحكمة العليا اسم المجلس الأعلى وكانت مجلتها معنونة بـ "نشرة القضاة" وذلك إلى غاية سنة 1989 حيث

صدر قانون 22/89 المتضمن صلاحيات المحكمة العليا وتنظيمها، وأصبح اسم المجلة "المجلة القضائية"، ثم جاء المرسوم التنفيذي رقم 141/90 الذي حدد أهداف ومضمون المجلة وسماها بـ "مجلة المحكمة العليا". لكن لم تُستعمل هذه التسمية إلى غاية سنة 2004 حيث ظهرت في العدد الثاني للمجلة لسنة 2004 (المحكمة العليا، 2021).

وكانت المجلة تُصدر أربع أعداد في السنة، ثُم أصبحت تصدر بمعدل عددين سنويا ابتداء من سنة 1995. وقد أصدرت مجلة المحكمة العليا 67 عددا حتى سنة 2008. وبالإضافة إلى الأعداد العادية تصدر المحكمة العليا أعدادا خاصة كالأعداد التي تجمع الاجتهاد القضائي لأحد غُرف المحكمة العليا (المحكمة العليا، 2021).

ويحكم مجلة المحكمة العليا نظام داخلي تنص المادة الثالثة منه على أن الهدف من المجلة يتمثل في توسيع الثقافة القانونية للقضاة وللقانونيين بشكل عام عن طريق منشوراتها مثل القرارات الصادرة عن مختلف غرف المحكمة العليا، وكذا الدراسات والبحوث القانونية ذات الصلة بالعمل القضائي (المحكمة العليا، 2015، ص 475).

فمجلة المحكمة العليا هي مصدر مهم جدا لرجال القانون لما تتضمنه من اجتهادات قضائية وبحوث قانونية مهمة من شأنها رفع مستوى العاملين في سلك القضاء والارتقاء بالعدالة، كما أنها

من المراجع المهمة التي يمكن للمترجم القانوني الاعتماد عليها حتى يتمكن من الفهم والإحاطة بموضوع الوثيقة القانونية محل الترجمة.

3.4 التعريف بالمترجم الرسمي

بما أن الترجمات التي اعتمدنا عليها قام بها مترجمون رسميون، ارتأينا إدراج تعريف للمترجم الرسمي، حيث ينظم مهنة المترجم–الترجمان الرسمي الأمر رقم 95–13 والمتضمن تنظيم مهنة المترجم–الترجمان الرسمي، فحسب المواد من 3 إلى 5 من هذا الأمر، المترجم–الترجمان الرسمي هو مترجم يقوم بالترجمة الكتابية أو الشفهية من لغة إلى لغة أخرى ويتمتع بصفة ضابط عمومي يعين بموجب قرار من وزير العدل، ويملك المترجم الرسمي وحده صلاحية التصديق والمصادقة على ترجمة كل سند أو وثيقة (1995).

ومنه، فإن المترجم الرسمي هو من موظفي العدالة المساعدين للقضاء وله حق المصادقة على الترجمات الصادرة عنه لتكون لها حجية مثل الوثيقة الأصلية.

4.4 تقديم المدونة

إن كون دراستنا تنصب على ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري، يجعل من الأحكام القضائية أفضل مصدر يحتوي على هذه المفاهيم، ونظرا لأن الأحكام القضائية عبارة عن وثائق شخصية يضمن القانون سريتها وعدم تسريبها، ارتأينا الاعتماد على القرارات القضائية

المنشورة في مجلة المحكمة العليا حيث لا تُذكر أسماء المتقاضين، واخترنا سبعة من القرارات الواردة في المجلة لسنة 2015 في عددها الأول والثاني وكذا العدد الثاني للمجلة لسنة 2016 وهي أعداد حديثة حيث فضلنا تجنب الأعداد القديمة للمجلة نظرا للتعديلات التي تخضع لها القوانين باستمرار. وحاولنا اختيار قرارات صادرة عن غرف مختلفة من غرف المحكمة العليا (الغرفة الجنائية، الغرفة المدنية، الغرفة العقارية) بالإضافة إلى قرار صادر عن محكمة التنازع بغية تنويع المفاهيم محل الدراسة، وقمنا بتوزيعها على أربع مكاتب ترجمة عمومية بغرض ترجمتها من العربية إلى الإنجليزية دون ذكر الهدف من الترجمة وذلك حتى تكون الترجمة موضوعية، ونظرا لطول هذه النصوص طلبنا من المترجمين ترجمة أجزاء من القرارات نلم من خلالها بالأنواع الثلاثة للمفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري، فالهدف من البحث ليس دراسة نص القرار بأكمله إنما بعض المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي والتعليق على ترجمتها، وتتمثل هذه القرارات فيما يلي:

- قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ 2016/03/23، ملف رقم 1113401: رفع النائب العام لدى مجلس قضاء غرداية طعنا بطريق النقض بتاريخ 2015/06/07 ضد الحكم الصادر عن محكمة الجنايات بنفس المجلس القاضي بإدانة المتهم (ف.ع) حضوريا والمتهم (ب.م) غيابيا بجريمة عدم تقديم المساعدة لشخص في حالة خطر.

حيث قضت المحكمة العليا بأنه لا يمكن أن تُصدر محكمة الجنايات حكما غيابيا على متهم متابع بجنحة فكان عليها إرجاء الفصل في قضيته حتى حضوره إما طوعا أو بالقوة، كما أن انعقاد محكمة الجنايات للفصل في جنحة بدون حضور محلفين يعد مخالفة لقواعد جوهرية في الإجراءات.

- قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ 2015/11/19، ملف رقم 1007602 حول قضية (ت.ف) ضد الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاريين لولاية الطارف: طعن المدعو (ت.ف) بالنقض ضد القرار الصادر عن مجلس قضاء عنابة في 2014/02/12 الذي قضى بأن العيوب الموجودة في الشقة التي طالب المشتري الوكالة العقارية بإصلاحها، هي عيوب ظاهرة لا يجوز المطالبة بقيمتها ما دام المشتري قد صرح بعدم وجود أي عيب من العيوب الظاهرة حيث عاين الشقة ولم يلاحظ أي عيب. وقد قررت المحكمة العليا بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع نقض وإبطال القرار الصادر عن المجلس كون عدم تحرير المرقي العقاري محضر معاينة حضوري ممضي من كلا الطرفين، ينص على عدم وجود عيوب في الشقة يبقيه ملتزما بالضمان كما أن المرقي يضمن حسن إنجاز المنشآت خلال سنة من تاريخ التسليم.
- قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ 2015/04/23، ملف رقم 1040328: قام النائب العام لدى مجلس قضاء غليزان برفع طعن بالنقض ضد حكم محكمة الجنايات الصادر بتاريخ 2014/06/17 الذي قضى بإدانة كل من (ب.ف) – (م.م) – (خ.غ) و(ع.م) بتحريض قاصرة

على الفسق مع براءتهم من احتجاز شخص دون إذن من السلطة المختصة وقد طعن النائب العام بأن الأسئلة 02-06-12-17 جاءت مركبة وطرحت في سؤال واحد في حين كان ينبغي تخصيص سؤال مستقل لكل حالة وقد قبلت المحكمة العليا الطعن شكلا ورفضته موضوعا، حيث قضت بأنها جزأت السؤال حول "احتجاز شخص بدون أمر من السلطة المختصة" وأجابت على جميع الأسئلة بالنفي وبأن الحالات التي أشار إليها الطاعن تُعتبر عناصر في الجريمة وليست وقائع يجب طرحها بصورة مستقلة.

- قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ 2015/02/12، ملف رقم 0895214: رفع (ض.أ) طعنا بطريق النقض بتاريخ 2012/10/24 ضد القرار الصادر عن مجلس قضاء الأغواط في 2012/05/08 القاضي بإلغاء الحكم المستأنف لعدم التأسيس.

حيث أن المحكمة العليا قضت بقبول الطعن شكلا وموضوعا ونقض وإبطال القرار الصادر عن مجلس قضاء الأغواط -الذي كان مؤسسا وفق نص المادة 102 من القانون المدني التي تنص على أن دعوى البطلان تسقط بمضي 15 سنة من وقت إبرام العقد، كون أجل سقوط دعوى بطلان عقد الشهرة هو15 سنة اعتبارا من يوم شهر العقد وليس من يوم إبرامه أمام الموثق، بالنسبة لمن لم يكن طرفا فيه. وبالتالي إحالة القضية والأطراف على نفس المجلس مُشكلا من هيئة أخرى للفصل فيها من جديد.

- قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ 2015/02/19، ملف رقم 0963189، حول إلزامية تمثيل الخصوم أمام المحكمة العليا بمحام معتمد لدى المحكمة العليا: قام الطاعن (ب.م) بنقض القرار الصادر عن مجلس قضاء قسنطينة، الغرفة العقارية بتاريخ 2013/05/23 الذي قضى بعدم قابلية الحكم المستأنف للاستئناف. حيث أن المحكمة العليا قررت عدم قبول الطعن بالنقض، لأن الطاعن لم يوكل محام معتمد لدى المحكمة العليا وقام بتمثيل نفسه بنفسه كونه محام معتمد لدى المحكمة العليا، واعتبرت هذا خرقا لأحكام المادتين 558 و559 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية اللتان تنصان على أن التمثيل من قبل محام معتمد أمام المحكمة العليا أمر وجوبي عند الطعن بالنقض وذلك تحت طائلة عدم قبوله.
- قرار المحكمة العليا الصادر بتاريخ 2015/01/22، ملف رقم 1016351، حول العيوب الواردة في التحقيق يغطيها قرار الإحالة الذي صار نهائيا: تم رفع الطعن بالنقض من طرف النائب العام لدى مجلس قضاء قالمة، وأثار وجها واحدا للنقض وهو مخالفة القانون، حيث أن المتهم (ش.ع) تمت محاكمته وإدانته رغم أنه لم يتم سماعه من قبل قاضي التحقيق. ولم تأمر المحكمة بأي بحث تكميلي قبل المحاكمة هذا ما يخالف أحكام المادة 66 من قانون الإجراءات المدنية. وقد قبلت المحكمة العليا الطعن بالنقض شكلا وقضت بأن المتهم هو المتسبب في عدم سماعه فقد كان فارا وتمت محاكمته غيابيا، فالتحقيق الإضافي غير إجباري بل يخضع للسلطة

التقديرية للقاضي، ولا يجوز للمتهم الاستفادة من خطئه، ومنه قضت المحكمة العليا بقبول طعن النائب العام شكلا وبرفضه موضوعا.

- قرار محكمة التنازع حول التماس إعادة النظر المرفوع أمامها، ملف رقم 75، قرار صادر بتاريخ 2015/02/19: قام (ش.م) برفع التماس إعادة النظر أمام محكمة التنازع ضد القرار الذي أصدرته في 2008/07/13، ويعتبر التماس إعادة النظر طريقة من طرق الطعن التي ترفع ضد قرارات مجلس الدولة والمحكمة العليا، كما أن قرارات محكمة التنازع غير قابلة للطعن فيها بأي شكل من الأشكال، لهذا أصدرت محكمة التنازع قرارا بعدم قبول طلب التماس إعادة النظر.

جدول رقم 1

مدونة الدراسة

القرار رقم	عدد المجلة	الغرفة	تاريخ القرار	أطراف القضية	رقم الملف	الجزء المترجم من القرار
1	**العدد الأول 2016**	**الغرفة الجنائية**	**23. 03. 2016**	**قضية النيابة**	**1113401**	ابتداء من عبارة "**وعليه فإن المحكمة**

				العامة ضد (ف.م)		**العليا**" إلى نهاية القرار
2	**العدد الثاني 2015**	**الغرفة المدنية**	**19.11.2015**	**قضية النيابة العامة ضد (ف.ع)**	**1007602**	(ص31- ص32) ابتداء من عبارة "**إن المحكمة العليا**" إلى "**حيث أسس الطاعن عريضة طعنه على وجهين**"
3	**العدد الأول 2015**	**الغرفة الجنائية**	**23.04.2015**	**قضية النيابة العامة ضد (ب.ف) ومن معه**	**1040328**	(ص410- 411) ابتداء من عبارة "**إن المحكمة**

العليا" إلى "**مما يجعل الطعن غير مؤسس**"						
(216-217) ابتداء من عبارة "**وعليه فإن المحكمة العليا**" إلى **نهاية القرار.**	**0895214**	**قضية (ض.ا) ضد (ت.ا)**	**12.02.2015**	**الغرفة العقارية**	**العدد الأول 2015**	**4**
(150-151) ابتداء من عبارة "**وعليه فإن المحكمة العليا**" إلى "**حيث قدمت**	**0963189**	**قضية (ب.م) ضد (د.ز)**	**19.02.2015**	**الغرفة المدنية**	**العدد الأول 2015**	**5**

النيابة العامة طلباتها المكتوبة الرامية إلى نقض القرار المطعون فيه"						
(405-406) ابتداء من عبارة **"وعليه فإن المحكمة العليا" إلى "وما أثاره النائب العام غير سديد"**	**1016351**	**قضية النيابة العامة ضد (ش.ع) ومن معه**	**22.01.2015**	**الغرفة الجنائية**	**العدد الأول 2015**	**6**

7	**العدد الأول 2015**	**دراسات**	**19.04.2009**	**قضية (ش.م) ضد (ض) ومن معه**	**75**	(72-71) ابتداء من عبارة **"وعليه عن قبول طلب التماس إعادة النظر"** إلى **"وأنه يتعين بالنتيجة التصريح بعدم قبول المدعى عليه"**

ويمثل الجدول المبين أعلاه أهم المعلومات المتعلقة بقرارات المدونة المختارة.

5.4 تحليل نماذج المدونة

سنحاول دراسة ترجمة مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية، حيث أن عدد النماذج المختارة يتمثل في 25 نموذجا، تضمنت الأنواع الثلاثة لهذه المفاهيم والتي سندرس كل نوع منها بشكل منفصل.

1.5.4 المفاهيم المتعلقة بالتنظيم المادي والهيكلي للنظام القضائي الجزائري

لقد اخترنا فيما يأتي دراسة 7 نماذج من المفاهيم المتعلقة بالتنظيم المادي والهيكلي للنظام القضائي الجزائري والتي تشكل أهم مؤسسات القضاء في الجزائر مثل المحكمة والمجلس القضائي والمحكمة العليا والتي لا يكاد يخلو حكم قضائي منها.

- النموذج الأول: محكمة
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 5، صفحة رقم 150، من الفقرة الآتية:

"حيث طلب الطاعن (ب.م) بواسطة محاميه الأستاذ بوبترة محمد الطاهر المعتمد لدى المحكمة العليا نقض القرار الصادر عن مجلس قضاء قسنطينة الغرفة العقارية بتاريخ 23.05.2013 فهرس رقم 13/02217 القاضي حضوريا نهائيا بعدم قابلية للاستئناف الحكم المُستأنف الصادر عن **محكمة** قسنطينة...".

  - تعريف المفهوم

يعني مفهوم المحكمة في النظام القضائي الجزائري الهيئة القضائية التي تقع في قاعدة الهرم القضائي، فهي أول جهة قضائية ترفع إليها المنازعات (بلغيث، 2002، ص 31)، فالمحكمة هي المؤسسة القضائية التي تُعرض عليها النزاعات ابتداء.

حيث تنص المادة 19 من القانون العضوي رقم 22-10 (2022) على أن "المحكمة درجة أولى للتقاضي"، وتنقسم المحكمة إلى مجموعة من الأقسام نصت عليها المادة 13 من القانون نفسه مثل القسم المدني والقسم التجاري.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي

إن النظام القضائي الإنجليزي يتميز بالتعقيد، فقد تكوَن على مر 1000 سنة، ولم يتشكل دفعة واحدة من الصفر (The judiciary, 2022)، فبالنسبة لمحاكم الدرجة الأولى، يوجد في النظام الإنجليزي أصناف متنوعة من المحاكم المستقلة يمكنها النظر في القضايا ابتداء يعبر عنها بأسماء مركبة (compound nouns)، أهمها محاكم المقاطعات (county courts) التي تنظر في الدعاوى المدنية، وكذا محاكم الصلح (magistrate court) التي تختص بالنظر في القضايا الجنائية وبعض القضايا المدنية، ومحكمة شؤون الأسرة (family court) التي تفصل في قضايا الأسرة (أنظر عنصر الأجهزة القضائية في النظام القضائي الإنجليزي ص 59-64)، وبهذا لا توجد في النظام القضائي الإنجليزي جهة قضائية واحدة تفصل في النزاعات المرفوعة ابتداء.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأمريكي

بينا سابقا بأن القضاء الأمريكي ينقسم إلى قضاء ولايات وقضاء فدرالي (أنظر عنصر الأجهزة القضائية في النظام القضائي الأمريكي ص 65-71)، يحتوي هذا الأخير على محاكم درجة أولى فدرالية تسمى بمحاكم المقاطعات (federal district courts) وهي محاكم موضوع أنشأها الكونغرس وخولها النظر ابتدائيا في مختلف الدعاوى الفدرالية المدنية والجنائية (محمد، 2013، ص 112-113)، فإن القضايا ذات الشأن الفدرالي ترفع ابتداء أمام محاكم المقاطعات الفدرالية.

أما قضاء الولايات فيتميز بعدم توحيده فهو يختلف من ولاية إلى أخرى، ويعود هذا لكون كل ولاية تملك حرية اختيار النظام الذي تعمل به، فتنشأ محاكما وتسميها كما ترغب وفقا لظروفها، حيث هناك ولايات تطلق على محاكم الدرجة الأولى اسم محاكم المقاطعة (district courts) وتسمى في بعض الولايات محاكم الدائرة (circuit court) ويطلق على محاكم الموضوع الكبرى في نيويورك بالمحاكم العليا" Superior Courts (محمد، 2013، ص 120)، وبالتالي لكل ولاية محكمة ولاية خاصة بها تنظر ابتداء في القضايا ذات الشأن الولائي التابعة لها.

- المقارنة

على خلاف النظام الجزائري الذي أسس محكمة الدرجة الأولى التي تضم داخلها أقساما مختلفة حيث يُعنى كل قسم بالفصل في المجال الذي حدده القانون، تنقسم المحاكم في النظام

الإنجليزي أساسا إلى أنواع ولا يوجد مفهوم عام مثل المحكمة التي تملك الولاية العامة للنظر في النزاعات ابتداء.

وفي النظام الإنجليزي حتى المحاكم الأعلى درجة تعتبر محاكم درجة أولى في القضايا التي حددها القانون مثل محكمة التاج (crown court) التي تنظر في الطعون كما تنظر كدرجة أولى في المسائل الجنائية الهامة (The judicial office international team, 2021, p. 6)، وهو ما لا يمكن للمحكمة في القانون الجزائري القيام به فهي محكمة درجة أولى فقط.

أما في النظام القضائي الأمريكي فتتعد الجهات القضائية التي تفصل ابتدائيا وذلك لانقسام القضاء إلى قضاء فدرالي له محاكمه الخاصة وقضاء ولايات أين تتميز محاكم الولايات باختلافها من ولاية لأخرى نظرا لامتلاك كل ولاية نظامها الخاص (أنظر عنصر الأجهزة القضائية في النظام القضائي الأمريكي ص 65-71). لهذا لا يوجد مفهوم في القانون الأمريكي يُكافئ مفهوم المحكمة في النظام القضائي الجزائري الذي يُشير إلى جهة قضائية واحدة تفصل في النزاعات بشكل ابتدائي.

- التعليق على الترجمة

جاءت ترجمات المترجمين الأربعة كالآتي:

المترجم (1) tribunal/ court المترجم (3)court

المترجم (2)court المترجم (4)court

قام المترجم الأول بترجمة مفهوم المحكمة في فقرة واحدة بمصطلحين مختلفين هما " court " و "Tribunal" :

... الحكم المستأنف الصادر عن **محكمة** قسنطينة بتاريخ 18/02/2013 الذي قضى بعدم قبول إعادة السير في الدعوى شكلا، وتحميل المستأنف المصاريف القضائية.

حيث وبمحضر تبليغ معد بتاريخ 08/09/2013 من طرف المحضر الأستاذ فاروق كمال عضو الشركة المدنية المهنية للمحضرين القضائيين لدى **محكمة** قسنطينة تم تبليغ رسميا، عريضة الطعن للمطعون ضده ولم يقدم جوابا. (المحكمة العليا، 2015، ص150)

… the appealed judgment issued by the **tribunal** of Constantine on 18/02/2013 ordering inadmissibility of the lawsuit resume in the form and put the judicial fees on the burden of the appellant

Whereas by virtue of the notification minutes drawn up on 08/09/2013 by the judicial bailiff honor FAROUK KAMEL, member of the professional civil company of judicial bailiffs nearby **the court** of Constantine, it was officially notified the appeal nearby the Supreme Court against the defendant in the appeal nearby the Supreme Court and no reply was given.

وهناك فرق بين مفهوم محكمة في القانون الجزائري ومفهوم **tribunal** في القانون الإنجليزي، إذ يعد المفهوم الأخير جزءا مستقلا ومتخصصا من نظام العدالة في إنجلترا وويلز أنشأها البرلمان للفصل في النزاعات القائمة بين الأفراد والمؤسسات الخاصة من جهة ومسؤولي الدولة من جهة أخرى (Rab, 2023). فهذه الجهة الخاصة تفصل في نوع معين من النزاعات فقط، في حين أن المحكمة في القانون الجزائري تفصل في كل أنواع النزاعات ابتداء باستثناء النزاعات ذات الطابع الإداري التي هي من اختصاص القضاء الإداري (أنظر عنصر القضاء الإداري ص 56)، حيث أن الاختلاف كبير بين المفهومين.

شكل رقم 3

مقارنة بين مفهومي المحكمة و tribunal

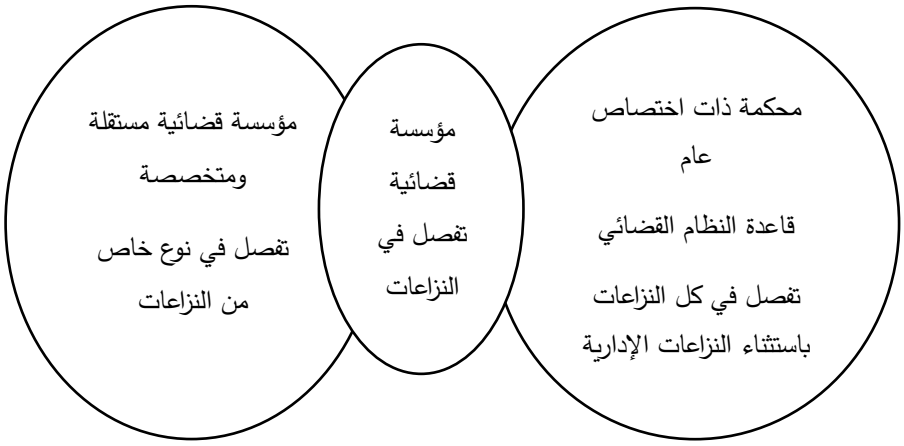

يوضح الشكل نقاط الاختلاف والتشابه الموجودة بين مفهومي **المحكمة** و **tribunal**.

ولقد استعمل المترجم الأول في ترجمة المفهوم تقنية **التكافؤ الشكلي** وفقا لتصنيف **هارفي**، حيث نقل المفهوم حرفيا إذ يبدو أنه استعان في ترجمته بلغة وسيطة وهي اللغة الفرنسية حيث ترجمه من العربية إلى الفرنسية ثم من الفرنسية إلى الإنجليزية، ونضن أن ذلك يرجع إلى ندرة المعاجم العربية الجزائرية المنصبة على الترجمة من لغة القانون الجزائرية إلى لغة القانون الإنجليزية، وقد وردت ترجمة محكمة في كتاب المصطلحات القانونية (القرام، 1992، ص 254) بـ **tribunal** ،

وورد في **معجم** « Dictionnaire des termes commerciaux, financiers et juridiques »

ترجمة المفهوم الفرنسي إلى الإنجليزية كما يلي:

“Tribunal: court; law court; court of law (of justice); tribunal”(Herbst & Readett, 1989, p. 924),

وهنا أخذ المترجم بالمقابل **tribunal** الذي جاء كآخر اقتراح، ونحسب أنه لا تصح ترجمة محكمة بـ **tribunal** لأن مفهوم محكمة واسع يشمل العديد من الأقسام في حين أن مفهوم **tribunal** ضيق فهو يشمل هيئة قضائية متخصصة تفصل في نزاعات محددة قانونا مثل تلك التي تنشأ في مكان العمل بين أصحاب العمل والموظفين وتنظر في الطعون ضد قرارات الإدارات الحكومية (مثل الضمان الاجتماعي، الهجرة واللجوء، الإعفاءات الضريبية) (The judiciary, 2022).

وترجم المترجمون الثاني والثالث والرابع مفهوم المحكمة إلى الإنجليزية بمصطلح court وقد استعملوا بذلك تقنية **التكافؤ الشكلي** حسب تصنيف **هارفي**، حيث نقل المصطلح حرفيا، إذ يعرف مفهوم **court** كما يلي:

"هيئة تم إنشاؤها بموجب القانون لإقامة العدل من قبل القضاة أو قضاة الصلح" (Oxford Dictionary of Law, 2003, p. 123)، فهذا المفهوم يشير إلى مؤسسة قضائية لكن لا يحدد نوعها.

وقد ورد في المعجم القانوني إنجليزي–عربي تسمية محكمة كمقابل لـ "Court" وعرفها بأنها "جهة قضائية، جهاز أو مرجع قضائي حكومي مهمته إقامة العدالة وتطبيق القوانين وتفسيرها"

(2008، ص 176)، وهو تعريف عام ذكر خاصية تطبيق العدالة والقوانين وهي الوظيفة التي تؤديها جميع أنواع المحاكم، والمحاكم في المملكة المتحدة مقترنة بمصطلح **court** مثل محكمة التاج **crown court** والمحكمة العالية **high court**.

وبالتالي، فإن مفهوم **court** ولو لم يكن مطابقا للمفهوم العربي، يُعد مناسبا نظرا لاتساع مدلوله.

وفيما يخص النظام القضائي الأمريكي فالمحاكم الابتدائية الأمريكية كثيرة ومتنوعة تختلف من ولاية إلى أخرى لكن أغلبها تقترن بمصطلح court الذي اختاره المترجمون الثاني والثالث والرابع وهي ترجمة مناسبة فالمصطلح معروف في كلا النظامين القضائيين الإنجليزي والأمريكي ولا يبدو غريبا عن الثقافة القانونية الهدف وهو يحمل معنى واسع يضم معنى المفهوم المصدر.

- النموذج الثاني: المجلس القضائي
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 5، صفحة رقم 150 ، من الفقرة الآتية:

"حيث طلب الطاعن (ب.م) بواسطة محاميه الأستاذ بوبترة محمد الطاهر المعتمد لدى المحكمة العليا نقض القرار الصادر عن **مجلس قضاء** قسنطينة الغرفة العقارية بتاريخ 23.05.2013 فهرس رقم 13/02217 القاضي حضوريا نهائيا بعدم قابلية للاستئناف الحكم المُستأنف ..."

  - تعريف المفهوم

يعرف المجلس القضائي بأنه: "جهة قضائية من الدرجة الثانية مهمتها النظر في استئناف الأحكام القضائية الابتدائية الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى، كما خولها القانون أن تنظر في دعاوى أخرى في إطار اختصاصها المحلي" (القرام، 1992، ص 71)، فهو هيئة قضائية تنظر في القضايا التي فُصل فيها مسبقا أمام المحاكم وتقوِم الأحكام الصادرة عنها.

وتعرف المادة 34 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية المجلس القضائي بكونه: "يختص بالنظر في استئناف الأحكام الصادرة عن المحاكم في الدرجة الأولى وفي جميع المواد، حتى ولو كان وصفها خاطئا" (قانون رقم 08-09، 2008).

وما يمكن أن نستخلصه من هذا التعريف التشريعي، هو أن المجلس القضائي مؤسسة قضائية تتمثل وظيفتها في الفصل في الطعون التي ترفع ضد الأحكام التي أصدرتها محاكم الموضوع فهو يعد ثان درجة للتقاضي.

ويتكون المجلس القضائي حسب ما نصت عليه المادة 6 من القانون العضوي رقم 22-10 (2022) من إحدى عشر غرفة منها الغرفة المدنية والغرفة الجزائية،

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي

لا توجد جهة قضائية واحدة في النظام القضائي الإنجليزي تنظر في الاستئنافات الصادرة ضد الأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأدنى، فمحكمة التاج (crown court) بالإضافة إلى كونها محكمة ابتدائية تنظر في القضايا الجنائية الهامة هي تفصل كذلك في الاستئنافات المرفوعة

ضد أحكام محاكم الصلح (magistrate courts) (محمد ، 2013، ص 86)، كما توجد محاكم مختصة بالنظر في الاستئناف مثل محكمة الاستئناف (court of appeal) التي تحتوي على دائرة مدنية ودائرة جزائية حيث تنظر الدائرة المدنية في الطعون ضد الأحكام التي تصدرها محاكم الدرجة الأولى والمحكمة العليا للعدالة (high court of justice) أما الدائرة الجزائية فتختص بالفصل في الطعون المرفوعة ضد الأحكام الصادرة عن محكمة التاج، وتحتل محكمة الاستئناف (court of appeal) مكانة هامة خاصة أن قراراتها تلعب دورا محوريا في تطوير القانون الإنجليزي، بالإضافة إلى المحكمة العليا للمملكة المتحدة (UK supreme court) التي تفصل في الطعون المرفوعة ضد القرارات الصادرة عن محكمة الاستئناف، كما يمكن أن ترفع أمامها الاستئنافات ضد أحكام المحكمة العليا للعدالة مباشرة دون أن تنظر فيها محكمة الاستئناف مسبقا وذلك في حالة ما إذا تعلقت القضية بموضوع ذي أهمية عامة (نجاح، 2011، ص 74).

فالجهات القضائية التي تفصل في الاستئناف في القضاء الإنجليزي متعددة كما أن اختصاصها متنوع ومختلف عن اختصاص المجلس القضائي الذي يفصل في الاستئنافات المرفوعة ضد أحكام المحكمة الابتدائية فقط.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأمريكي

إذا بحثنا عن الاستئناف أمام جهة قضائية أعلى في القضاء الأمريكي فسنلاحظ أنه يوجد في قضاء الولايات محكمة استئناف عليا في كل ولاية تسمى غالبا supreme court محكمة عليا

وتوجد محاكم استئناف وسطية في معظم الولايات تسمى المحكمة الاستئنافية (appelate court) أو محكمة الاستئناف (court of appeal) حيث تحتل مكان وسط بين المحاكم ذات الاختصاص العام والمحاكم العليا (محمد، 2013، ص 127-128).

وفيما يتعلق بالقضاء الفدرالي فإن الاستئناف ضد أحكام محاكم المقاطعات يتم أمام محاكم استئناف الولايات المتحدة U.S. courts of appeal (نجاح، 2011، ص 109). والجزائر لا تحتوي على هذا النوع من المحاكم كونها ليست دولة فدرالية (أنظر ص 69)، فاختلاف نظام الحكم يؤدي إلى اختلاف في نوع المحاكم ومؤسسات القضاء.

- المقارنة

بناء على ما سبق يمكننا القول أنه توجد في الجزائر جهة قضائية واحدة تُشكل ثاني درجة للتقاضي وتنظر في الاستئنافات المرفوعة ضد الجهة القضائية الأدنى منها درجة وهي المجلس القضائي، ويقابلها في النظام القضائي الإنجليزي مجموعة من الجهات القضائية التي تنظر في الاستئنافات ضد أحكام المحاكم الأدنى منها محكمة التاج التي لا تفصل فقط في الاستئنافات بل كذلك في الموضوع أي في النزاعات التي تدخل في اختصاصها، بالإضافة إلى محكمة الاستئناف والمحكمة العليا للمملكة المتحدة.

ونلاحظ أنه في النظام الأمريكي توجد جهتين قضائيتين يتم الاستئناف أمامهما في نظام الولايات وهما المحكمة العليا وكذا محكمة الاستئناف أو المحكمة الاستئنافية، ويتم الاستئناف في

النظام الفدرالي أمام محكمة الاستئناف الفدرالية، فالنظامين القضائيين مختلفين. وهذا الاختلاف في الأنظمة القضائية يفسر اختلاف مؤسسات التقاضي حيث أن المجلس القضائي تقابله عدة جهات قضائية في النظامين القضائيين الإنجليزي والأمريكي، وهذا التباين في المفاهيم يصعب على المترجم عملية اختيار المقابل المناسب.

- التعليق على الترجمة

لقد تمثلت الترجمات التي جاء بها المترجمون الأربعة فيما يلي:

المترجم (1) Court المترجم (3) Court

المترجم (2) Court المترجم (4) Judicial council

نلاحظ بأن المترجمين الأول والثاني والثالث قد عبروا عن مفهوم مجلس قضائي بالمقابل**court**، ويكونون بذلك قد استعملوا تقنية الترجمة الوصفية أو الشارحة وفقا لتصنيف **هارفي**، إذ جاءوا بكلمة تصف المفهوم المصدر بأنه جهة قضائية حيث يشير معنى **court** إلى: "هيئة حكومية تفصل في المنازعات القانونية بتفسير وتطبيق القانون على قضايا محددة" (Wild, 2006, p. 104) .

ومنه، فمفهوم **court** يعبر عن جهة قضائية لكن لا يظهر بأن هذه الجهة تنظر في الاستئنافات القضائية بالإضافة إلى أن المترجمين استعملوا نفس المصطلح للتعبير عن محاكم

الدرجة الأولى لذا كان من الجلي إضافة كلمة توضح وظيفة المحكمة وترجمتها بـ **court of appeal** ويكون بذلك المترجم قد استعمل المكافئ الوظيفي بحيث أن هذه المحكمة توجد في النظام القضائي الإنجليزي وتختص بالنظر في الاستئنافات ضد الجهات القضائية الأدنى منها.

شكل رقم 4

المعنى المشترك بين مفهوم المجلس القضائي ومفهوم court of appeal

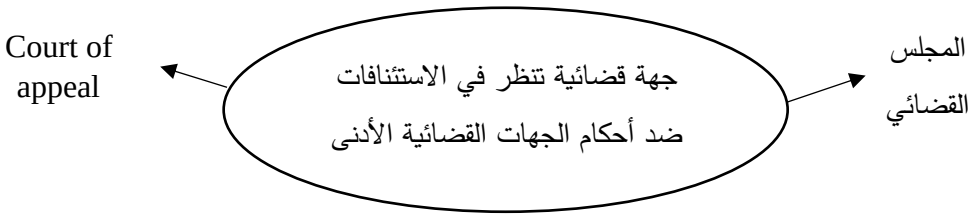

يُوضح هذا الشكل وجه التشابه الموجود بين مفهوم المجلس القضائي ومفهوم court of appeal، ويكون المترجم باتخاذه هذا المصطلح قد عبر عن مفهوم المجلس القضائي كونه الجهة القضائية التي تستقبل الطعون ضد الأحكام الصادرة عن المحاكم.

ونلاحظ أن ترجمة المترجم الرابع بعيدة عن تأدية المعنى فالمقابل **judicial council** يمثل **تكافؤا شكليا** حسب تصنيف **هارفي**، فهو ترجمة كلمة بكلمة للمجلس القضائي ولا تعبر عن المفهوم حيث يعرف مصطلح "council" بأنه:

"مجموعة رسمية تم اختيارها لإدارة شيء ما أو لتقديم مشورة على مشكلة معينة" (Collin, 2004, p. 74) ، فهذا المفهوم لا يشير إلى جهة قضائية تفصل في النزاعات القائمة بن الأطراف المتخاصمة.

وإن إضافة مصطلح **judicial** يظهر بأن هذه المجموعة الرسمية قضائية لكن هذه الترجمة لا توضح وظيفة هذه الهيئة القضائية، فهي لا تنقل المفهوم المصدر حيث لا يبدو من خلال الترجمة أن هذه المؤسسة القضائية هي جهة استئنافية.

ومن خلال ما سبق يمكننا القول أن كلا من **appelate court** و **court of appeal** يشكل مقابلان مناسبين للمجلس القضائي فهما يعبران عن جهة قضائية يتم الاستئناف أمامها فهما يؤديان المعنى. ومنه فإن **التكافؤ الوظيفي** يمثل التقنية المناسبة في ترجمة هذا المفهوم.

- النموذج الثالث: محكمة الجنايات
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 6، صفحة رقم 405، من الفقرة الآتي ذكرها:

"بدعوى أن المتهم (ش.ع) تمت محاكمته وإدانته رغم أنه لم يتم سماعه من طرف قاضي التحقيق ولم تجر له أية خبرة وكان على **محكمة الجنايات** أن تأمر ببحث تكميلي قبل محاكمته وبذلك تكون قد خالفت المادة 66 من ق.إ.ج ".

- تعريف المفهوم

تعد الجناية حسب المادة 5 من الأمر رقم 66-156 المتضمن قانون العقوبات (1966) تلك الجريمة التي يعاقب عليها بالإعدام أو السجن لفترة تمتد بين (5) سنوات و (20) عشرين سنة، باستثناء الحالات التي يقرر فيها القانون حدودا أخرى قصوى.

ووفقا للمادة 248 من الأمر 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية: "تعتبر محكمة الجنايات الجهة القضائية المختصة بالفصل في الأفعال الموصوفة بالجنايات وكذا الجنح والمخالفات المرتبطة بها والجرائم الموصوفة بأفعال إرهابية أو تخريبية المحالة إليها بقرار نهائي من غرفة الاتهام" (1966).

وبهذا، تتمثل وظيفة هذه المحكمة في النظر في الجرائم الخطيرة المرتكبة من قبل البالغين وكل الجرائم المرتبطة بها التي تكون أقل خطورة. وهي محكمة مستقلة ولا تعتبر قسما من أقسام المحكمة الابتدائية بل تصنف في صنف الجهات القضائية المتخصصة مثلما بينه الفصل الثالث من القانون العضوي رقم 22-10 (2022).

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي

إن مسألة المحكمة التي تفصل في الجرائم الكبيرة يعبر عنها بـ (crown court) في النظام القضائي الإنجليزي، ويوجد ما يسمى بـ (criminal courts) وهو مفهوم يشمل المحاكم التي تتولى دعاوى الجرائم وتضم هذه المحاكم محاكم الصلح (magistrate courts) التي تنظر في الجرائم

البسيطة، وتضم كذلك محكمة التاج (crown court) التي تختص بالفصل في الجرائم الأكثر خطورة مع وجود هيئة محلفين (Reference division, 1976, pp. 14-16).

فمفهوم محكمة التاج هو المفهوم الذي يقترب من مفهوم محكمة الجنايات، حيث أن كلاهما يمثل جهة قضائية تنظر في قضايا الجرائم الخطيرة.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأمريكي

أما بالنسبة للنظام الأمريكي فإنه تجدر الإشارة إلى أن القضاء الفدرالي، ينظر على الخصوص في القضايا المتعلقة بدستورية القوانين والنزاعات القائمة بين ولايتين أما القضايا الجنائية فإن معظمها تدخل في اختصاص محاكم الولايات (United States courts, 2022).

وفي قضاء الولايات يتم النظر في القضايا الجنائية الكبيرة إلى جانب القضايا المدنية الكبيرة على مستوى المحاكم ذات الاختصاص العام (courts of general jurisdiction) وتُعرف هذه المحاكم بتسميات مختلفة مثل: **Superior Courts, Circuit Courts, District Courts, Courts of Common Pleas**. (National Criminal Justice Reference Service, 2022)

وبالتالي، لا تنظر المحاكم ذات الاختصاص العام في الجنايات فحسب، بل تفصل كذلك في القضايا المدنية وبهذا فاختصاصها يشمل كل القضايا الكبرى.

- المقارنة

بناء على ما سبق، يمكن القول بأن محكمة الجنايات في القانون الجزائري تفصل ابتدائيا في الجرائم الخطيرة والجرائم المتعلقة بها وفي النظام الإنجليزي تنظر محكمة التاج في الجرائم الخطيرة لكن اختصاصها لا ينحصر على ذلك فقط فهي تفصل في بعض القضايا المدنية وفي طعون محددة، والقضاء الأمريكي مثله مثل القضاء الإنجليزي لا يحتوي على محكمة متخصصة بالنظر في الجرائم الخطيرة فقط، حيث توجد محاكم ذات اختصاص عام تنظر في القضايا الجنائية وكذا القضايا المدنية الكبيرة والتي تختلف تسمياتها من ولاية لأخرى.

- التعليق على الترجمة

جاءت ترجمات المترجمين الأربعة كما يلي:

المترجم (1) Criminal Court المترجم (3) Criminal Court

المترجم (2) Criminal Court المترجم (4) Criminal Court

نلاحظ أن المترجمين الأربعة جاءوا بنفس المقابل المتمثل في **criminal court** وكلمة criminal هي صفة للاسم crime الذي يعني في لغة القانون الإنجليزية (Oxford Dictionary of Law, 2003, p. 128) ولغة القانون الأمريكية (Wild, 2006, p. 112) جريمة يعاقب عليها القانون، وعليه يُمكن القول بأن مصطلح **criminal court** يعني المحكمة التي تفصل في الجرائم، فهذا المفهوم يضم كل أنواع الجرائم في حين أن محكمة الجنايات تفصل في نوع من

الجرائم وهو الجرائم الخطيرة، وبهذا فإن المترجمين قاموا بنقل العبارة كلمة كلمة واستعملوا تقنية **التكافؤ الشكلي** حسب تصنيف **هارفي**.

والجهة القضائية التي تنظر في الجرائم الخطيرة في القضاء الإنجليزي هي **crown court** وهو مكافئ جزئي لأن هذه المحكمة مخولة بالنظر كذلك في قضايا مدنية محدودة وذلك كجهة ابتدائية وكجهة استئناف (أنظر عنصر محكمة التاج ص 60)، واستعمال مصطلح **crown court** كمقابل لمحكمة الجنايات يبدو غريبا فهو مفهوم خاص بنظام ملكي في حين أن النظام القضائي الجزائري ليس نظاما ملكيا، ونظرا للمغالطات التي ستترتب على هذه الترجمة يفضل الأخذ بالمكافئ الشكلي المتمثل في **criminal court** ولو أن المصطلح لا يطابق تماما مفهوم المحكمة الجنائية لكنه يعبر عن جزء مهم من معناها والمتمثل في كونها محكمة تنظر في الجرائم، وهي الترجمة التي اعتمدها المترجمون الأربعة.

- النموذج الرابع: محكمة التنازع
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 7، صفحة رقم 405، من الفقرة الآتي ذكرها:

"حيث أن قرارات **محكمة التنازع** سيدة وغير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن ..."

  - تعريف المفهوم

تجدر الإشارة إلى أن النظام القضائي الجزائري يتميز بازدواجيته فإلى جانب القضاء العادي الذي يفصل في النزاعات القائمة بين الخواص، يوجد قضاء إداري الذي يكون أحد أطرافه الدولة أو أحد الإدارات العمومية (بختي، 2022، ص 1037).

وأدت هذه الازدواجية القضائية إلى إنشاء محكمة التنازع، وفي هذا الصدد تنص المادة 2 من القانون العضوي رقم 22-10 على ما يلي: "يشمل التنظيم القضائي النظام القضائي العادي والنظام القضائي الإداري ومحكمة التنازع" (2022).

حيث أتت هذه المحكمة حسب المادة 179 من دستور الجزائر (2020)، لتسوية تنازع الاختصاص بين جهات القضاء العادي وجهات القضاء الإداري. إذ تفصل هذه المؤسسة القضائية بين الخلاف الواقع بين أعلى جهة قضائية في القضاء العادي أي المحكمة العليا وأعلى جهة قضائية في القضاء الإداري وهي مجلس الدولة.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي

في النظام القضائي الإنجليزي لا وجود لمؤسسة قضائية تفصل في تنازع الاختصاص بين الجهات القضائية العادية والجهات القضائية الإدارية وذلك لأنه ليس هناك فصل تام بين القضاء العادي والقضاء الإداري مثلما هو عليه الحال في الجزائر (أنظر عنصر الأجهزة القضائية في النظام القضائي الإنجليزي ص 59-64 والصورة رقم 4).

فالمحكمة الإدارية (administrative court) في المملكة المتحدة هي عبارة عن محكمة متخصصة داخل دائرة المنصة الملكية (Queen's Bench Division)، وهي تنظر بشكل أساسي في مسائل القانون الإداري وتمارس الاختصاص الإشرافي للمحكمة العليا للعدالة على المحاكم الدنيا والهيئات القضائية والهيئات العامة الأخرى (Gov.Uk, 2022).

وبالتالي، فإن النظام القضائي الإداري في إنجلترا ليس مستقلا بل هو جزء من النظام القضائي العادي هذا ما يفسر عدم وجود هيئة قضائية تفصل بين القضاء الإداري والقضاء العادي، ولهذا لا يوجد مفهوم مقابل لمحكمة التنازع أو على الأقل مفهوم يقترب منه.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأمريكي

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، فهي تملك مجموعة بسيطة من المحاكم (الحكومية والفدرالية) التي تفصل في قضايا القانون العام والخاص معا (Mullera, 2008, p. 5)، فمفهوم المحكمة التي تفصل في مسائل الاختصاص بين المحكمة العليا في قمة النظام القضائي العادي ومجلس الدولة في قمة النظام القضائي الإداري غير موجود في النظام القضائي الأمريكي.

- التعليق على الترجمة

تمثلت الترجمات التي جاء بها المترجمون الأربعة فيما يلي:

المترجم (1) Litigation court/ Litigation tribunal

المترجم (2) Contentious court

المترجم (3) Litigation court/ Disputes tribunal/ Dispute court

المترجم (4) Court of Dispute/ Dispute Court

نلاحظ أن التقنية الموظفة من قبل المترجمين الأربعة في ترجمة المفهوم هي تقنية **التكافؤ الشكلي** وفقا لتصنيف **هارفي**، حيث ترجموا المفهوم كلمة بكلمة مع وجود اختلاف في الكلمات المختارة، فقد ترجمه المترجم الأول بعبارة **litigation court**، وقد وضحنا سابقا أن مفهوم court يعني جهة قضائية تقيم العدالة وتفصل في النزاعات، أما مصطلح **litigation** فيشير إلى:

"رفع دعوى قضائية ضد شخص ما لتسوية نزاع" (Collin, 2004, p. 182) ، فهو التقاضي لحل خصومة معينة.

ويُعرف مفهوم **litigation** بأنه: رفع الدعوى من قبل الخصم (Oxford Dictionary of Law, 2003, p. 293) ، فالمفهوم يشير إلى الخصومة القضائية وإلى رفع النزاع من طرف أحد المتقاضين.

ومنه، فعبارة **litigation court** تعني المحكمة التي تفصل في الخصومة لكن المفهوم لا يوضح نوع الخصومة وبأنها تدور بين جهتين قضائيتين حول الاختصاص.

واختار المترجم الثاني مصطلح **Contentious court** كمقابل لمفهوم محكمة التنازع ويعني مفهوم **Contentious** : "ما يتصف بالنزاع في المجال القانوني" (Collin, 2004, p. 152)، فقد جاء المترجم بتكافؤ شكلي لمحكمة التنازع يُفهم منه أن هذه المحكمة تفصل في النزاع لكن لا يتضح من هذه الترجمة أن المحكمة تفصل في تنازع الاختصاص بين الجهات القضائية.

وقد جاء المترجم الثالث بنفس العبارة التي أتى بها المترجم الأول والمتمثلة في **litigation court** ثم جاء في فقرة أخرى من نفس القرار بمقابلين آخرين تمثلا في: عبارة **dispute court** وعبارة**disputes tribunal**، فقد أورد مفهوم **dispute** الذي جاء مرة في صيغة المفرد ومرة أخرى في صيغة الجمع، ويعني هذا المفهوم في لغة القانون الإنجليزية: "خلاف أو جدال بين الأطراف" (Collin, 2004, p. 97).

وهو نفس المعنى في لغة القانون الأمريكية حيث يشير إلى "خلاف أو نزاع". (Black, 1968, p. 558)

وترجم كلمة المحكمة في المقابل الأول بمصطلح **court** الذي يعتبر مقابلا مناسبا كونه يدل على جهة قضائية تفصل في النزاع (أنظر التعليق على ترجمة نموذج المحكمة ص 127)، بينما ترجمها في العبارة الثانية بمصطلح **tribunal** الذي وضحنا في النموذج الأول أنه يُعبر عن جهة قضائية خاصة ولا يؤدي معنى المحكمة، لهذا فإن العبارة الأولى **dispute court** هي أنسب

من الثانية وهي تعني بناء على شرح مفهوم **dispute** المذكور أعلاه، المحكمة التي تنظر في النزاع.

أما فيما يخص المترجم الرابع فقد جاء بترجمة تتمثل في عبارة **court of dispute**، وهي مماثلة لترجمة المترجم الثالث المتمثلة في**dispute court .**

فكلتا العبارتين تشكلان **تكافؤا شكليا** وفقا لتصنيف **هارفي**، وتدلان على معنى واحد رغم اختلاف صياغتهما، وهو المعنى الذي شرحناه عندما تعرضنا لترجمة المترجم الثالث المتمثلة في **court of dispute** والتي تُشير إلى جهة قضائية تفصل في النزاع.

وقد ورد في كتاب "المصطلحات القانونية" (Strutt, 2013, p. 40) ترجمة محكمة التنازع بالمقابل المتمثل في **Court which settles jurisdictional disputes** وهي ترجمة شارحة فهي توضح وظيفة هذه المحكمة، وتشكل كلمة **jurisdictional** صفة للاسم **jurisdiction** الذي يعني:

"سلطة اتخاذ القرارات القضائية، سلطة المحكمة أو القاضي في التحقيق في وقائع القضية وتطبيق القانون عليها وإصدار الحكم. (2) الإقليم الذي يمكن أن تمارس فيه محكمة معينة سلطتها" .(Blackwell, 2008, p. 273)

فهذا المفهوم يشير إلى الاختصاص والصلاحية المخولة لجهة قضائية أو للقاضي أو الإقليم الذي تمارس فيه هذه الصلاحية.

ومنه، فإن عبارة **Court which settles jurisdictional disputes** تدل على المحكمة التي تفصل في النزاعات القائمة حول الاختصاص، فالعبارة مناسبة وتنقل المعنى الذي يتضمنه المفهوم المصدر المتمثل في المحكمة التي تفصل في نزاعات الاختصاص بين المحكمة العليا ومجلس الدولة.

- النموذج الخامس: غرفة الاتهام
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 6، صفحة رقم 405، من الفقرة الآتي ذكرها:

"حيث إن قرار **غرفة الاتهام** القاضي بالإحالة على محكمة الجنايات يغطي جميع العيوب في الإجراءات أمام جهة التحقيق..."

  - تعريف المفهوم

يتكون المجلس القضائي حسب ما نصت عليه المادة 21 من القانون العضوي رقم 22-10(2022)، من عشر غرف من بينها غرفة الاتهام.

وتعرف غرفة الاتهام بأنها:

فرع من المجلس يتألف من رئيس ومستشارين، وهي تبث في الاستئنافات المرفوعة ضد الأوامر الصادرة عن قضاة التحقيق التابعين للمجلس المنصبة في دائرة اختصاصه. كما

أنها تنظر إلزاما في جميع التحقيقات التي تباشر في المواد الجنائية قبل إحالة المتهمين أمام المحكمة الجنائية كما تراقب جميع التحقيقات المقامة في دائرة اختصاصها. (القرام، 1992، ص 47)

وتعتبر غرفة الاتهام جهة تحقيق من الدرجة الثانية، كونها تحيل القضية عند الانتهاء من التحقيق إلى غرفة الجنح والمخالفات على مستوى المجلس أو إلى محكمة الجنايات (مورال، 2013، ص 66-67).

وبهذا، يمكننا القول أن غرفة الاتهام تُعتبر من غرف المجلس القضائي التي تُستأنف أمامها أوامر قاضي التحقيق، حيث أنها ثاني درجة للتحقيق بعد قاضي التحقيق. تنظر هذه الغرفة في الاستئنافات المرفوعة أمامها ثم تحيل القضية إلى محكمة الجنايات أو غرفة الجنح والمخالفات.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي والأمريكي

لا وجود لجهة قضائية في تشكيلة المحاكم الإنجليزية أو الأمريكية تقابل غرفة الاتهام في القانون الجزائري (أنظر عنصر الأجهزة القضائية في النظام القضائي الإنجليزي ص 59-64 وعنصر الأجهزة القضائية في النظام القضائي الأمريكي ص 65-71)، وذلك لأن النظام الأنجلوساكسوني هو نظام اتهامي يتكفل الأطراف فيه بجمع الأدلة في حين أن النظام القضائي الجزائري هو نظام مختلط (بلعيدي، 2022، ص 15). حيث يشرف قاضي التحقيق على عملية

التحقيق، وهو ما يُوضحه نص المادة 38 من الأمر 66-155 المتضمن قانون الإجراءات الجزائية (1966) الذي ينص على أنه: "تناط بقاضي التحقيق إجراءات البحث والتحري"، ويتم استئناف أوامر قاضي التحقيق أمام غرفة الاتهام مثلما يوضحه تعريف غرفة الاتهام أعلاه، فهذا المفهوم غائب في النظام القضائي الهدف نظرا لاختلاف النظامين.

- التعليق على الترجمة

ترجم المترجمون الأربعة مفهوم غرفة الاتهام كما يلي:

المترجم (1) accusation chamber المترجم (3) accusation room

المترجم (2) Indictments division المترجم (4) indictment chamber

نلاحظ أن المترجمين الأربعة استعملوا تقنية **التكافؤ الشكلي** وفقا لتصنيف **هارفي**، إذ نعتقد بأن المترجم الأول قد اعتمد في نقله للمفهوم الغائب في النظام القضائي الأنجلوساكسوني على التسمية الفرنسية للمفهوم المتمثلة في: **la chambre d'accusation** (Strutt, 2013, p. 40). وقام بترجمتها حرفيا للغة الإنجليزية بعبارة **accusation chamber** ونعتقد أنه استعمل اللغة الفرنسية كلغة وسيطة، حيث ترجم غرفة بمصطلح **chamber** وهو مصطلح موجود في اللغة الفرنسية ويعني المصطلح الفرنسي **chambre:** "أحد التشكيلات الداخلية لمحكمة تتألف من رئيس غرفة وقاضيين أو أكثر" (Dictionnaire juridique, 2020)، وهو نفس المعنى الذي يشير إليه مفهوم

غرفة في لغة القانون العربية الخاصة بالقانون الجزائري: "فرع في هيئة قضائية" (القرام، 1992، ص 47)، حيث يظهر أن المترجم نقل المفهوم الفرنسي حرفيا دون بحث عن الفرق الموجود بينه وبين مفهوم **chamber** في لغة القانون الإنجليزية والذي يحمل معنى مختلفا تماما، حيث تشير هذه الكلمة إلى المكتب الخاص بالقاضي. وفي النظام الإنجليزي، لديه أيضًا معنى المكاتب التي يشغلها محامٍ أو مجموعة من المحامين، وتستعمل الكلمة دائما في صيغة الجمع" (Garner, 1995, p. 145).

وبالتالي، فالمفهوم الفرنسي يختلف عن الانجليزي رغم أن التسمية نفسها في اللغتين، فقد وقع المترجم عند استعانته بالفرنسية في فخ false friends واختار مصطلحا لا يُعبر عن مفهوم الفرع في جهة قضائية.

أما فيما يخص مفهوم **accusation** فيدل معناه على ما يلي:

"تهمة رسمية ضد شخص، تفيد بأنه مذنب بارتكاب جريمة يعاقب عليها القانون، معروضة على محكمة أو قاضٍ مختص للتحقيق في الجريمة المزعومة" (Black, 1968, p. 38).

فهذا المفهوم يُعبر عن اتهام رسمي يوجه إلى شخص بخصوص ارتكاب فعل مجرم قانونا، فمفهوم accusation يعبر عن مفهوم الاتهام، لكن إذا تمعنا في عبارة **the accusation**

chamber، فسوف نلاحظ بأنها لا تدل على فرع في جهة قضائية تنظر في الطعون ضد أوامر قاضي التحقيق، فهي تشكل تكافؤا شكليا لمفهوم غرفة الاتهام ولم تعبر عن معناه.

في حين جاء المترجم الثالث بالمقابل المتمثل في **accusation room** حيث استعمل مفهوم **accusation** الذي جاء به المترجم الأول والذي يعبر عن معنى الاتهام كما هو موضح أعلاه، لكن مفهوم **room** يمثل نقلا حرفيا لمفهوم الغرفة في اللغة العربية الذي يدل على: "قسم من منزل مخصص لاستعمال معين" (عمر، 2008، ص1610)، ويعرف مفهوم room بأنه: " جزء من مبنى له أرضية وجدران وسقف" .(Rundell, 2007, p. 1294)

نلاحظ أن المقابل **room** جاء كترجمة للمفهوم العام للغرفة في اللغة العربية ولم ينقل المعنى القانوني المقصود وبهذا يكون المترجم قد نقل المفهوم حرفيا دون البحث عن المعنى المقصود، ومنه نلاحظ أن عبارة **accusation room** هي تكافؤ شكلي لا ينقل معنى مفهوم غرفة الاتهام في القانون الجزائري وإنما هو مجرد نقل حرفي يشكل عبارة مبهمة لقارئ النص المترجم.

أما المترجمان الثاني والرابع فقد ترجما المفهوم على التوالي بعبارة **division indictments** و **the Indictment chamber** حيث يعرف مفهوم **indictment** بأنه:

"بيان خطي بتفاصيل الجريمة اتهم بها شخص ما في محكمة التاج" (Collin, 2004, p. 152).

فهذا المفهوم يشير إلى بيان الاتهام الذي يُوجه إلى المتهم في محكمة التاج (crown court) الخاصة بالنظام القضائي الإنجليزي. كما يدل المفهوم في لغة القانون الأمريكية على ما يلي:

"تهمة توجهها هيئة محلفين كبرى ضد متهم" (Wild, 2006, p. 156)، فالمفهوم يشير إلى الاتهام الذي يُنسب إلى المتهم من طرف هيئة المحلفين.

أما لفظة **division** التي جاءت كترجمة للغرفة فتُعرف بأنها: "قسم منفصل من المحكمة العليا، على سبيل المثال دائرة منصة الملكة أو قسم الأسرة أو قسم المحكمة أو قسم منفصل من محكمة الاستئناف، على سبيل المثال القسم المدني أو القسم الجنائي" (Collin, 2004, p. 98)، فمفهوم **division** يكافئ الغرفة حيث أنه يدل على فرع في جهة قضائية.

ومنه، نلاحظ أن عبارة **indictments division** تعني فرعا في جهة قضائية توجه فيه الاتهامات وهي تُشكل تكافؤا شكليا لا نفهم من خلاله أن الغرفة عبارة عن جهة قضائية تشكل ثاني درجة للتحقيق.

في حين أن المترجم الرابع ترجم الغرفة بالمقابل المتمثل في **chamber** الذي يدل على معنى مغاير في لغة القانون الإنجليزية كما هو موضح أعلاه، هذا ما يجعل من استعماله

لمفهوم **chamber** في عبارة **indictment chamber** أمرا غير مناسب ولا ينقل معنى المفهوم المصدر.

وقد ورد في قاموس مفردات اللغة القانونية (دار الترجمة، 2010، صفحة 131) المقابل المتمثل في **Indictment division** وهو المقابل الذي جاء به المترجم الثاني والذي وضحنا أنه مكون من مفهومين موجودان في لغة القانون الإنجليزية **indictment** و **division** وهما مألوفان لدى القارئ الإنجليزي وبالتالي من الممكن استعمال هذا المقابل نظرا لغياب المفهوم المصدر في لغة القانون الإنجليزية، لكن نقل المفهوم وفهمه من قبل المتلقي يتطلب دعم هذا التكافؤ الشكلي بشرح في المتن أو الحاشية حتى يُفهم بأن المفهوم يشير إلى ثاني درجة للتحقيق في القانون الجزائري.

- النموذج السادس: مجلس الدولة
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 7، صفحة رقم 71، من الجملة الآتي ذكرها:

" حيث أن طلب التماس إعادة النظر هو طريق من طرق الطعن غير العادية، مقرر للطعن به في قرارات المحكمة العليا (المادة 295 من قانون الإجراءات المدنية) **ومجلس الدولة**...".

  - تعريف المفهوم

إن مفهوم "مجلس الدولة" مفهوم أساسي في النظام القضائي الجزائري وقد يفهم القارئ غير القانوني أو المتلقي الأنجلوسكسوني من الوهلة الأولى أن المفهوم يتعلق بهيئة حكومية أو سياسية في حين أنها هيئة قضائية محضة.

يتميز النظام القضائي الجزائري بكونه نظاما مزدوجا يضم نظاما قضائيا إداريا ونظاما قضائيا عاديا يضم كل منهما جهات قضائية خاصة به (ذيب، 2016، ص 30).

وأسس دستور الجزائر مجلس الدولة بموجب المادة 152 منه التي نصت على ما يأتي: " يؤسس مجلس الدولة كهيئة مقومة لأعمال الجهات القضائية الإدارية. تضمن المحكمة العليا ومجلس الدولة توحيد الاجتهاد القضائي في جميع أنحاء البلاد" (1996)،

ويظهر من نص هذه المادة تبنى دستور 1996 نظام الازدواجية القضائية وبأن مجلس الدولة من بين الجهات القضائية التابعة للنظام القضائي الإداري،

ويشكل مجلس الدولة قمة هرم النظام القضائي الإداري حيث يختص بالنظر في الطعون المرفوعة ضد القرارات الصادرة عن الهيئات القضائية الإدارية كما يضطلع بمهمة الاجتهاد القضائي وتوحيده في المواد الإدارية (لشهب، 2016، ص 238-239).

حيث أن مجلس الدولة يأتي مقابلا للمحكمة العليا التي تعد أعلى هيئة قضائية في القضاء العادي، فهو أعلى جهة قضائية في القضاء الإداري.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي والأمريكي

إن تفحصنا للتنظيم القضائي الأنجلوسكسوني سواء كان إنجليزيا أو أمريكيا يُظهر غياب مفهوم مقابل لمفهوم مجلس الدولة الذي يمثل الجهة قضائية التي تحتل قمة الهرم القضائي الإداري في الجزائر حيث أن تقسيم الجهات القضائية في كل من النظام القضائي الإنجليزي و النظام القضائي الأمريكي الذي تعرضنا إليه في الفصل الثاني، يظهر أحادية النظام القضائي في كلا النظامين بحيث توجد هيئة عليا واحدة في قمة النظام القضائي الإنجليزي وهي **supreme court** وجهة قضائية عليا واحدة في قمة النظام القضائي الأمريكي هي **U.S supreme court**. (أنظر عنصر المحكمة العليا في النظام القضائي الإنجليزي ص 64 وعنصر المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية ص 70)

- التعليق على الترجمة

ترجم المترجمون الأربعة مفهوم مجلس الدولة كما يلي:

المترجم (1) State's council المترجم (3) council of the state

المترجم (2) council of state المترجم (4) Council of State

لجأ المترجمون عند ترجمتهم لمفهوم مجلس الدولة إلى تقنية **التكافؤ الشكلي** وفقا لتصنيف **هارفي**، فترجموا العبارة كلمة بكلمة، حيث أن المترجم الأول جاء بمصطلح **state's council**، أما المترجمون الثالث والثاني والرابع فقد ترجموا مفهوم مجلس الدولة بمصطلح **council of**

state، ويبدو من الترجمتين أن المفهوم يشير إلى هيئة سياسية قد تضم كبار مسؤولي الدولة ، فقد عرف قاموس **Meriam-Webster** العبارة كما يلي:" هيئة إدارية أو تداولية لشؤون الدولة، مجلس حكومي ينظر في شؤون السياسة العليا" (Merriam-Webster, 2022)، فهذا التكافؤ الشكلي لا ينقل معنى المفهوم المتمثل في أعلى مؤسسة قضائية في القضاء الإداري، وكان بإمكانهم نقل معنى المفهوم باستعمال تقنية الترجمة الشارحة مثل الإتيان بعبارة **supreme court of administrative litigations** حيث أن العبارة توضح أن المفهوم يدل على أعلى مؤسسة قضائية تختص بالنظر في النزاعات الإدارية.

- النموذج السابع: المحكمة العليا
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 6، صفحة رقم 405، والذي تضمنته العبارة الآتي ذكرها:

" وعليه فإن **المحكمة العليا**".

  - تعريف المفهوم

وضعت أغلب التشريعات الحديثة محكمة عليا واحدة في قمة الهرم القضائي، تحرص على التطبيق السليم للقانون، كما تشرف على تفسير القانون وتوحيد فهمه (طاهري، 2012، ص 182).

وتقوم المحكمة العليا بالرقابة اللاحقة على الأحكام القضائية الصادرة عن المحكمة والمجلس القضائي وتقوم بذلك سواء بطلب من الخصوم أو النيابة العامة، وهي ليست بمحكمة موضوع إذ أنها تنظر في مدى تطبيق الجهات القضائية الدنيا للقانون من عدمه، فهي ليست درجة ثالثة للتقاضي بل تحيل الأحكام التي تم نقضها إلى الجهة القضائية التي أصدرت الحكم مكونة من تشكيلة أخرى (بوبشير، 2005، ص 309). ويمكن للمحكمة العليا أن تكون محكمة موضوع فتفصل في النزاع، وذلك في حالات استثنائية حصرها القانون (المحكمة العليا، 2022).

ومما سبق يمكننا القول أن المحكمة العليا هي أعلى جهة قضائية ترفع أمامها الطعون ضد الأحكام والقرارات الصادرة عن الجهات القضائية الدنيا، حيث أنها تكتفي بفحص مدى مطابقة هذه الأحكام والقرارات للقانون فإذا وجدت أن الجهات القضائية الدنيا لم تحترم القانون تقوم بنقض القرار وإحالة القضية ليتم النظر فيها من جديد.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي

بالنسبة للنظام القضائي الإنجليزي، فقد كان مجلس اللوردات (house of Lord) أعلى هيئة قضائية، ثم حلت محله المحكمة العليا للمملكة المتحدة (supreme court of the UK) ، في سنة 2009 (Huxley-Binns, Martin, & Forst, 2017, p. 56)، وهي تعتبر المحكمة الاستئنافية النهائية، وتختص بالنظر في قضايا الرأي العام الهامة (The judicial office international

(The supreme team, 2021, p. 7). كما تفصل هذه المحكمة في القضايا ذات الأهمية الدستورية court, 2022). وبهذا تأتي هذه المحكمة في قمة الهرم القضائي الإنجليزي وهي تفصل في نوع محدد من القضايا وليس في كل أنواع النزاعات.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأمريكي

تعد الولايات المتحدة الأمريكية دولة فدرالية ويقسم القضاء فيها إلى قضاء الولايات وقضاء فدرالي، وتعد المحكمة العليا **(supreme court)** آخر درجة للتقاضي في الولاية، وتوجد محكمة عليا واحدة في معظم الولايات ومحكمتين عليتين في بعض الولايات، وتسمى محكمة عليا في أغلب الولايات في حين تسمى محاكم استئناف في ولايتي ماريلاند ونيويورك وتسمى المحكمة القضائية العليا في ولايتي ماين ومساتشوستش (محمد، 2013، ص 127-128).

تنظر هذه المحكمة على الخصوص في الطعون المرفوعة ضد محاكم الاستئناف الوسطية في القضايا المتعلقة بقوانين الولاية ومسائل السياسة العامة في الولاية وتنظر في كل الطعون الاستئنافية ضد الأحكام الصادرة في الولايات التي لا تحتوي على محاكم الاستئناف الوسطية. وتكون المحكمة العليا الدرجة الثانية للتقاضي بالنسبة للأحكام الصادرة بالإعدام، وأحكام عدم دستورية القوانين (محمد ، 2013، ص 128).

نستنتج أن هذه المحكمة العليا هي محكمة تفصل في النزاعات المعروضة أمامها فهي في بعض القضايا تشكل درجة ثانية ودرجة ثالثة للتقاضي. وهنا نلاحظ الاختلاف في الوظائف مع المحكمة العليا الجزائرية التي لا تفصل أساسا في النزاع لكن تلاحظ فقط مدى تطبيق القانون.

وتوجد محكمة عليا واحدة في القضاء الفدرالي**Supreme court of the United States** ، لها صلاحية النظر في القضايا التي تخص السفراء والوزراء، كما لها اختصاص استئنافي إذ تفصل في كل الطعون المتعلقة بدستورية القوانين والمنصبة على قضايا القانون الاتحادي (United States Courts, 2022).

فهذه المحكمة تملك اختصاصا ابتدائيا واختصاصا استئنافيا حيث أنها ليست جهة طعن فحسب، بل هي هيئة قضائية تفصل بصفة ابتدائية في قضايا محددة، كما أن اختصاصها ينحصر في المسائل الفدرالية بصفة أساسية.

- المقارنة

يتضح لنا من خلال شرح معنى ووظيفة المحكمة العليا للمملكة المتحدة أن مفهومها يتفق مع مفهوم المحكمة العليا الجزائرية في كونها أعلى جهة قضائية للبلاد لكن توجد اختلافات بينهما، فالمحكمة العليا للمملكة المتحدة هي درجة أخيرة للتقاضي فهي تنظر في الاستئنافات المرفوعة أمامها أي تفصل في موضوعها، كما تفصل في قضايا الرأي العام الهامة في حين أن المحكمة

العليا الجزائرية ليست درجة ثالثة للتقاضي، فهي محكمة قانون لا تفصل في القضايا التي ترفع أمامها إلا استثناء، إذ تنظر فيما إذا طبق قضاة الجهات القضائية الأدنى منها القانون أم لا، وفي حالة لم يُطبق القانون تحيل القضية للجهة التي فصلت فيها مكونة من تشكيلة قضائية جديدة، كما أنه لا يخول لها النظر في قضايا دستورية القوانين لأن ذلك من صلاحية هيئة أخرى هي المحكمة الدستورية، حيث تنص المادة 190 من دستور الجزائر: "تفصل المحكمة الدستورية بقرار في دستورية المعاهدات والقوانين والتنظيمات" (دستور الجزائر، 2020)

وبالتالي، فالمفهومان يشتركان من حيث كونهما أعلى جهة تقاضي في البلاد لكنهما يختلفان من حيث المهام الموكلة إليهما.

شكل رقم 5

مقارنة بين مفهوم المحكمة العليا ومفهوم supreme court الإنجليزي

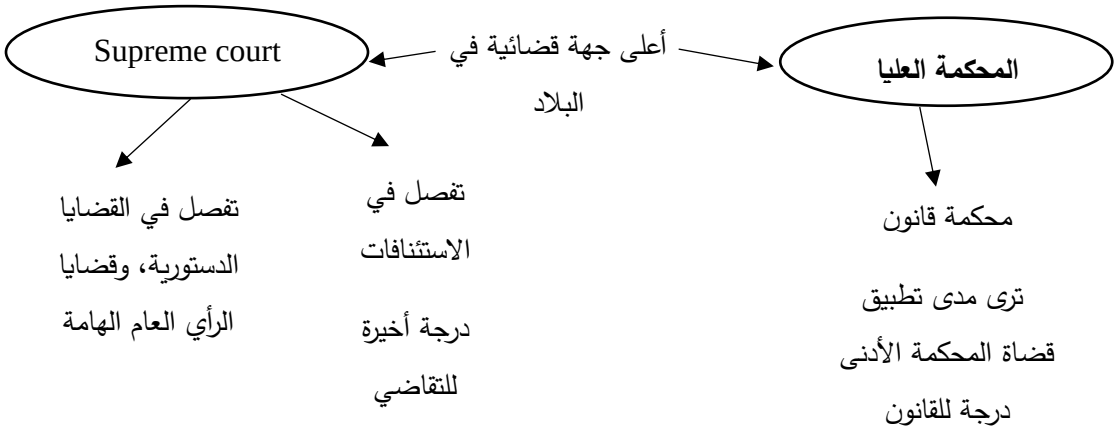

يوضح هذا الشكل الاختلاف والتشابه المجود بين مفهوم المحكمة العليا الجزائري ومفهوم supreme court الإنجليزي.

أما بالنسبة للنظام القضائي الأمريكي فتوجد محكمة عليا في كل ولاية تفصل في مسائل معينة، فهي محكمة تفصل في النزاعات المعروضة أمامها، وتشكل في بعض القضايا درجة ثانية ودرجة ثالثة للتقاضي. وهنا نلاحظ الاختلاف في الوظائف مع المحكمة العليا الجزائرية التي لا تفصل أساسا في النزاع لكن تلاحظ فقط مدى تطبيق القانون.

وفي النظام الفدرالي توجد المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية التي لها قضايا محددة تفصل فيها من بينها قضايا السفراء والوزراء ودستورية القوانين، فاختصاصاتها ليست مثل اختصاصات المحكمة العليا الجزائرية التي تنظر في جميع أنواع القضايا باستثناء النزاعات الإدارية ولا تفصل في موضوعها ولكن في مدى تطبيق الحكم أو القرار للقانون (أنظر عنصر المحكمة العليا ص 55) كما أن القضايا المتعلقة بدستورية القوانين مثلا تنظر فيها المحكمة الدستورية الجزائرية كما هو موضح أعلاه.

شكل رقم 6

مقارنة بين مفهوم المحكمة العليا ومفهوم supreme court الأمريكي

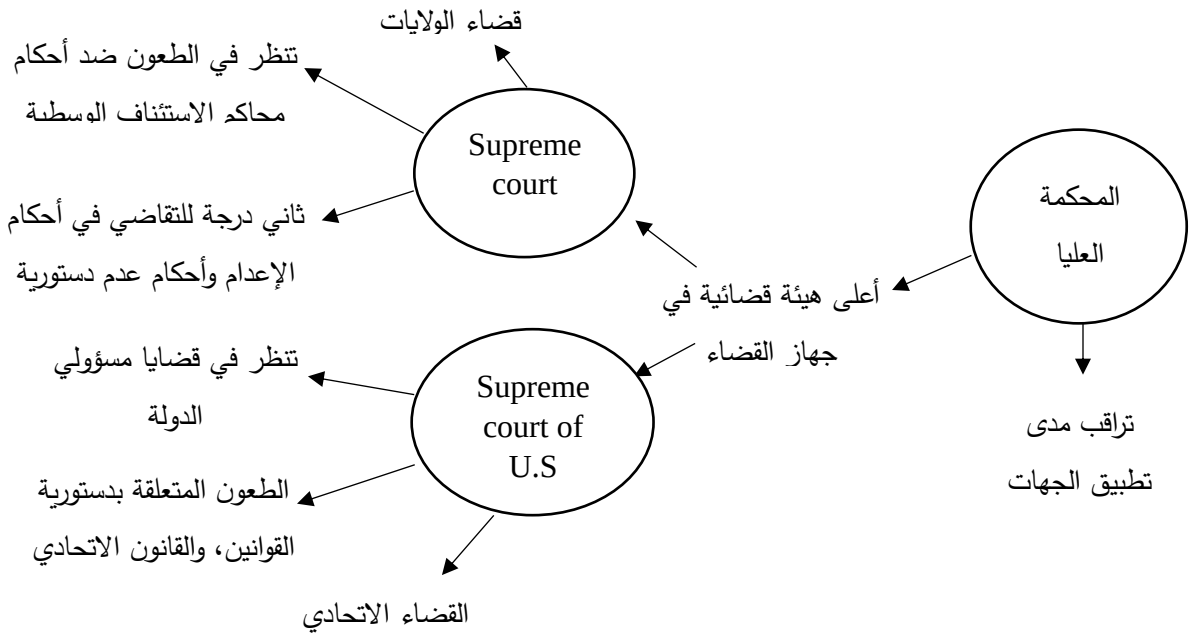

يوضح هذا الشكل الاختلاف والتشابه الموجود بين المحكمة العليا الجزائرية و **supreme court** في النظام القضائي الأمريكي.

- التعليق على الترجمة

تمثلت الترجمة التي جاء بها المترجمون الأربعة فيما يلي:

المترجم (1) The Supreme court المترجم (3) The Supreme court

المترجم (2) The Supreme court المترجم (4) The Supreme court

نلاحظ بأن المترجمين جاؤوا بنفس المقابل والمتمثل في **supreme court**، حيث يمكننا القول أن المترجمين قد استعملوا تقنية **التكافؤ الشكلي** وفقا لتصنيف **هارفي**، فالعبارة نُقلت كلمة بكلمة، كما أن هذه الترجمة تمثل **تكافؤا وظيفيا** حسب تصنيف **هارفي** فهو مفهوم متواجد في النظام القضائي الهدف، لكن معناه في القضاء الإنجليزي والقضاء الأمريكي لا يكافئ كليا معنى المفهوم المصدر كما وضحنا بالتفصيل لكنه يقابله وظيفيا، حيث أن مفهوم **supreme court** سواء في النظام القضائي الإنجليزي أو الأمريكي يعبر عن أعلى جهة تقاضي تنظر في الطعون المرفوعة إليها، والمحكمة العليا في الجزائر هي أعلى جهة قضائية تنظر في الطعون المرفوعة أمامها وهنا يلتقي المفهومان وظيفيا.

ولكن هذا المكافئ الوظيفي لا يطابق كليا مفهوم المحكمة العليا في الجزائر التي تُشكل محكمة قانون تكتفي بالنظر في مدى صحة الأحكام الصادرة عن الجهات القضائية الأدنى منها إلا في الحالات التي استثناها القانون، بينما المحكمة العليا للمملكة المتحدة أو المحكمة العليا في النظام الأمريكي سواء في القضاء الفدرالي أو في قضاء الولايات تملك صلاحية النظر في الموضوع.

لكن إذا كان المفهومان لا يلتقيان في كل المهام التي يغطيانها، فمفهوم **supreme court** يمثل ترجمة مناسبة كونه يشير إلى أعلى هيئة للتقاضي مثل مفهوم المحكمة العليا ويمكن للمترجم سد الثغرة الموجودة بين المفهومين بإضافة شرح في المتن أو في الحاشية.

ويمثل الجدول الآتي عدد التقنيات المستعملة من قبل كل مترجم في النماذج المختارة من المفاهيم المتعلقة بالتنظيم المادي والهيكلي للنظام القضائي الجزائري:

جدول رقم 2

التقنيات المستعملة في ترجمة نماذج المفاهيم المتعلقة بالتنظيم المادي والهيكلي للنظام القضائي الجزائري

	تكافؤ شكلي	**تكافؤ وظيفي**	**ترجمة وصفية أو شارحة**
المترجم الأول	**7**	**1**	**1**
المترجم الثاني	**6**	**1**	**1**
المترجم الثالث	**6**	**1**	**1**
المترجم الرابع	**7**	**1**	**0**
المجموع	**26**	**4**	**3**
المجموع الكلي	**33**		

نلاحظ أن المترجمين الأربعة استعملوا ثلاث تقنيات في ترجمة هذا النوع من المفاهيم حيث لجأوا أساسا إلى التكافؤ الشكلي ثم استعملوا تقنية التكافؤ الوظيفي، ووظفوا تقنية الترجمة الوصفية أو الشارحة بنسبة قليلة.

2.5.4 المفاهيم المتعلقة بالتنظيم البشري للنظام القضائي الجزائري

لقد انتقينا تسعة نماذج من المفاهيم المتعلقة بالتنظيم البشري للنظام القضائي الجزائري أي المفاهيم التي تدل على رجال القضاء وموظفي العدالة ومساعديهم في الجزائر مثل المحامي وقاضي التحقيق والنائب العام والتي يكثر ذكرها في الأحكام القضائية حيث حاولنا اختيار أهم النماذج حول هذه المفاهيم والتي يتكرر استعمالها في الأحكام.

- النموذج الأول: محامي
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 5، صفحة رقم 150، من الجملة الآتي ذكرها:

"حيث طلب الطاعن (ب.م) بواسطة **محاميه** الأستاذ بوبترة محمد الطاهر المعتمد لدى المحكمة العليا نقض القرار الصادر عن مجلس قضاء قسنطينة ..."

  - تعريف المفهوم

يعرف مفهوم محامي في القانون الجزائري أنه الذي يدافع عن موكله ويمثله أمام الجهات القضائية أو الإدارية أو التأديبية (طاهري، 2015، ص 73).

والمحاماة حسب المادة 2 من القانون رقم 13-07 والمتضمن تنظيم مهنة المحاماة "مهنة حرة ومستقلة تعمل على حماية وحفظ حقوق الدفاع وتساهم في تحقيق العدالة واحترام مبدأ سيادة القانون" (2013).

ويقوم المحامي حسب المادة 5 من نفس القانون بتمثيل الأطراف ومساعدتهم ويتولى الدفاع عنهم كما يقدم لهم النصائح والإرشادات القانونية.

وبهذا، يمكننا القول أن المحامي هو قانوني يُمثل موكله ويتولى الدفاع عنه أمام القضاء، ويمكنه كذلك تقديم استشارات قانونية لزبائنه.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي

يتكون مفهوم المحامي في اللغة القانونية الإنجليزية من صنفين هما **solicitor** و **barrister**، وهناك فرق بينهما حيث تتمثل وظيفة **barrister** الأساسية في "العمل كمدافع عن الأطراف في المحاكم" (Oxford Dictionary of Law, 2003, p. 45)، فمفهوم **barrister** يشير إلى الموظف الذي يرافع لصالح موكله في المحاكم.

أما مفهوم **solicitor** فيشير إلى "المحامي الذي يُحضر القضية لمحامي المرافعة، ويقوم بتسوية القضايا خارج المحكمة" (Wild, 2006, p. 241).

حيث يقوم **solicitor** في الغالب بأعمال إدارية مثل ما يتعلق بصكوك نقل الملكية، وإجراء مقابلات مع الزبائن، وصياغة المستندات والعقود، وكتابة الوصية، ويمكنه تقديم مشورات مختلفة للزبائن حسب الطلب (Oshundeyi, 2011, pp. 62-63).

فالصنف الأول من المحامين يقوم بالمرافعة أمام المحكمة أما الصنف الثاني فيعمل بشكل أساسي خارج المحكمة.

شكل رقم 7

مقابل مفهوم المحامي في القانون الإنجليزي

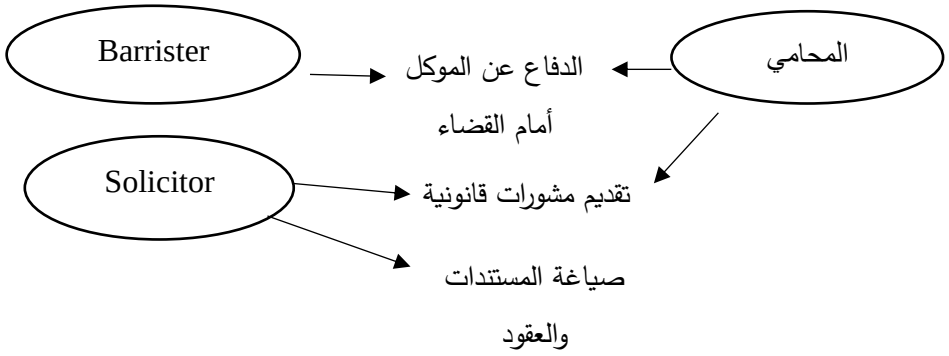

يبين هذا الشكل المفهومين المقابلين لمفهوم المحامي في النظام الإنجليزي ويُوضح الوظيفة الأساسية التي يُؤديها كل موظف.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأمريكي

لا يوجد في النظام القضائي الأمريكي مثل التقسيم البريطاني بل يوجد صنف واحد من المحامين يطلق عليه اسم **attorney** ويعني في لغة القانون الأمريكية:

"محام أو وكيل يعمل بالنيابة عن شخص آخر بصفة عامة " (Blackwell, 2008, p. 41).

كما توجد تسمية أخرى هي **lawyer** وهو: "شخص يقوم، مقابل تكلفة أو أجر، بالمرافعة أو الدفاع عن القضايا في المحاكم التدوينية أو المحاكم القضائية الأخرى في الولايات المتحدة، أو أي من الولايات، أو الشخص الذي يتمثل عمله في تقديم المشورة القانونية فيما يتعلق بأي قضية أو مسألة مهما كانت" (Black, 1968, p. 1033).

فمفهوم **lawyer** يدل على مفهوم الموظف الذي يجمع بين وظيفتي المرافعة لصالح موكليه وتقديم المشورة القانونية لزبائنه.

- المقارنة

المحامي في القانون الجزائري هو موظف حر يُدافع عن موكليه أمام القضاء ويُمكن أن يُقدم لهم نصائح وإرشادات، ويوجد في القانون الإنجليزي نوعين من المحامين **barrister** و **solicitor** حيث أن الأول يلتقي مع المفهوم الجزائري في كونه موظف يمثل موكله أمام المحكمة، لكن **solicitor** لا يرافع أمام المحكمة بل يقوم بأعمال إدارية من بينها تقديم مشورات للزبائن وهي وظيفة يقوم بها المحامي كذلك.

وفي النظام الأمريكي يتطابق مفهوم **lawyer** و **attorney** مع مفهوم المحامي، حيث أن معناهما يشير إلى القانوني الذي يمثل الموكل أو الزبون أمام الجهات القضائية، ويقوم بتقديم الاستشارات القانونية.

- التعليق على الترجمة

تمثلت ترجمة المترجمين الأربعة فيما يلي:

المترجم (1)Lawyer المترجم (3)lawyer

المترجم (2)lawyer المترجم (4)lawyer

لقد أتى المترجمون بنفس المقابل المتمثل في **lawyer** والذي يتواجد في النظام القانوني الأمريكي ويؤدي نفس وظيفة المحامي حيث يقوم مثله بالمرافعة أمام المحكمة لصالح موكليه ويمكنه تقديم مشورات قانونية لهم في أي قضية كانت، وبالتالي قام المترجمون باستعمال تقنية **التكافؤ الوظيفي** حسب تصنيف **هارفي**.

كما يشكل المفهوم الإنجليزي **barrister** مكافئ وظيفي فهو يقوم مثل المحامي في القانون الجزائري بالمرافعة عن وكيله أمام المحكمة لكنه لا يقوم بتقديم استشارات فهي مهمة موكلة للنوع الثاني من المحامين **solicitors** ، في حين أن المفهوم الأمريكي للمحامي يقترب بشكل كبير من المفهوم في القانون الجزائري، وبهذا فإن ترجمة محامي بـ **attorney** أو **lawyer** تشكل المكافئ

الوظيفي المناسب، كون المفهومان يدلان على المحامي الذي يقوم بالمرافعة عن موكليه كما يقدم استشارات قانونية.

- النموذج الثاني: قاضي التحقيق
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 6، صفحة رقم 405، من الجملة الآتي ذكرها:

"بدعوى أن المتهم (ش.ع) تمت محاكمته وإدانته رغم أنه لم يتم سماعه من طرف **قاضي التحقيق** ولم تجر له أية خبرة وكان على محكمة الجنايات أن تأمر...".

  - تعريف المفهوم

قاضي التحقيق هو القاضي الذي يقوم بإجراءات البحث والتحري حيث يباشر إجراءات التحقيق بموجب طلب من وكيل الجمهورية أو بموجب شكوى مصحوبة بادعاء مدني، ويمكنه خلال التحقيق القيام بالاستجوابات والتفتيش وسماع الشهود، كما بإمكانه اللجوء إلى القوة العمومية. وإذا خلص قاضي التحقيق في نهاية عملية التحقيق إلى عدم وجود الأدلة الكافية لإدانة المتهم، يصدر أمرا بألا وجه للمتابعة أو بانتفاء وجه الدعوى، ويقوم بإحالة القضية للجهة القضائية المختصة إذا وجد الأدلة الكافية لإدانة المتهم. وأوامر قاضي التحقيق قابلة للاستئناف من طرف وكيل الجمهورية أو النائب العام أمام غرفة الاتهام (مورال، 2013، ص 64-65).

وبالتالي، فإن قاضي التحقيق هو القاضي الذي توكل إليه مهمة الإشراف على إجراءات التحقيق في القضاء الجنائي.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي

في النظام القضائي الإنجليزي لا يوجد قاضي يشرف ويختص بإجراء التحقيق، إذ أن الشرطة هي التي تقوم بالتحقيق والبحث عن أدلة الدفاع وأدلة الادعاء، وبعد انتهائها من التحقيق تحيل الملف إلى دائرة الادعاء الملكية (crown prosecution council) التي تقرر إحالة القضية للمحكمة أو لا، فمرحلة التحقيق منفصلة عن مرحلة الحكم. ولا يحال الملف الذي تعده الشرطة إلى المحكمة الابتدائية بل إلى أطراف المحاكمة فقط، ومن ثم فإن القاضي ليس له علم بملف التحقيق ولا يبني قراره إلا على الأدلة التي يقدمها الطرفان أثناء الجلسة (service des études juridiques, 2009).

فمفهوم قاضي التحقيق إذن غائب في النظام القضائي الإنجليزي ويعود ذلك إلى اختلاف إجراءات التحقيق في النظامين حيث أن التحقيق في القانون الجزائري جزء من المحاكمة بينما يعتبر منفصلا عنها في القضاء الإنجليزي.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأمريكي

لا يوجد في أمريكا موظف مثل قاضي التحقيق يقوم بتسيير التحقيق في القضية الجنائية، إذ تشارك العديد من الهيئات المستقلة في الإجراءات التمهيدية للمحاكمة ويكون التحقيق الجنائي في يد الشرطة في المقام الأول، لكن يمكن أن يتدخل المدعي العام (the prosecutor) أو هيئة المحلفين الكبرى (the grand jury) في عملية التحقيق (Ploscowe, 2010, p. 1010).

حيث يُعتبر مفهوم قاضي التحقيق غائبا كذلك في القضاء الأمريكي فمهمة التحقيق تنحصر في يد الشرطة مع إمكانية تدخل هيئة المحلفين الكبرى والمدعي العام.

- التعليق على الترجمة

جاء المترجمون الآربعة بالمقابلات الآتية:

المترجم (1) investigation judge المترجم (3) investigation judge

المترجم (2) investigation judge المترجم (4) investigating judge

لقد اختار المترجمون الأول والثاني والثالث مصطلح **investigation judge** وأتى المترجم الرابع بصياغة **investigating judge** كترجمة لمفهوم قاضي التحقيق وهما **مكافئان شكليان** حسب تصنيف **هارفي**، استلزمهما مشكل اختلاف الأنظمة القانونية.

ويعرف فعل **investigate** كما يلي:

"فحص الحقائق المحيطة بالحادث كجزء من تحقيق رسمي في القضية" (Blackwell, 2008, p. 262).

نلاحظ أن معنى هذا المصطلح يشير إلى مفهوم التحقيق. وقد نقل المترجمون من خلال هذا التكافؤ الشكلي المعنى حيث جاءت الترجمة مؤدية للمعنى فهي تعبر عن قاض يقوم بالتحقيق.

- النموذج الثالث: محضر قضائي
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 5، صفحة رقم 151، من الفقرة الآتية:

"...حيث وبمحضر قضائي معد بتاريخ 08.09.2013 من طرف **المحضر القضائي** الأستاذ فاروق كمال عضو الشركة المدنية المهنية للمحضرين القضائيين لدى محكمة قسنطينة تم تبليغ رسميا، عريضة الطعن بالنقض للمطعون ضده ولم يُقدم جوابا".

  - تعريف المفهوم

يعتبر المحضر القضائي مفهوما بارزا في النظام القضائي الجزائري فهو يعبر عن موظف عام يتولى تسيير مكتبه لحسابه الخاص الذي يخضع لرقابة وكيل الجمهورية، تفوضه السلطة العمومية بتبليغ الوثائق القانونية والقضائية التي نص عليها القانون بالإضافة إلى تنفيذ الأوامر والأحكام والقرارات القضائية، وله وظائف أخرى (المحكمة العليا، 2022).

وقد عدد وظائفه القانون رقم 06-03 المنظم لمهنة المحضر القضائي في المادة 5 منه والتي تنص على ما يلي:

المحضر ضابط عمومي يتولى تبليغ المحررات والإعلانات القضائية والإشعارات التي تنص عليها القوانين والتنظيمات، عندما لا ينص القانون على خلاف ذلك. كما يقوم المحضر بتنفيذ الأحكام القضائية في كل المجالات ماعدا المجال الجزائي أو السندات في شكلها التنفيذي. ويقوم المحضر بالإضافة إلى ذلك بتحصيل الديون المستحقة وديا أو قضائيا وفي الأمكنة التي لا يوجد فيها سلطات مؤهلة شرعا، ويقوم بالتقييم والبيع العمومي للمنقولات والأموال المنقولة المادية. ويمكن انتدابه قضائيا أو بالتماس من الخصوم للقيام بمعاينات مادية بحتة أو إنذارات خالية من أي رأي بشأن العواقب المحتملة المستمدة من الواقع أو من القانون، كما يمكنه القيام بمعاينات مادية بحتة أو إنذارات دون استجواب بناء على طلب الخصوم. وفي كلتا الحالتين تعتبر هذه المعاينات مجرد معلومات.

(2006)

وعليه، فالمحضر القضائي هو موظف مساعد للقضاء يتولى أساسا تبليغ المحررات والمستندات المتعلقة بالقضاء، وكذا تنفيذ الأحكام والقرارات الصادرة عن الجهات القضائية وهو لا يعمل داخل المحاكم ولكنه يزاول مهامه في مكتبه فهو يعمل لحسابه الخاص.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي

يقوم بإجراء تبليغ الأحكام والوثائق القضائية وتنفيذ الأحكام موظف في المحكمة يسمى في النظام الإنجليزي بـ **Bailiff** والذي يشير معناه إلى "موظف من قبل المحكمة، تتمثل مسؤوليته في التأكد من تسليم المستندات مثل أوامر الاستدعاء، والتأكد من تطبيق أوامر المحكمة" (Collin, 2004, pp. 26-27).

ويُضاف إلى ذلك أن لهذا الموظف صلاحية مصادرة أملاك المدين بأمر من المحكمة (Oxford Dictionary of Law, 2003, p. 43)، كما أن له صلاحية القيام بالتوقيف. (Garner, 1995, p. 97)

نلاحظ أن المفهوم يشير إلى موظف مكلف بتسليم المستندات والحرص على تنفيذ أوامر المحكمة فوظيفته تشبه وظيفة المحضر القضائي.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأمريكي

يوجد مصطلح **Bailiff** في النظام الأمريكي لكن مفهومه يختلف عما ذكرنا سابقا في النظام الإنجليزي، فهو يعني "ضابط محكمة يحافظ على النظام أثناء سير المحاكمة" (Garner, 1995, p. 97)، فهو ضابط يحرص على حسن سير جلسات المحكمة.

لكن يوجد مفهوم آخر يُستعمل في القضاء الفدرالي وهو مفهوم **Marshal** الذي يعني:

"موظف بالمحاكم الفدرالية له وظائف شبيهة بوظائف الشرطة، فهو يحفظ الأمن ويحرس السجناء كما يصادر الأملاك تنفيذا للأحكام، بالإضافة إلى مهام أخرى" (Wild, 2006, p. 176).

كما يعرف بأنه "مسؤول في المحكمة الفيدرالية قد يبلغ الوثائق ويعمل كضابط إنفاذ للقانون من خلال حفظ النظام في المحكمة، أو حماية المسؤولين الفيدراليين، أو القيام بالاعتقالات، أو المشاركة في أنشطة الشرطة بأمر من المحكمة" (the free dictionary, 2022).

وبالتالي، يقوم هذا الموظف بمهام مشابهة لمهام الشرطة مثل الحرص على الأمن والقيام بالاعتقالات كما له وظيفتين مشابهتين لوظائف المحضر القضائي والمتمثلتان في القيام بتبليغ الوثائق القضائية ومصادرة الأملاك تنفيذا للأحكام.

أما على مستوى نظام الولايات فيوجد ما يسمى بـ **Sheriff** وهو:

" ضابط منتخب من قبل مقاطعة للحفاظ على الأمن وإنفاذ القوانين والقيام بالتبليغ وتنفيذ الحكم وأداء واجبات أخرى من هذا القبيل" (Blackwell, 2008, p. 458) .

ويقوم Sheriff بهذه المهام سواء في المحاكم المدنية أو المحاكم الجنائية .(Black, 1968, p. 154)

فهو موظف يعمل لصالح المحكمة ويحرص على الأمن كما يقوم بوظائف تشبه تلك الموكلة إلى المحضر القضائي في القانون الجزائري.

- المقارنة

يتشابه المفهوم الجزائري والإنجليزي في الوظائف الموكلة إليهما بحيث أن كلا من المحضر القضائي و Bailiff يقومان بتبليغ الوثائق القضائية وتنفيذ الأحكام القضائية بالإضافة إلى تحصيل الديون المستحقة، لكن المفهومين غير متطابقين تماما حيث توجد بعض الاختلافات بينهما فالمحضر القضائي يعمل لحسابه الخاص لكن **Bailiff** هو موظف في المحكمة.

شكل رقم 8

مقارنة بين مفهوم محضر قضائي ومفهوم Bailiff الإنجليزي

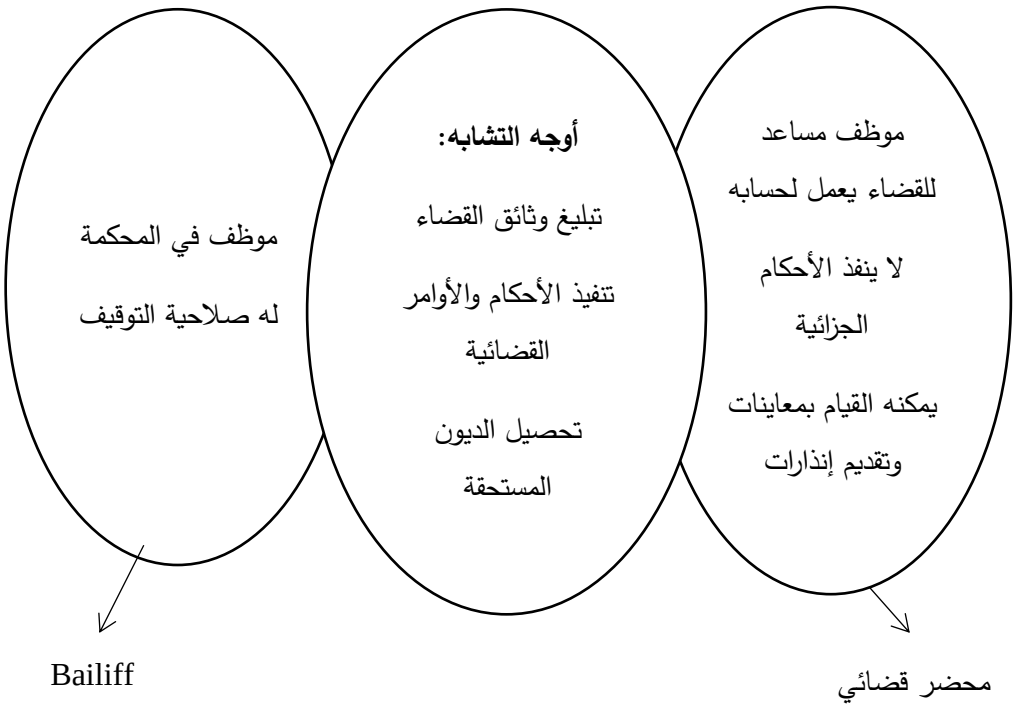

ويوضح هذا الشكل الاختلاف والتشابه الموجود بين مفهوم محضر قضائي الجزائري ومفهوم **Bailiff** الإنجليزي.

ومفهوم **Bailiff** في النظام الأمريكي يختلف عن مفهوم المحضر القضائي الذي تتمثل وظيفته الأساسية في تبليغ الأحكام القضائية وتنفيذها، حيث أن **Bailiff** موظف داخل المحكمة يحرص على حفظ الأمن أثناء سير المحاكمة.

أما مفهوم **Marshal** فيلتقي مع المفهوم الجزائري في كونه يُبلغ الوثائق وينفذ الأحكام لكنه يُؤدي مهامه في المحاكم الفدرالية وهي محاكم لا وجود لها في القضاء الجزائري نظرا لطبيعة نظام الحكم، كما أنه يقوم بالاعتقالات ويحفظ النظام في المحكمة حيث يُمكنه القيام ببعض مهام الشرطة فهو ضابط ينفذ القانون، لكن الأمر يختلف بالنسبة للمحضر القضائي الذي لا يقوم باعتقالات.

شكل رقم 9

مقارنة بين مفهوم محضر قضائي ومفهوم Marshal الأمريكي

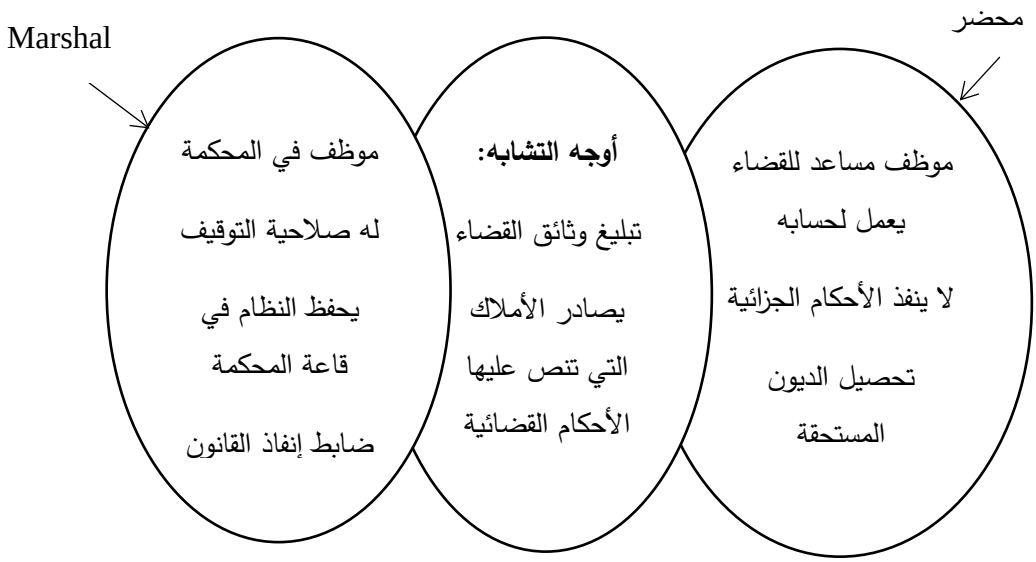

يوضح هذا الشكل التشابه والفرق الموجود بين مفهوم المحضر القضائي ومفهوم **Marshal**.

ويوجد في قضاء الولايات، وهو قضاء لا وجود له في النظام القضائي الجزائري (أنظر ص 69)، مفهوم **Sheriff** الذي يتشابه مع المحضر القضائي في بعض الوظائف مثل تبليغ وثائق القضاء وتنفيذ الأحكام القضائية، لكنهما يختلفان في وظائف أخرى حيث أن مفهوم **Sheriff** يشير إلى ضابط مكلف بحفظ الأمن في حين أن المحضر القضائي ضابط عمومي مساعد للقضاء يعمل لحسابه الخاص كما أن المفهوم الجزائري ينحصر على تنفيذ الأحكام المدنية دون الجزائية بينما يقوم **Sheriff** بتنفيذ الأحكام سواء كانت مدنية أم جنائية بالإضافة إلى اختلافات أخرى أوردناها في الشكل الآتي:

شكل رقم 10

مقارنة بين مفهوم محضر قضائي ومفهوم Sheriff الإنجليزي

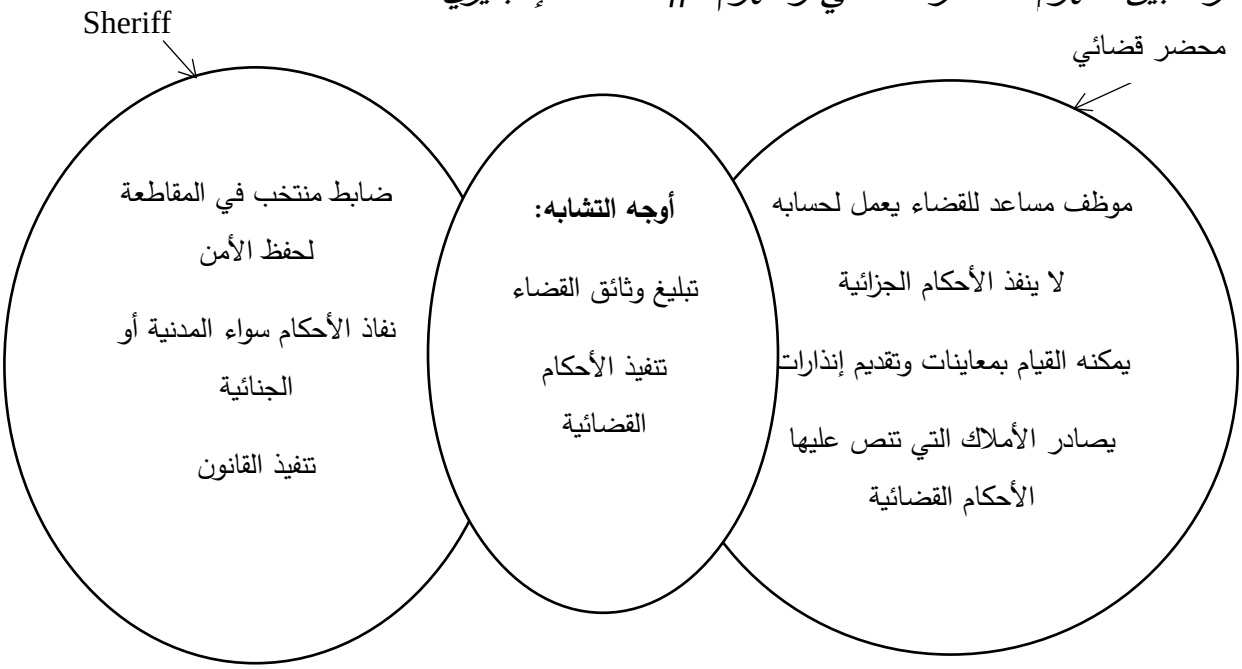

يبين هذا الشكل أهم أوجه الاختلاف والتشابه الموجودة بين مفهوم محضر قضائي الجزائري ومفهوم **Sheriff** الإنجليزي.

- التعليق على الترجمة

تمثلت الترجمات التي أتى بها المترجمون الأربع فيما يلي:

المترجم (1) Judicial Bailiff **المترجم (3)** Judicial Bailiff

المترجم (2) Bailiff **المترجم (4)** Judicial reporter

ترجم المترجم الأول والثالث مفهوم المحضر القضائي بعبارة **judicial Bailiff** التي تُشكل **تكافؤا شكليا** حسب تصنيف **هارفي** حيث نقلا العبارة كلمة بكلمة، لكن لغة القانون الإنجليزية اكتفت باستعمال مصطلح **Bailiff** وحده وهو ما قام به المترجم الثاني حيث جاء بمصطلح **Bailiff** فقط ويكون بهذا قد لجأ إلى تقنية **التكافؤ الوظيفي** وفقا لتصنيف **هارفي،** كون **Bailiff** مفهوم متواجد في النظام القانوني الإنجليزي يكافئ وظيفيا المفهوم المصدر من حيث كونه موظفا مكلفا بتبليغ وثائق القضاء وتنفيذ الأحكام والأوامر القضائية وكذا تحصيل الديون في حين يزيد عليه المفهوم الجزائري بمهام أخرى كالقيام بالمعاينات وتقديمه الإنذارات كما أنه موظف يعمل لحسابه الخاص على عكس **Bailiff** في القضاء الإنجليزي، لهذا نعتبر ترجمة مفهوم المحضر القضائي بـ **Bailiff** ترجمة موفقة فهي تُؤدي المعنى وإن وُجدت بعض الاختلافات بين

المفهومين كون مفهوم **Bailiff** في النظام القضائي الإنجليزي يضم أهم الوظائف التي يُؤديها المحضر القضائي.

وبالنسبة لمقابل المفهوم في النظام القضائي الأمريكي، فقد وجدنا مفهوم **Sheriff** إذا تعلق الأمر بنظام الولايات أو مفهوم **Marshal** إذا تعلق الأمر بالنظام القضائي الفدرالي، وهما مفهومان يلتقيان في بعض النقاط مع مفهوم المحضر القضائي كما هو موضح أعلاه، لكننا لاحظنا أن الاختلاف بينهم مهم نوعا ما، فالمفهومان الأمريكيان مستعملان في النظام الفدرالي في محاكم خاصة بالنظام الفدرالي والتي لا وجود لها في النظام القانوني الجزائري كما أن هذين الموظفين عبارة عن ضابطين قانونيين يحرصان أساسا على الأمن في المحكمة وهو ما يختلف عن المحضر القضائي الذي ليس له دخل بإحلال الأمن داخل الجلسات، ونظرا لخصوصية المفهومين لا يمكن استعمالهما كمقابل لمفهوم المحضر القضائي.

أما المترجم الرابع فقد جاء بالمقابل المتمثل في **Judicial reporter**، الذي يشكل **تكافؤا شكليا** حسب تصنيف **هارفي**، إذ نلاحظ أنه لم يفهم معنى المحضر القضائي وحاول نقله كلمة بكلمة مما نتج عنه ترجمه خاطئة حيث جاء بمفهوم **reporter** الذي يُستعمل في السياق القانوني في عبارة **court reporter** التي تشير إلى من يكلف بالتسجيل حرفيا لكل ما يُقال في المحكمة

(Wild, 2006, p. 109)، ومعنى هذا المفهوم بعيد عن المعنى المقصود لهذا فإن اختيار مفهوم **reporter** كترجمة لمحضر يُعد اختيارا غير موفق أدى إلى ترجمة خاطئة.

نستنتج مما سبق أن مفهوم **Bailiff** الإنجليزي هو الأنسب حيث يتشابه مع مفهوم المحضر القضائي من حيث الوظيفة المتمثلة في تبليغ وتنفيذ الأحكام القضائية، وهو المقابل الذي جاء به قاموس المصطلحات القانونية (Strutt, 2013, p. 31).

- النموذج الرابع: مفهوم الخبير
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 2، صفحة رقم 32، من الجملة الآتي ذكرها:

"...أصدرت المحكمة حكم في 13.05.2012 عين **الخبير** شارة سليم لمعاينة النقائص وتقييمها نقدا."

  - تعريف المفهوم

يعتبر الخبير عونا للقضاء، تقوم المحكمة باستشارته في المسائل التقنية والمالية والجبائية في نزاع معين، حتى يبدي رأيه الفني المحض الذي له دور في قرار المحكمة دون أن يكون ملزما لها (طاهري، 2015، ص 131).

إذن، الخبير مساعد للقضاء يقدم رأيه للمحكمة بخصوص قضية معينة فيما يتعلق بمجال تخصصه، وخبرته تلعب دورا حاسما في النتيجة التي يتوصل إليها القضاة.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي

يوجد مفهوم في القضاء الإنجليزي يقترب كثيرا من مفهوم الخبير ويعبر عن ذلك الشخص الذي تتم الاستعانة به في القضية في المسائل التي يختص بها ويسمى **expert witness** أي الشاهد الخبير الذي يقدم رأيه للمحكمة بناءً على معرفته المتخصصة المكتسبة من خلال التعليم والمؤهلات والخبرة، إذ يتمثل واجبه في مساعدة المحكمة في الأمور التي تدخل في نطاق خبرته و يتجاوز هذا الواجب أي التزام تجاه الطرف الذي قام بتعيينه (الطرف الذي دفع المال للخبير)، لهذا يجب أن يتمتع الشاهد الخبير بشعور عالٍ من الأمانة والنزاهة، وأن تستند آرائه إلى ملاحظات واقعية، وألا يتحيز متعمدا لصالح طرف معين في القضية .(Laver, 2022)

نلاحظ أن الخبير في القضاء الإنجليزي يُؤدي نفس الوظيفة التي يقوم بها الخبير في القضاء الجزائري والمتمثلة في تقديم رأيه للمحكمة في المسائل التقنية لكن له صفة مختلفة والمتمثلة في اعتباره شاهدا معينا من قبل الأطراف، الأمر الذي يختلف في القانون الجزائري بحيث أنه لا يحمل مثل هذه الصفة.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأمريكي

في النظام القضائي الأمريكي يوجد مفهوم الشخص الذي يبدي رأيه للمحكمة في إطار مجال تخصصه ويطلق عليه اسم **expert** الذي يعني في لغة القانون الأمريكية بأنه:

"شخص ذو معرفة معترف بها في مجال معين، تظهر من خلال مكانته الأكاديمية ومنشوراته، ويتم استدعاؤه من قبل أحد الأطراف للإدلاء بشهادته في المحكمة بشأن رأيه في الحقائق الأساسية. يشار إليه أيضًا باسم الشاهد الخبير **expert witness** (Wild, 2006, p. 138).

فالخبير في القانون الأمريكي موظف يستعين به الأطراف ليقدم رأيه في المجال الذي يختص به في المحكمة.

ويوجد نوعان من الشهود في النظام القضائي الأمريكي، الشهود العاديين وهم الذين يتم استدعاؤهم للتصريح بما شاهدوه أو سمعوه أو قاموا به في إطار وقائع وظروف القضية، أما النوع الثاني فيتمثل في الشاهد الخبير **expert witness** وهو شخص له معرفة في مجال معين، تفوق مستوى معرفة الشخص العادي كونه تلقى تعليما وتدريبا خاصا في هذا المجال، ولا يعتبر وجوده ضروريا دائما، حيث يتم استدعاؤه عند الحاجة إلى خبرته حول الوقائع المعقدة والأمور التقنية بناء على مؤهلاته ومعرفته وخبرته، وله بصفة عامة دور إيجابي في القضية أي أن رأيه يمكن أن يؤثر في مجريات القضية، وهناك من يصفهم بالكاذبين أو المرتزقين (Matson, 2013, pp. 6-7)، قد يكون ذلك نسبة لإمكانية تحيزهم للطرف الذي يعينهم الأمر الذي قد يحجب الحقيقة،

ففي النزاع المدني يحق للمتقاضي تعيين الخبير الشاهد **expert witness** الذي يريده والذي يرى بأنه يدعم وجهة نظره (Timmerbeil, 2003, p. 165).

يظهر مما سبق أن مفهوم الخبير في القضاء الأمريكي مماثل لمفهوم الخبير في القضاء الإنجليزي فكلا النظامين يعتبران الخبير شاهدا يدلي بشهادته المتمثلة في إعطاء رأيه التقني في مسائل متعلقة بالقضية كما أن هذا الشاهد يتم تعيينه في كل من النظاميين من قبل أطراف النزاع.

- المقارنة

يمكننا القول من خلال ما تقدم، أنه يوجد تقارب بين مفهوم الخبير في القانون الجزائري ومفهوم **expert witness** في القانون الإنجليزي فالمفهوم في كلا النظاميين يدل على شخص متخصص يقدم رأيه واستشارته في مجال خبرته إلى المحكمة لكن يتميز الخبير في القانون الإنجليزي بكونه عبارة عن شاهد ومثل النظام القضائي الإنجليزي نلاحظ أن مفهوم **expert** في النظام القضائي الأمريكي يشير إلى كون الخبير شاهدا يقوم أحد الاطراف بتعيينه في حين أنه ليس بشاهد في النظام القضائي الجزائري بل هو مساعد قضائي تعينه المحكمة في الأمور التقنية لتستشيره، فهو موظف محايد، بينما حياده غير مضمون في النظام الإنجليزي أو الأمريكي.

- التعليق على الترجمة

ترجم المترجمون الأربعة مفهوم الخبير على النحو الآتي:

المترجم1 Expert المترجم3 Expert

المترجم2 Expert المترجمExpert4

نلاحظ أن المترجمين الأربعة جاءوا كلهم بمفهوم Expert وقد رأينا سابقا أنه يوجد اختلاف بين المفهومين ففي النظامين القضائيين الإنجليزي والأمريكي يتم تعيين الخبراء ودفع رواتبهم من قبل الأطراف، لهذا لا يمكن ضمان حيادهم فقد ينحازون للطرف الذي يعينهم كما يتميزون باعتبارهم شهودا في حين لا يُعتبر الخبراء في القانون الجزائري شهودًا والمحكمة هي من تقوم بتعيينهم وذلك من أجل أن يقوموا بتقديم خبرتهم بكل حيادية.

فقد استعمل المترجمون الأربعة تقنية **التكافؤ الوظيفي** حسب تصنيف **هارفي**، حيث جاؤوا بمكافئ قريب يقوم بوظيفة الخبير المتمثلة في تقديم خبرته واستشارته في المسائل التقنية، لكن صفة الخبير تختلف لكونه شاهد يعينه الأطراف في النظام الأنجلوساكسوني في حين أنه موظف تعينه المحكمة وبهذا لا يغطي مفهوم **expert** كل عناصر مفهوم الخبير لكنه يحمل العنصر الأهم للمفهوم الجزائري وهو تقديم استشارة في الأمور التقنية، وبالتالي فإن الترجمة مناسبة وتِؤدي المعنى.

- النموذج الخامس: مفهوم أمين الضبط
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 4، صفحة رقم 217، من الجملة الآتية:

"... وبمساعدة السيدة: هيشور فاطمة الزهراء–**أمين الضبط.**"

- تعريف المفهوم

يعتبر أمين الضبط موظفا من موظفي أمانة الضبط، لدى الجهات القضائية أو على مستوى الإدارة المركزية لوزارة العدل يمارس مهامه تحت إشراف رئيسه السلمي أو القضاة رؤساء الجهة القضائية التابع لها، وهو ما أشارت إليه المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 08–409 (2008).

وتنص المادة 49 من نفس المرسوم على المهام الموكلة لأمين الضبط والمتمثلة فيما يأتي:

متابعة نشاط المصلحة الملحق بها، ومتابعة ورقن الأحكام والقرارات القضائية، ومسك السجلات والسهر على حسن تنظيمها، وتسجيل الدعاوى، ومسك الملفات القضائية والسهر على حسن تنظيمها وتشكيلها، ومساعدة القاضي في تهيئة الملفات القضائية، والمتابعة التقنية لإجراءات الدعوى، وفهرسة الأحكام والقرارات القضائية وتبليغها، وحضور الجلسات والتحقيقات والمعاينات مع القاضي وتحرير المحاضر الخاصة بها، وجمع الإحصائيات،

والمساهمة في تكوين مستخدمي أمانة الضبط، ويمكنه عند الاقتضاء، الحلول محل أمين الضبط الرئيسي. (المرسوم التنفيذي رقم 08-409، 2008)

يمكننا أن نقول من خلال المادتين أن أمين الضبط موظف يمارس وظيفة أساسية في المحكمة، حيث لا يتم نشاط كل الجهات القضائية بدونه فهو يحرص على حسن سير العمل القضائي، ومهامه إدارية ترتكز على مساعدة القاضي.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي

هناك مفهوم في النظام القضائي الإنجليزي يقترب قليلا من مفهوم أمين الضبط وهو مفهوم **Judicial assistant** الذي يتولى مهمة مساعدة القاضي، ففي النظام الإنجليزي يتم تعيين المساعدين القضائيين في القسم المدني بمحكمة الاستئناف للعمل مع قاضي استئناف.

ويساعد المساعدون القضائيون في إعداد الاستئنافات للاستماع أمام تشكيلة المحكمة بكامل هيئتها من خلال تحليل أوراق الاستئناف والبحث القانوني وصياغة الملخصات لمساعدة كل عضو من أعضاء تشكيلة المحكمة، كما أنهم ينظمون أوراق القضية. ويُطلب منهم من وقت لآخر المساعدة في البحث في المواضيع الهامة في القانون أو إقامة العدالة (Semakula, 2018).

فالمساعد القضائي يدعم القضاة ويقدم لهم المساعدة من خلال تنظيم أوراق القضية وإعداد الملخصات والقيام بالبحوث القانونية التي تساعدهم أثناء النظر في القضية والفصل فيها.

وهناك مفهوم آخر في النظام الإنجليزي يعبر عن مساعد للقاضي يطلق عليه مصطلح **clerk**، ويعتبر **clerks** محامين **barristers أو sollicitors** مؤهلين تم تعيينهم للعمل جنبًا إلى جنب مع قضاة الصلح **magistrates** الذين يترأسون قضايا جنائية أو إجراءات مدنية محددة، ويقدمون لهم المشورة بشأن القوانين والإجراءات القضائية المعمول بها. فهم المستشارون القانونيون لمحاكم الصلح **magistrate court**، حيث ينظر القاضي في وقائع القضية ويحللها ويزوده **clerk** بالإرشادات بشأن المفاهيم القانونية والسوابق والقواعد ذات الصلة بموضوع القضية. كما أنهم يتأكدون من سير إجراءات المحكمة بسلاسة، ويشرحون الإجراءات للمدعى عليهم والشهود. وتشمل مسؤولياتهم الإضافية الإشراف على المسائل الإدارية وإعداد جداول جلسات الاستماع (all about group, 2020).

ومن ثم، تتمثل المسؤولية الأساسية لهؤلاء المساعدين القانونين في مرافقة قضاة الصلح وتقديم المشورة اللازمة لهم في مختلف القضايا المطروحة أمامهم، أما المهام الإدارية فهي تشكل وظائف إضافية.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأمريكي

مثل النظام القضائي الإنجليزي يتضمن النظام القضائي الأمريكي مفهوم **Judicial assistant** الذي يشترك في بعض الجوانب مع مفهوم أمين الضبط.

حيث يعمل المساعد القضائي **Judicial assistant** على دعم القاضي على المستوى المحلي أو مستوى الولاية أو المستوى الاتحادي من خلال أداء واجبات كتابية وإدارية تتعلق بإجراءات المحكمة، والتي تشمل مجموعة من المهام الإدارية لمساعدة قاضٍ أو أكثر. وقد يتم تكليفه بإعداد وحفظ المستندات القضائية ومعالجة التقارير والموجزات والسجلات. يمكنه أيضًا إكمال المهام الكتابية بما في ذلك عمل النسخ وإدخال البيانات وحفظ المستندات. وغالبًا ما يقوم المساعدون القضائيون بجدولة الاجتماعات للقاضي أو القضاة، ويمكنهم المشاركة في تحديد مواعيد إجراءات المحكمة (Best accredited college, 2021).

نلاحظ أن المساعد القضائي في القانون الأمريكي يقوم بمهام إدارية تساهم في سير الدعوى في أكمل وجه مثل القيام بتنظيم أوراق القضية.

ويوجد المساعد القضائي المسمى بـ **clerk** كذلك في النظام القضائي الأمريكي فهو يعني كاتب المحكمة أي ضابط تشمل واجباته حفظ السجلات وتسجيل الحكم (Gifi, 1998, p. 76).

كما أنه المسؤول التنفيذي الذي يعينه قضاة المحكمة للاضطلاع بالمهام الإدارية للمحكمة.

ومن بين وظائفه العديدة: مسك سجلات المحكمة، وإدارة نظم تقنية المعلومات بالمحاكم، وإدارة دفع جميع الرسوم والغرامات والتكاليف والأموال الأخرى المحصلة في الخزانة الأمريكية، وإدارة نظام هيئة المحلفين بالمحكمة، وتوفير المترجمين الفوريين ومراسلي المحاكم، وإرسال مذكرات واستدعاءات المحكمة الرسمية .(United States Courts, 2022)

يظهر لنا أن الوظائف التي يقوم بها **clerk** في النظام القضائي الأمريكي هي مهام تخص الإدارة والتنظيم والإشراف بشكل أساسي على خلاف مهام **clerk** في النظام القضائي الإنجليزي حيث تتمثل مهمته الجوهرية في تقديم الاستشارات اللازمة لقضاة الصلح.

- المقارنة

نستنتج مما سبق أن أمين الضبط في النظام القضائي الجزائري و**judicial assistant** في النظام الإنجليزي يشتركان في كون كلاهما موظفان يقومان بمساعدة القاضي، حيث يقتربان في وظيفة واحدة أين يمسك كاتب الضبط ملفات القضية ويقوم judicial assistant بتنظيم أوراق القضية.

لكن توجد بعض الاختلافات المهمة بين المفهومين، حيث أن المساعد القضائي **judicial assistant** يعمل في القسم المدني لمحكمة الاستئناف وهو مكلف بمساعدة قاضي الاستئناف فقط حيث يساعده في إعداد الاستئناف وتحليل أوراق الاستئناف، كما يساعد القاضي في البحث القانوني وتلخيص الوقائع المهمة.

بينما لا يُعنى أمين الضبط بمساعدة القاضي في البحث والتحليل والتلخيص القانوني، إذ تقتصر وظيفته في المهام الكتابية من رقن للأحكام ومسك ملفات القضايا وحضور الجلسات والمتابعة التقنية لإجراءات الدعوى، ويعمل أمين الضبط في الجهات القضائية بصفة عامة دون

أن يكون عمله محددا في نوع معين من مؤسسات القضاء كما نصت عليه المادة 2 من المرسوم التنفيذي 08-409 (2008).

شكل رقم 11

مقارنة بين مفهوم أمين الضبط ومفهوم judicial assistant الإنجليزي

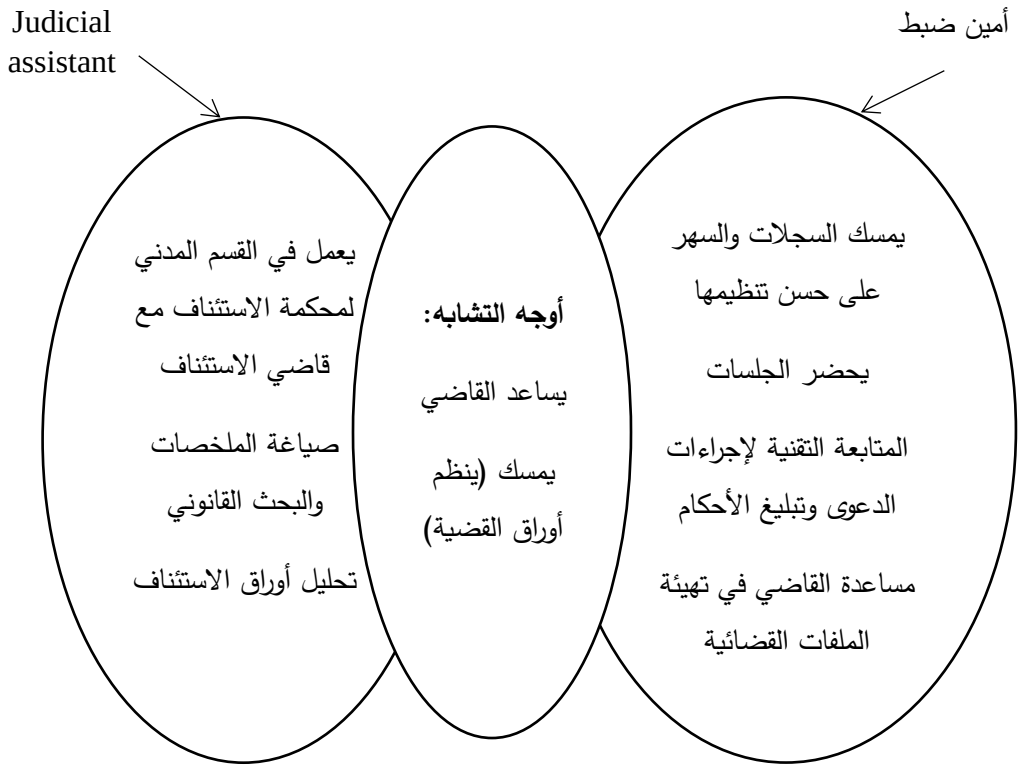

أما مفهوم **clerk** في النظام القضائي الإنجليزي فهو يختلف عن مفهوم أمين الضبط، حيث أن **clerks** هم عبارة عن محامين مؤهلين، وهم مستشارون لمحاكم الصلح حيث يساعدون قضاة الصلح **magistrates** ويُقدمون لهم المشورة بشأن القوانين والإجراءات القضائية وهي وظيفة

مختلفة عن تلك الموكلة لكاتب الضبط الذي لا يقدم رأيا أو مشورة للقاضي بل يكتفي بالأمور الشكلية والإدارية.

شكل رقم 12

مقارنة بين مفهوم أمين الضبط ومفهوم Clerk الإنجليزي

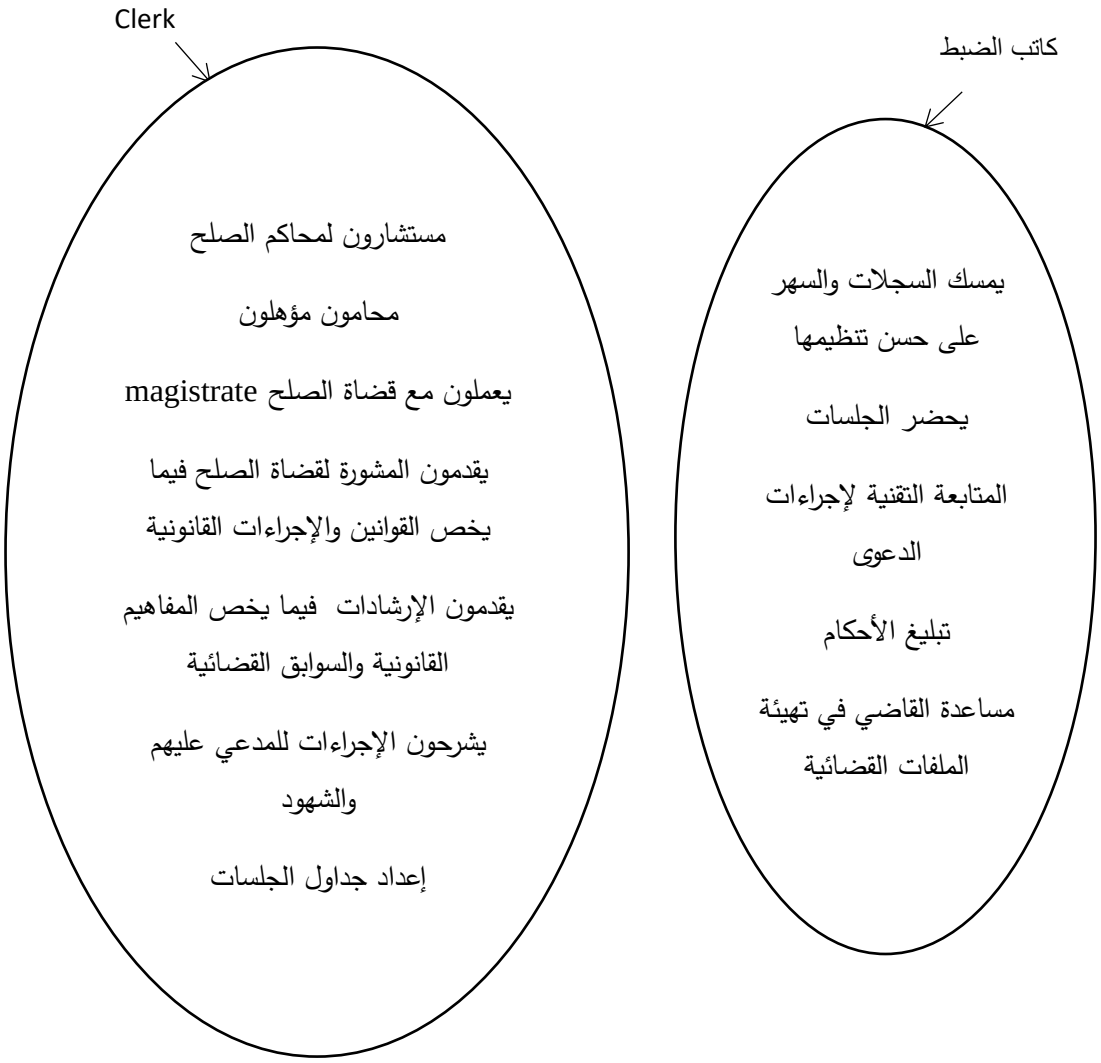

تظهر هذه المقارنة الاختلافات الموجودة بين مفهوم أمين الضبط الجزائري ومفهوم **Clerk** الإنجليزي.

وتوصلنا إلى أن مفهوم كاتب الضبط ومفهوم **Judicial assistant** في النظام القضائي الأمريكي يتشابهان من حيث أن كلا الموظفين يقومان بمساعدة القاضي والقيام بمهام كتابية ومسك الملفات القضية لكنهما يختلفان في مهام أخرى حيث أن كاتب الضبط ملزم بحضور الجلسات كما أنه يمسك الملفات القضائية وغيرها من المهام الأخرى، في حين أن **Judicial assistant** يقوم بمعالجة التقارير والسجلات، كما ترجع إليه مهمة تحديد مواعيد إجراءات المحكمة وجدولة الاجتماعات.

شكل رقم 13

مقارنة بين مفهوم أمين الضبط الجزائري ومفهوم judicial assistant الأمريكي

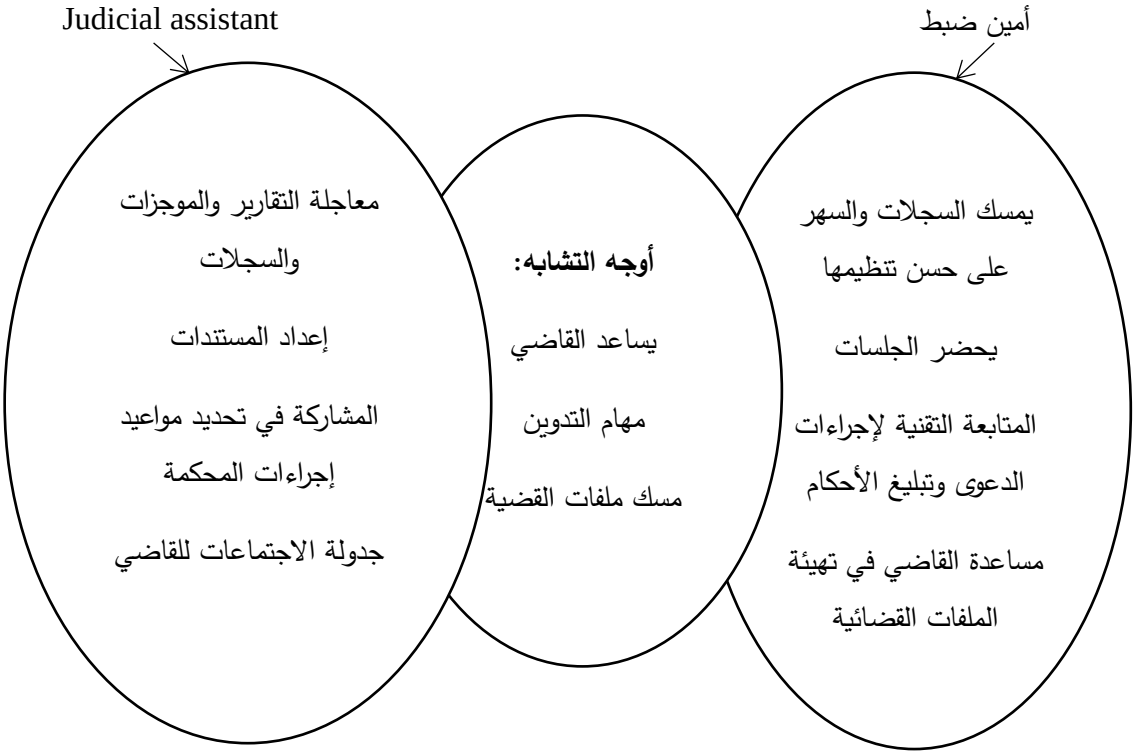

يظهر من خلال هذا الشكل أن مفهوم أمين الضبط الجزائري ومفهوم judicial assistant الأمريكي يلتقيان في بعض الوظائف ويختلفان في وظائف أخرى.

ونلاحظ أن مفهوم **clerk** في النظام الأمريكي ينطوي على بعض نقاط التشابه مع أمين الضبط الذي يمسك سجلات القضايا، حيث يقوم **clerk** هو الآخر بمسك سجلات القضايا ويقوم أمين الضبط بالمتابعة التقنية لإجراءات الدعوى وتبليغ الأحكام، وهذا يشبه ما يقوم به **clerk** كونه

يرسل المذكرات واستدعاءات المحكمة الرسمية، لكن توجد اختلافات بين المفهومين، فكاتب الضبط ملزم بحضور الجلسات، في حين أن **clerk** يقوم بمهام إدارية أخرى مثل: إدارة نظم تقنية المعلومات بالمحكمة، إدارة جميع الرسوم والغرامات والتكاليف الأخرى المحصلة في الخزانة الأمريكية، توفير المترجمين الفوريين ومراسلي المحكمة، ورغم هذه الاختلافات نستنتج أن مفهوم **clerk** يقترب من مفهوم أمين الضبط فكلاهما يقومان بمهام إدارية ولا يقدمان المشورة للقاضي.

شكل رقم 14

مقارنة بين مفهوم أمين الضبط ومفهوم clerk الأمريكي

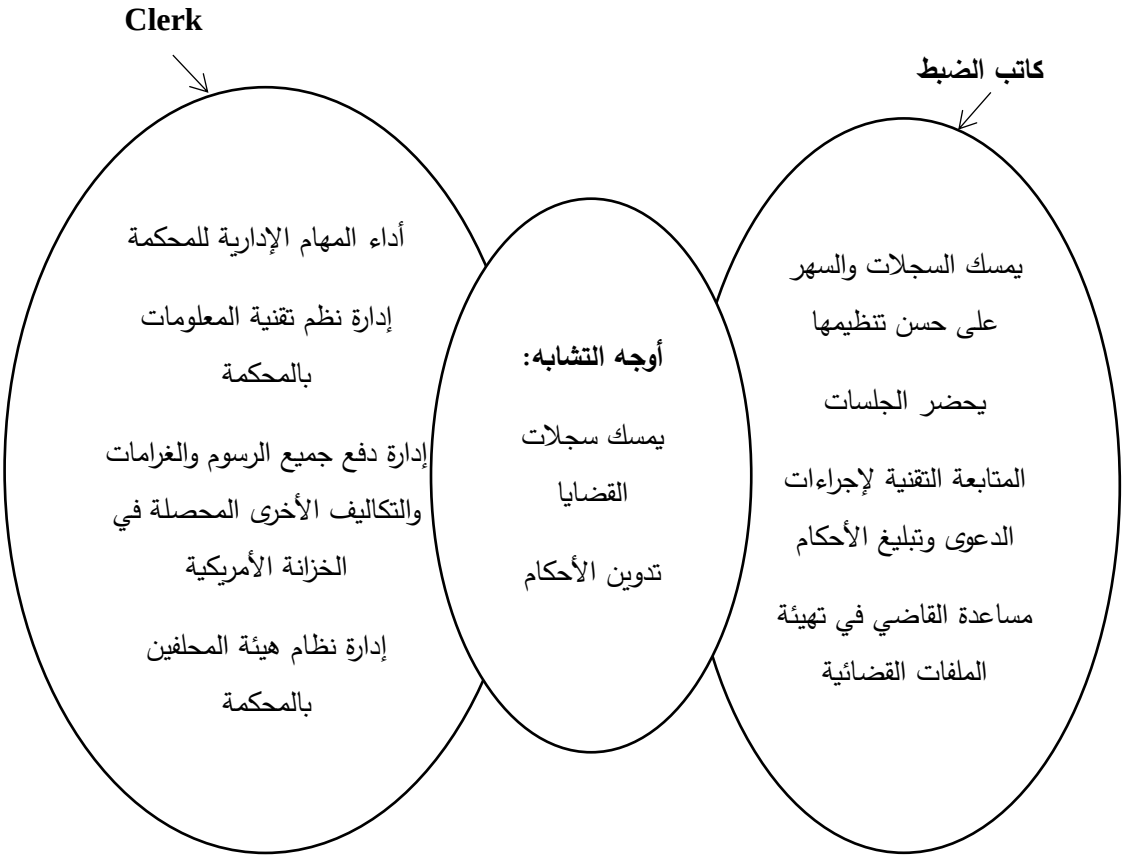

يوضح هذا الشكل أن مفهوم أمين الضبط الجزائري ومفهوم Clerk الأمريكي يلتقيان في بعض الوظائف ويختلفان في وظائف أخرى.

- التعليق على الترجمة

تمثلت المقابلات التي جاء بها المترجمون الأربعة فيما يلي:

المترجم1 Clerk المترجم3 Clerk

المترجم2 Clerk المترجم4 Clerk

جاء المترجمون الأربعة بنفس المقابل والمتمثل في **clerk** ، وهو مقابل موجود في اللغة الهدف ورغم الاختلافات الموجودة بين المفهومين إلا أن وظيفتهما تتمثل في مساعدة القاضي وبهذا يكون المترجمون قد لجأوا في ترجمة هذا المفهوم إلى تقنية **التكافؤ الوظيفي** وفقا لتصنيف **هارفي**، وبناء على المقارنة التي أجريناها بين المفهومين يظهر أن الوظيفة الرئيسية لأمين الضبط تتمثل في حضور الجلسات وتدوين ما يدور فيها ومسك ملفات القضايا، في حين أن **clerks** في القضاء الإنجليزي يساعدون قضاة الصلح (magistrates) ويقدمون المشورة لهم بخصوص القانون والإجراءات، فعلى الرغم من أن هذا المفهوم يشير إلى الموظف الذي يُساعد القاضي إلا أن نوع المساعدة هنا يختلف وقد يؤدي اختيار المكافئ الوظيفي إلى عدم الدقة والانحراف عن المعنى. في حين يلتقي مفهوم **clerk** في القضاء الأمريكي مع أمين الضبط في كون كلاهما يقومان

بوظيفة مسك السجلات وتتمثل وظيفته في القضاء الأمريكي خاصة في أداء مهام إدارية للمحكمة كإدارة دفع الرسوم والغرامات، فهما يشتركان من حيث طبيعة وظائفهما الإدارية وبالتالي فإن مصطلح **clerk** يشكل مكافئ وظيفي ويمكن استعماله كمقابل إذا كنا سنترجم نحو النظام القضائي الأمريكي.

وقد وجدنا أن النظامين القضائيين الإنجليزي والأمريكي يحتويان على مفهوم يسمى **judicial assistant** وهو موظف وإن كان يختلف مع أمين الضبط في بعض المهام إلا أنه يلتقي معه في مهمة مساعدة القاضي وتنظيم أوراق القضية في القانون الإنجليزي، كما يلتقي مفهوم **judicial assistant** في النظام القضائي الأمريكي مع مفهوم أمين الضبط في مهمة مساعدة القاضي، ومهام التدوين ومسك ملفات القضية، فيمكن للمترجم استعمال المقابل **judicial assistant** كمكافئ وظيفي لمفهوم كاتب الضبط.

- النموذج السادس: مفهوم الموثق
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 4، صفحة رقم 216، من الفقرة الآتي ذكرها:

"... ومنه فإن بداية سريان سقوط دعوى البطلان تبدأ من يوم إشهار العقد وليس من يوم إبرامه أمام الموثق ومنه فإن احتساب المدة ابتداء من يوم إبرامه أمام الموثق ومنه فإن احتساب المدة ابتداء من يوم إبرام العقد...".

- تعريف المفهوم

يعد الموثق في القانون الجزائري ضابطا عموميا يملك صلاحية تسيير مكتب عمومي لحسابه الخاص وتحت مسؤوليته، وهو مكلف بتحرير العقود التي اشترط القانون الصيغة الرسمية لصحتها وكذا العقود التي يود الأطراف إعطاءها هذه الصيغة. وعلى الموثق أن يكون حاصلا على شهادة الكفاءة المهنية للتوثيق وذلك بعد نجاحه في مسابقة الالتحاق بالموثقين وكذا متابعة تكوين متخصص للمهنة لمدة سنة واحدة (وزارة العدل، 2022).

وبالتالي، فالموثقون في الجزائر يتابعون تكوينا خاصا وهم مخولون بإعداد العقود وتوثيق المعاملات وإعطائها الصبغة الرسمية.

وللموثق وظائف أخرى بينها القانون 06-02 المتضمن مهنة الموثق في المواد من 10 إلى 13:

- "حفظ العقود التي يحررها أو يستلمها للإيداع،
- التأكد من صحة العقود الموثقة وأن يقدم نصائح إلى الأطراف،
- أن يقدم في حدود اختصاصاته وصلاحياته استشارات كلما طلب منه" (2006).

وتعتبر الشكلية ركنا من أركان تكوين العقود التي اشترط فيها القانون الشكلية، وهو ما توضحه المادة 12 من الأمر رقم 70-91 والمتضمن تنظيم التوثيق حيث نصت على ما يلي:

زيادة على العقود التي يأمر القانون بإخضاعها إلى شكل رسمي فإن العقود التي تتضمن نقل العقار أو حقوق عقارية أو محلات تجارية أو صناعية أو كل عنصر من عناصرها أو التخلي عن أسهم من شركة أو عقود إيجار زراعية أو تجارية أو عقود تسيير المحلات التجارية أو المؤسسات الصناعية يجب تحت طائلة البطلان أن تحرر هذه العقود في شكل رسمي مع دفع الثمن إلى الموثق. (1970)

من خلال ما سبق يمكننا القول أن هناك عقود ذكرها القانون لا يمكن أن تتم دون إفراغها في القالب الرسمي من طرف الموثق وخلاف ذلك يُؤدي إلى بطلان العقد.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي

رأينا بأن الموثق يكلف بتحرير العقود التي أمر القانون بإخضاعها إلى شكل رسمي، لكن الأمر يختلف في القانون الإنجليزي حيث تتمثل القاعدة العامة في مبدأ عدم التقيد بالشكلية بحيث يمكن إبرام العقود في أي شكل، لكن هناك بعض العقود التي تُشترط فيها الشكلية ومثال ذلك عقود بيع العقار (Smits, 2014, p. 101)، إذ ورد في القسم 2 من الفصل 34 من قانون الملكية

للمملكة المتحدة أنه: "يجب إبرام عقود بيع الأراضي وما إلى ذلك عن طريق كتابة موقعة، ولا يمكن إبرام عقد بيع أو تصرف آخر في ملكية الأرض إلا كتابةً وفقط من خلال إدراج جميع الشروط التي اتفق عليها الطرفان صراحةً في مستند" (legislation.gov.uk, 2022).

يظهر من نص هذه القاعدة القانونية وجوب إبرام عقد العقار كتابة، لكن لا يوجد إلزام بأن يتم التحرير من قبل موظف مكلف بذلك.

حيث أنه في القانون الإنجليزي لا تحتاج العقود إلى محام حتى تكون قانونية، ويمكن لأي شخص كتابة العقد والاعتماد على أحد النماذج لكن تعيين محام يحمي الأطراف من الوقوع في أخطاء ويمكنهم من الاستفادة من معارفه القانونية وكذا مشورته (Cronin, 2019).

فتحرير عقد بيع العقار من قبل محامي في القانون الإنجليزي هو أمر اختياري قد يلجأ إليه الأطراف من أجل صياغة سليمة للعقد، ولا وجود لإلزامية صياغة العقود من قبل ضابط عمومي في حين أنه ركن أساسي لسلامة العقود التي تتطلب شكلا رسميا في القانون الجزائري.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأمريكي

الأمر في النظام القانوني للولايات المتحدة الأمريكية مشابه لما هو عليه الحال في النظام القضائي الإنجليزي حيث تُبرم الكثير من العقود شفاهة لكن هناك بعض العقود التي يُشترط أن تكون مكتوبة حتى تكون نافذة ويُمكن الاحتجاج بها كدليل مثل عقود بيع وتحويل العقار والعقود

المتعلقة بالزواج. كما يسمح لأغلب الأشخاص بتحرير العقود، فبإمكان أطراف العقد القيام بكتابته باستثناء الأشخاص غير المؤهلين قانونا مثل القصر، لكن بما أن تحرير العقد يمكن أن يُشكل عملية مُعقدة تتطلب الإلمام بقواعد قانون العقود، فمن الأفضل الاستعانة بمحام **attorney** يُكلف بتحرير أو مراجعة أي عقد قبل القيام بالتوقيع عليه (DeBlasi, 2020).

نستنتج أن القانون الإنجليزي وكذا القانون الأمريكي يشترطان تحرير بعض العقود التي حددها القانون حصرا لكن تحريرها لا يكون إجباريا من قبل موظف عمومي مثل الموثق فيمكن حتى للأطراف تحريرها لكن يفضل أن يقوم قانوني متمكن وملم بقواعد القانون بتحريرها وذلك لتجنب أي خطأ في كتابة العقد قد تنتج عنه عواقب وخيمة مثل الالتزام بشرط لم يكن ينوي أحد الأطراف الالتزام به وهذا القانوني المؤهل يطلق عليه اسم **solicitor** في القانون الإنجليزي، الذي يعتبر مسؤولا عن إعداد الوثائق القانونية وتمثيل و/أو الدفاع عن المصالح القانونية للعميل، ومن مهامه كذلك صياغة المستندات والعقود القانونية والتفاوض بشأنها (The lawyer portal, 2020)، وهي المهمة التي يلتقي فيها مع الموثق في القانون الجزائري.

كما يقوم المحامي **attorney** في القانون الأمريكي بإعداد المستندات كالعقود والوصايا (MCKAY, 2019)، وهنا يظهر تشابه هذا المفهوم مع مفهوم الموثق في وظيفة صياغة العقود، لكن كتابة العقود لا تكسبها صفة الرسمية سواء في القانون الإنجليزي والأمريكي، في حين أن

العقود التي يشترط فيها القانون الجزائري الشكل الرسمي تصبح عقودا رسمية إذا قام بصياغتها الموثق.

- التعليق على الترجمة

جاءت ترجمة المترجمين الأربعة كما يأتي:

المترجم 1 public notary المترجم 3 Notary

المترجم 2 / المترجم 4 Notary

قام المترجم الأول بترجمة الموثق بعبارة **public notary** وهي تسمية موجودة في النظام القضائي الإنجليزي والأمريكي لكن المترجم قام بقلب الكلمات المكونة لها حيث تتمثل العبارة في **notary public** (Oxford Dictionary of Law, 2003, p. 332)(Wild, 2006, p. 185)، كما تأتي هذه العبارة في كلمة واحدة تتمثل في **notary** وهي الترجمة التي جاء بها المترجمان الثالث والرابع، وتشكل ترجمة المترجمين الثلاثة **تكافؤا شكليا** حسب تصنيف **هارفي** ويشير هذا المصطلح إلى مفهوم مختلف في النظام الأنجلوساكسوني كونه لا يتلقى بالضرورة تكوينا خاصا إضافيا أو تدريبا داخليا، فهناك طرق مختلفة لتعيين الموثق في المملكة المتحدة والولايات المتحدة. ففي المملكة المتحدة يمكن للمحامي المسمى **solicitor** أن يمارس مهام **notary**، وفي الولايات المتحدة

الأمريكية يمكن تعيين **attorney** محامي للعمل في وظيفة **notary** دون أن يتلقى تكوينا خاصا (Junyu, 2020, p. 289).

ومفهوم **notary** في النظام الإنجليزي يدل على محام مؤهل، وهو يخضع لنفس القواعد التي تحكم عمل المحامي (solicitor)، وتتمثل وظيفته الأساسية في تصديق واعتماد التوقيع والصلاحية المتعلقة بالوثائق الموجهة للاستعمال في الخارج (The notaries society, n.d., p. 2).

ويتم تعيين الموثقين من قبل السلطة الكنسية ورئيس أساقفة كانتربري في إنجلترا ومن قبل وزير العدل في ويلز، وهؤلاء الموثقون مسؤولون عن إضفاء الأصالة على بعض الأعمال والعقود، ولا تحمل الوثائق التي يصدرونها أية قوة إثبات خاصة. (Carreau, Lagarde, & Synvet, 2016, p. 4).

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فتنحصر وظيفة **notary** حسب القانون التنفيذي لنيويورك (art 130 New York executive law) في المصادقة والتحقق من التاريخ والتوقيع، ووفقا للمادة 135 من نفس القانون تقتصر واجبات **notary public** على الإشراف على القسم والإقرارات وتلقي الشهادات والإفادات والاعترافات والتصديق عليها (Junyu, 2020, p. 289).

ومنه، فمفهوم **notary** أو **notary public** في هذين النظامين يدل على محام مؤهل، في حين أن الموثق في القانون الجزائري يتلقى تكوينا خاصا بمهنة التوثيق ويجتاز مسابقة وطنية

للالتحاق بالمهنة. كما أن المفهومان يختلفان من حيث الوظيفة الأساسية التي يُؤديها الموظف، فالموثق يقوم خاصة بتحرير العقود التي يشترط فيها القانون الصبغة الرسمية أو التي يختار الأشخاص إضفاء الصبغة الرسمية عليها، لكن **notary public** في النظام الإنجليزي وكذا الأمريكي ليس مخولا بتحرير العقود لكن وظيفته الأساسية هي التصديق على الوثائق والتأكد من صحة التوقيع.

في حين قام المترجم الثاني بحذف المفهوم، حيث لم يقم بترجمته وقد يكون ذلك قصدا أو سهوا منه، لكن نرى أنه ليس من المناسب حذفه كون ذكر المفهوم ليس حشوا أو تكرار بل له معنى في الجملة، وكل كلمة في النص القانوني لها وقع وأثر، لهذا على المترجم أن يحرص على نقل المعنى بأمانة دون أن ينتقص منه شيء.

وتوصلنا من خلال بحثنا عن المفاهيم المقابلة في النظام القضائي الهدف أن المحامي **solicitor** أو **attorney** قانوني بإمكانه تحرير العقود مثل الموثق الذي يعتبر قانونيا متخصصا تنصب وظيفته على تحرير العقود لجعلها رسمية لكن هذا التشابه في الوظيفة غير كافي بحيث أن المهمة الرئيسة للموثق إضفاء الصبغة الرسمية على العقود التي يقوم بتحريرها، لكن كل من **solicitor** و **attorney** يقومان بأعمال أخرى كالعمل لصالح موكليهم وتقديم

مشورات قانونية لزبائنهم مثلما وضحنا عند تحليل نموذج المحامي، لهذا ليس من المناسب أن يختار المترجم أحد المصطلحين كمقابل لمفهوم موثق.

وقد ترجم معجم مفردات اللغة القانونية مفهوم الموثق أين تمت الإشارة إليه بكاتب العدل بـ **notary** (دار الترجمة، 2010، ص 396)، وترجمه كذلك قاموس « Dictionnaire des termes commerciaux, financiers et juridiques » (Herbst & Readett, 1989, p. 629) بالمقابل **notary** و **notary public** كترجمة للمصطلح الفرنسي **notaire**، حيث نلاحظ بأن ترجمة الموثق بـ **notary** فيه تأثر بالتسمية الفرنسية، وإن كانت هذه الترجمة شائعة فإنها لا تنقل معنى المفهوم المصدر حيث أن مفهوم **notary** في اللغة الإنجليزية يشير إلى معنى آخر كما هو موضح أعلاه، لكن يمكن سد الثغرة بوضع شرح في الحاشية إلى جانب هذه الترجمة الشائعة والشرح بأن وظيفة الموثق في القانون الجزائري مختلفة وبأنه موظف مكلف بتحرير العقود وإضفاء الصبغة الرسمية عليها.

- النموذج السابع: النائب العام
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 6، صفحة رقم 405، من الجملة الآتية:

"...حيث إن الطعن بالنقض المرفوع من قبل **النائب العام** قد استوفى أوضاعُه القانونية فهو مقبول شكلا".

- تعريف المفهوم

يتمثل مفهوم "النائب العام" حسب المادتين 33 و34 من الأمر رقم 66-155 (1966)، في من يمثل النيابة العامة أمام المجلس القضائي ويساعده في تأدية مهامه نائب مساعد أول ونواب عامون مساعدون.

والنيابة العامة هي ذلك الجهاز المخول بتحريك الدعوى العمومية ومباشرتها أمام القضاء الجنائي (بوحجة، 2002). ويشرف عليها كل من النائب العام أمام المحكمة العليا والنواب العامون أمام المجالس القضائية، وتقوم النيابة العامة أساسا بتمثيل المجتمع (بوبشير، 2005، ص 155-156).

وبالتالي، فالنيابة العامة تمثل الحق العام أمام القضاء الجنائي وتنوب على المجتمع لضمان أمنه والدفاع عن حقوقه ومصالحه، والنائب العام هو موظف يمثل النيابة العامة أمام المجلس القضائي وأمام المحكمة العليا ويدافع باسمها عن المجتمع وعن المصلحة العامة.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي

يطلق على الموظف الذي يدافع على مصلحة المجتمع ويتكلم باسمه في القضاء الجنائي في النظام القضائي الإنجليزي مصطلح **prosecutor** وهو:

"الشخص الذي يرفع دعوى جنائية نيابة عن المملكة" (Oxford Dictionary of Law, 2003, p. 390).

نلاحظ أن هذا الموظف يُؤدي نفس الوظيفة التي يقوم بها "النائب العام" وهي تمثيل المجتمع والدفاع عن الحق العام أمام القضاء الجنائي.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأمريكي

يسمى كذلك الموظف الذي يُدافع عن الحق العام في القضايا الجنائية في النظام القضائي الأمريكي بـ **prosecutor** الذي يُشير معناه إلى ما يلي:

"محام يرافع في القضايا الجنائية باسم الدولة" (Blackwell, 2008, p. 397).

فهذا المفهوم يشير إلى المحامي الذي يدافع عن حق المجتمع في القضاء الجنائي، وهو مفهوم مكافئ لمفهوم **prosecutor** في القانون الإنجليزي ومفهوم مقابل للنائب العام في القانون الجزائري.

وعادة ما يُطلق على المدعين العامين للولاية مصطلح محامي المقاطعة (districts attorneys) أو مدعي الإقليم (county prosecutors) ويُعرف المدعي الفيدرالي باسم المدعي العام للولايات المتحدة (United states attorneys) (Gifi, 1998, p. 384).

- المقارنة

يظهر أن مفهوم النائب العام في النظام القضائي الجزائري ومفهوم **prosecutor** النظامين القضائيين الإنجليزي والأمريكي يتشابهان في كون الموظفان يدافعان أمام القضاء الجنائي عن الحق العام أي مصلحة المجتمع وحقوقه.

- التعليق على الترجمة

تمثلت ترجمة المترجمين الأربعة لمفهوم النائب العام فيما يلي:

المترجم (1) Public prosecutor المترجم (3) Public prosecutor/ Attorney general

المترجم (2) counsel for the prosecution المترجم (4) public prosecutor

ترجم المترجمون الأول والثالث والرابع مفهوم المدعي العام بالمصطلح المتمثل في **public prosecutor** وقد رأينا أن مفهوم النائب العام يطلق عليه في النظام القضائي الإنجليزي والأمريكي اسم **prosecutor** ، ويطلق عليه كذلك مصطلح **public prosecutor** (Collin, 2004, p. 241)، وهي الصياغة التي جاء بها المترجمون الثلاث. ومفهوم **prosecutor** يقابل المفهوم المصدر سواء في القضاء الإنجليزي أو القضاء الأمريكي بحيث أن كلاهما يدافع عن الحق العام والدولة في الجرائم وبالتالي فقد استعمل المترجمون تقنية **التكافؤ الوظيفي** وفقا لتصنيف **هارفي**، وقد أدت هذه التقنية الغرض المرجو.

وجاء المترجم الثاني بالمقابل المتمثل في **the counsel for the prosecution** وهو مفهوم متواجد في لغة القانون الإنجليزية لكن في صياغة أخرى تتمثل في **prosecution counsel** الذي يُعرف بأنه:

"محام يعمل باسم النيابة العامة" (Collin, 2004, p. 238)، فهذا المفهوم يمثل **تكافؤا وظيفيا** وفقا لتصنيف **هارفي**، كون **the counsel for the prosecution** يقوم هو الآخر بتمثيل النيابة العامة في المرافعات مثل النائب العام في النظام القضائي الجزائري.

وقد ترجم المترجم الثالث المفهوم ترجمة أخرى في النص تمثلت في **attorney general**، وهو مفهوم يشير إلى معنى آخر فهو مصطلح موجود في النظام القانوني الهدف لكن معناه مختلف عن معنى المفهوم المصدر، حيث يعني في النظام القانوني الإنجليزي كبير المستشارين في المملكة المتحدة، وهو غالبا عضو في البرلمان، ولا يتم رفع بعض الدعاوى الجنائية دون موافقته خاصة تلك المتعلقة بالدولة والفساد، كما يقوم بالدفاع في قضايا المصلحة العامة الاستثنائية (Oxford Dictionary of Law, 2003, pp. 38-39).

فمفهوم **attorney general** يدل على الموظف القانوني الذي يُعنى بالمسائل القانونية للمملكة المتحدة ومتابعتها، ويتولى الدفاع في قضايا استثنائية تمس الصالح العام، ورغم التقاء المفهومان في الدفاع عن المصلحة العامة للمجتمع إلا أن النائب العام في القانون الجزائري ليس كبير المستشارين ولا عضوا في البرلمان، فمصطلح **attorney general** ليس بالمقابل المناسب.

أما في الولايات المتحدة فيعني مصطلح **attorney general** :

"رئيس وزارة العدل، المعين من قبل الرئيس، وعضو مجلس الوزراء يمثُل نيابة عن الحكومة في جميع القضايا التي تهتم بها أمام المحكمة العليا، ويقدم مشورته القانونية إلى رئيس الجمهورية ورؤساء الدوائر عند طرح الأسئلة عليه" (Black, 1968, p. 165).

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن مفهوم **attorney general** يختلف عن مفهوم النائب العام الذي ليس برئيس وزارة العدل ولا بعضو في مجلس الوزراء، كما أنه ليس ممثلا للحكومة أمام المحكمة العليا بل النائب العام يمثل النيابة العامة للدفاع عن المصلحة العامة للمجتمع أمام القضاء الجنائي في المجلس القضائي والمحكمة العليا، فالمفهوم لا يؤدي المعنى.

وبالتالي، فإن المكافئ الوظيفي الذي جاء به المترجمون **public prosecutor** و **prosecution counsel** بالإضافة إلى مصطلح **prosecutor** الذي وجدناه عند البحث عن المفهوم المقابل في النظام القضائي الهدف، هي مقابلات مناسبة كونها تشير إلى موظف يؤدي نفس وظيفة النائب العام والمتمثلة في الدفاع عن المجتمع والحق العام.

- النموذج الثامن: المحامي العام
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 6، صفحة رقم 405، من الجملة الآتية:

"حيث قدم **المحامي العام** لدى المحكمة العليا طلبات كتابية ترمي إلى نقض القرار".

- تعريف المفهوم

يعتبر المحامي العام قاضٍ من قضاة النيابة أمام المحكمة العليا طبقا للمادة 3 من الأمر رقم 96-25 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 89-22 المتعلق بصلاحيات المحكمة العليا. حيث يتكون قضاة النيابة أمام المحكمة العليا من النائب العام والنائب المساعد، و(18) محاميا عاما على الأقل. ويعمل قضاة النيابة العامة تحت رقابة رؤسائهم السلميين وهم ملزمون بتنفيذ توجيهاتهم أثناء إنجازهم لمهامهم (فاضلي، 2009، ص 22) ويمارس النائب العام سلطته على باقي قضاة النيابة بما فيهم المحامون العامون الذين يقومون بتمثيل النيابة العامة أمام المحكمة العليا كما يقدمون التماسات باسم المجتمع (مورال، 2013، ص 51-52) .

وبهذا، يعد المحامي العام مساعدا للنائب العام أمام المحكمة العليا الذي تتمثل وظيفته في الدفاع عن مصلحة المجتمع في القضايا الجنائية، ويعتبر المحامي العام قاض من قضاة النيابة العامة لدى المحكمة العليا، يدافع عن الحق العام ويقدم طلبات لصالح المجتمع أمام المحكمة العليا وهو ملزم بتطبيق أوامر النائب العام خلال أدائه لمهامه.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي

رأينا أن المحامي العام هو ممثل للنيابة في القانون الجزائري وهو عضو في تشكيلة المحكمة العليا لكن أعضاء المحكمة العليا في المملكة المتحدة يتمثلون في الرئيس ونائب الرئيس وعشرة قضاة. (cocides, 2022). وإذا كان المحامي العام في الجزائر ممثلا من ممثلي النيابة العامة أمام المحكمة العليا، ففي القانون الإنجليزي يُمثل **The crown prosecution service** مجموعة من النواب العامين (Crown prosecutor service, 2022)، ، وقد رأينا عند تحليل نموذج النائب العام السابق الذكر أن **prosecutors** هم محامون وظيفتهم الدفاع عن الحق العام، في حين أن وظيفة المحامي العام هي مساعدة النائب العام، كما أنهم ليسوا قضاة مثلما هو الحال في القانون الجزائري.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأمريكي

تتكون المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية من تسعة قضاة: رئيس قضاة الولايات المتحدة وثمانية قضاة مساعدين(Ballotpedia, 2022) ، ويقوم بتمثيل النيابة **prosecutor** وهو محام حكومي يباشر الادعاء في الجرائم الجنائية (legal information institute, 2022) وهي وظيفة تختلف عن وظيفة المحامي العام الذي يعتبر قاضيا من قضاة النيابة يتولى مساعدة النائب العام في مهامه، حيث لم نجد في النظام القانوني الأمريكي ولا في النظام القانوني الإنجليزي موظفا يقوم بمساعدة النائب العام أمام المحكمة العليا.

- التعليق على الترجمة

ترجم المترجمون الأربعة مفهوم المحامي العام على النحو الآتي:

المترجم (1)The general lawyer المترجم (3)Attorney General

المترجم (2)Attorney-General المترجم (4)Attorney General

تمثلت ترجمة المترجم الأول لمفهوم المحامي العام في مصطلح **The general lawyer** وهي **تكافؤ شكلي** حسب تصنيف **هارفي**، حيث نقل المترجم العبارة كلمة بكلمة ولم ينقل معنى المفهوم المصدر فالترجمة مبهمة تُشعر القارئ بالغموض حيث يفهم بأن الأمر يتعلق بمحام لكن مفهوم "عام" هو مفهوم واسع ولا يساعد على معرفة وظيفة هذا المحامي بالتحديد، إذ لا يعبر هذا التكافؤ الشكلي إطلاقا على ممثل للنيابة العامة أمام المحكمة العليا.

أما المترجم الثاني والثالث والرابع فقد جاءوا بالمقابل المتمثل في **attorney General** الذي رأينا عند تحليلنا لنموذج النائب العام أنه الضابط المكلف بالمسائل القانونية التي تخص المملكة المتحدة، والذي يُعتبر عضوا من أعضاء البرلمان يتولى الدفاع عن مصلحة المجتمع في قضايا استثنائية. وهو رئيس وزارة العدل في الولايات المتحدة الأمريكية ويمثل الحكومة أمام المحكمة العليا (supreme court) في جميع القضايا، فقد ترجموا المفهوم كلمة بكلمة، وبهذا يكونون قد لجأوا إلى تقنية **التكافؤ الشكلي** حسب تصنيف **هارفي**، التي قادت إلى مفهوم آخر موجود في

النظام القضائي الهدف وهو مفهوم يبتعد عن المفهوم المصدر لهذا فإن لجوء المترجم إلى استعمال التكافؤ الشكلي أدى إلى مغالطة، فعلى المترجمين أن يكونوا حذرين عند استعمال التكافؤ الشكلي وتجنبه إذا ما أحال إلى مفهوم آخر في اللغة الهدف غير معنى المفهوم المصدر، حيث أن القارئ الهدف سيفهم معنى آخر مخالف للمعنى الذي يؤديه المفهوم المصدر المحامي العام، ومن أجل نقله بإمكان المترجم اللجوء إلى تقنية الترجمة الوصفية أو الشارحة فيأتي بترجمة مثل **prosecutor assistant** ، حيث يفهم من خلال هذه الترجمة **مساعد النائب العام** وهو المعنى الذي يدل عليه مفهوم المحامي العام.

- النموذج التاسع: الطرف المدني
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 3، صفحة رقم 411، من الجملة الآتية:

"...بدعوى أن **الأطراف المدنية** تأسست في الدعوى لكن المحكمة الجنائية لم تتطرق بعد الفصل في الدعوى العمومية إلى الدعوى المدنية مما يُشكل خطأ في تطبيق القانون".

  - تعريف المفهوم

تجدر الإشارة إلى أن ارتكاب جريمة معينة يُؤدي إلى نشأة دعوى عمومية، فتقوم النيابة العامة بتحريكها أمام القضاء المختص حتى يعاقب ويتابع مرتكبو الجريمة، (حجوجة و عقابي،

2021، ص 150)، كما يمكن للضحية أن تتأسس كطرف مدني والذي يُعرف النظام القانوني الجزائري على أنه: "شخص طبيعي أو معنوي ضحية لجريمة، يتأسس كطرف مدني لتحريك الدعوى العمومية بغية الحصول على تعويضات عن الأضرار التي تكبدها" (القرام، 1992، ص 210)، فالطرف المدني هو شخص متضرر من جريمة معينة يقوم بتحريك الدعوى العمومية أمام العدالة ليطالب بحقه في التعويض عما لحقه من أضرار.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي

لا يختلف دور الضحية في المحاكمة الجنائية الإنجليزية عن دور أي شاهد آخر حيث تتمثل وظيفته في تقديم معلومات عن وقائع الضحية وكل ما هو متعلق بظروف الجريمة.

إذ تقتصر مساهمة الضحية في تقديم الشهادة التي توضح وتثبت وقائع القضية التي على أساسها قد يحكم على المتهم بالبراءة أو الإدانة. (Henham & Mannozzi, 2003, p. 280)

وبالتالي، ينحصر دور الضحية في القانون الإنجليزي في تقديم شهادتها حول مجريات القضية.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأمريكي

تعتبر المكانة التي يحظى بها الضحايا أو المتضررين في القضاء الأمريكي متواضعة مقارنة بالنظام الجزائري الذي يعتبرهم أطرافا في المحاكمة من حقهم تقديم طلبات بالتعويض.

حيث يُعد حق حضور الضحايا أثناء المحاكمة حقا مقيدا في الكثير من الولايات الأمريكية لأن ذلك قد يتعارض مع قاعدة الإثبات (rule of evidence) التي تقضي باستبعاد الشهود من قاعة المحكمة وعدم دخولهم إلا عند أداء شهادتهم، ويتمثل الهدف من هذه القاعدة في منع الشهود من سماع أدلة أخرى في القضية لأن ذلك قد يُؤثر فيهم ويؤدي إلى تغيير شهاداتهم، ويُعتبر حق الضحايا في الحضور مسألة تخضع لقانون الولاية المعنية. وفي المحاكم الفيدرالية، يحق للضحايا الحضور في جميع إجراءات المحكمة العامة المتعلقة بالجريمة، ما لم ترى المحكمة أن شهادة الضحية ستتأثر في حالة سماع الضحية لشهادة أخرى في المحاكمة .(Cartwright, n.d., p. 195)

نستنتج أن مفهوم الطرف المدني لا يوجد ما يكافئه سواء في القانون الأمريكي أو في القانون الإنجليزي كون الضحية في القانونيين لا يمكنها تقديم طلبات وتكتفي بتقديم شهادتها فقط.

- التعليق على الترجمة

جاءت ترجمات المترجمين الأربعة لمفهوم الطرف المدني كما يلي:

المترجم1 Civil party المترجم3 Civil party

المترجم2 Civil party المترجم4 Civil party

ترجم المترجمون الأربعة مفهوم الطرف المدني بعبارة civil party حيث نقلوا المفهوم كلمة بكلمة وبهذا يكونون قد استعملوا تقنية **التكافؤ الشكلي** حسب تصنيف **هارفي**، وقد يعود سبب

اللجوء إلى هذه التقنية إلى كون النظامين القضائيين الإنجليزي والأمريكي لا يحتويان على هذا المفهوم حيث يُعتبر الضحية مجرد شاهد حضوره مقيد حفاظا على الموضوعية والحياد، بينما تعتبر الضحية في المحاكمة الجنائية الجزائرية طرفا يخوله القانون التأسس كطرف مدني طلب التعويض ومساءلة الجاني. و قد ترجم معجم « Dictionnnaire des termes commerciaux, financiers et juridiques » مفهوم **partie civile** الفرنسي ترجمة شارحة **party claiming damages** بمعنى **الطرف المطالب بالتعويضات** (Herbst & Readett, 1989, p. 665)، وهي ترجمة مناسبة تنقل المعنى وبإمكان المترجمين الأخذ بهذه الترجمة وبالتالي اعتماد تقنية الترجمة الشارحة حتى يقترب مفهوم الطرف المدني من القارئ الإنجليزي.

ويمثل الجدول الآتي عدد التقنيات المستعملة من قبل كل مترجم في النماذج المختارة من المفاهيم المتعلقة بالتنظيم البشري للنظام القضائي الجزائري:

جدول رقم 3

التقنيات المستعملة في ترجمة نماذج المفاهيم المتعلقة بالتنظيم البشري للنظام القضائي الجزائري

	تكافؤ شكلي	تكافؤ وظيفي	أخرى
المترجم الأول	**5**	**4**	**/**

المترجم الثاني	**3**	**5**	**1**
المترجم الثالث	**5**	**4**	**/**
المترجم الرابع	**5**	**4**	**/**
المجموع	**18**	**17**	**1**
المجموع الكلي	**36**		

لجأ المترجمون إلى استعمال ثلاث تقنيات في ترجمة هذا النوع من المفاهيم حيث وظفوا تقنية التكافؤ الشكلي وتقنية التكافؤ الوظيفي بشكل متساو نسبيا، واستعمل المترجم الثاني مرة واحدة فقط تقنية أخرى غير واردة في تصنيف هارفي تمثلت في تقنية الحذف.

3.5.4 المفاهيم المتعلقة بالنشاط القضائي الجزائري

لقد اخترنا فيما يأتي دراسة 9 نماذج من المفاهيم المتعلقة بالنشاط القضائي الجزائري وحاولنا انتقاء أهم النماذج التي تنصب على النشاط القضائي مثل مفهوم الاستئناف والطعن بالنقض والمصاريف القضائية كما أدرجنا مفهومين يقوم عليهما النشاط القضائي وهما مبدأ التقاضي على درجتين وقوة الشيء المقضي فيه.

- النموذج الأول: مبدأ التقاضي على درجتين

- موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 7 ، صفحة رقم 72، من الجملة الآتي ذكرها:

"حيث أنه وعلاوة على ذلك ومن باب التوسع في شرح القانون وبخصوص ما يتمسك المدعي به المتمثل في أن القرار الصادر عن محكمة التنازع موضوع الطلب تم اتخاذه خرقا **لمبدأ التقاضي على درجتين**...".

- تعريف المفهوم

ارتأينا أنه من المهم التعرض لهذا المفهوم كونه يمثل مبدأ يقوم عليه النشاط القضائي، وهذا ما يبرر إدراجنا له في صنف المفاهيم المتعلقة بنشاط القضاء.

ويقصد بالمفهوم قانونا حق المتقاضي الخاسر في القضية أو الذي لم يرضى بالحكم الصادر أن يطلب من محكمة أعلى درجة القيام بمراجعة الدعوى. لكن هناك بعض الحالات التي استثنى فيها القانون الجزائري الأخذ بهذا المبدأ إذ لا يمكن استئناف القضايا الصادرة عن محكمة الجنايات والمحاكم العسكرية فهي ابتدائية نهائية، وكذا قضايا الطلاق إلا ما يتعلق منها بالنفقة والقضايا التي لا تتجاوز قيمتها المالية 200 ألف دينار (مورال، 2013، ص 59).

وبالتالي، يمنح مبدأ التقاضي على درجتين فرصة لأطراف النزاع لعرض النزاع القضائي مرة أخرى وذلك أمام محكمة الدرجة الثانية في حالة عدم الرضا بمضمون حكم المحكمة الابتدائية.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي

لا يعتبر القانون الإنجليزي حق التقاضي على درجتن مبدأ عام لكنه يضمن حق الاستئناف الذي يهدف إلى تصحيح أخطاء قانونية ونادرا ما تتم إعادة النظر في الحقائق فالاستئناف ليس عبارة عن إعادة محاكمة في القانون الإنجليزي (cours droit, 2019).

والاستئناف يمكن أن يتم على عدة درجات مثل القضايا المدنية التي ترفع لدى المحكمة العالية (High Court) ويتم استئنافها على مستوى الدائرة المدنية لمحكمة الاستئناف (Court of appeal)، ومن هنا يمكن تقديم استئناف آخر حول مسائل القانون والوقائع للمحكمة العليا (supreme court). وهناك من ينادي بالتقليل من درجات التقاضي في المملكة المتحدة وإلغاء الاستئناف على مستوى الدرجة الثالثة أي المحكمة العليا (supreme court) (Elliot & Quinn, 2017, pp. 593, 603).

فالنظام القضائي الإنجليزي يختلف عن نظيره الجزائري كما أن الجهات القضائية مختلفة كذلك، هذا ما يجعل من الاستئناف مختلفا في النظامين، ففي النظام القضائي الجزائري كما رأينا سابقا تتمثل الجهة القضائية المختصة بالنظر في الاستئناف في المجلس القضائي أما المحكمة العليا وهي أعلى هيئة قضائية فهي محكمة قانون لا تفصل في الطعون المرفوعة لديها بل ترى مدى احترام القانون وتحيل القضية لقضاة الموضوع ليفصلوا فيها من جديد، بينما في النظام القضائي الإنجليزي تعد المحكمة العليا المحكمة الوطنية العليا للاستئناف في كل القضايا المدنية

والقضايا الجنائية المرفوعة أمامها فهي تفصل في الطعون التي تختص بالنظر فيها وهي آخر درجة للتقاضي (Elliot & Quinn, 2017, p. 603).

بالإضافة إلى أن الاستئناف ليس مبدأ عاما حيث يلزم الطرف الخاسر بالحصول على إذن بالاستئناف للطعن أمام الجهة المختصة، وهذا الإذن يُمنح عندما يكون هناك احتمال كبير لنجاح القضية أو إذا ما كان هناك سبب مقنع للاستئناف كالخطأ في الحكم ووجود خطأ كبير في الإجراءات (Huxley-Binns, Martin, & Forst, 2017, pp. 319-320).

فالاستئناف لا يكون إلا إذا حصل الطاعن على إذن بالاستئناف، في حين أن الاستئناف والتقاضي على درجتين هو حق مضمون للمتقاضين في القانون الجزائري.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأمريكي

يضمن النظام القضائي الأمريكي الحق في استئناف الحكم أمام محكمة أعلى درجة لكن لا يتم استئناف القضايا دائمًا حيث يكون في حالات محددة كأن تكون هناك حجج تشير إلى وجود أخطاء في إجراءات المحاكمة أو أخطاء في تفسير القاضي للقانون. والاستئناف ليس إعادة محاكمة للقضية، فعادة لا تنظر محاكم الاستئناف في أدلة جديدة أو تستمع إلى شهود جدد . (American Bar Association, 2021)

وبالتالي، فإن التقاضي على درجتين ليس مبدأ عام كون الاستئناف لا يكون إلا في قضايا محددة وإذا ما توفرت الشروط المحددة قانونا.

ونستنتج مما سبق أن مبدأ التقاضي على درجتين هو مبدأ يمنح للمتقاضين حق الاستئناف التلقائي أمام جهة ثانية في حالة عدم رضا أحد الأطراف بما جاء في الحكم، لكن هذا المفهوم غائب في النظامين القانونيين الإنجليزي والأمريكي لأن الاستئناف أمام جهة ثانية ليس أمرا تلقائيا واعتياديا بل يتم اللجوء إليه في حالات محددة قانونا كما أن الاستئناف يمكن أن يكون أمام أكثر من جهة في النظام القضائي الهدف في حين أن مبدأ التقاضي على درجتين يضمن الاستئناف أمام جهة أعلى واحدة وهي المجلس القضائي الذي يمثل الدرجة الثانية للتقاضي.

- التعليق على الترجمة

تمثلت الترجمات التي جاء بها المترجمون لمفهوم مبدأ التقاضي على درجتين فيما يلي:

المترجم 1 The principle of suit on two degrees

المترجم2 The principle to sue at both levels of jurisdiction

المترجم3 The principle of contention at two levels

المترجم4 The principle of litigation on two degrees

نلاحظ أن المترجمين الأربع استعملوا عند نقلهم المفهوم المصدر لتقنية **التكافؤ الشكلي** حسب تصنيف **هارفي**، فالمترجمون الأربعة نقلوا العبارة المصدر كلمة بكلمة وجاءوا بعبارات تعبر عن مفهوم التقاضي على درجتين الذي لا يوجد مفهوم يقابله في لغة القانون الإنجليزية لكونه

ليس مبدأ عام وحق تلقائي في القانون الإنجليزي والأمريكي، وبهذا فالمكافئات الشكلية جاءت مؤدية للمعنى حيث يفهم من خلالها مبدأ التقاضي على درجتين.

- النموذج الثاني: المصاريف القضائية
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 5، صفحة رقم 151 من الفقرة الآتية:

"...نقض القرار الصادر عن مجلس قضاء قسنطينة الغرفة العقارية بتاريخ 23.05.2013 فهرس رقم 13/02217 القاضي حضوريا نهائيا بعدم قابلية للاستئناف الحكم المستأنف الصادر عن محكمة قسنطينة بتاريخ 18.02.2013 الذي قضى بعدم قبول إعادة السير في الدعوى شكلا، وتحميل المستأنف **المصاريف القضائية.**"

  - تعريف المفهوم

تعتبر المصاريف القضائية من آثار ومرتبات الدعوى ولهذا أدرجناها في طائفة المفاهيم المتعلقة بالنشاط القضائي.

ويُعرف هذا المفهوم قانونا بأنه: "مجموع الرسوم والحقوق التي تترتب في القضية والتي دفعت" (بن ملحة، 1989، ص 91)، أي المصاريف الناتجة عن رفع وسير النزاعات القضائية أمام المحاكم.

ونصت المادة 418 من القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية على أن: "المصاريف القضائية تشمل الرسوم المستحقة للدولة ومصاريف سير الدعوى ولا سيما مصاريف إجراءات التبليغ الرسمي كالترجمة والخبرة وإجراءات التحقيق ومصاريف التنفيذ كما حددها التشريع. وتشمل المصاريف القضائية أيضا أتعاب المحامي وفقا لما يحدده التشريع" (2008).

ومنه، يمكننا القول أن المصاريف القضائية هي المصاريف المترتبة عن الدعوى القضائية.

وفيما يخص الطرف الذي تقع عليه هذه المصاريف فإن المادة 419 من نفس القانون تنص على أنه: " يتحمل الخصم الذي خسر الدعوى المصاريف المترتبة عليها، ما لم يقرر القاضي تحميلها كليا أو جزئيا لخصم آخر مع تسبيب ذلك".

وبهذا، فإن المصاريف القضائية تقع في الأصل على عاتق خاسر الدعوى ما لم يقر القاضي خلاف ذلك.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي

إن مسألة المصاريف القضائية المترتبة عن القضية يُعبر عنها في النظام القضائي الإنجليزي بمصطلح **costs** الذي يُشير إلى:

"تلك المصاريف المتضمنة في قضية المحكمة، بما في ذلك الرسوم والنفقات والتكاليف التي تفرضها المحكمة نفسها، والتي يمكن أن يكون الحكم بخصوصها لصالح الطرف الفائز، بحيث يدفع الجانب الخاسر نفقات كلا الجانبين"(Collin, 2004, p. 74).

نلاحظ من خلال هذا التعريف أن هذا المفهوم مكافئ للمفهوم المصدر، فهو يدل أيضا على المصاريف القضائية الناجمة عن نزاع قضائي والتي يتحملها الطرف الخاسر في الدعوى. ومن أمثلة هذه الرسوم التي تفرضها المحكمة رسوم الإيداع وأتعاب هيئة المحلفين ورسوم المحكمة ورسوم المراسل (reporter fees)، كما تشمل هذه المصاريف في النظام القضائي الإنجليزي أتعاب المحامي (Garner, 1995, p. 228)، فهذا المفهوم يشمل كل المصاريف الناجمة عن رفع الدعوى وسيرها أمام المحكمة.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأمريكي

يُعبر عن مفهوم المصارف القضائية في القضاء الأمريكي مثلما هو الحال في القضاء الإنجليزي بمصطلح **Costs** الذي يشير إلى:

رسوم رفع الدعوى، وأتعاب هيئة المحلفين، وأتعاب مراسل المحكمة، والنفقات الأخرى، باستثناء أتعاب المحامين التي يتم تكبدها في إقامة الدعوى أو الدفاع، ويجوز للمحكمة أن تأمر الطرف الخاسر في الدعوى المدنية بتعويض الطرف الفائز عن تكاليفه إذا ما سمح

القانون بذلك. وتسمى أيضًا court costs أي تكاليف المحكمة (Wild, 2006, p. 103).

يظهر أن المفهوم الأمريكي لمصطلح **costs** مكافئ للمفهوم المصدر والمفهوم الإنجليزي حيث أن المفاهيم الثلاثة تلتقي في كونها تدل على المصاريف الناجمة عن الدعوى أو القضية والتي يتم سدادها أساسا من طرف المدعى عليه.

- المقارنة

إن مفهوم المصاريف القضائية ومفهوم **costs** مفهومان متفقان إجمالا فكلاهما يشيران إلى تلك الرسوم الناتجة عن القضية أو الدعوى وكلاهما يدفع في الأساس من قبل خاسر الدعوى، لكن توجد بعض الاختلافات فيما يتعلق بما تتضمنه هذه المصاريف، فهي تشمل في النظام القضائي الجزائري مصاريف التبليغ الرسمي والترجمة والخبرة وإجراءات التحقيق ومصاريف التنفيذ وكذا أتعاب المحامي ويتحمل الخصم الخاسر المصاريف ويقرر القاضي فيما إذا كان سيتحملها كليا أو جزئيا.

في حين أن **costs** في النظام الإنجليزي تشمل رسوم الإيداع وأتعاب هيئة المحلفين ورسوم المراسل ورسوم المحكمة بالإضافة إلى أتعاب المحامي، ولا يضم مفهوم **costs** في النظام الأمريكي أتعاب المحامي.

- التعليق على الترجمة

تمثلت ترجمة المترجمين الأربعة لمفهوم المصاريف القضائية فيما يلي:

المترجم 1 judicial fees المترجم3 Legal costs

المترجم2 costs المترجم4 Judicial expenses

نلاحظ أن المترجم الأول والرابع استعملا في ترجمة مفهوم المصاريف القضائية تقنية **التكافؤ شكلي** وفقا لتصنيف **هارفي**، فجاء المترجم الأول بالمقابل المتمثل في **judicial fees** حيث يشير مفهوم **judicial** إلى:

"ما هو متعلق بمنصب القاضي أو الأحكام القضائية أو إقامة العدالة أو المحاكم أو ما هو متعلق بتفسير وتطبيق القوانين" (Blackwell, 2008, p. 271) ، ويدل المفهوم في هذا السياق على ما هو متعلق بالقضاء.

أما معنى **fees** في سياق القضاء فهو في النظام القضائي الإنجليزي المصاريف التي تُدفع إلى المحامي وتسمى **legal fees** (collinsdictionary, 2022)، وهو نفس المعنى في نظام القضاء

الأمريكي فمفهوم **fees** يشير إلى المبلغ الذي يتلقاه المحامي من قبل الزبون مقابل الخدمات التي يُؤديها كوكيل عنه وتسمى **attorney's fees** (Legal information institute, 2022)، إذ أن مفهوم **fees** مقترن بمفهوم المحامي ويشير إلى أتعاب المحامي، فهذا التكافؤ الشكلي لا يعبر عن المعنى المتمثل في المصاريف الناتجة عن القضية.

وتمثل المكافئ الشكلي الذي جاء به المترجم الرابع في عبارة **judicial expenses**، حيث رأينا أن مفهوم **judicial** يعني ما هو متعلق بالقضاء. أما مفهوم **expenses** فيعني المبلغ المدفوع للقيام بشيء معين.

نلاحظ أن مفهوم **expenses** يعبر عن مبلغ مالي يُدفع لغرض معين، وإضافة مفهوم **judicial** يبين أن هذا المبلغ المالي يتعلق بالقضاء، فهذه الترجمة تقترب كثيرا من المفهوم رغم حرفيتها.

أما المترجم الثاني فقد ترجم المفهوم المصدر بمصطلح **costs** وهو مفهوم موجود في النظام القضائي الهدف كما هو موضح أعلاه، فهو يشكل **تكافئا وظيفيا** حسب تصنيف **هارفي**، حيث يشير مثل المفهوم المصدر إلى المصاريف الناتجة عن القضية.

في حين ترجم المترجم الثالث المفهوم المصدر بـ **legal costs** حيث أضاف كلمة **legal** إلى المكافئ الوظيفي **costs** متأثرا بصياغة المفهوم المصدر فترجمه كلمة بكلمة وبهذا يكون قد

لجا إلى تقنية **التكافؤ الشكلي** وفقا لتصنيف **هارفي**، ولم يكن المترجم بحاجة إلى إضافة كلمة **legal** حيث كان بإمكانه التعبير عن المصاريف القضائية بمصطلح **costs** أو **court costs** كما رأينا عند البحث عن مقابل المفهوم في النظام القانوني الهدف فالمفهومان لهما نفس الوظيفة التي يحملها مفهوم المصاريف القضائية، وبالتالي فمفهوم **costs** أو **court costs** يمثل **المكافئ الوظيفي** للمفهوم المصدر وهو الترجمة المناسبة كونه يشير مثل المفهوم الجزائري إلى المصاريف المترتبة عن الدعوى، لهذا فهو يُؤدي المعنى والأثر المرجو.

- النموذج الثالث: مفهوم النظر
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 7، صفحة رقم 71، من الجملة الآتي ذكرها:

"حيث أن طلب **التماس إعادة النظر** هو طريق من طرق الطعن غير العادية... "

  - تعريف المفهوم

يعتبر التماس إعادة النظر نوعا من أنواع الطعن غير العادية، يهدف إلى تدارك الأخطاء التي قد يكون القاضي وقع فيها، بغية تصحيحها، ويكون هذا النوع من الطعن في حالات محددة قانونا ويتم رفعه وفقا للآجال والكيفيات المنصوص عليها في القانون (دلاندة، 2013، ص 192-193).

وقد نصت المادة 390 من القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية بأنه: "يهدف التماس إعادة النظر إلى مراجعة الأمر الاستعجالي أو الحكم أو القرار الفاصل في الموضوع، والحائز لقوة الشيء المقضي به، وذلك للفصل من جديد من حيث الوقائع والقانون ". (2008)

وبالتالي، يتم اللجوء للطعن عن طريق التماس إعادة النظر عندما يستوفي الأمر أو الحكم أو القرار كل أشكال الطعن العادية، إذ يرفع هذا الطعن في حالات استثنائية حددها القانون في المادة 392 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية والمتمثلة في قيام الحكم أو الأمر أو القرار على شهادة زور، أو على وثائق اعترف بتزويرها، أو ثبت قضائيا تزويرها بعد صدور الحكم ، أو إذا ظهرت أوراق حاسمة في الدعوى كان يحتجزها أحد الخصوم لديه، بعد صدور الحكم أو الأمر أو القرار الحائز لقوة الشيء المضي به (قانون رقم 08-09، 2008).

حيث أن اللجوء إلى هذا الطريق من الطعن لا يكون إلا استثناء وذلك في حالة ظهور معطيات يمكن أن تغير مجرى القضية، أو أن الحكم قائم على شهادة أو وثائق مزورة.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي

في النظام الإنجليزي يوجد إجراء يقترب في هدفه من هدف التماس إعادة النظر وهو مفهوم **retrial**، الذي يُعتبر محاكمة ثانية بشأن نفس القضية وبين نفس الأطراف وهو لا يعتبر امتداد

للمحاكمة الأولى، ويتم اللجوء إلى هذا الإجراء في حالة فشل قضاة الصلح (magistrates) أو المحلفين في الاتفاق على الحكم أو في حالة الحكم ببراءة مزيفة ناتجة عن أدلة مزيفة مثل ترهيب المحلف أو الشاهد وكذلك في حالة ظهور أدلة جديدة، وتكون إعادة المحاكمة خاصة في القضايا الخطيرة مثل القتل العمد والخطف والجرائم الجنسية (noble solicitors, 2022).

نستخلص أن مفهوم **retrial** يدل على إجراء يمثل محاكمة جديدة لقضية لأسباب خاصة منها قيام الحكم على أدلة مزورة أو العثور على أدلة جديدة وهي نفس الأسباب التي يمكن أن يرفع التماس إعادة النظر على أساسها.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأمريكي

أما في النظام الأمريكي فيوجد كذلك مفهوم **retrial** أي محاكمة جديدة لقضية معينة من أجل إعادة النظر في كل أو بعض مسائل القضية التي فُصل فيها وتكون عادة في حالة وجود خطأ كبير في تطبيق القانون، أو مخالفة في الإجراءات أو نظرا لسوء سلوك هيئة المحلفين أو الادعاء أو نظرا لظهور أدلة جديدة في هذه الحالة على المتهم تقديم دليل على علمه بالدليل المُكتشف بعد المحاكمة (Legal information institute, 2022).

نلاحظ أن مفهوم **retrial** في القانون الأمريكي مكافئ لمفهوم **retrial** في القانون الإنجليزي فكلاهما يدل على إعادة محاكمة لقضية بسبب وجود أخطاء في الحكم مثل ظهور أدلة جديدة قد تُغير مجرى القضية.

- المقارنة

في النظام الجزائري إذا ظهر دليل حاسم أو كان الحكم مبنيا على شهادة زور، يمكن رفع طريق من طرق الطعن غير العادية والمتمثل في التماس إعادة النظر الذي يهدف إلى استدراك خطأ في الحكم، لكن طريق الطعن هذا لا يتم إلا بعد استنفاذ كل طرق الطعن العادية. وفي النظام الإنجليزي إذا ما ظهرت أدلة جديدة أو كان الحكم مبنيا على أدلة مزيفة يتم اللجوء إلى إجراء يُسمى **retrial** وهو عبارة عن محاكمة ثانية ويسمى كذلك **retrial** في النظام الأمريكي وهو كذلك عبارة عن محاكمة جديدة يمكن اللجوء إليه في حالة ظهور أدلة جديدة كما يلجأ إلى هذا الإجراء في حالات أخرى في النظامين القضائيين الإنجليزي والأمريكي مثل مخالفة الإجراءات وسوء سلوك هيئة المحلفين في القانون الأمريكي، ومثل عدم الاتفاق على الحكم وترهيب المحلفين في النظام الإنجليزي.

كما أن التماس إعادة النظر عبارة عن طعن في حين أن **retrial** عبارة عن محاكمة جديدة لكن كلا الإجراءين يتم اللجوء إليهما في حالة الاعتماد على دليل خاطئ أو ظهور أدلة جديدة في القضية.

- التعليق على الترجمة

تمثلت ترجمات المترجمين للمفهوم فيما يلي:

المترجم 1 request of reexamination المترجم3 The request for reconsideration

المترجم2 The review application المترجم4 The petition for review

رأينا بأن مفهوم **retrial** يشبه مفهوم التماس إعادة النظر من حيث أن كلا الإجراءين يلجأ إليهما في حالة وجود دليل جديد أو الاعتماد على دليل خاطئ في الحكم وقد يستعمل المترجم المقابل **retrial** كمكافئ وظيفي.

لكن أساس الإجراءين مختلف تماما حيث أن **retrial** هو عبارة عن إعادة محاكمة جديدة في حين أن الالتماس هو وسيلة من وسائل الطعن، وهو ما يشكل اختلافا جوهريا بينهما، هذا ما يجعل من مفهوم **retrial** مقابلا غير دقيق ويُؤدي استعماله إلى انحراف عن معنى المفهوم القانوني الجزائري. ولقد لجأ المترجمون الأربعة إلى تقنية **التكافؤ الشكلي** حسب تصنيف **هارفي**. حيث ترجمها المترجم الأول بعبارة **request of reexamination** ، ويُعرف **request** بأنه "القيام

بطلب" (The free dictionary, 2022) أما مفهوم **reexamination** فيدل على: "فحص أمر مرة ثانية" (The free dictionary, 2022)، فالترجمة العكسية للمقابل الذي جاء به المترجم الأول تشير إلى طلب فحص الأمر (القضية في السياق) مرة أخرى وهي تكافؤ شكلي يقترب من المفهوم المصدر التماس إعادة النظر فالغرض من الطلب هو فحص القضية مرة أخرى.

أما المترجم الثاني فترجم المفهوم بعبارة: **the review application request** ، حيث يعني مصطلح **review** : "فحص عام لأمر ما مرة أخرى" (Collin, 2004, p. 262).

ويعني مفهوم **application** : "طلب أمر معين كتابيا غالبا" (Collin, 2004, p. 16).

من خلال هذين التعريفين يظهر أن الترجمة تعني طلب يُقدم لإعادة فحص أمر مرة أخرى، وهي تكافؤ شكلي ينقل جزءا من المعنى كون التماس إعادة النظر عبارة عن استئناف يهدف إلى إعادة النظر في القضية لأسباب معينة.

وتمثلت ترجمة المترجم الثالث في **The request for reconsideration** وهي تكافؤ شكلي، حيث يعرف الفعل **reconsider** بأنه:

"النظر مرة أخرى، طلب مقدم، الطلب من اللجنة إعادة النظر في قرارها برفض الطلب". (Collin, 2004, p. 250)، فهذه الترجمة تشير إلى إعادة النظر لكنها لا تدل على طريق من الطرق غير

العاديةيط للطعن. وتحيل الترجمة العكسية للمقابل الذي جاء به المترجم إلى العبارة الأصلية المتمثلة في **طلب إعادة النظر**.

وتمثلت آخر ترجمة في the petition for review ، حيث يشير مفهوم petition إلى " طلب مكتوب إلى المحكمة" .(Collin, 2004, p. 223)

نلاحظ أن المترجم قام مثل باقي المترجمين الثلاثة بترجمة مفهوم التماس إعادة النظر كلمة بكلمة، والترجمة تؤدي جزءا من معنى المفهوم المصدر كونه فعلا عبارة عن طلب يقدم لإعادة النظر في القضية، لكن هذا الطلب عبارة عن استئناف غير عادي وليس مجرد طلب، كما أنه يُرفع بعد استنفاذ كل طرق الطعن العادية، وفي حالات حددها القانون حصرا مثل تأسيس الحكم على شهادة زور أو أدلة مزورة أو ظهور أدلة في القضية، وكل الترجمات لم تنقل المعنى الكلي لمفهوم التماس إعادة النظر لهذا يفضل دعم الترجمة بشرح في المتن أو الحاشية يبين بأن هذا الطلب هو طريق من طرق الطعن غير العادية التي يُلجأ إليها في الحالات المحددة بعد استنفاذ كل طرق الطعن العادية.

- النموذج الرابع: مفهوم الاستئناف
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 5، صفحة رقم 150، من الجملة الآتية:

"...نقض القرار الصادر عن مجلس قضاء قسنطينة الغرفة العقارية بتاريخ 23/05/2013 فهرس رقم 13/02217 القاضي حضوريا نهائيا بعدم قابلية **لاستئناف** الحكم المستأنف... "

- تعريف المفهوم

يعتبر الاستئناف طريقا من طرق الاستئناف العادية، يُرفع أمام المجلس القضائي ضد أحكام محاكم الدرجة الأولى بغرض إلغائها أو تعديلها (القرام، 1992، ص 24).

وحسب المادة 339 من القانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري يسمح الاستئناف بالنظر في القضية من جديد من حيث الوقائع والقانون (2008). فالاستئناف هو بمثابة جلسة استماع جديدة للقضية.

الاستئناف إذن هو نوع من أنواع الطعن الذي يقدم للمجلس القضائي حتى يعيد النظر في القضية ويرى إذا كان يجب تصويب الحكم الصادر عن الدرجة الأولى أو القيام بإلغائه أو دعم الحكم الذي توصل إليه قضاة الموضوع.

كما تنص المادة 333 من نفس القانون على ما يلي: "تكون الأحكام الصادرة في جميع المواد قابلة للاستئناف، عندما تفصل في موضوع النزاع أو في دفع شكلي أو في دفع بعدم القبول أو في دفع عارض آخر ينهي الخصومة، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك" (قانون رقم 08-09، 2008).

يُفهم من نص هذه المادة أن القاعدة العامة تتمثل في أنه يجوز استئناف كل الأحكام الصادرة عن محاكم الموضوع ماعدا ما ورد في القانون استثناء. والاستئناف حق لكل الخصوم على مستوى محاكم الدرجة الأولى وهو فرصة لأطراف النزاع يسمح لهم بإصلاح الحكم وأخطائه سواء كانت شكلية أو موضوعية.

- المفهوم المقابل في النظام الإنجليزي

رأينا بأن الاستئناف هو حق مراجعة الحكم الابتدائي أمام المجلس القضائي من أجل تعديله وإصلاحه، وهو حق يضمنه القانون لكل الخصوم، ويقترب هذا المفهوم من مفهوم **appeal** في النظام القضائي الإنجليزي الذي يعني: "طلب يُقدم إلى محكمة أعلى درجة لتغيير قرار صادر عن محكمة أدنى منها" (Collin, 2004, p. 16)، فهو طعن يقدم إلى جهة قضائية أعلى درجة لإعادة النظر في الحكم الصادر عن الجهة القضائية الأدنى درجة.

وتنحصر المراجعة في الاستئناف **appeal** على النقاط التي أثارها الأطراف في الإشعار بالاستئناف ولا يتم النظر في المسائل التي لم يتم تناولها على مستوى المحكمة الابتدائية إلا إذا تعلق الأمر بمسألة تخص القانون.

وبالتالي، فإن إمكانية الوصول إلى الاستئناف لا تكون بسهولة مثلما هو الحال في بلدان القانون المدني، حيث أنه قبل رفع الاستئناف يجب الحصول على الإذن بالاستئناف والذي لن

يمنح إلا في حالة وجود احتمال حقيقي لنجاح الاستئناف أو عندما يكون هناك سبب مقنع للاستماع للاستئناف(Geeroms, 2002, p. 221) .

نستنتج أن الاستئناف في النظام الإنجليزي هو حق مقيد لمراجعة الأحكام الصادرة حيث أنه لا يمكن اللجوء إليه إلا بعد الحصول على إذن بالاستئناف كما يتم النظر في النقاط التي أشار إليها الأطراف وليس في القضية بكاملها.

- المفهوم المقابل في النظام الأمريكي

يطلق في النظام القضائي الأمريكي على طلب إعادة النظر في قرار هيئة قضائية أدنى من طرف هيئة أعلى منها: **appeal** مثلما هو الحال في القضاء الإنجليزي وهو مفهوم مكافئ للاستئناف،

لكن القضايا في أمريكا لا تُستأنف دائمًا، ففي كثير من الأحيان لا يكون للطرف الخاسر حق الاستئناف التلقائي، فيجب أن يكون هناك أساس قانوني للاستئناف، كما أن الاستئناف في القضاء الأمريكي ليس إعادة محاكمة أو محاكمة جديدة للقضية. حيث لا تستمع محاكم الاستئناف **appellate court** عادة إلى شهود جدد ولا تنظر في أدلة جديدة. ويستند الاستئناف في القضايا المدنية أو الجنائية عادة إلى الحجج التي تشير إلى وجود أخطاء في إجراءات المحاكمة أو أخطاء في تفسير القاضي للقانون (American Bar Association, 2022).

ومنه، فإن مفهوم **appeal** في القانون الأمريكي يدل على طعن ضد أحكام المحاكم الأدنى درجة الذي يرفع في حالات استثنائية ولا يعيد القاضي من خلاله النظر في كل القضية ولكن يعيد فحص نقاط خاصة حددها القانون.

- المقارنة

نلاحظ أن كلا مفهومي استئناف و **appeal** في القانون الإنجليزي والأمريكي لهما نفس الوظيفة وهي مراجعة وتغيير الحكم لكن الاستئناف في القانون الجزائري يكون أمام المجلس القضائي أما مفهوم **appeal** فتكون المراجعة فيه أمام جهة قضائية أعلى من الجهة القضائية التي أصدرت الحكم المستأنف.

ومفهوم الاستئناف في القانون الجزائري يعتبر حقا تلقائيا للأطراف وعبارة عن إعادة محاكمة جديدة، في حين تكتفي المحكمة في النظامين القانونين الأمريكي والإنجليزي بالنظر في نقاط معينة أي لا تنظر في القضية ككل من جديد، ولا تُستأنف القضية إلا إذا حصل المستأنف على إذن بذلك، لهذا فالاستئناف **appeal** مقيد على عكس الحال في القانون الجزائري.

- التعليق على الترجمة

تمثلت المقابلات التي جاء بها المترجمون الأربعة فيما يلي:

المترجم1 Appeal المترجم3 Appeal

المترجم2 Appeal المترجم4Appeal

نلاحظ أن المترجمين جاءوا بترجمة واحدة لمفهوم الاستئناف وهو appeal الذي يُشكل **تكافؤا وظيفيا** وفقا لتصنيف **هارفي**، وهو المفهوم الذي وجدناه عند البحث عن المفهوم الهدف المقابل، حيث رأينا أنه يشير إلى أنه طعن يقدم لمحكمة أعلى درجة للنظر في قضية فصلت فيها محكمة أدنى درجة ويفصل في هذا الطعن عند توفر ضوابط معينة منها الحصول على إذن بالاستئناف.

إذن، المقابل الذي أتى به المترجمون يشبه وظيفيا مفهوم الاستئناف فكلاهما يشكلان طلب يتم من خلاله مراجعة حكم صادر عن محكمة أدنى، لكن مفهوم **appeal** هو استئناف يقدم أمام جهة قضائية أعلى درجة، فقد يقدم أمام محكمة الاستئناف أو أمام المحكمة العليا سواء بالنسبة للنظام القضائي الإنجليزي أو الأمريكي، في حين يقدم الاستئناف أمام المجلس القضائي فقط.

واستئناف الحكم أمام المجلس القضائي مبدأ عام في القانون الجزائري مثلما بينته المادة 333 من قانون الإجراءات المدنية والإدارية السابقة الذكر، لكن النظام الأنجلوساكسوني سواء كان الإنجليزي أو الأمريكي يضع ضوابط وحدود للاستئناف لهذا فإن اللجوء إليه ليس معتادا وهذا ما يجعل المفهوم المصدر والمفهوم الهدف غير متطابقين تماما، وتبقى هذه الترجمة مقبولة لأنه على الرغم من خصوصيات كل مفهوم، فإنهما يشتركان في نقطة هامة وهي أن الهدف من الاستئناف إعادة النظر في قرار جهة قضائية أدنى وتصويبه.

- النموذج الخامس: قوة الشيء المقضي فيه

أدرجنا مفهوم قوة الشيء المقضي فيه في هذا الصنف كون هذا المفهوم يمثل صفة تلحق بالحكم القضائي بعد النطق به والحكم القضائي يعتبر من المفاهيم المتعلقة بنشاط القضاء.

- موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 6، صفحة رقم 405، من الجملة الآتي ذكرها:

"حيث إن قرار غرفة الاتهام القاضي بالإحالة على محكمة الجنايات يُغطي جميع العيوب في الإجراءات أمام جهة التحقيق طالما أن هذا الأخير اكتسب **قوة الشيء المقضي فيه** ... ".

- تعريف المفهوم

هناك خلط بين حجية الشيء المقضي فيه وقوة الشيء في الفقه والقضاء نظرا لوقوع المشرع في هذا الخلط وهو ما يظهر في نص المادة 338 من الأمر رقم 75-58 المتضمن القانون المدني الآتي ذكره:

الأحكام التي حازت **قوة** الشيء المقضي به تكون حجة بما فصلت فيه من الحقوق ولا يجوز قبول أي دليل ينقض هذه القرينة ولكن لا تكون لتلك الأحكام هذه **الحجية** إلا في نزاع قائم بين الخصوم أنفسهم دون أن تتغير صفاتهم وتتعلق بحقوق لها نفس المحل والسبب. ولا يجوز للمحكمة أن تأخذ بهذه القرينة تلقائيا. (1975)

حيث بدأت المادة بـ "الأحكام التي حازت **قوة** الشيء المقضي فيه..." ثم جاء في نص المادة: "ولا تكون لتلك الأحكام هذه **الحجية** ..."، ويرى علي علي سليمان بأنه من الخطأ القول قوة الشيء وكان ينبغي القول حجية الشيء (مجوج، 2006، ص 20).

ويقصد بحجية الشيء المقضي فيه أن صدور الحكم يجعله محصنا، وبالتالي لا يمكن الإتيان بدليل عكسي على صحته (بلغيث، 2002، ص 126)، فهو مبدأ قانوني ينص على أن صدور حكم بشأن قضية معينة هو دليل على صحته ولا يمكن الطعن بعدم صحته عن طريق تقديم دليل عكسي يثبت خلاف ذلك.

ولا يجوز أن يرفع أحد الأطراف نفس النزاع بدعوى بين نفس الخصوم ولها نفس الموضوع والسبب (معزي، 2017، ص 410)، إذ يشترط مبدأ حجية الشيء المقضي فيه أن لا يُرفع نفس النزاع بين نفس الأطراف وحول نفس الموضوع، ويهدف ذلك إلى الحد من عرض نفس القضايا والنزاعات بشكل متكرر.

أما قوة الشيء المقضي به (la force de la chose jugée) فهي تخص الجانب الشكلي للحكم والإجراءات بحيث لا يكون قابلا للطعن بأحد طرق الطعن العادية لكونه غير قابل لذلك أو لاستنفاذ هذه الطرق أو انقضاء مواعيدها دون اللجوء إليها (معزي، 2017، ص 412)، فمبدأ

قوة الشيء المقضي فيه يمنع أطراف النزاع من الطعن بأحد أنواع الطعن العادية في حالة ما تم اللجوء إليها جميعا أو في حالة انتهاء آجالها.

ويدل معنى مفهوم قوة الشيء المقضي فيه في سياق قرار المحكمة العليا على مفهوم حجية الشيء المقضي فيه حيث جاء في نص القرار بأن:

"النائب العام رفع طعنا بالنقض ضد حكم محكمة الجنايات... بدعوى أن المتهم تمت محاكمته وإدانته رغم أنه لم يتم سماعه من طرف قاضي التحقيق ولم تجر له أية خبرة ... حيث أن قرار غرفة الاتهام القاضي بالإحالة على محكمة الجنايات يغطي جميع العيوب في الإجراءات أمام جهة التحقيق طالما أن هذا الأخير اكتسب قوة الشيء المقضي فيه". (المحكمة العليا، 2015، ص405)

فقد رد قاضي المحكمة العليا على طعن النائب العام ضد محكمة الجنايات بحجة عدم إجراء تحقيق للمتهم قبل محاكمته، بأن القرار الذي أصدرته غرفة الاتهام (وهي ثاني درجة للتحقيق بعد قاضي التحقيق كما رأينا عند تحليل نموذج غرفة الاتهام) القاضي بإحالة القضية إلى محكمة الجنايات يلغي ويغطي أي عيوب في الإجراءات التي تمت أمام جهة التحقيق، فصدور قرار غرفة

الاتهام يجعله محصنا ولا يجوز الإتيان بدليل عكسي على صحته، وهذا هو المعنى الذي يدل عليه مفهوم حجية الشيء المقضي فيه وهو المعنى المقصود بعبارة قوة الشيء المقضي به في النص والدليل على ذلك العبارة الموضوع تحتها سطر أعلاه، فهي تشير إلى اكتساب قرار غرفة الاتهام حصانة بعد صدوره ولا يمكن الطعن بعدم صحته.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي

يوجد في النظام القضائي الإنجليزي مفهوم يشير إلى مبدأ حجية الشيء المقضي فيه، يطلق عليه اسم **Res judicata** وهو مصطلح لاتيني يعني قضية حُكم فيها (Oxford Dictionary of Law, 2003) ، إذ يمنع هذا المبدأ أي طرف من إعادة التقاضي بشأن أي دعوى أو قضية تم التقاضي بشأنها من قبل. ويهدف هذا المبدأ إلى ضمان نهائية الأحكام وحماية المتقاضين من تعدد الدعاوى (multiple litigations) بمعنى النزاعات التي تنطوي على نفس الدعاوى أو القضايا (Thomson Reuters, 2023). ويقوم المبدأ على عدم جواز إعادة فتح قضية تم الفصل فيها سابقا، تكون فيها الدعوى للسبب نفسه وبين أطراف النزاع نفسهم (Alexandra & Pountney, 2023).

فمبدأ **Res judicata** يجعل الحكم محصنا بحيث لا يمكن إعادة رفع قضية لها نفس السبب وقائمة بين نفس أطراف نزاع قضية صدر الحكم بشأنها سابقا.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأمريكي

يوجد كذلك في القانون الأمريكي مفهوم مكافئ لمفهوم حجية الشيء المقضي فيه يسمى **Res judicata** كما يعبر عن هذا المبدأ في لغة القانون الأمريكية **بعبارة claim preclusion** .(Thomson Reuters, 2023)

ويتطابق هذا المفهوم مع المفهوم الإنجليزي حيث يعرف بأنه:

قضية حكم فيها، وتدل العبارة على قاعدة يكون بموجبها الحكم الصادر عن محكمة مختصة نهائيًا على الأطراف في أي دعوى تقاضي لاحقة تتعلق بنفس سبب الدعوى . ومثال ذلك أن يتقاضى طرفان في محكمة محلية فيدرالية ويخسر المدعى عليه، إذ لا يمكن للمدعى عليه بموجب مبدأ **Res judicata** الذهاب إلى محكمة محلية فيدرالية أخرى والتقاضي بشأن نفس القضية مرة أخرى (Gifi, 1998, p. 423).

فهذا المبدأ يمنع المتقاضين من السعي لرفع القضية نفسها أمام محكمة أخرى بين نفس أطراف النزاع ولنفس السبب.

وذكرت المحكمة العليا لكاليفورنيا ثلاث عناصر يحتويها مبدأ **Res judicata** وهي:

أ. تجديد النزاع: حيث لا يمكن إعادة رفع دعوى قضائية تم الفصل فيها سابقا سواء أمام نفس الجهة القضائية أو جهة أخرى.

ب.وأن تكون للدعوى المرفوعة نفس السبب الذي رفعت من أجله الدعوى التي تم الفصل فيها سابقا.

ت. وأن يكون أطراف الدعوى نفس أطراف الدعوى المفصول فيها (Bonalaw, 2020).

ومنه، فإن توفر هذه العناصر الثلاثة في الدعوى المرفوعة يؤدي إلى رفضها بناء على مبدأ Res judicata الذي يجعل من الحكم محصنا.

- المقارنة

مفهوم قوة الشيء المقضي فيه هو مبدأ في القانون الجزائري يقضي بمنع الإتيان بدليل عكسي على صحة الحكم برفع نفس الدعوى من جديد بين نفس أطراف النزاع وللأسباب نفسها

ويتطابق هذا المفهوم مع المفهوم **Res judicata** الموجود في النظامين القانونيين الأمريكي والإنجليزي حيث يُمنع الأطراف من إعادة فتح نزاع تم الفصل فيه ورفع دعوى بشأنه بين نفس الأطراف ولنفس الأسباب.

شكل رقم 15

عناصر مفهوم قوة الشيء المقضي فيه ومفهوم "Res judicata"

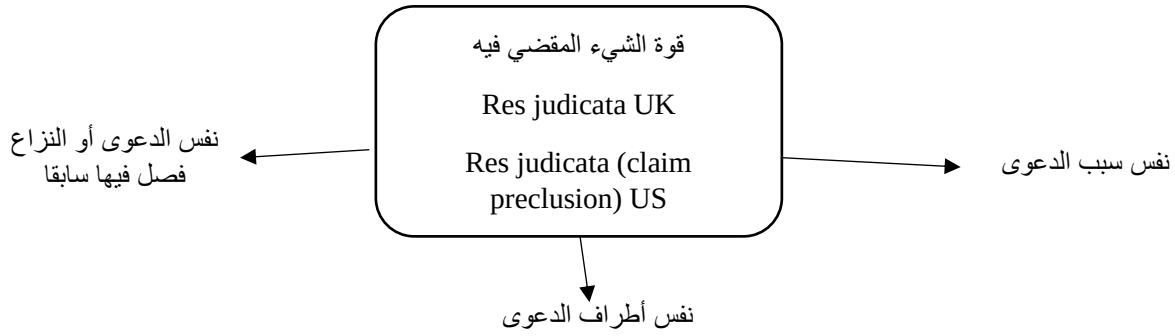

يبين هذا الشكل أن المبدأ يتضمن نفس العناصر في القانون الإنجليزي والأمريكي وفي القانون الجزائري والمتمثلة في رفع نفس النزاع أو نفس الدعوى لنفس السبب وبين نفس الأطراف.

- التعليق على الترجمة

جاءت ترجمة المترجمين لمفهوم قوة الشيء المقضي فيه كما يلي:

المترجم1 The force of the judged thing

المترجم2 The strength of the thing ruled out

المترجم3 The force of the thing which was there decided

المترجم4 Has gained control over the convicted person

بدأنا تحليل هذا النموذج بتوضيح المعنى الفعلي لقوة الشيء المقضي فيه حيث توصلنا إلى أنه يشير إلى مفهوم حجية الشيء المقضي فيه الذي يدل إلى عدم جواز رفع نفس الدعوى

مرة أخرة يكون لها نفس السبب ونفس الأطراف في حين أن مفهوم قوة الشيء المقضي فيه يعني استنفاذ الحكم كل طرق الطعن العادية. نلاحظ أن المترجمين الأربعة استعملوا في نقلهم للمفهوم المصدر تقنية **التكافؤ الشكلي** حسب تصنيف **هارفي،** حيث قاموا بنقل كلمة "قوة" على التوالي كما يلي: **the force, the strength, the effect, the force** .

ويمكن أن تكون ترجمة المترجم الأول والثاني و الثالث ناتجة عن النقل عن المقابل الفرنسي المتمثل في **Force (autorité) de la chose jugé** ، فجاء المترجم الأول بعبارة The force of the judged thing وتمثلت الترجمة الثانية في The strength of the thing ruled out ، أما المترجم الثالث فجاء بعبارة the force of the thing which was there decided ، فقد قام المترجمون بترجمة العبارة العربية كلمة كلمة.

أما المترجم الرابع فقد حاول ترجمة المفهوم كلمة بكلمة تمثلت في عبارة **control over the convicted person** لكنه قام بنقل خاطئ، حيث أنه ترجم كلمة شيء بـ **person** وهو مقابل بعيد جدا، كما أن ترجمة العبارة كلها خاطئة، حيث أنه إذا ترجمناها ترجمة عكسية نحصل على العبارة التالية: "السيطرة على الشخص المحكوم عليه"، وهو انحراف كلي عن معنى مفهوم قوة الشيء المقضي فيه في سياق النص الذي يشير إلى تحصين الحكم وعدم جواز الإتيان بدليل عكسي على صحته.

وقد رأينا عند البحث عن المفهوم المقابل في النظام القضائي الهدف أن المكافئ الوظيفي **Res judicata** هو المقابل المناسب لمفهوم قوة الشيء المقضي فيه في النص، حيث أنهما يؤديان نفس الوظيفة ويشتركان في نفس العناصر كما وضحناه في المقارنة.

- النموذج السادس: مفهوم رد القاضي
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 7، صفحة رقم 72، من الجملة الآتية:

"وأن طلب **رد القاضي** المذكور المقدم تطبيقا للمادتين 201 و202 من قانون الإجراءات المدنية، بالتالي غير مقبول".

  - تعريف المفهوم

رد القاضي يكون بموجب طلب يقدمه أحد أطراف النزاع في الدعوى والمتضمن تغيير القاضي الذي ينظر في القضية في حالة توفر الشروط التي ذكرها قانون رقم 08-09 المتضمن قانون الإجراءات المدنية والإدارية حصرا والتي تتمثل حسب المادة 241 من القانون فيما يلي:

- إذا كان له أو لزوجه مصلحة شخصية في النزاع،
- إذا وجدت قرابة أو مصاهرة بينه أو بين زوجه وبين أحد الخصوم أو أحد المحامين أو وكلاء الخصوم، حتى الدرجة الرابعة،

- إذا كان له أو لزوجه أو أصولهما أو فروعهما خصومة سابقة أو قائمة مع أحد الخصوم،
- إذا كان هو شخصيا أو زوجه أو أحد أصوله أو أحد فروعه، دائنا أو مدينا لأحد الخصوم،
- إذا سبق له أن أدلى بشهادة في النزاع،
- إذا كان ممثلا قانونيا لأحد الخصوم في النزاع أو سبق له ذلك،
- إذا كان أحد الخصوم في خدمته،
- إذا كان بينه وبين أحد الخصوم علاقة صداقة حميمة، أو عداوة بينة" (2008).

وحسب قانون الإجراءات المدنية والإدارية يرفع طلب التنحي أمام رئيس الجهة القضائية للقاضي المطلوب رده، وإذا كان هو رئيس الجهة القضائية فيرفع الطلب إلى رئيس الجهة التي تعلو الجهة القضائية التي يترأسها القاضي المطلوب رده (روشو، 2019، ص 41-42).

ومما سبق، يظهر أن رد القاضي هو تغييره بقاض آخر بموجب طلب يرفع إلى رئيس الجهة القضائية التابع إليها ويعود ذلك لاحتمال انحيازه في حالات معينة حددها القانون حصرا.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي

يوجد مفهوم مشابه لمفهوم رد القاضي في النظام القضائي الإنجليزي وهو **Recusal** الذي يعرف بأنه:

" تنحية القاضي أو هيئة المحلفين بسبب التحيز" (Collin, 2004, p. 251)، فهذا المفهوم مكافئ لمفهوم رد القاضي ويزيد عليه بأن الرد لا يتعلق بالقاضي فقط وإنما بهيئة المحلفين كذلك.

كما يُعرف بأنه تلك الحالة التي يتنحى فيها القاضي عن القضية، إذا كان من غير المناسب أن يفصل فيها، نظرا لإمكانية وجود تحيز فعلي أو مفترض من قبل القاضي ضد أحد الأطراف. ويمكن للقاضي أن يتنحى بمحض إرادته، أو يمكن لأي طرف أن يتقدم بطلب للقاضي للتنحي بنفسه، ولهذا الأخير أن يقرر ما إذا كان سيوافق على هذا الطلب ويتنحى أم لا (Thomson Reuters, 2023).

نستنتج أن المفهوم الجزائري والإنجليزي متشابهين فكلاهما إجراءين يتم اللجوء إليهما في حالة وجود احتمال تحيز القاضي نحو أحد الأطراف.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأمريكي

مثل النظام القضائي الإنجليزي يُقابل مفهوم رد القاضي في النظام الأمريكي مفهوم **recusal** الذي يعني:

"انسحاب القاضي من النظر في دعوى قضائية بسبب المصلحة الذاتية أو التحيز أو لعدم إمكانية إصدار قرار عادل ونزيه أو الاعتراض على قاضٍ أو هيئة محلفين لإمكانية عدم الحياد" (Blackwell, 2008, p. 418).

نفهم من خلال هذا التعريف أن مفهوم **recusal** هو إجراء يرمي إلى الحفاظ على موضوعية القاضي وعدم انحيازه لأحد أطراف النزاع للوصول إلى حكم عادل وينجر عن هذا الإجراء تنحي القاضي من النظر في القضية إذا ما كان هناك احتمال لانحيازه.

و يمكن أن يكون انسحاب القاضي بنفسه أو أن يقدم طلب لتنحيته لوجود احتمال انحيازه نحو أحد أطراف القضية (Blackwell, 2008, p. 418).

وهناك من يعتبر إجراء التنحية الأمريكي (recusal procedure) غير دستوري كون القاضي الذي يتم طلب تنحيه، والذي يشكك في حياده هو القاضي نفسه الذي يقرر ما إذا كان التنحي ضروريا أم لا، فالقضاة أنفسهم هم من يقررون فيما إذا كان التنحي مبررًا (Bam, 2015, p. 1138). ويمكن أن يؤدي نظر القاضي في قرار تنحيته إلى عدم موضوعية هذا القرار وتمسك القاضي بالنظر في قضية يمكن أن ينحاز فيها إلى أحد أطراف النزاع.

- المقارنة

رأينا بأنه يوجد مقابل لمفهوم **رد القاضي** في النظام القضائي الإنجليزي والأمريكي وهو **recusal** فكلاهما يعني ذلك الطلب الذي يقدمه أحد أطراف النزاع لتغيير القاضي المكلف بالفصل في القضية ويكون رد القاضي في كل من القانون الجزائري والأنجلوساكسوني إذا ما كان هناك احتمال تحيز القاضي لأحد الأطراف، لكن يمكن أن ينسحب القاضي من تلقاء نفسه في القضاء الإنجليزي والأمريكي كما أن طلب رد القاضي يقدم إلى القاضي نفسه الذي يريد أحد الأطراف رده وهذا القاضي هو من يقرر قبول أو رفض هذا الطلب، لكن الأمر يختلف في النظام القضائي الجزائري حيث ينسحب القاضي بطلب من الأطراف ولا يرفع طلب الرد للقاضي المراد تنحيته بل لرئيس الجهة القضائية الموظف بها أو للجهة القضائية الأعلى منها درجة. وفي القضاء الإنجليزي والأمريكي لا يتعلق المفهوم فقط برد القاضي بل يشمل كذلك رد هيئة المحلفين.

- التعليق على الترجمة

أتى المترجمون الأربعة في ترجمتهم للمفهوم رد القاضي بالمقابلات الآتية:

المترجم 1 The judge's reply المترجم3 Recusal of the judge

المترجم2 The reply المترجم4 To dismiss the judge

تمثل مقابل رد القاضي الذي جاء به المترجم الأول في **the judge's reply** وجاءت ترجمة المترجم الثاني مشابهة حيث اكتفى بمصطلح **reply** وحده، الذي يشير إلى: "بيان مكتوب من قبل المدعي في قضية مدنية ردًا على دفاع المدعى عليه" .(Collin, 2004, p. 257)

نلاحظ أن الترجمة التي جاء بها المترجمان تشكل **تكافؤا شكليا** حسب تصنيف **هارفي**، فقد نقلا المفهوم نقلا حرفيا دون بحث عن المعنى المقصود حيث لا يُراد برد القاضي "إجابة القاضي" ولكن تغيير القاضي الفاصل في النزاع لهذا فإن المترجمين لم يُوفقا في نقل المفهوم.

فيما تمثلت ترجمة المترجم الثالث في المقابل المتمثل في عبارة **the recusal of the said judge**، فقد استعمل تقنية **التكافئ الوظيفي** حسب تصنيف **هارفي** حيث أن مفهوم **recusal** يُؤدي نفس وظيفة مفهوم رد القاضي في القانون الجزائري كما هو موضح أعلاه.

أما المترجم الرابع فترجم مفهوم رد القاضي بعبارة **dismiss the judge**، وهي ترجمة كلمة بكلمة تشكل **تكافؤا شكليا** وفقا لتصنيف **هارفي**، حيث يدل فعل **dismiss** على: "السماح بالذهاب ، أو إنهاء مهام الموظف، أو رفض القاضي مواصلة النظر في القضية وبذلك إنهائها قبل نهايتها" (Blackwell, 2008, p. 142)، كما يعرف بأنه: " طرد الموظف من الوظيفة، أو رفض المحكمة الدعوى أو الطعن" .(Collin, 2004, p. 96)

نلاحظ بأن مفهوم **dismiss** يشير إلى طرد الموظف أو رفض الدعوى أو مواصلة النظر فيها، فهذا المفهوم يبتعد عن معنى المفهوم المصدر فهو لا يعني طلب تنحية القاضي لافتراض عدم حياده، حيث يبدو أن المترجم لم يبحث عن المعنى المقصود وترجم العبارة حرفيا لكن هذا النقل الحرفي كان خاطئا لأنه انحرف عن المعنى.

نستنتج أن البحث في النظام القانوني الهدف عن المفهوم المقابل كان سيساعد المترجمين في التوصل إلى الترجمة المناسبة والمتمثلة في **recusal** ، وحتى إن وُجدت بعض الاختلافات بين المفهومين إلا أن مفهوم **recusal** يُمثل الترجمة الصحيحة كون المفهومان متفقين في النقطة الجوهرية للمفهوم والمتمثلة في طلب تغيير القاضي لاحتمال تحيزه إلى جانب أحد أطراف النزاع.

- النموذج السابع: مفهوم الطعن بالنقض
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 6، صفحة رقم 405، من الجملة الآتية:

"حيث إن الطعن بالنقض المرفوع من قبل النائب العام قد استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلا".

  - تعريف المفهوم

يعتبر مفهوم الطعن بالنقض في القانون الجزائري طريقة من طرق الطعن غير العادية، لا يمكن اللجوء إليه إلا إذا كان الحكم أو القرار المطعون ضده قد فصل في الموضوع واستوفى كل طرق الطعن العادية ولا يهدف هذا الطعن إلى الفصل في النزاع بل إلى النظر في مدى التطبيق السليم للقانون وإلغاء ما يخالفه دون مناقشة وقائع القضية. فإذا وجدت المحكمة العليا خطأ في تطبيق قضاة الجهة الأدنى درجة للقانون تقوم بنقض وإبطال القرار المطعون فيه بالنقض إما جزئيا أو كليا. وإذا رأت أن القرار المطعون فيه سليم من الناحية القانونية يرفض الطعن بالنقض ويتم تنفيذ القرار المطعون فيه وتنقضي الدعوى، ولا ينظر فيها من جديد (مورال، 2013، ص 84).

ومنه، فإن الطعن بالنقض هو نوع من أنواع الطعن غير العادية التي يتم اللجوء إليها بعد استعمال كل طرق الطعن العادية ويُرفع أمام أعلى جهة قضائية في الجزائر والمتمثلة في المحكمة العليا. والهدف منه ليس إعادة النظر في موضوع القضية ولكن في مدى قانونية الحكم أو القرار المطعون فيه.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي

يوجد استئناف أمام أعلى جهة قضائية في بريطانيا وهي **Supreme Court** يسمى بـ **appeal** (أنظر نموذج الاستئناف ص 238) لكن لا وجود لما يقابل مفهوم بالطعن بالنقض،

فأعلى جهة قضائية إنجليزية (supreme court) هي آخر درجة تنظر في النزاع وليست جهة قضائية تنظر في مدى احترام الأحكام المطعون فيها للقانون، بل الطعون التي تنظر فيها المحكمة العليا (supreme court) هي تلك المتعلقة بنقاط القانون المثيرة للجدل ذات الأهمية العامة وكذا القضايا ذات الأهمية الدستورية الكبرى التي تمس مصلحة الشعب. ولتقديم استئناف إلى المحكمة العليا، يجب في معظم الحالات التقدم أولاً إلى المحكمة التي أصدرت الحكم لطلب الإذن بالاستئناف. (The supreme court, 2023)

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأمريكي

بالنسبة للنظام القضائي الأمريكي يطلق على الطعن أمام جميع الهيئات القضائية اسم **appeal** (أنظر نموذج الاستئناف ص 245) وتفصل أعلى هيئة قضائية في قضاء الولايات المتمثلة في المحكمة العليا (supreme court) في أغلب ولايات أمريكا في القضايا المستأنفة التي تتسم بكونها مهمة ولا تتعلق فقط بمصلحة المتقاضين بل بنقاط القانون المهمة وبسير العدالة .(Meador, 1991, p. 14)

أما في القضاء الفدرالي فيكون الطعن **appeal** أمام المحكمة العليا للولايات المتحدة في القضايا التي يوجد فيها انقسام في الرأي بين محاكم الاستئناف أو عندما تتعلق القضايا بمسألة دستورية

مهمة أو مسألة قانون اتحادي بحاجة إلى توضيح (Administrative office of the U.S courts, 2010, p. 13).

- المقارنة

رأينا أن الطعن بالنقض يقابله الاستئناف أمام المحكمة العليا في النظام القضائي الإنجليزي والأمريكي المسمى **appeal** فكلا الاستئنافيين يرفعان أمام أعلى هيئة قضائية لكن الطعن بالنقض لا يفصل في موضوع النزاع إنما يتمثل الهدف منه في التأكد من تطبيق قضاة الجهة القضائية الأدنى للقانون في حين أن الاستئناف **appeal** في القضاء الأمريكي أو الإنجليزي يكون في قضايا محددة ويتم الفصل في موضوعها.

- التعليق على الترجمة

ترجم المترجمون مفهوم الطعن بالنقض على النحو الآتي:

المترجم 1 appeal to the supreme court المترجم3 appeal in cassation

المترجم2 appeal to the final court of appeal المترجم4 appeal in cassation

لقد ترجم المترجمان الأول والثاني مفهوم الطعن بالنقض على التوالي بعبارتي **appeal to the supreme court** و **appeal to the final coourt of appeal**، وبهذا يكون قد استعمل تقنية **الترجمة الوصفية أو الشارحة** وفقا لتصنيف **هارفي**، وبينا من خلال الترجمة الجهة التي

يُرفع أمامها الطعن بالنقض، حيث أن المفهوم الذي يحتويه النظام القضائي الهدف هو مفهوم **appeal** الذي يعني الاستئناف ولا يظهر من خلاله الجهة التي يرفع أمامها هذا الاستئناف، إذ لا يوجد مقابل مطابق للمفهوم نظرا لاختلاف أجهزة القضاء ووظائفها في كل من النظامين القضائيين الجزائري والأنجلوساكسوني، فالطعن بالنقض في القانون الجزائري يهدف إلى التحقق من احترام القضاة للقانون عند إصدار الحكم المطعون فيه، إذ أن المحكمة العليا الجزائرية هي محكمة قانون، في حين أن الاستئناف **appeal** في النظامين يتم الفصل من خلاله في موضوع النزاع.

فترجمة المترجم الأول المفهوم بعبارة **the appeal to the supreme court** هي ترجمة ملائمة كون الطعن بالنقض طعن يُرفع أمام المحكمة العليا، أما المترجم الثاني فقد أتى بترجمة مشابهة واختار عبارة **final court of appeal** أي المحكمة الأخيرة التي يتم الاستئناف أمامها عوض مصطلح **supreme court** الذي اختاره المترجم الأول، والطعن بالنقض هو طعن أمام آخر درجة للتقاضي لكن كان من الأفضل أن يستعمل المترجم مصطلح **supreme court** تحريا للوضوح، وحتى يتمكن القارئ عند القيام بترجمة عكسية بإيجاد المصطلح المصدر ومن ثم معرفة وظائف المحكمة العليا في النظام الجزائري في حالة ما أراد البحث عنها.

وجاء المترجمان الثالث والرابع بالمقابل المتمثل في **appeal in cassation** ، حيث وظفا تقنية **التكافؤ الشكلي** وفقا لتصنيف **هارفي**، فيمكن أن يكون المترجمان قد تأثرا بالتسمية الفرنسية للطعن بالنقض **pourvoi en cassation** (Herbst & Readett, 1989, p. 703)، فاستعانا بها وترجماها كلمة بكلمة إلى الإنجليزية، وهذا التكافؤ الشكلي لم ينقل معنى المفهوم المصدر، في حين أن ترجمة المترجمين الأول والثاني نقلت جانبا مهما في المفهوم وهو الجهة التي يُرفع أمامها الطعن وترجمة المترجم الأول هي الأنسب كونه جاء بمصطلح **Supreme court** الذي يقابل مصطلح المحكمة العليا.

- النموذج الثامن: قرار الإحالة
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 6، صفحة رقم 405، من الجملة الآتية:

"يجوز لرئيس محكمة الجنايات إذا رأى أن التحقيق غير واف او اكتشف عناصر جديدة بعد صدور **قرار الإحالة** أن يأمر باتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق التي يراها لازمة ...".

  - تعريف المفهوم

يُشير قرار الإحالة في السياق إلى القرار الصادر عن غرفة الاتهام التي تشكل ثاني درجة للتحقيق كما بينا في تحليل نموذج غرفة الاتهام (أنظر نموذج غرفة الاتهام ص 148).

وتنص المادة 197 من الأمر 66-155 على أنه: "إذا رأت غرفة الاتهام أن وقائع الدعوى المنسوبة إلى المتهم تكون جريمة لها وصف الجناية قانونيا فإنها تقضي بإحالة المتهم إلى محكمة الجنايات ولها أيضا أن ترفع إلى تلك المحكمة قضايا الجرائم المرتبطة بتلك الجناية" (1966).

ومن خلال هذا التعريف القانوني يمكننا القول أن قرار الإحالة هو القرار الذي تُصدره غرفة الاتهام والذي يقضي بإحالة القضية، إذا ما اعتُبرت الجريمة جناية، إلى محكمة الجنايات حتى تفصل فيها.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأنجلوساكسوني

لا توجد في النظام القضائي الانجلوساكسوني جهة قضائية داخل المحكمة تقوم بمهام غرفة الاتهام وهو المفهوم الذي تعرضنا له بالتحليل والمناقشة فيما سبق (أنظر نموذج غرفة الاتهام ص 148)، وعدم وجود هذه الجهة القضائية يعني عدم وجود مفهوم قرار الإحالة، كونه قرار صادر عن هذه الغرفة.

حيث أن النظام الأنجلوساكسوني يعتمد في الإجراءات الجزائية كما وضحنا سابقا (أنظر عنصر اختلاف نوع النظام الجنائي ص 73) على النظام الاتهامي أين يتبادل الخصمان الدفاع والاتهام وتقع مهمة البحث عن الأدلة عليهما دون تدخل القاضي الذي يكتفي بالحكم لصالح الطرف الذي يملك الأدلة الأقوى، وتُرفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة دون أن تمر بمرحلة التحقيق على عكس النظام الجزائري حيث توجد مرحلة تحقيق وهي على درجتين، (أنظر نموذج غرفة الاتهام

ص148)، وإذا لم يرضى الطرفين بما توصلت إليه الدرجة الأولى أي قاضي التحقيق، يمكنهم الاستئناف أمام الجهة الثانية المتمثلة في غرفة الاتهام التي تُصدر قرار الاتهام.

- التعليق على الترجمة

تمثلت الترجمات التي أتى بها المترجمون الأربع كمقابل بمفهوم قرار الإحالة فيما يلي:

المترجم 1 The deferring award المترجم3 The referral decision

المترجم2 The referral decision المترجم4 The referral decision

جاء المترجم الأول بمقابل **the deferring award** وهو يُشكل **تكافؤا شكليا** وفقا لتصنيف **هارفي** حيث ترجم المفهوم كلمة بكلمة، فقد أراد التعبير عن القرار بمصطلح **award** الذي يدل على "الحكم الصادر عن المُحكم" (Oxford Dictionary of Law, 2003, p. 31)، وهو مفهوم يبتعد عن المفهوم المصدر حيث أن القرار هو: "حكم صادر عن جهة قضائية تفصل في الدعوى بعد الاستئناف" (القرام، 1992، ص 28)، فالقرار وفقا للسياق الذي جاء فيه المفهوم هو حكم صادر عن غرفة الاتهام بعد استئناف أمر قاضي التحقيق، وليس حكما صادرا عن المُحكم.

وكما يُعرف مفهوم **award** بأنه: "القرار النهائي لمحكمة أو هيئة محلفين أو محكمة إدارية بمنح تعويضات لأحد الأطراف".(Wild, 2006, p. 39)

نلاحظ أن هذا المعنى يقترب من معنى القرار كون القرار صادر عن جهة قضائية لكن هذا ليس قرارا قاضيا بمنح تعويض. وكان من الأفضل اختيار مصطلح **decision** الذي يعبر أكثر عن مفهوم القرار فهو:

"نتيجة تم التوصل إليها بعد النظر في الوقائع والقانون المعمول به إذا لزم الأمر؛ قرار قضائي أو حكم" (Blackwell, 2008, p. 128) ، إذ يشير هذا المفهوم إلى قرار قضائي صادر عن هيئة قضائية وهو المعنى الذي يدل عليه مفهوم القرار في القانون الجزائري. أما مفهوم **deferring** فيعني الفعل **to defer:** "يُؤجل لوقت لاحق، تأجيل" (Blackwell, 2008, p. 128)، فهذا المفهوم يعني تأجيل أمر إلى تاريخ لاحق، في حين أن الإحالة تعني تمرير القضية إلى محكمة الجنايات.

وبالتالي، حاول المترجم ترجمة المفهوم كلمة بكلمة فجاءت الترجمة تدل على قرار المحكم بالتأجيل، فالترجمة خاطئة نتيجة للفهم الخاطئ لمفهوم الإحالة.

أما المترجمون الثاني والثالث والرابع فقد جاءوا بعبارة **The referral decision** كمقابل لمفهوم قرار الإحالة حيث استعملوا تقنية **التكافؤ الشكلي** وفقا لتصنيف **هارفي**، فقد رأينا أن مصطلح **decision** يعبر عن مفهوم القرار أما مفهوم **referral** فيعني: "إحالة مشكل إلى شخص آخر لاتخاذ قرار بشأنه" (Collin, 2004, p. 252)، وهذا المعنى قريب من معنى الإحالة في المفهوم المصدر إلا أن الإحالة تكون إلى جهة قضائية وليس إلى شخص. وفي ظل غياب مكافئ للمفهوم المصدر لجأ المترجمون إلى التكافؤ الشكلي أي الترجمة كلمة بكلمة، لكن من الجلي أن يُوضح

للقارئ أن قرار الإحالة هذا صادر عن الدرجة الثانية للتحقيق في النظام القضائي الجزائري، وذلك عن طريق إضافته شرحا للمفهوم في المتن أو في الحاشية لإزالة الإبهام الذي قد ينتج عن التكافؤ الشكلي.

- النموذج التاسع: مفهوم حكم غيابي
  - موقع المفهوم

المفهوم مأخوذ من القرار رقم 1، صفحة رقم 289، من الجملة الآتية:

"...وفقا للمادة 182 فقرة 02 من قانون العقوبات وهذا غير جائز قانونا لأن محكمة الجنايات ليس بإمكانها إصدار **حكم غيابي** ضد متابع بجنحة...".

  - تعريف المفهوم

تنص المادة 272 من القانون 08-09 على أنه: "إذا لم يحضر المدعي عليه أو وكيله أو محاميه، رغم صحة التكليف بالحضور، يفصل القاضي غيابيا" (2008)،

يعني نص هذه المادة أنه إذا صدر حكم قضائي في غياب المدعى عليه أو وكيله أو محاميه رغم تبليغه وتكليفه بالحضور يكون الحكم غيابيا.

ووضح عمارة بلغيث أن الحكم يصدر غيابيا إذا لم يسبق للمدعى عليه الحضور في الدعوى. ولا يعتبر الحكم غيابيا إلا بعد انتهاء الجلسة التي صدر فيها الحكم في غياب المدعي عليه (2002، ص 124)، ومنه فإن حضوره قبل انتهاء الجلسة يجعل من الحكم حضوريا.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الإنجليزي

يطلق على الحكم الغيابي في النظام القضائي الإنجليزي مصطلح **Default judgment** الذي تُعرفه المادة 12.1 من قواعد الإجراءات المدنية للمملكة المتحدة بأنه الحكم بدون محاكمة، وذلك في حالة عدم تقديم المدعى عليه إقرارًا بالتبليغ (acknowledgment of service) ؛ أو عدم تقديم دفاعه (Ministry of justice, 2023). والحكم الغيابي هو حكم إداري وليس حكما صادرا خلال المحاكمة، كما أنه عبارة عن فصل مبكر في الدعوى (Thomson Reuters, 2023).

ومنه، فإن الحكم الغيابي ليس حكما ناتجا عن نهاية المحاكمة ولكنه حكم يترتب عن عدم تقديم المدعي عليه دفاعه أو عدم تقديمه إقرارا بالتبليغ.

- المفهوم المقابل في النظام القضائي الأمريكي

يوجد في النظام القضائي الأمريكي مثل النظام القضائي الإنجليزي مفهوم **Default judgment**، وهو حكم تصدره المحكمة في حالة عدم التزام أحد أطراف الدعوى بتنفيذ إجراء أمرت به المحكمة، ولا يُؤدي ذلك إلى منع عرض القضية على المحكمة فقط ولكنه يؤدي أيضًا إلى الحكم لصالح الطرف الملتزم، فعلى سبيل المثال عندما يتم استدعاء المدعى عليه للمثول أمام المحكمة في قضية رفعها المدعي، ولا يستجيب لأمر المحكمة، يمكن للقاضي أن يحكم بالحكم الغيابي الذي يصدر لصالح المدعي. ويلتزم المدعى عليه، رغم عدم حضوره أمام المحكمة،

بحكم المحكمة الغيابي ويخضع لجميع العقوبات التي تقرها المحكمة (legal information institute, 2023).

ويُعتبر الحكم الغيابي ملزما ويمكن إصداره ضد الطرف الذي لم يلتزم بالرد على شكوى، أو الظهور في جلسة استماع أو محاكمة مقررة، أو التقيد بإقرار التبليغ (a discovery order) (Thomson Reuters, 2023).

نستنتج أن مفهوم **Default judgment** يشير إلى الحكم الذي يصدر دون محاكمة إذا لم يحضر المدعى عليه المحاكمة أو لم يرد على الدعوى المرفوعة من قبل المدعي.

- المقارنة

إن مفهومي **الحكم الغيابي** و **Default judgment** يلتقيان في كونهما يدلان على حكم صادر في غياب المدعى عليه أو عند عدم تقديم دفاعه، لكن يبقى وجود الاختلافات بين المفاهيم القانونية أمرا حتميا ولا مفر منه نظرا لاختلاف تنظيم وأسس وتاريخ كل نظام قانوني، فالحكم الغيابي في القانون الجزائري هو حكم يفصل في الموضوع مثل أي حكم آخر بعد إجراء محاكمة باستثناء أنه يصدر في غياب المدعى عليه في حين أن الحكم الغيابي في القانون الإنجليزي والأمريكي يصدر دون محاكمة كما أنه يصدر دون النظر في موضوع النزاع لصالح المدعي في القضاء الأمريكي.

- التعليق على الترجمة

أتى المترجمون الأربعة بالمقابلات الآتي ذكرها:

المترجم1 Ruling in absentia المترجم3 Judgment in absentia

المترجم2 Judgement in default المترجم4 Decision in absentia

جاءت ترجمات المترجم الأول والثالث والرابع متشابهة ويظهر أنهم قد استعملوا تقنية **التكافؤ الشكلي** حسب تصنيف **هارفي**، حيث نقلوا المصطلح المصدر كلمة بكلمة، لكن رغم ذلك فإن الترجمات تؤدي المعنى حيث يعرف مصطلح **in absentia** بأنه: "في غياب شخص معين" (Collin, 2004, p. 150).

فالمصطلح يعبر عن صفة المفهوم المصدر المتمثلة في كون الحكم **غيابي** أي صدر في غياب شخص معين.

أما مصطلح **ruling** فيُعرف بأنه:

"قرار صادر عن شخص لديه سلطة رسمية مثل قاض أو قاضي صلح أو محكم أو رئيس" (Collin, 2004, p. 266)، فالمصطلح يُؤدي معنى الحكم، وهو نفس المعنى الذي يشير إليه مصطلح **judgment** الذي يعرف بأنه:

"قرار صادر عن المحكمة في قضية معينة" (Oxford Dictionary of Law, 2003, p. 271) .

أما مصطلح **decision** فقد رأينا تعريفه عند تحليل نموذج قرار الإحالة فهو يُشير إلى قرار صادر عن هيئة قضائية.

نلاحظ أن المقابلات التي جاء بها المترجمون لمفهوم الحكم تدل كلها على قرار صادر عن قاض أو جهة قضائية، فقد أدت مفهوم الحكم.

كما أن مصطلح **in absentia** يؤدي معنى **غيابي** كذلك وبالتالي فالترجمة التي جاء بها المترجمون الثلاثة تنقل المعنى رغم حرفيتها.

وتمثلت ترجمة المترجم الثاني في **judgment in default** والتي تمثل **تكافؤا وظيفيا** لمفهوم "الحكم الغيابي" حسب تصنيف **هارفي** كما رأينا من خلال البحث عن المفاهيم المقابلة في النظام الهدف حيث وجدنا أن مفهوم **Default judgment** يشبه المفهوم المصدر فهو يعني إصدار الحكم في غياب المدعى عليه لكن المفهومان يختلفان في بعض النقاط من بينها صدور الحكم الغيابي في النظامين الأمريكي والإنجليزي بدون محاكمة على عكس المفهوم الجزائري، وبهذا يكون المترجم الثاني قد استعمل تقنية التكافؤ الوظيفي.

وقد ترجم معجم المفردات القانونية مفهوم الحكم الغيابي بـ **judgment by default** (الترجمة، 2010، ص 83) وترجها معجم Dictionnaire des termes commerciaux, financiers et juridiques من الفرنسية **jugement par défault** إلى اللغة الإنجليزية فجاء

بالمقابل المتمثل في: **Judgment by default, default judgement** (Herbst & Readett, 1989, p. 535) .

وعلى الرغم من كون المكافئات الشكلية جاءت مؤدية للمعنى، إلا أن هذا المقابل الوظيفي الذي اقترحه المعجمان والذي جاء به المترجم الثاني يشكل الترجمة الأنسب ومن الأفضل استعماله كونه مكافئ وظيفي قريب إلى ذهن القارئ الإنجليزي لوجوده في النظام القانوني الهدف.

ويمثل الجدول الآتي عدد التقنيات المستعملة من قبل كل مترجم في النماذج المختارة من المفاهيم المتعلقة بالنشاط القضائي الجزائري:

جدول رقم 4

التقنيات المستعملة في ترجمة نماذج المفاهيم المتعلقة بالنشاط القضائي الجزائري

	تكافؤ شكلي	تكافؤ وظيفي	ترجمة وصفية أو شارحة
المترجم الأول	**7**	**1**	**1**
المترجم الثاني	**5**	**3**	**1**
المترجم الثالث	**7**	**2**	**/**
المترجم الرابع	**8**	**1**	**/**

المجموع	**27**	**7**	**2**
المجموع الكلي	**36**		

لجأ المترجمون إلى استعمال ثلاث تقنيات في ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنشاط القضائي الجزائري حيث وظفوا تقنية التكافؤ الشكلي بشكل كبير ثم لجأوا إلى تقنية التكافؤ الوظيفي، وفي الأخير استعمل كل من المترجم الأول والثاني تقنية الترجمة الوصفية أو الشارحة مرة واحدة فقط.

وقد جمعنا عدد التقنيات التي استعملها المترجمون الأربعة في كل النماذج المختارة في الجدول الموضح فيما يأتي:

جدول رقم 5

التقنيات المستعملة في النماذج المختارة

التقنية	العدد
التكافؤ الشكلي	**71**
التكافؤ الوظيفي	**28**

الترجمة الوصفية أو الشارحة	**5**
أخرى	**1**
المجموع	**105**

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن المترجمين الأربع قد لجأوا إلى استعمال التكافؤ الشكلي بشكل كبير ليليه مباشرة التكافؤ الوظيفي ثم تقنية الترجمة الشارحة بعدد قليل كما استعملوا تقنية أخرى غير واردة في تصنيف **هارفي** هي تقنية الحذف بشكل نادر.

6.4 جرد تقنيات الترجمة المستعملة في المدونة

يمثل الجدول الآتي بيانه عدد التقنيات المستعملة في ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الموجودة في المدونة، وقد حاولنا قدر الإمكان استخراج جميع التقنيات المستعملة في ترجمة هذه المفاهيم وهناك احتمال إفلات بعض منها منا نظرا لوجود تشابه بين بعض المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي ومفاهيم قانونية أخرى وذلك في حالات استثنائية فقط، وقمنا بتوضيحها فيما بعد في شكل بياني.

جدول رقم 6

تقنيات الترجمة المستعملة في المدونة

التقنية	العدد	النسبة
تكافؤ شكلي	**275**	**63,36%**
تكافؤ وظيفي	**141**	**32,48%**
ترجمة وصفية أو شارحة	**7**	**1, 61%**
أخرى	**11**	**2,53%**
المجموع	**434**	**100%**

رسم توضيحي رقم 1

نسب التقنيات المستعملة في المدونة

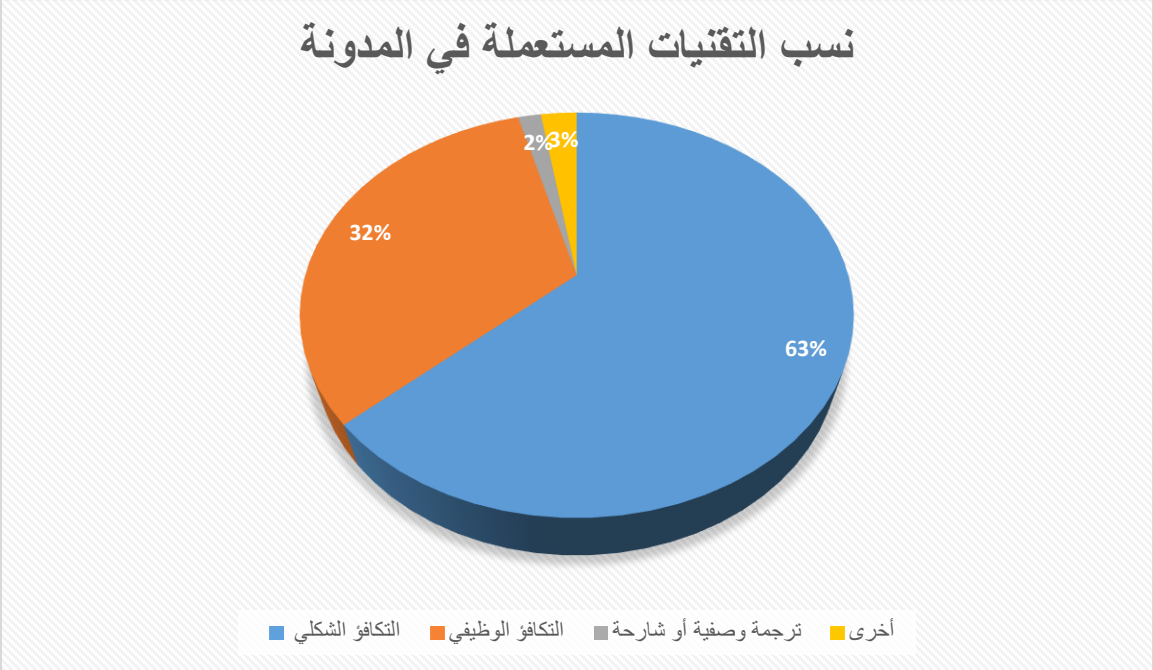

يظهر لنا أن المترجمين استعملوا 3 تقنيات من بين التقنيات التي صنفها هارفي لترجمة المصطلحات المتعلقة بالثقافة في النص القانوني، عند نقلهم للمفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري، ووظفوا عند ترجمتهم لأغلب النماذج تقنية التكافؤ الشكلي بنسبة **63,36%** وقد يعود ذلك إلى غياب المفهوم المقابل في النظام القضائي الهدف، ثم جاء استعمال التكافؤ الوظيفي في المرتبة الثانية بنسبة **32,48%**، حيث قاموا من خلال هذه التقنية بالإتيان بمقابل يُؤدي نفس وظيفة المفهوم المصدر، إذ أنه رغم الاختلاف الكبير بين المفاهيم القانونية بين الأنظمة القانونية

إلا أنه هناك مفاهيم قد تلتقي من حيث وظيفتها مع المفاهيم المصدر لكن أحيانا يكون استعمال هذه التقنية فيه مجازفة خاصة إذا كان المكافئ الوظيفي يختلف عن المفهوم المصدر في كثير من النقاط، فالمكافئ الوظيفي كثيرا ما يكون خاصا بالثقافة والنظام القانوني الهدف الأمر الذي يُؤدي إلى الابتعاد عن المفهوم المصدر والفشل في نقل معناه إلى اللغة المنقول إليها.

ثم لجأ المترجمون إلى توظيف تقنية الترجمة الوصفية أو الشارحة بنسبة **1,61%** وذلك عن طريق وصف المفهوم أو شرحه، ولاحظنا عدم استعمال المترجمين الأربعة لتقنية الاقتراض التي أوردها هارفي في تصنيفه.

كما استعمل المترجم عند نقله لهذه المفاهيم تقنية أخرى لا يتضمنها تصنيف هارفي وهي تقنية الحذف، وذلك بنسبة **2,53%** وهي تقنية يمكن أن تمس المعنى ولا ينبغي اللجوء إليها إلا في حالات خاصة عندما لا توجد أمام المترجم خيارات أخرى، أو إذا كان حذف المفهوم لا يمس بمعنى النص لكننا نرى أنه ينبغي أن يحاول المترجم الابتعاد عن استعمال هذه التقنية قدر المستطاع خاصة في الترجمة القانونية عامة وفي الأحكام القضائية بصفة خاصة فهي نصوص تتطلب نقلا دقيقا للمعنى.

كما حاولنا تعداد التقنيات المستعملة من قبل كل مترجم عند ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري في المدونة بأكملها، وقمنا بإدراجها في الجدول الآتي بيانه:

جدول رقم 7

التقنيات المستعملة في المدونة من قبل كل مترجم

	المترجم رقم 1	المترجم رقم 2	المترجم رقم 3	المترجم رقم 4
تكافؤ شكلي	**72**	**66**	**66**	**72**
تكافؤ وظيفي	**33**	**37**	**35**	**36**
ترجمة وصفية أو شارحة	**2**	**2**	**2**	**0**
أخرى	**2**	**3**	**6**	**0**
المجموع	**109**	**108**	**109**	**108**
المجموع الكلي	**434**			

يبين الجدول أن التقنية الأكثر استعمالا عند نقل المترجمين الأربعة للمفاهيم المتعلقة بالنظام تتمثل في التكافؤ الشكلي ليليها التكافؤ الوظيفي، وجاء استعمال تقنية الترجمة الوصفية أو الشارحة بنسبة ضئيلة من قبل المترجمين الأول والثاني والثالث، كما لجأ

المترجمون إلى استعمال تقنية أخرى لا يتضمنها تصنيف هارفي هي تقنية الحذف وذلك نادرا في حين لم يوظف المترجم الرابع هذه التقنية.

وبالتالي، نلاحظ أن المترجمين لجأوا إلى التقنيات نفسها وبنسب متقاربة، باستثناء المترجم الرابع الذي اكتفى باستعمال تقنيتي الترجمة الحرفية والتكافؤ الوظيفي.

7.4 خلاصة الفصل

قمنا من خلال هذا الفصل بدراسة تحليلية مقارنة لترجمة مجموعة من المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري التي اخترناها من سبعة قرارات مأخوذة من مجلة المحكمة العليا. وحاولنا عند انتقائنا لهذه النماذج تغطية الأنواع الثلاثة للمفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري. واتبعنا عند تحليلها منهجية قائمة على القانون المقارن بغية إيجاد المفاهيم المقابلة ثم المقارنة بينها إن وجدت، وخلصنا إلى أن عملية البحث عن المفاهيم المقابلة في النظام القضائي الهدف تساعد المترجم على إيجاد مكافئ المفهوم المصدر أو التأكد من عدم وجوده، كما تسمح هذه العملية بالإحاطة بالمفهوم المصدر الأمر الذي يُمكن المترجم من نقله نقلا دقيقا دون تحريف للمعنى. كما أن عملية المقارنة بين المفهوم المصدر والمفاهيم المقابلة الموجودة في النظام القانوني الهدف يسهل على المترجم اختيار المكافئ والتقنية الترجمية الأنسب.

واستنتجنا أنه لا ينبغي للمترجم عند بحثه عن المفاهيم المقابلة في النظام القضائي الهدف اختيار مفاهيم خاصة بالنظام القانوني الهدف والتي ينحرف معناها عن معنى المفهوم المصدر كأن يختار المترجم **crown court** أو **court of general jurisdiction** كمكافئين لمحكمة الجنايات فالمفهومان رغم أنهما يشيران إلى هيئة قضائية لها اختصاصات مشابهة لاختصاصات محكمة الجنايات إلا أنهما مفهومين خاصين بالنظام القانوني الهدف واختيارهما كمقابل قد يؤدي إلى غموض ومغالطات تصعب على المتلقي فهم المعنى المقصود.

كما أن المترجمين الأربعة لم يستعملوا تقنية الاقتراض وقد يعود ذلك لتجنبهم إضفاء الغرابة على النص المترجم. ولم يكن هناك تنويع من طرف المترجمين في استعمال تقنيات الترجمة حيث لم نلمس لجوؤهم لتقنيات أخرى باستثناء تقنية الحذف ونحسب أن ذلك راجع لتركيزهم على النقل الحرفي وخوفا من انحرافهم عن المعنى.

وتوصلنا كذلك إلى أن المترجمين قد استعملوا في ترجمتهم لهذه المفاهيم تقنية التكافؤ الشكلي بالدرجة الأولى ثم تقنية التكافؤ الوظيفي، ليأتي توظيف تقنية الترجمة الوصفية أو الشارحة بنسبة قليلة، وهذه التقنيات تسمح للمترجم تحديد المقابل المناسب وتجاوز مشكلة اختلاف المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي.

خاتمة

يُعد موضوع نقل المفاهيم القانونية من لغة إلى أخرى موضوعا جوهريا في الترجمة القانونية، كون المفاهيم القانونية تشكل لب النصوص القانونية وأساسها كما أنها مفاهيم غير موحدة ومختلفة من نظام قانوني لآخر، الأمر الذي يجعل من عملية ترجمتها أمرا صعبا، لهذا قمنا بتسليط الضوء على ترجمة نوع محدد من هذه المفاهيم وهي المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري وحاولنا دراسة ترجمتها من اللغة العربية إلى الإنجليزية من خلال قرارات أخذناها من مجلة المحكمة العليا الجزائرية قام بترجمتها أربعة مترجمين عموميين، وقبل دراسة ترجمة هذه المفاهيم دراسة تحليلية مقارنة تعرضنا إلى المفهوم المتعلق بالنظام القضائي، حيث توصلنا إلى تقسيم المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري بناء على مضمون النظام القضائي، إلى مفاهيم متعلقة بالتنظيم المادي والهيكلي للنظام القضائي الجزائري وتشمل المفاهيم المتعلقة بتنظيم المحاكم وتقسيمها، ومفاهيم متعلقة بالتنظيم البشري للنظام القضائي الجزائري وتشمل رجال القضاء ومساعديهم وكذا أطراف النزاع، ويتمثل النوع الأخير في المفاهيم المتعلقة بالنشاط القضائي والتي تضم كل ما يتعلق بسير الدعوى والأحكام القضائية.

وخلصنا إلى أن المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي تُعتبر مفاهيم ذات أثر قانوني بالإضافة لكونها مفاهيم متغيرة نظرا لكون القوانين تعدل وتغير باستمرار.

ورأينا أن أهم العقبات التي تواجه المترجم عند نقل المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري في الأحكام القضائية من اللغة العربية إلى الإنجليزية هي الاختلاف الكبير الموجود بين

النظام القضائي الجزائري والنظاميين القضائيين الإنجليزي والأمريكي، حيث أن أنواع المحاكم والأجهزة القضائية مختلفة كثيرا بالإضافة إلى كون الإجراءات القضائية المتبعة ليست نفسها، وهذا ما ينجم عنه تباين كبير في المفاهيم القانونية بين النظام القانوني المصدر والنظام القانوني الهدف، وصعوبة كبيرة في نقل هذه المفاهيم من لغة لأخرى.

وبينت دراستنا التحليلية والمقارنة للنماذج المختارة اتجاه المترجمين الأربعة عند ترجمتهم المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري من العربية إلى الإنجليزية إلى استعمال ثلاث تقنيات من التقنيات التي صنفها هارفي لترجمة المصطلحات المتعلقة بالثقافة في النص القانوني، أولها تقنية التكافؤ الشكلي وذلك بشكل أساسي، وهذا يرجع إلى طبيعة الأحكام القضائية التي تتطلب الحذر الشديد والتقيد التام بالمضمون، وعدم المساس بالمعنى نظرا للآثار الوخيمة التي تترتب في حالة انحراف المترجم عن المعنى، حيث بلغت نسبة استعمال المترجمين للتكافؤ الشكلي نسبة **63,36%**، كما يرجع اللجوء لهذا التقنية إلى اختلاف النظام القضائي الجزائري والنظام القضائي الإنجليزي والأمريكي هذا ما يُصعب على المترجم استعمال تقنيات أخرى في ظل ندرة القواميس التي تسهل على المترجم المهمة خاصة تلك المتعلقة بشرح وترجمة المفاهيم القانونية الجزائرية من العربية إلى الإنجليزية. وجاء استعمال تقنية التكافؤ الوظيفي بالنسبة لكل من المترجمين الأربعة في المرتبة الثانية بنسبة **32,48%** ويعود ذلك لوجود بعض النقاط التي تلتقي فيها الأنظمة القضائية مثل احتوائها على مؤسسات قضائية متشابهة. وواجه المترجمون مشكلة

غياب المكافئ في اللغة الهدف باستعمال تقنية الترجمة الوصفية أو الشارحة مثل ترجمة مفهوم الطعن بالنقض بالمقابل المتمثل في: **appeal to the supreme court** وذلك بنسبة قليلة تمثلت في **1,61%**.

كما أن المترجمين الأول والثاني والثالث لجأوا إلى تقنية أخرى غير واردة في تصنيف هارفي، وهي تقنية الحذف حيث قاموا بحذف المفهوم أو جزء منه في حالات قليلة تقدر بنسبة **2,53%**، ونحسب أن ذلك قد يكون سهوا منهم أو ربما قصدا بسبب العجز عن إيجاد المقابل المناسب وفي كلتا الحالتين يعد هذا الحذف تقصيرا من قبل المترجمين كونه يخل بالمعنى، ولمسنا وقوع المترجمين في بعض الأخطاء أدت إلى تحريف معنى المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي مثل ترجمة المترجم الثاني مفهوم الدعوى العمومية بعبارة **civil lawsuit** في القرار رقم 3، حيث أن المترجم ابتعد كليا عن المعنى، لهذا فترجمة هذه المفاهيم تتطلب درجة كبيرة من التركيز حتى لا يقع المترجم في مثل هذه الأخطاء.

كما لاحظنا تداخل التقنيات في ترجمة المفهوم الواحد، فمفهوم المحكمة العليا ترجمه كل المترجمون بالمقابل المتمثل في **supreme court** حيث يبدو أن التكافؤ الشكلي هو التقنية المستعملة كون المترجمين قاموا بنقل العبارة كلمة بكلمة، كما يظهر أن التقنية المستعملة كذلك هي التكافؤ الوظيفي لأن **supreme court** تُمثل أعلى هيئة قضائية في النظام القانوني الهدف

مثلها مثل المحكمة العليا في القانون الجزائري كما أن المؤسستين تشتركان في وظيفة النظر في الطعون ضد الجهات القضائية الأدنى درجة.

ويمكننا تلخيص النتائج التي توصلنا إليها في النقاط التالية:

- أهمية إطلاع المترجم على الأنظمة القانونية الخاصة بكل بلد والإلمام بالمفاهيم الخاصة بمجال القانون عامة ومجال القضاء خاصة في الترجمة القانونية بصفة عامة وفي ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي بصفة خاصة.
- ينبغي للمترجم القانوني والمترجم الرسمي بصفة خاصة فهم معنى المفاهيم جيدا وأن لا يتسرع في ترجمتها مباشرة دون البحث الذي يمهد له طريق الترجمة السليمة للوصول إلى المقابل الذي ينقل المعنى، إذ يجب أن يحرص على دقة الترجمة فالخطأ في ترجمة النصوص القانونية أمر غير مقبول لأنها غالبا ما تكون محدثة لأثر قانوني والخطأ في ترجمة كلمة واحدة قد يُؤدي إلى خسائر مكلفة، لهذا فالمسؤولية التي تقع على عاتق المترجم كبيرة فلا ينبغي له أن يستهين بترجمة هذه النصوص ولا أن يقوم باختيار المكافئات الأولى التي يجدها أمامه في القاموس دون بحث وتمحيص عن معنى المفهوم والتغلغل في خبايا النظام القانوني.
- يمكن لاستعمال القانون المقارن الذي يقوم على المقارنة بين المفاهيم القانونية في النظام القضائي المنقول منه والنظام القضائي المنقول إليه أن يرشد المترجم إلى الترجمة المناسبة للمفهوم، فهو يتيح للمترجم التعرف على النظام القانوني الهدف أحسن واكتشاف المفاهيم التي تُستعمل في هذا

النظام، ويساعده كذلك على الإحاطة بالمفاهيم المصدر ونقل معناها دون إخلال به، كما أنه يمكن المترجم من مقابلة المفاهيم الموجودة في النظام المصدر والهدف وتحديد الفرق بينها وفيما كان يمكن استعمال المفاهيم الموجودة في النظام القضائي الهدف كمكافئ، حيث أن القانون المقارن يسمح بوضع كل المفاهيم المقابلة الممكنة أمام المترجم ويساعده على اتخاذ القرار المناسب بعد القيام بعملية المقارنة، باختيار أحد المفاهيم الموجودة في النظام الهدف وبهذا يكون المترجم قد استعمل تقنية التكافؤ الوظيفي أو بإمكانه اللجوء إلى تقنيات أخرى، في حالة وجود فراغ مفاهيمي ولم يكن هناك مفهوم مقابل في اللغة الهدف أو أن المفاهيم الموجودة في النظام الهدف تبتعد عن المعنى المصدر، مثل تقنية التكافؤ الشكلي أو الترجمة الوصفية أو الشارحة أو تقنيات أخرى.

- ويعد البحث الوثائقي من الوسائل المهمة التي بإمكان المترجم الاعتماد عليها عند ترجمته للمفهوم القانوني، حيث أن الاستعانة بالمعاجم والبحث في القوانين والمراجع القانونية الفقهية تلعب دورا حاسما في عملية إيجاد المكافئ الأنسب.

فالقانون المقارن والبحث الوثائقي يساعدان المترجم على فهم المفهوم المصدر والمفاهيم الموجودة في اللغة الهدف ويساعدان في عملية اتخاذ القرار وتحديد المقابل والتقنية الأنسب.

- توصلنا إلى نتيجة أن التكافؤ والمقابلات كانت جزئية، وإلى أن التطابق بين المفاهيم القانونية أمر نادر جدا نظرا لاختلاف الأنظمة القانونية.

- لمسنا في هذا البحث ندرة القواميس أو المعاجم الجزائرية التي تنصب على ترجمة مفاهيم ومصطلحات القانون الجزائري من اللغة العربية إلى اللغة الإنجليزية، وهو مشكل وعائق كبير أمام المترجم الرسمي يدفعه إلى استعمال قواميس ومعاجم المشرق العربي التي تختلف المفاهيم والمصطلحات التي تتضمنها عن تلك المتعلقة بالقانون الجزائري، كما أن هذا المشكل يُؤدي إلى لجوء المترجم إلى الفرنسية كلغة وسيطة فيبحث عن الترجمة الفرنسية للمفهوم الجزائري في المعاجم القانونية الجزائرية العربية–الفرنسية نظرا لتوفرها، فكل القوانين الجزائرية تملك نسخة فرنسية، ثم بعد ذلك يترجم المقابل الفرنسي للمفهوم إلى الإنجليزية بالاستعانة بالمعاجم القانونية الفرنسية–الإنجليزية، وهذا اللجوء إلى استعمال الفرنسية كلغة وسيطة كثيرا ما يؤدي إلى انحراف في المعنى والوقوع في فخ **false friends**، وهذا ما رأيناه عند التعرض لنموذج محكمة الذي تُرجم بالمقابل المتمثل في **tribunal** وهي ترجمة قد تكون متأثرة بالمصطلح الفرنسي «tribunal»، ولمسنا نفس الملاحظة بالنسبة لنموذج غرفة الاتهام (accusation chamber- chambre d’accusation)، ونموذج موثق (notary-notaire) ، وكذلك نموذج الطعن بالنقض (appeal in cassation-pourvoi en cassation)، فالمصطلحات القانونية الفرنسية والإنجليزية المعبر عنها بكلمات متشابهة ليست بالضرورة مصطلحات تشير إلى المعنى نفسه وليس من المناسب الاستعانة بالمصطلحات الفرنسية عند الترجمة من العربية إلى الإنجليزية دون بحث عن معانيها لأن ذلك قد يتسبب في تحريف

معنى المفهوم المصدر. وبهذا يبقى دور صانعي المعاجم محوريا في الترجمة القانونية كونهم يسهلون عمل المترجم ويمكنونه من الاتجاه مباشرة نحو المفاهيم المقابلة في اللغة الهدف.

وبناء على هذه النتائج، يمكننا القول بأن اختلاف المفاهيم القانونية المتعلقة بالنظام القضائي من لغة لأخرى ومن نظام قانوني لآخر، عقبة لا تبرر قيام المترجمين بنقلها حرفيا دون أن تكون الترجمة الحرفية مؤدية للمعنى، أو قيامهم بحذفها في حين أن وجودها يحمل وزنا في المعنى، بل ينبغي لهم ترجمة هذه المفاهيم بكل عناية عن طريق استعانتهم بالبحث الوثائقي والقانون المقارن لإيجاد المكافئ المناسب، كما يمكنهم اللجوء إلى تقنيات ترجمية تمكنهم من نقل معنى هذه المفاهيم مثل الترجمة الشارحة، ولا يكون نقل هذه المفاهيم من لغة لأخرى دون تمكن المترجمين من اللغتين المنقول منها والمنقول إليها، ودون بحث معمق في النظام القانوني والنظام القانوني الهدف.

وفي الختام، هذه النتائج ليست عامة إذ أنها تخص هذه الدراسة فقط، فهي نتائج نسبية نظرا لمحدودية مدونة الدراسة، لكنها سلطت الضوء على نقاط مهمة في الترجمة القانونية والتي نرجو أن تتوسع في دراستها أبحاث مستقبلية أخرى بغية الارتقاء بمجال الترجمة القانونية في الجزائر.

قائمة المصادر والمراجع

المراجع باللغة العربية

أدحيمن، م. ط. (2016). *نظام ازدواجية القضاء في القانون الجزائري دراسة مقارنة* (أطروحة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في القانون، جامعة الجزائر 1 كلية الحقوق).

أشرف، ع. ح. (2010). *التحقيق الجنائي والإحالة الجنائية في القانون المقارن*. دار الكتاب الحديث.

باشا، م. (2020) .الترجمة المتخصصة في مكاتب الترجمة الرسمية . *اللغة والإعلام والمجتمع*، 53-63.

بختي، ي. (2022). مظاهر القضاء الإداري في ظل ازدواجية القضاء في الجزائر. *مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية*، 15(3)، ص 1036-1055.

برزيق، ز .(2013) . عن بعض إشكالات اختصاص القضاء الإداري بعد إلغاء الغرف الإدارية الجهوية. *Revue critique de droit et sciences politiques*، 8 (2)، 407- 437.

بسايح، ن. (2019). *جريمة الضرب والجرح العمدي في القانون الجزائري* (مذكرة ماستر ،جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم).

بلحيرش، ح. (2019). *محاضرات في قانون الإجراءات المدنية والإدارية*. دار بلقيس للنشر.

بلعيدي، ف. (2022). *محاضرات في مقياس قانون الإجراءات الجزائية لطلبة السنة ثانية حقوق*. جامعة أبو بكر بلقايد.

بلغيث، ع. (2002)، *الوجيز في الإجراءات المدنية*. دار العلوم.

بن برنيس، ي. (2021) .البحث الوثائقي والترجمة: مفاهيم واستراتيجيات .*المترجم*. 132-117، 21(1).

بن شريف، م. ه. (2020). *أسس الترجمة القانونية بين الفرنسية والعربية في الجزائر*. ألفا للوثائق.

بن محمد، إ .(2018) .أساسيات البحث الوثائقي في الترجمة .*اللسانيات*. *24(2)*.

بن ملحة، غ. (1989). *القانون القضائي الجزائري*. ديوان المطبوعات الجامعية.

بوبشير، م. أ. (1998). *قانون الإجراءات المدنية (نظرية الدعوى- نظرية الخصومة- الإجراءات الاستثنائية)* . ديوان المطبوعات الجامعية.

بوبشير، م. أ. (2005). *النظام القضائي الجزائري* (ط.4). ديوان المطبوعات الجامعية.

بوحجة، ن. (2002). *سلطة النيابة العامة في تحريك الدعوى العمومية في القانون الجزائري* (بحث لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، كلية الحقوق- بن عكنون).

بورمة، ف.، وبن عودة ، ع.، وقاسمي, ط.(2021). ترجمة المفاهيم القانونية بين العربية والإنجليزية في ظل اختلاف الأنظمة القانونية. *دفاتر الترجمة*(24)، 76-96.

بوطرفاس، م. (2010). الأسرة الجزائرية بين القانون والعرف. *مجلة العلوم الإنسانية*، 255-263.

بوقرة، أ. خ. (2016). وظيفة محافظ الدولة في التشريع الجزائري. *مجلة الاجتهاد القضائي*، 8(12).

بولمرقة، م. (2008). ترجمة بعض المصطلحات والمفاهيم المستمدة من القانون الإسلامي إلى اللغة الفرنسية "حالة الزواج وانحلاله في قانون الأسرة الجزائري أنموذجا" (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في الترجمة، جامعة منتوري- قسنطينة).

بيومي، س. أ. (2007). لغة الحكم القضائي دراسة تركيبية دلالية (ط1). مكتبة الآداب.

حجار، أ .(2017) .طرق الطعن .*مجلة العلوم القانونية والاجتماعية*، 127-139.

حجوجة، أ. وعقابي. أ. (2021). الدعوى العمومية في ظل القانون الجنائي للشركات. *مجلة إيليزا للبحوث والدراسات*، 6(2)، ص 146-164.

حرب، آ. م. (دون تاريخ). *المعجم الوجيز في المصطلحات القانونية*.

دار الترجمة. (2010). *مفردات اللغة القانونية*، فرنسي-عربي-إنجليزي. Editions Dalloz.

دلالي، و.(2022) . الترجمة الرسمية في الجزائر وتحديات المترجم المحلف. *المجلة الجزائرية للمخطوطات*. 18 (2).

دلاندة، ي. (2013). *الوجيز في شرح الأحكام المشتركة لجميع الجهات القضائية وفق قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد*. دار هومة.

ذيب، ع. س. (2016). *قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد* ترجمة للمحاكمة العادلة (ط4). موفم للنشر.

روشو، خ. (2019). *الوجيز في شرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري 08-09*. دار الخلدونية.

شويتي، أ. (2017). *مفهوم التكافؤ في الترجمة القانونية-القانون الإداري (البلدي) أنموذجا* (أطروحة دكتوراه في الترجمة، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان).

شيهوب، م. (1998) . *المبادئ العامة للمنازعات الإدارية-الهيئات والإجراءات أمامها* (الجزء الثاني). ديوان المطبوعات الجامعية.

طاهري، ح. (2012). *الإجراءات المدنية والإدارية الموجزة لشرح قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجديد* (الجزء الأول). دار الخلدونية.

طاهري، ح. (2015). *التنظيم القضائي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، ومن وحدة القضاء إلى ازدواجيته مع التعديلات الأخيرة المدخلة عليه*. دار هومه.

عبد الباقي، ز. (2015). *إشكالية ترجمة مصطلحات قانون الجنسية* (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير تعليمية اللغات والمصطلحية. جامعة أبو بكر بلقايد).

عبد الرحمن، ط. (2000). *في أصول الحوار وتجديد علم الكلام* (ط2). المركز الثقافي العربي.

عجالي، ب. (26 ديسمبر 2022). النصوص التشريعية التي تحكم عصرنة الملف القضائي، يوم دراسي حول "العدالة الإلكترونية". مجلس قضاء تيارت. https://courdetiaret.mjustice.dz/?p=actualite&p1=2

عزام، م. (2001). *النص الغائب، تجليات التناص في الشعر العربي*. منشورات اتحاد الكتاب العرب.

العطوي، ف. (2014). *حجية الاعتراف في تكوين قناعة القاضي الجزائري* . جامعة محمد خيضر كلية الحقوق والعلوم الإنسانية.

عمر، أ. (2008). *معجم اللغة العربية المعاصرة* (ط1، الجزء الأول). عالم الكتب.

فاضلي، إ. (2009). التنظيم القضائي والإجراءات المدنية والإدارية (ط1، الجزء الأول). بن مرابط.

قاسمي، ط. (2017). *تعليمية الترجمة المتخصصة. نصوص العلاقات الدولية كنموذج–دراسة تحليلية مقارنة (أطروحة لنيل رسالة الدكتوراه علوم في الترجمة إنجليزي –عربي–إنجليزي*، جامعة الجزائر 2 "أبو القاسم سعد الله" معهد الترجمة).

القرام، ا. (1992). *المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري قاموس باللغتين العربية والفرنسية*. المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية.

كورنو، ج. (1998). *معجم المصطلحات القانونية*. (ترجمة القاضي، م). مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

لرجم، أ. (2019). الأحكام القضائية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الجزائري، دراسة تحليلية مقارنة. *مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية*.

لشهب، ح. (2016). النظام القانوني لمجلس الدولة في الجزائر. *مجلة الاجتهاد القضائي*، (12).

مجوج، ا. (2006). *آثار حجية الشيء المقضي به مدنيا* (مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة).

المحكمة العليا. (2015) *مجلة المحكمة العليا*، 2.

المحكمة العليا. (2015). *مجلة المحكمة العليا*، 1.

المحكمة العليا. (2016). *مجلة المحكمة العليا*، 1.

المحكمة العليا.(2018). *مجلة المحكمة العليا*، 2.

محمد، ن. م. (2013). علم القانون والقضاء المقارن. مكتبة القانون والاقتصاد.

محمد، ن. م. (2013). *علم القضاء المقارن وتطبيقاته*. مكتبة القانون والاقتصاد.

مختار، ع. أ. (2008). *معجم اللغة العربية* (ط1). عالم الكتب.

معزي، أ. (2017). حجية الشيء المقضي به وحق المحكوم عليه في طلب إعادة النظر. *مجلة العلوم الإنسانية*، (47)، ص 405-417.

مورال، ك. (2013). *موسوعة القانون الجزائري*. (ترجمة بوروبة، س. ودردار، ل. وحمال، م.). بيرتي للنشر.

الميساوي، خ. (2013). *المصطلح اللساني*. دار الأمان.

ميمونة، س. (2017). توزيع الاختصاص القضائي بين القضاء الإداري والقضاء العادي في الجزائر – المعيار العضوي القاعدة العامة والاستثناء المعيار المادي. *مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية*. (2)، ص333-354.

نجاح، عصام. (2011). *القانون المقارن والأنظمة القانونية الكبرى*. دار العلوم للنشر والتوزيع.

نعمة، أ.، ومُدور، ع.، وعجيل، ل.، وشماس، م. (2001). *المنجد في اللغة العربية المعاصرة*. دار المشرق.

القوانين

قانون رقم 58. (1937). قانون العقوبات المصري، جريدة رسمية، ع 71 لتاريخ 1937/08/05، محكمة النقض المصرية: www.cc.gov.eg/legislation_single?id=404680

الأمر رقم 66-155. (1966/06/08). المتضمن قانون الإجراءات الجزائية . الجريدة الرسمية، ع84 لتاريخ 1966/12/24.

الأمر رقم 70-91. (1970/12/15). المتضمن تنظيم التوثيق .الجريدة الرسمية، ع 107 لتاريخ 1970/12/25.

الأمر رقم 75-58. (1975/09/26). المتضمن القانون المدني. الجريدة الرسمية، ع 78 لتاريخ 1975/09/30.

قانون رقم 84-11. (1984/06/09). المتضمن قانون الأسرة . الجريدة الرسمية، ع24 لتاريخ 1984/06/12

الأمر رقم 95-13. (1995/03/11). المتضمن تنظيم مهنة المترجم-الترجمان الرسمي. الجريدة الرسمية، ع17 لتاريخ 1995/03/28.

دستور الجزائر. (1996). الجريدة الرسمية ، ع 76 لتاريخ 1996/12/08.

قانون عضوي رقم 04-11. (2004/09/06). المتضمن القانون الأساسي للقضاء. الجريدة الرسمية، ع 57 لتاريخ 2004/09/08.

قانون رقم 03-06. (2006/02/20). المتضمن تنظيم مهنة المحضر القضائي. الجريدة الرسمية، ع 14 لتاريخ 2006/03/08.

قانون رقم 06-02. (2006/02/20). المتضمن تنظيم مهنة الموثق. الجريدة الرسمية، ع 14 لتاريخ 2006/03/08.

قانون رقم 08-09. (2008/02/25). المتضمن قانون الإجراءات المدنية و الإدارية. الجريدة الرسمية، ع 3 لتاريخ 2008/04/23

المرسوم التنفيذي رقم 08-409. (2008/12/24). المتضمن القانون الأساسي الخاص بمستخدمي أمانات الضبط للجهات القضائية .الجريدة الرسمية، ع 73 لتاريخ 2008/12/28.

قانون عضوي رقم 11-13. (2011/07/26). يعدل ويتمم القانون العضوي رقم 98-01 والمتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله . الجريدة الرسمية، ع 43 لتاريخ 2011/08/03.

قانون رقم 13-07. (29 /2013/10). المتضمن تنظيم مهنة المحاماة. الجريدة الرسمية. ع 55 لتاريخ 30 أكتوبر 2013

دستور الجزائر. (2020). الجريدة الرسمية، ع 82 لتاريخ 2020/12/30.

قانون عضوي رقم22-10. (2022/06/09). المتعلق بالتنظيم القضائي. الجريدة الرسمية، ع 41 لتاريخ (2022/06/16).

الأمر رقم 66-156. (06،1966/11). المتضمن قانون العقوبات . الجريدة الرسمية، ع 49 لتاريخ 1966/08/06.

المراجع باللغات الأجنبية

Macmillan. Rundell, M. (2007). *English Dictionary for Advanced Learners*

Aguilar-Laguierce, B. (2020). *La traduction juridique*.

Apple, J., & Deyling, R. (1995). *A primer on the Civil-law system. US: Federal judicial center*.

Bajčić, M. (2017). *New insights into the Semantics of legal concepts and the legal dictionary*. John Benjamins Publishing Company.

Bam, D. (2015). Our Unconstitutional Recusal Procedure. *University Of Maine School of law Digital commons.*

Bhandari, S. (2014). *Law, legal systems, and legal families*.

Black, H .C. (1968). *Black's Law Dictionary: definition of the terms and phrases of American and English jurisprudence, Ancient and Modern* (4th ed). West publishing company.

Blackwell, A. H. (2008). *The Essential Law Dictionary* (1st ed). Sphinx Publishing.

Boquet, C. (2008). *la traduction juridique: fondement et méthode*. Groupe de Boeck s.a.

British Embassy Algiers, B. (s.d.). *Algerian family code.* Foreign, Commonwealth&Development Office.

Cao, D. (2007). *Translating law*. Multilingual matters ltd.

Carp, R. A., Stidham, R., & Manning, K. L. (2013). *Judicial process in America*. CQ Press.

Carreau, D., Lagarde, P., & Synvet, H. (2016). *Répartoire de droit international*. Dalloz.

Cartwright, H. L. (n.d.). Including victims in the American criminal justice process. *12th International training course, visiting experts papers.*

Collin, P.H. (2004). Dictionary of law (4th ed).

David, R., & Jauffret-Spinosi, C. (1992). Les grands systèmes de droit contemporains (10 ème éd). Dalloz.

De Cruz, P. (1999). *Comparative law in a changing world* (2nd ed.). Cavendish publishing.

De Groot, G.-R. (1987). The point of a comparative lawyer. *Les Cahiers de Droit*, 28(4), 793-812.

Dölemeyer, B. (December, 2010). Legal families. European History Online: http://ieg-ego.eu/en/threads/crossroads/legal-families

El-Farahaty, H. (2015*). Arabic-English-Arabic legal translation* (1st ed.). Routledge.

Elliot, C., & Quinn, F. (2017). *English legal system* (17th ed.). Pearson.

Farnsworth, E. A. (1988). *An introduction to the legal system of the United States* (J. b. centre, Trad.). Oceana publication.

Finch, E., & Fafinski, S. (2017). *English legal system* (6th ed.). Pearson.

Fransworth, A. (2010*). an introduction to the legal system of the united states*. Oxford university Press.

Garner, B. (1995). *Modern legal usage*. Oxford University Press.

Garner, B. A. (1995). *A dictionary of Modern legal Usage*. (2nd ed). Oxford University Press.

Gaudin, François. (1996). Terminologie : L'ombre du concept. Méta journal des traducteurs, 41(4), 604–621.

Geeroms, S. (2002). Why the terms Cassation, Revision, and Appeal should not be translated. *The American Journal of Comparative Law*, 50(1), 201-228.

Gémar, J.-C. (2002). Le plus et le moins-disant culturel du texte juridique *Meta Journal Des Traducteurs*, 47(2).

Gifi, S. (1998). *Dictionary of legal terms: a simplified guide to the language of law*. Barron's educational series Inc.

Gil-Bardaj, A. (2011, 01 20). Procedure, techniques, strategies: translator process operators. *Perspectives: studies in translatology*, *17*(3), 161-173.

Gile, D. (1994). Les outils documentaire du traducteur. *Palimpsestes*, 73-89.

Goźdź-Roszkowski, S. (2011). Legal language. *The Encyclopedia of Applied linguistics*, 33(2), 381–401.

Harvey, M. (2000). a biginner's course in legal translation: the case of culture-bound terms. *International colloquium organized by the School of Translation and Interpretation of the University of Geneva and the Swiss Translators', Terminologists' and Interpreters' Association.* http://www.tradulex.com/en/translators/Legal-Geneva2000.

Henham, R., & Mannozzi, G. (2003). Victim participation and sentencing in England and Italy. *European journal of crime, criminal law and criminal justice*, 11(3), 278-317.

Herbst, R., & Readett, A. (1989). *Dictionnaire des termes commerciaux, Financiers et juridiques* (2ème éd. 2, 3ème Vol. Français-Anglais-Allemand). Translegal S.A.

Howard, M. (2015). *Self-study Law Dictionary and Exercise Book*. CreateSpace Independent Publishing Platform .

Huxley-Binns, R., Martin, J., & Forst, T. (2017). *Unlocking the English legal system* (5th ed.). Routledge Taylor& Francis Group.

Junyu, M. (2020). Notary according to civil law closely related to international transactions. *Jurnal AKTA*, 7(3).

Kirkpatrick, R. (s.d.). *Initiation au droit anglais, cours donné à l'université libre de Bruxelles de 1949 à 1959.*

Lagarde, L., & Gile, D. (2011, Mars). Le traducteur professionnel face aux textes techniques et à la recherche documentaire. *Meta: journal des traducteurs, 56*(1), 188-199.

Lörscher, W. (2005). The Translation Process: Methods and Problems of its. *Meta journal des traducteurs, 50*(2).

Lukianov, D. (2015). Legal families approach: consistent patterns and trends. *European political and law discourse*, 2(1).

Macmillan. (2007). *English Dictionary for Advanced Learner* (éd. 2). Macmillan

Martin, J. (2014). *English legal system.* New York: Routledge.

Matson, J. V. (2013). *Effective Expert witnessing, practices for the 21 Century*. CRC Press Taylor& Francis Group.

Meador, D. J. (1991). *American courts*. West publishing company.

Merryman, J., & Péez-Perdomo, R. (2007). *The civil law tradition, an introduction to the legal systems of Western Europe and Latin America*. Stanford University Press.

Molina, L., & Albir, A. (2002). Translation techniques revisited: a dynamic and finctionalist approach. *Meta*(2).

Mullera, R. (2008, March). US and EU Legal Professions Common Law and Civil Law Procedures Compared. *Jean Monnet/Robert Schuman Paper series*, 8(4).

Newmark, P. (1988). *Atextbook of translation.* Prentke Hall International.

Oshundeyi, M. (2011). The English Judicial system. Process of becoming legal professionals. *Ankara Bar Review*.

Oxford Dictionary of Law. (2003). Oxford University Press.

Perteneciente a La Traduction Juridique: Histoire, théorie(s) et pratique

Petru, I. (2016). La traduction juridique: entre équivalence fonctionnelle et equivalence formelle . *Etudes romanes de Brnu*.

Pic, E. (2008). Faire de la terminologie en droit. Cahier di CIEL.

Ploscowe, M. (2010). Examining magistrate in American law. *Mechigan Law Review*, Vol Published with the support of EU Commission.

Reference division (1976). *The legal system of Britain.* London: Central office of information.

Sarcevic, S. (1989). Conceptual Dictionaries for Translation in the Field of Law. *International Journal of Lexicography*, 2(4). 277-293

Šarčević, S. (1991). Bilingual and Multilingual Legal Dictionaries: New Standards. *Meta Journal des traducteurs*, 36(4).

Sarcevic, S. (1997). New Approach To Legal Translation (1st ed.). Kluwer Law International.

Schubert, F. (2015). Introduction to law and the legal system (11th ed.). Centage learning.

Service Formation des Publics. (2022). Methodologie de la recherche documentaire: principes clès. Université d'Avignon et des pays de Vaucluse. consulté le 6 Mai 2022, depuis *https://bu.univ-avignon.fr/wp-content/uploads/2013/08/Methodo_documentaire.pdf*

Smits, J. (2014). *Contract law, Acomparative introduction*. Edward Elgar Publishing Limited.

Strutt, Peter. (2013). Terminologie juridique Anglais-Français-Arabe (le comité de rédaction Berti Edition, Trad.). Berti Editions.

The judicial Office International team. (2021). *The judicial system of England and wales, a visitors guide*. Judicial office.

The notaries society. (n.d.). *Becoming a Notary A complementary legal career, A guide for legal practitioners*.

Timmerbeil, S. (2003). The role of expert witnesses in German and U.S civil litigation, annual Survey of international& comparative law. *Annual survey of international& comparative law*, 9(1).

U.S department of justice. (n.d). *International legal system An introduction*. http://www.justice.gov/nsd/ovt.

Wild, S. E. (2006). *Webster's New World Law Dictionary*. Wiley.

Williams, C. (2005). *Tradition and change in legal English : Verbal constructions in prescriptive texts*. Peter Lang.

المواقع الإلكترونية

قاموس المعاني. (د.ت). تم الإطلاع عليه بتاريخ 12 مارس 2020 *https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%85%D8%AB%D9%84%D8%AB/#:~:text=%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8F%D8%AB%D9%84%D9%8E%D9%91%D8%AB%20%3A%20%D8%B3%D8%B7%D8%AD%20%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D8%B7%20%D8%A8%D9%87%20%D8%AB%D9%84%D8%A7%D8%AB%D8%A9%20%D8%AE%D8%B7%D9%88%D8%B7*

All about group.(November 17, 2020). Court Clerk Job Description, Salary & Benefits. All about careers. *https://www.allaboutcareers.com/job-profile/court-clerk/*

American Bar Association. (November 28, 2021). How courts work. ABA. *https://www.americanbar.org/groups/public_education/resources/law_related_education_network/how_courts_work/appeals/*

Ballotpedia. (n.d.). Supreme court of the United States. retrieved November 25, 2022, from *https://ballotpedia.org/Supreme_Court_of_the_United_States#:~:text=The%20Supreme%20Court%20consists%20of,of%20the%20United%20States%20Constitution*.

Best accredited college. (October 20, 2021). Judicial Assistant: Job Description, Duties and Salary. *https://bestaccreditedcolleges.org/articles/judicial-assistant-job-description-duties-and-salary.html*

Bona law. (December 15, 2020)What are the Elements of Res Judicata (Claim Preclusion)?. *https://www.bonalaw.com/insights/legal-resources/what-are-the-elements-of-res-judicata-claim-preclusion*

Brown. C. (February 8, 2021). النص المعياري: الخصائص والأنواع والأمثلة. Warbletoncouncil. *https://ar.warbletoncouncil.org/textos-normativos-1437*

Cambridge Dictionary. (n.d.). triangle, retrieved December 12, 2020, from *https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/triangle*

Cocides. (s.d.). Royaume-Uni Cour suprême. consulté le 25 Novembre 2022, depuis https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/triangle*http://www.codices.coe.int/nxt/gateway.dll/CODICES/descriptions/fra/eur/gbr#:~:text=La%20Cour%20supr%C3%AAme%20se%20compose,occasion%20si%C3%A9ger%2C%20si%20besoin%20est.&text=La%20Cour%20si%C3%A8ge%20en%20principe%20en%20formation%20de%20cinq%20juges*

Collins dictionary. (n.d.). legal-fees. retrieved September 20, 2022, from *www.collinsdictionary.com/dictionary/english/legal-fees*

Constitute .(n. d.) *Algeria 2020 Constitution.* Retrieved August 12, 2021, *from* https://www.constituteproject.org/constitution/Algeria_2020 Cours

droit. (27 Septembre 2019). L'organization judiciare en droit anglais : les cours supérieures. https://cours-de-droit.net/cours-superieures-anglaises-high-court-of-justice-crown-court-court-of-a126575552/

Cronin. M. (August 22, 2019). The ultimate guide to legal contracts. *https://bebconsultancy.co.uk/the-ultimate-guide-to-legal-contracts/#:~:text=Although%20contracts%20don't%20need,that%20a%20lawyer%20can%20bring*

Crown prosecutor service. (9 septembre 2022). Appeals to the Supreme Court. *CPS*. *https://www.cps.gov.uk/legal-guidance/appeals-supreme-court*

DeBlasi, S. (2020, November 27). What types of contracts must be in writing. Legalmatch. *https://www.legalmatch.com/law-library/article/contract-writing-requirement.html*

Dictionnaire juridique. (s.d.). Chambre. consulté le 10 avril 2022, depuis https://www.dictionnaire-juridique.com/definition/chambre.php

Gov.Uk. (n.d). Administrative Court. . retrieved April 4, 2022, from *https://www.gov.uk/courts-tribunals/administrative-court*

Jonathan Law. (2015). oxfordreference *https://www.oxfordreference.com/view/10.1093/acref/9780199664924.001.0001/acref-9780199664924-e-2205*

Larousse. (s.d.). Triangle. consulté le 3 Décembre 2020, depuis *https://www.larousse.fr/dictionnaires/francais/triangle/79485#:~:text=1.,tissu%20souple%20sur%20les%20cheveux*.

Laver. N. (n.d.). *The Role of Expert Witnesses*. claims.co.uk. retrieved Jully 6, 2022, from *https://www.claims.co.uk/knowledge-base/court-proceedings/expert-witnesses*

Legal Information Institute. (n.d.). Attorney's fees (or attorneys' fees). Cornell Law School. retrieved December 21, 2022, from *https://www.law.cornell.edu/wex/attorney%27s_fees_%28or_attorneys%27_fees%29*

Legal Information Institute. (n.d.). Default judgment . Cornell Law School. retrieved March 8, 2023, from https://www.law.cornell.edu/wex/default_judgment

Legal Information Institute. (n.d.). Prosecutor. Cornell Law. retrieved November 10, 2022, from *https://www.law.cornell.edu/wex/prosecutor*

Legal Information Institute. (n.d.). Retrial. Cornell Law. retrieved December 21, 2022, from *https://www.law.cornell.edu/wex/retrial*

legislation.gov.uk. (n.d.). Law of Property (Miscellaneous Provisions) Act 1989. retrieved October 11, 2022, from *https://www.legislation.gov.uk/ukpga/1989/34/section/2*

Mckay, D. (2019, November 19). *What does an attorney do? learn about the salary, required skilled& more* . Live about *https://www.liveabout.com/attorney-career-information-525987*

Merriam-Webster, (n.d). council of state. Retrieved september 7, 2022 https://www.merriamwebster.com/dictionary/council%20of%20state#:~:text=%3A%20an%20administrative%20or%20deliberative%20body,council%20considering%20high%20policy%20matters%

MesfishesCRFPA. (2019, Octobre 1). Les différents systèmes juridiques. *https://mesfichescrfpa.fr/fiche/les-differents-systemes-juridiques21*

Ministry of justice. (2023). *Procedure rules, part 12 Default Judgment. Justice. https://www.justice.gov.uk/courts/procedure-rules/civil/rules/part12*

National Criminal Justice Reference Service. (n.d). The Criminal Justice System. NCJRS. retrieved March 29, 2022, from

https://www.ncjrs.gov/ovc_archives/academy/chap2-1.htm#:~:text=Courts%20of%20general%20jurisdiction%20are,Superior%20Courts.

Noble solicitors. (n.d.) What is a retrial?. retrieved December 21, 2022, from *https://www.noblesolicitors.co.uk/about/a-guide-to-retrial.html*

Rab, S. (2023). Legal Systems in the UK (England and Wales): Overview . Thomson Reuters. *https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/5-636-2498?transitionType=Default&contextData=(sc.Default)*

Samakula. J. (2018, July). Day in the life…. of a judicial assistant. Counsel magazine. *https://www.counselmagazine.co.uk/articles/day-the-life%E2%80%A6#:~:text=The%20role%20of%20a%20Judicial%20Assistant&text=They%20assist%20in%20the%20preparation,the%20constitution%20of%20the%20court*

service des études juridiques. (2009, mars). *Angleterre et pays de Galles*. Sénat. *https://www.senat.fr/lc/lc195/lc1956.html*

The free dictionary.(n.d.). Marshal. retrieved June 15, 2022, from *https://legal-dictionary.thefreedictionary.com/Marshal*

The free dictionary.(n.d.). reexamination. retrieved December 23, 2022, from *https://legal-dictionary.thefreedictionary.com/reexamination*

The free dictionary.(n.d.). request. retrieved December 23, 2022, from *https://legal-dictionary.thefreedictionary.com/request*

The judiciary. (n.d.). Overview of the judiciary. retrieved December 23, 2022, from *https://www.judiciary.uk/about-the-judiciary/history-of-the-judiciary-in-england-and-wales/history-of-the-judiciary/*

The judiciary. (n.d.). Structure of Courts and Tribunals System. retrieved June 10, 2020, from *https://www.judiciary.uk/structure-of-courts-and-tribunals-system/*

The lawyer portal. (n.d.). What Is a Solicitor? And Is It The Right Role For Me?. retrieved October 11, 2020, from *https://www.thelawyerportal.com/solicitor/what-is-a-solicitor/*

The supreme court. (n.d.). Role of The Supreme Court. retrieved April 2, 2022, from *https://www.supremecourt.uk/about/role-of-the-supreme-court.html*

Thomson Reuters. (2023). Default Judgment. *https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/0-200-3153?transitionType=Default&contextData=(sc.Default)&firstPage=true*

Thomson Reuters. (2023). Recusal. *https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/2-205-6249?transitionType=Default&contextData=(sc.Default)&firstPage=true*

Thomson Reuters. (2023). Res Judicata. *https://uk.practicallaw.thomsonreuters.com/2-242-7976?transitionType=Default&contextData=(sc.Default)&firstPage=true#:~:text=This%20doctrine%20prevents%20a%20party,the%20same%20claims%20or%20issues*.

United States Courts. (n.d.). Comparing Federal & State Courts. retrieved December 23, 2022, from *https://www.uscourts.gov/about-federal-courts/court-role-and-structure/comparing-federal-state-courts*

الملاحق

الملخص باللغة العربية

يُعنى هذا البحث بدراسة أحد أنواع الترجمة المتخصصة وهي الترجمة القانونية، مسلطا الضوء على إشكالية ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري في الأحكام القضائية من العربية إلى الإنجليزية.

حيث يتمثل الهدف من هذه الدراسة في البحث عن التقنيات التي تساعد المترجم على مواجهة التحديات التي تطرحها ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري من العربية إلى الإنجليزية. وتشمل هذه الأطروحة أربعة فصول، تناولنا في الفصل الأول المفهوم المتعلق بالنظام القضائي وترجمة الأحكام القضائية ثم بينا في الفصل الثاني أهم تحدي يواجه المترجم عند ترجمة المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي والمتمثل في اختلاف الأنظمة القانونية وتباين المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي، وحاولنا البحث في الفصل الثالث عن التقنيات التي يلجأ إليها المترجم عند نقل هذه المفاهيم بالإضافة إلى تبيان أهمية البحث الوثائقي والقانون المقارن في عملية البحث عن المكافئ المناسب، أما الفصل الرابع فقد خصصناه لدراسة تحليلية مقارنة لترجمات أربع مترجمين رسميين لنماذج من المفاهيم المتعلقة بالنظام القضائي الجزائري من العربية إلى الإنجليزية والتي تم انتقاؤها من مجموعة قرارات قضائية أخذناها من مجلة المحكمة العليا.

وتوصلنا إلى أن التكافؤ الشكلي هو التقنية الأكثر استعمالا في ترجمة هذه المفاهيم، وخلصنا إلى أهمية استعانة المترجم بالقانون المقارن لإيجاد المفهوم المكافئ واختيار التقنية الترجمية الأنسب.

الكلمات المفتاحية: الترجمة، المفهوم، النظام القضائي، الحكم القضائي، تقنية الترجمة.

الملخص باللغة الإنجليزية (Abstract)

The present research studies one of the specialized translation fields, which is legal translation. It sheds light on the problematic of translating concepts related to the Algerian judicial system in judicial decisions from Arabic into English.

The purpose of the present study is to explore the techniques that help the translator to face challenges that appears when translating concepts related to the Algerian judicial system from Arabic into English language.

This thesis consists of four chapters. In the first chapter, we discuss the concept related to the judicial system and the translation of judicial decisions. In the second chapter, we highlight the most significant challenge faced by translator when translating concepts related to the judicial system, which is the divergence of legal systems and concepts related to judicial system. In the third chapter, we attempt to investigate the techniques employed by translators when conveying these concepts, we also demonstrate the importance of documentary research and comparative law in the process of searching for the right equivalent. As for the forth chapter, it is dedicated to a comparative analytical study of the translations conducted by four official translators of examples of concepts related to the Algerian judicial system from Arabic into English.

These examples are selected among a set of judicial decisions taken from the supreme court journal.

We concluded that formal equivalent is the most commonly used technique for translating these concepts, and we found that it is important to use comparative law to find the equivalent concept and choose the most appropriate translation technique.

Key words: translation, concept, judicial system, judgment, translation technique.

الملخص باللغة الفرنسية (Résumé)

La présente recherche examine un type de traduction spécialisée, à savoir la traduction juridique, mettant en évidence la problématique de la traduction des concepts liés au système judiciaire algérien dans les jugements de l'arabe vers l'anglais.

Cette étude a pour objet d'explorer les techniques qui aident le traducteur à faire face aux défis posés par la traduction des concepts liés au système judiciaire algérien de l'arabe vers l'anglais.

Cette thèse comprend quatre chapitres. Le premier chapitre aborde le concept lié au système judiciaire et la traduction des jugements. Le deuxième chapitre montre le principal défi auquel est confronté le traducteur lors de la traduction des concepts liés au système judiciaire, à savoir la divergence des systèmes juridiques et des concepts liés au système judiciaire. Le troisième chapitre se penche sur les techniques utilisées par le traducteur pour transmettre ces concepts, ainsi que l’importance de la recherche documentaire et du droit comparé dans la recherche de l'équivalent approprié. Quant au quatrième chapitre, nous l'avons consacré à une étude analytique comparative des traductions de quatre traducteurs officiels pour des exemples de concepts liés au système judiciaire algérien de l'arabe vers l'anglais,

sélectionnés à partir d'un ensemble de jugements que nous avons choisi de la revue de la Cour suprême.

Nous avons conclu que l’équivalence formelle est la technique la plus utilisée pour traduire ces concepts et nous avons souligné qu’il est important d’utilisé le droit comparé par le traducteur pour trouver le concept équivalent et opter pour la technique appropriée.

Mots-clés: traduction, concept, système judiciaire, jugement, technique de traduction.

مسرد المصطلحات

مسرد المصطلحات القانونية باللغتين العربية والإنجليزية

Appeal	الاستئناف
clerk	أمين الضبط
Judgment by default, default judgement	حكم غيابي
Expert	خبير
Recusal of judge	رد القاضي
witness	شاهد
Legal family	العائلة القانونية
Indictment division	غرفة الاتهام
investigating judge	قاضي التحقيق
referral decision	قرار الإحالة
Civil division	القسم المدني
administrative jurisdiction	القضاء الإداري

ordinary jurisdiction	القضاء العادي
Res judicata	قوة الشيء المقضي فيه
High Council of Magistracy	المجلس الأعلى للقضاء
supreme court of administrative litigations	مجلس الدولة
Court of appeal	المجلس القضائي
Lawyer/ Attorney	محامي
prosecutor assistant	محامي عام
Baillif	محضر قضائي
court	المحكمة
Administrative court	المحكمة الإدارية
Court which settles jurisdictional disputes	محكمة التنازع
Criminal court	محكمة الجنايات

constitutional court	المحكمة الدستورية
military court.	المحكمة العسكرية
Supreme court	المحكمة العليا
plaintiff	المدعي
Costs/Court costs	المصاريف القضائية
Prosecutor	النائب العام
legal system	النظام القانوني
Judicial system	النظام القضائي
affidavit	إفادة كتابية مشفوعة بيمين
Appellate Committee of The House of Lords	لجنة الاستئناف التابعة لمجلس اللوردات
Chancery Division	دائرة المستشارية
Civil party	الطرف المدني

county courts (uk)	محاكم المقاطعات
Court of appeal/ appellate court	محكمة الاستئناف
Courts of general jurisdiction	محاكم ذات الاختصاص العام
Courts of limited jurisdiction	محاكم ذات الاختصاص المحدود
crown court	محكمة التاج
District courts (US)	محاكم المقاطعات
Family Division	دائرة الأسرة
Federal courts	المحاكم الفدرالية
High Court	المحكمة العالية
Intermediate appellate courts	محاكم الاستئناف الوسطية
Leapfog	الاستئناف المباشر أمام المحكمة العليا
magistrate	قاضي الصلح
Magistrate courts	محاكم الصلح

Queen’s Bench Division	دائرة منصة الملكة
state courts	محاكم الولايات
Trial courts	محاكم الموضوع
United states court of appeals	محكمة استئناف الولايات المتحدة
US supreme court	المحكمة العليا للولايات المتحدة الأمريكية

المدونة

القرار رقم 1 ملف رقم 1113401 بتاريخ 2016/03/23 مجلة المحكمة العليا العدد الأول 2016

وعليه فإن المحكمة العليا

حيث أن الطعن بالنقض المرفوع من طرف النيابة العامة جاء في آجاله القانونية المحددة بالمادة □□□ من ق إ ج وعليه فهو مقبول شكلا.

حيث أن النائب العام الطاعن أودع تقريره الكتابي الذي ضمنه **وجه وحيد للنقض: مأخوذ من مخالفة قاعدة جوهرية في الإجراءات المادة 03/500 من ق إ ج.**

حيث أن المحامي العام لدى المحكمة العليا قدم طلباته الكتابية الرامية إلى نقض الحكم المطعون فيه.

حول طعن النائب العام:

عن الوجه الوحيد: المأخوذ من مخالفة قاعدة جوهرية في الإجراءات المادة 03/500 من ق إ ج،

بالقول أن المحكمة الجنائية فصلت في القضية دون تشكيل هيئة المحلفين كما قضت غيابيا في حق المتهم (ب.م).

حيث أن محكمة الجنايات لها شكليات خاصة نضمتها المواد من □□□ إلى □□□ من ق إ ج و تتشكل من ثلاثة قضاة ومحلفين مستحضرين عبر عملية القرعة التي تجري يوم المحاكمة سواء انعقدت المحكمة الجنائية للفصل في جناية أو جنحة يجب احترام الإجراءات الشكلية المذكورة ولما فصلت المحكمة في دعوى الحال إلا بالقضاة المحلفين دون تشكيل محكمة الجنايات لأن الوقائع جنحة فتكون قد خالفت قواعد جوهرية في الإجراءات يترتب عليها البطلان.

حيث أنه من جهة أخرى يتبين من الحكم المطعون فيه أن المحكمة الجنائية قضت غيابيا على المتهم (ب. ع) بعام حبس نافذ و □□□.□□ دج غرامة نافذة من أجل جنحة عدم تقديم المساعدة لشخص في حالة خطر

وفقا للمادة □□□ فقرة □□ من قانون العقوبات و هذا غير جائز قانونا لأن محكمة الجنايات ليس بإمكانها إصدار حكم غيابي ضد متابع بجنحة و كان عليها إرجاء الفصل في قضيته حتى حضوره إما طوعا أو بالقوة العمومية إن لزم الأمر.

فلهـــذه الأســـباب

تقضي المحكمة العليا - الغرفة الجنائية - القسم الأول:

بقبول الطعن شكلا وموضوعا ونقض وإبطال الحكم المطعون فيه وإحالة القضية والأطراف على نفس الجهة القضائية مشكلة من هيئة أخرى للفصل فيه من جديد.

المصاريف القضائية على الخزينة.

بذا صدر القرار بالتاريخ المذكور أعلاه من قبل المحكمة العليـــا - الغرفة الجنائية - القسم الأول.

ترجمة المترجم رقم 1

Therefore, the Supreme Court

Since the appeal in cassation filed by the Public Prosecution was within the legal deadlines stipulated in Article 498 of the Criminal Procedures Code, and accordingly, it is acceptable in form.

Whereas, the appealing attorney general deposited his written report, which included a **sole-sided cassation**: derived from the violation of a fundamental rule of the procedures stated in Article 03/500 of the Criminal Procedures Code.

Whereas, the Attorney General at the Supreme Court submitted his written requests to rescind the appealed ruling.

ترجمة مطابقة
TRADUCTION CONFORME
CERTIFIED TRUE TRANSLATION

On the attorney general's appeal:

On the sole side: derived from the violation of a fundamental rule in the procedures stipulated in Article 500/03of Criminal Procedures Code.

Claiming that the criminal court ruled in the case without forming a jury, and also ruled in absentia against the accused (B.M).

Whereas the criminal court is governed by special formalities regulated by articles 284 to 361 of the Criminal Procedure Code and consists of three judges and jurors chosen through the draw process that takes place on the day of the trial. Whether the criminal court is convened to adjudicate a felony or misdemeanor, the aforementioned formalities must be respected. The court violated fundamental rules ofjudicial procedures by relying on sworn judges to rule in the current case without the jury of the criminal court, as the facts constitute a misdemeanor, which leads to its invalidity.

On the other hand, it is shown from the appealedruling that the criminal court in absentia sentenced the accused (B.A.) to one year in prison and a fine of 50,000 DZD for the misdemeanor of not providing help to a person in danger according to Article 182, Paragraph 02 of the Penal Code, which is legally impermissible as the criminal court cannot issue a ruling in absentia against a prosecuted individual for misdemeanor;hence, the court had to postpone the issuance of theruling until his attendance, either voluntarily or by public force if necessary.

For these reasons

The Supreme Court - Criminal Division - Section One:

Ruledto admit the appeal in form and subject, rescinding and nullifying the appealed ruling, and referring the case and the parties to the same judicial body made by another body toissue a ruling once again.

Judicial fees are at the expense of the public treasury.

The ruling was made on the above-mentioned date by the Supreme Court – the Penal Division – Section One.

ترجمة مطابقة
TRADUCTION CONFORME
CERTIFIED TRUE TRANSLATION

ترجمة المترجم رقم 2

Penal Section **File No 1113401**

قرينة الطابع المعفى
للمدة الخزينة.
Droit de timbre
perçu pour le trésor

THUS, THE SUPREME COURT

Whereas the cassation appeal filed by the General Prosecution was introduced within the legal deadlines, fixed in the article 498 of the C.P.L, so, it is accepted in the form.

Whereas the Appellant General Prosecutor submitted his written report which included one cassation aspect: Taken from the breach of the main rules in the procedures, article 03/500 of the C.P.L.

Whereas the General Prosecutor at the Supreme Court submitted his written requests aiming the cassation of the appealed judgment.

TRUE TRANSLATION

Concerning the appeal of the General Prosecutor:

Regarding the unique aspect: Taken from the breach of the main rules in the procedures, article 03/500 of the C.P.L.

The Criminal Court ruling on the lawsuit without composing a sworn commission and ordered in default against the accused (B.M).

Whereas the Criminal Court has special formalities governed by the article from 284 to 361 of the C.P.L and composed by three sworn judges summoned under the draw carried-out on the day of the trial even the Criminal Court is held to rule on a crime or a misdemeanour, the said forms procedures must be observed and when the Court ruled on the current lawsuit by the sworn judges without composing the Criminal Court because the facts are a misdemeanour, so, it breaches the main rules in the procedures leading to nullity.

Whereas on the other hand, it appears from the appealed judgment that the Criminal Court ruled in default against the accused (B.A) to one year imprisonment and 50.000DZD firm fine for the misdemeanour of non assistance to a person in danger, in accordance with the article 182, paragraph 02 of the criminal law which not authorized by the law since the Criminal Court can't render a judgment in default against a person prosecuted for a misdemeanour

and should have delayed to rule on his lawsuit until he will be present voluntarily or by the public force if needed.

خزينة الطابع المحصل
لفائدة الخزينة.
Droit de timbre
perçu pour le trésor

ON THESE GROUNDS

The Supreme Court, the penal section, first section, ordered :

Accept the cassation in the form and reject it on the merits, cassation and cancellation of appealed judgment and to refer the lawsuit and the parties to the same legal authority composed of another entity to be ruled on again. The costs will be at the expenses of the public treasury.

Thus rendered the decision on the date above by the Supreme Court-penal section-first section.

TRUE TRANSLATION

ترجمة المترجم رقم 3

Penal Chamber **File n°1113401**

CONSEQUENTLY, THE SUPREME COURT

Whereas the appeal in cassation was raised by the prosecution is within the legal deadlines set by article 498 of the code of penal procedures, it is therefore necessary to declare it admissible in the form.

Whereas the Attorney General, plaintiff in cassation filed his written report with only one pleas of cassation: raised infringement of the substantive rule in the procedures of article 03/500 of the code of criminal procedures.

Whereas the Advocate General of the Supreme Court has presented his written requests for the quashing of the judgment under appeal.

Concerning the appeal in cassation of the Attorney General:

The one pleas of cassation: raised infringement of the substantive rule in the procedures of article 03/500 of the code of criminal procedures.

It is said that the criminal court has decided the case without forming a jury and it will decide In absentia against the accused (M.B).

Whereas the criminal court having specific formalities listed in articles 284 to 361 of the Code of Criminal Procedures, it is made up of 03 jury chosen by drawing lots drawn on the day of the hearing, i.e. the hearing was held for to rule on the misdemeanor or the crime, one must respect the formal procedures mentioned above, and when the court decided on the case either by juries without forming a criminal court, because the facts are misdemeanors, therefore they have violated the fundamental rules in proceedings leading to nullity.

whereas, it appears from the judgment under appeal that the court ordered the accused (BA) in absentia to one year in prison, and 50,000Da as a fine applicable for an offense of non-assistance to a person in danger in accordance with article 182 paragraph 02 of the penal code, which is not accepted legally, because the criminal court cannot render a judgment in absentia against the accused; she had to postpone the judgment until her appearance.

FOR THESE REASONS,

The supreme court ruling - criminal chamber - 1st section:

To receive the appeal in cassation in form and on the merits, to cancel the judgment under appeal, to refer the case and the parties to the same judicial authority formed by another jury in order to rule on it again.

The treasury bears the legal costs.

In witness whereof, the following judgment is rendered by the supreme court ruling - criminal chamber - 1st section.

ترجمة المترجم رقم 4

Therefore, the Supreme Court

Whereas the appeal in cassation filed by the Public Prosecution was submitted within its legal deadline determined by the article 498 of the PPL, thus, it is accepted in the form.

Whereas the appellant Public Prosecutor has submitted his written report in which he included only **one aspect for cassation**: **taken from a violation of a fundamental rule in procedures article 500/03 of the PPL.**
Whereas the public attorney at the Supreme Court has handed his written requests aiming to reversing the contested decision

Related to the Public prosecutor appeal:
On the only aspect: taken from a violation of a fundamental rule in procedures article 500/03 of the PPL.
Stating that Penal Court has ruled in the lawsuit without forming a jury and it has ruled in absentia against the accused (B.M).

Whereas the Penal Court has formalities ruled by the articles from 284 to 361 of the PPL and it consists of three judges and jurors brought through a lot process that takes place on the day of the trial, whether the penal court is held to decide on a crime or a misdemeanor, the mentioned formal procedures must be respected. And when the court decided on the present lawsuit only with the sworn judges, without forming the Penal Court, because the facts are a misdemeanor, so they have violated fundamental rules in the procedures that lead to nullity

Whereas on the other hand, it appears from the contested decision that the Penal Court sentenced, in absentia, the accused (B.A) to one year in prison and an enforceable 50,000 DA fine for the misdemeanor of not providing assistance to a person in danger according to Article 182,

paragraph 02 of the Penal Law, and this is not legally permissible because the Penal Court could not issue a decision in absentia against a person prosecuted for a misdemeanor, and it had to postpone the determination of case until his attendance, either voluntarily or by public force if necessary.

For these reasons

The Supreme Court - Penal Chamber - Section One:

Ruled in to accept the appeal in form and substance, to reverse and nullify the contested decision and to refer the lawsuit and the parties to the same judicial body formed by another body for a new ruling in.
The legal expenses are on the treasury

Thus, the decision was issued on the date mentioned above by the Supreme Court - Penal Chamber - Section One.

TRUE TRANSLATION

TR LATION

القرار رقم 2 ملف رقم1007602 بتاريخ 2015/11/19 مجلة المحكمة العليا العدد الثاني 2015

إن المحكمة العليا

في جلستها العلنية المنعقدة بمقرها شارع □□ ديسمبر □□□□ ، الأبيار، بن عكنون، الجزائر.

بعد المداولة القانونية أصدرت القرار الآتي نصه□

بناء على المواد □□□ إلى □□□ و □□□ إلى □□□ و□□□ إلى □□□ من قانون الإجراءات المدنية.

بعد الاطلاع على مجموع أوراق ملف الدعوى، و على عريضة الطعن بالنقض المودعة بتاريخ □□/□□/□□□□ وعلى المذكرة الجوابية التي قدمتها المطعون ضدها بواسطة الأستاذ عمور برينيس□

بعد الاستماع إلى المستشارة المقررة في تلاوة تقريرها المكتوب وإلى المحامي العام في تقديم طلباته المكتوبة.

حيث طعن المدعو (ت. ف) بالنقض بواسطة الأستاذ بوعزيز رابح المحامي المعتمد لدى المحكمة العليا في القرار الصادر عن مجلس قضاء عنابة في □□/□□/□□□□ فهرس 14/00433 الذي قضى حضوريا ما يلي:

في الشكل: قبول الاستئنافين الأصلي والفرعي.

في الموضوع: إلغاء الحكم المستأنف الصادر عن محكمة الطارف القسم العقاري بتاريخ □□/□□/□□□□ فهرس 13/00385 والقضاء من جديد برفض الدعوى الأصلية لعدم التأسيس المصاريف القضائية على عاتق المستأنف.

تتلخص الوقائع كون رفع المدعو (ت. ف) دعوى ضد الوكالة العقارية لولاية الطارف مفادها أنه اشترى من لدى المدعى عليها سكن تساهمي بموجب عقد توثيقي مؤرخ في □□/□□/□□□□ ودفع الأقساط المطلوبة وتسلم السكن بدون محضر تسليم وبعد تفحصه وجد السكن غير مكتمل وبه نقائص، أنذر المدعى عليها لكن بدون جدوى. أصدرت المحكمة حكم في □□/□□/□□□□ عين الخبير شارة سليم لمعاينة النقائص وتقييمها نقدا.

بعد رجوع الدعوى صدر حكم في □□/□□/□□□□ اعتمد الخبرة وألزم الوكالة العقارية بدفع للمرجع مبلغ □□□□□□□ دج التي تمثل تكلفة الأشغال الناقصة من أجل تهيئة السكن و جعله صالحا للانتفاع به.

استأنفت الوكالة الحكم طلبت إلغائه ورفض الدعوى لعدم التأسيس.

بينما طلب المستأنف عليه تأييد الحكم مبدئيا وتعديله تمكينه من مبلغ □□□.□□ دج عن مصاريف الخبرة و □□□.□□□ دج مصاريف التقاضي.

أصدر المجلس القرار موضوع الطعن.

حيث أسس الطاعن عريضة طعنه على وجهين.

ترجمة المترجم رقم 1

The Supreme Court

TRADUCTION CONFORME
CERTIFIED TRUE TRANSLATION

In the public session held in December 11, 1960 Street, El Biar, Ben Aknoun, Algiers.

After legal deliberation, the following rulingwas issued:

Based on Articles (349 to 360 and 377 to 378, 557 to 581 of the

Civil Procedures Law.

After reviewing the entire case file, the appeal motionfiled on 09/04/2014, and the reply memorandum submitted by the appellee represented by Mr. Amour Brinis.

After reviewing the written report of the counselor and the attorney general in making his written requests.

Whereas thenamed (T.F) appealed, by Mr.BouazizRabeh, lawyer accredited to the Supreme Court, against the ruling issued by the Annaba Judicial Council on 12/02/2014,index 14/00403, which ruled in his presence the following:

On the form: acceptance of the original and secondary appeals.

On the subject: the repeal of the appealed ruling issued by the El Tarf Court,the real estate section on 24/04/2013, index 13/00385, and the rejection of the original case for unfounded claims, the judicial expenses andcharging the appellant to pay judicial expenses.

The case eventsare summed up in the fact that named (T.F) filed a lawsuit against the real estate agency of the state of El Tarf stating that he had purchased from the defendant a co-operative house under a notarial deed dated on 29/07/2007, and paid the required installments, and was handed over the house without receiving the transferreport. After examining it, he found out that the propertywas incomplete and suffers from many defects. Consequently, he notified the defendant, but he never got a response from the latter.

The court issued a ruling on 13/05/2012 and appointed the expert, Mr. Shara Salim to examine the property defects and estimate the repair expenses.

ترجمة المترجم رقم 2

The Supreme Court, in its public hearing held in its seat located at Rue 11 Décembre 1960, El Biar, Ben Aknoun, Alger.

After deliberation in accordance with the law, rendered the following decision:
Considering the articles 349 to 360 & 377 to 378 & 587 to 581 of the civil procedure law.

Considering all the file documents of the lawsuit and the cassation appeal decision submitted on 9/4/2014 and the reply brief submitted by the respondent to the cassation appeal, by means of Me. AMMOUR BRINIS.

Civil Section **File No. 1007602**

After hearing the Reporting Counsellor in his reading of his written report and the General Counsel in his submission of his written requests.

Whereas the plaintiff the named (T.F), made an appeal by means of Me. BOUAZIZ Rabah, authorized lawyer at the Supreme Court, in the decision rendered by the Court of Annaba, on 12/2/2014, index 00433/14, ruling contradictorily as follows :

In the form : Accept the two appeals the initial and incident.

On the merits : Cancel the appealed judgment rendered by the Borough Court of El Taref, real-estate section, on 24/4/2013, index 00385/13 and to rule again by the rejection of the initial lawsuit for non founding and the legal costs will be at the expenses of the appellant.

The facts are summarized as follows: The plaintiff (T.F) filed an action against the real-estate agency of the province of El Taref, in which it is exposed that he bought from the respondent a participative housing under a notarized deed dated on 29/7/2007, to pay the requested slices and to receive the housing without reception minutes and after its visit it was noticed that the housing is not completed and bears a lot of lacks, the respondent was notified but without a result.

The Borough Court rendered a judgment on 13/5/2012, the expert CHARA Salim was appointed to observe the lacks and financially assess them.

After the resumption of the lawsuit, a judgment was rendered on 24/4/2013, approving the expertise and ordering the real-estate agency to pay to the resumption plaintiff the amount of 573.646.15DZD, representing the default works fees for the housing layout and make it valid for use.

The agency appealed the judgment and requests its cancellation and rejects the lawsuit for non founding.

Whereas the respondent requests to support initially the judgement, amend it and enable him of the amount of 30.000DZD as expertise costs and 100.000DZD as legal expenses.

The Court rendered the decision subject-matter of the appeal.

Whereas the appellant in cassation founded his appeal on two aspects:

Scanné avec CamScanner

After thereopening of the lawsuit, a rulingwas issued on 24/04/2013 to approve the expert's report and oblige the real estate agency to pay an amount of 573.646.15 DZDto the claimant which represents the cost of the existing defectsand that will be used torepair the house and make it useable.

The agency appealed the ruling and requested its rejectionand the dismissal of the lawsuit for unfounded claims.

Whereas the appellee requested that the ruling be initially approved and to be given the amount of 30,000 DZD ofthe expertfees and 100,000 DZD of the litigation expenses.

The Council issued the decision subject to appeal.

Whereas the appellant established the appeal request on two sides.

ترجمة مطابقة
TRADUCTION CONFORME
CERTIFIED TRUE TRANSLATION

ترجمة المترجم رقم 3

Page 31

THE SUPREME COURT,

In his hearing held at rue December 11, 1960 in El Biar-Ben Aknoun, Algiers

After the deliberations, the judgment whose content has been rendered

Having regard to articles 349 to 360, 377 to 378 and 557 or to 81 of the code of civil procedures

Having regard to the documents in the case file, and the request for appeal filed with the registry on 09/04/2014 and the memorandum in return provided by the defendant through Me AMOUR BERNIS.

PAGE 32

After listening to the appointed councilor reciting his written report and the attorney general submitting his written requests.

WHEREAS the plaintiff (TF) appealed in cassation by Me Bouaziz Rabeh, lawyer approved by the Supreme Court, to the judgment rendered by the Court of Annaba on 12/02/2014 repertoire 00433/14, which ruled contradictorily and as follows: In the form: acceptance of the main appeal and the incidental appeal

on the merits: Annulment of the judgment on appeal rendered by the Court of Taref, real estate section, on 24/04/2013 Index 00385/13 and the judiciary again rejected the initial request for not having established the legal costs of the appellant.

The facts boil down to the fact that the plaintiff (T.F) filed a lawsuit against the Tarf real estate agency that he had purchased from the defendant a shareholding dwelling under a notarized contract dated 29/07/2007

He paid the requested installments and received the accommodation without a handover report. After examination, he found the accommodation incomplete and with deficiencies.

The defendant was warned, but in vain.

The court issued a decision on 13/05/2012

The expert appointed CHARA Salim to inspect the deficiencies and value them in cash.

After dismissal of the case, a judgment was rendered on 04/24/2013 and obliged the real estate agency to pay the reference an amount of 573,646.15 representing the cost of the missing work in order to prepare the accommodation and to make so that will be ready for enjoyment.

The agency appealed, asking for it to be quashed and dismissing the case as moot.

While the Respondent requested that the judgment be initially confirmed and amended to allow it, an amount of 30,000 DA for expert fees and 100,000 DA for legal fees

The court rendered the judgment appealed against

Whereas the appellant has established his request by raising two pleas

ترجمة المترجم رقم 4

The Supreme Court

Within its public hearing held at its headquarters situated in December 11, 1960 Street; El-Biar Ben Aknoun; Algeria

After legal deliberation, it issued the following decision:

In accordance with the articles 349 to 360, 377 to 378, and 571 to 581 of the Civil Procedure Law

After reviewing the entire lawsuit file documents; and the petition of the appeal in cassation filed on 09/04/2014, and the reply memorandum submitted by the defendant by Honour. Amour Brinis.

TRUE TRANSLATION

Civil Chamber File No 1007602

After hearing the reporter advisor, reading out her written report, and the Public Attorney submitting his written requests,

Whereas the named (T F) appealed in cassation by Honour. Bouaziz Rabah, a lawyer approved by the Supreme Court, against the decision issued by the Court of Annaba on 12/02/2014, Repertory 00433/14, which, contradictorily, ruled in the following:

In the form: accepting the initial and secondary appeals
In the substance: Annulment of the appealed decision issued by El-Tarf Court, Real Estate Section, on 24/04/2013, repertory 13/00385, deciding anew to reject the original lawsuit for non-foundation and to bind the appellant with the Legal expenses.

The facts are summarized in the fact that the named (T.F) filed a lawsuit against the real estate agency of El-Tarf county stating that he had purchased from the defendant a shareholding housing under a notarial contract dated on July 29th, 2007, having paid the required installments and received the housing without a delivery minutes, and after its examination, the housing was found to be incomplete and has imperfections. The defendant was warned, but in vain. The Court issued a decision on 13/05/2012 appointing the expert Chara Salim to examine the deficiencies and evaluate them in specie.

After the lawsuit was returned, a decision issued on 24/04/2013, approving the expertise and obligating the real estate agency to pay the referrer the amount of 573.646.15 dzd, which represents the cost of the missing works in order to prepare the housing and make it usable.

The agency appealed against the decision, requesting its annulment, and rejecting the lawsuit for non foundation.

Whereas the defendant requested to initially advocate and amend the decision, to grant him an amount of 30.000 dzd for expertise expenses and 100,000 dzd for litigation expenses.

TRUE TRANSLATION

The Court issued the decision subject of the appeal.

Whereas the appellant established his appeal petition on two aspects

القرار رقم 3 ملف رقم 1040328 بتاريخ23 /2015/04 مجلة المحكمة العليا العدد الأول 2015

إن المحكمة العليا

بعد الاستماع إلى السيد مختار سيدهم الرئيس المقرر في تلاوة تقريره المكتوب وإلى السيد عبدالحفيظ الموستيري المحامي العام لدى المحكمة العليا في طلباته الكتابية.

وبعد الاطلاع على الطعن بالنقض المرفوع من طرف النائب العام لدى مجلس قضاء غليزان ضد حكم محكمة الجنايات لنفس الجهة الصادر بتاريخ 2014/06/17 القاضي بإدانة كل من (ب.ف) - (م.م) - (خ.ع) و(ع.م) بتحريض قاصرة على الفسق لم تبلغ 19 سنة من عمرها وفقا للمادة 342 من قانون العقوبات وعقاب الثلاثة الأوائل بعام حبسا نافذا و غرامة قدرها 20.000 دج نافذة والرابع (ع.م) بعام حبسا مع وقف التنفيذ و غرامة نافذة قدرها 20.000 دج مع براءتهم من احتجاز شخص دون إذن من السلطة المخصصة.

وعليه فإن المحكمة العليا

حيث إن الطعن استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلا.

حيث إن المحامي العام لدى المحكمة العليا قدم طلباته الكتابية الرامية إلى نقض الحكم المطعون فيه.

حيث إن الطاعن أودع عريضة ضمنها **وجهين للنقض.**

<u>الوجه الأول:</u> مأخوذ من مخالفة قواعد جوهرية في الإجراءات،

بالقول أن الأسئلة 02 - 06 - 12 - 17 جاءت مركبة إذ تمت الإشارة فيها إلى ثلاث حالات للاحتجاز في سؤال واحد و كان يتعين وضع سؤال مستقل لكل حالة.

<u>الوجه الثاني:</u> مأخوذ من مخالفة المادة 316 من قانون الإجراءات الجزائية،

بدعوى أن الأطراف المدنية تأسست في الدعوى لكن المحكمة الجنائية لم تتطرق بعد الفصل في الدعوى العمومية إلى الدعوى المدنية مما يشكل خطأ في تطبيق القانون.

حيث يتبين بالرجوع إلى الحكم محل الطعن و إلى ورقة الأسئلة الملحقة به أن المحكمة جزأت السؤال حول احتجاز شخص بدون أمر من السلطة المختصة و خارج الحالات التي يأمر بها القانون إلى أجزاء و أجابت على جميعها بالنفي دون أي تناقض و هي طريقة صحيحة في طرح الأسئلة أما الحالات التي أشار إليها الطاعن فهي عناصر في الجريمة و ليس وقائع يتعين طرحها بصورة مستقلة.

حيث إن عدم الفصل في الدعوى المدنية ليس للنيابة العامة حق إثارته لكونه يتعلق بالحقوق الخاصة للأطراف المدنية لا دخل للنيابة فيه مما يجعل الطعن غير مؤسس.

ترجمة المترجم رقم 1

The Supreme Court

After hearing the written reportof Mr. Mokhtar Sidhoum, Chief Rapporteur, and the written requests of Mr. AbdelhafidMoustiri, Attorney General of the Supreme Court.

After reviewing the cassation appeal filed by the Public Prosecutor at the Relizane Judicial Council against the criminal court ruling of the same body issued on 17/06/2014convicting each of (B.F.) - (M.M.) - (K.A.) and (A.M.) of inciting a minor under 19 to debauchery in accordance with Article 342 of the Penal Code and punishing the first three of them with one year in prison and a fine of 20,000 DZD, and the fourth one (A.M) with one year in prison and a fine of 20,000 DZDand acquitting them of the charge of detaining a person without permission from the competent authority.

ترجمة مطابقة
TRADUCTION CONFORME
CERTIFIED TRUE TRANSLATION

ترجمة مطابقة
TRADUCTION CONFORME
CERTIFIED TRUE TRANSLATION

Therefore, the Supreme Court

Whereas the appeal has fulfilled its legal conditions, it is acceptable in form.

Whereas the attorney general of the Supreme Court submitted written requests to rescind the appealed ruling.

Whereas the appellant filed a motion consisting of two sides of cassation.

The first side:derived from the violation of fundamental regulationsof judicial procedures,

Claiming that questions 02 - 06 - 12 - 17 were complex, as the three cases of detention were mentioned in one question, yet a separate question had to be asked for each case.

The second side:derived from the violation of Article 316 of the PenalCode Procedures.

Claiming that the civil parties were founded in the lawsuit, but the criminal court has not yet ruled in the civil lawsuit after ruling in the civil lawsuit, which constitutes an error in the application of the law.

Whereas it turns out, by referring to the ruling in question and to the questionsdocument attached to it, that the court divided the question about the illegal detention of a person without an obtaining an order from the competent authority into parts, and answered all of them in the negative without any contradiction, which constitutes the correct way of asking questions. As for the cases referred to by the appellant, they are considered criminal elementsand not facts that must be raised independently.

Whereas the Public Prosecution does not have the right to discussthe non-adjudication of the civil case as it is related to the personal rights of the civil parties, which means that the appeal is unfounded.

ترجمة المترجم رقم 2

The Supreme Court:

After hearing Mr. Mokhtar SIDHOUM, reporting President in the reading of his written report and to Mr. MOUSTIRI Abdelhafid, general prosecutor at the Supreme Court in his written requests.

Considering the appeal of cassation filed by the General Prosecutor at the Court of Ghilizane against the judgment of the Penal Court of the same authority rendered on 17/6/2014, ordering to condemn (B.F)-(M.M)-(KH.A) and (A.M), for incitement of a minor to debauchery under the age of 19, in accordance with the article 342 of the penal law and to sentence the three above for one year firm imprisonment and a firm fine of 20.000DZD and the fourth one (A.M) to one-year suspended prison sentence and a firm fine of 20.000DZD and their innocence from detaining a person without permission from the designated authority.

THUS, THE SUPREME COURT

Whereas the appeal was introduced in accordance with the legal forms, so, it is accepted in the form.

Penal Section **File No. 1040328**

Whereas the General Prosecutor at the Supreme Court submitted his written requests aiming cassation of the appealed judgment.

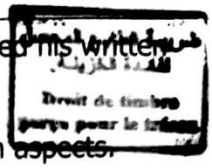

Whereas the appellant submitted his request with two cassation aspects.

<u>First aspect</u> : Taken from the breach of the main rules in the procedures,

Considering that the questions 02-06-12-17 were compound whereas it was referred to three cases of detention in one question and it appears to put an independent question for each case.

<u>Second aspect</u> : Taken from the breach of the article 316 of the penal procedures law,

Whereas the civil parties constituted themselves in the lawsuit but the criminal Court didn't rule on the civil lawsuit after ruling on the public lawsuit, which constitutes an error in the application of the law.

Whereas it appears from the judgment subject-matter of the cassation and the question sheet attached to it, that the Court divided the question about the detention of a person without permission from the designated authority and the cases ordered by law to parts and responded to all of them by No without any contradiction and it's a correct way to ask questions and the cases referred to by the appellant are elements of the crime and not facts and should be asked in an independent way.

Whereas the non ruling in the civil lawsuit can't be raised by the Public prosecution since it concerns the rights relating to the civil parties, the Prosecution is not concerned, so, the cassation is unfounded.

TRUE TRANSLATION

<u>ON THESE GROUNDS</u>

<u>The Supreme Court, the penal section, ordered :</u>

Accept the cassation in the form and reject it on the merits.

The costs will be at the expenses of the public treasury.

ترجمة المترجم رقم 3

PAGE 410+411

THE SUPREME COURT,

After having listened to the written report of Mr. MOKHTAR SIDHOUM and the written requests of Mr. Abdelhafid ELMOUSTIRI, Advocate General near the Supreme Court.

given the appeal in cassation brought by the public prosecutor near the COURT OF Ghilizan against judgment rendered by the criminal court of the same authority, on 17/06/2014, judging to order the accused (bf) (m0m) (ka) and (am) for the offense of incitement of a minor to debauchery, to punish the first three by one year in prison suspended from execution and a fine of 20,000 dinars without suspension and the fourth (am) by one year suspended from executed a fine of 20,000 dinars without suspension and to pronounce their innocence to detain people without authorization from the competent authorities.

CONSEQUENTLY, THE COURT

Whereas the appeal met all the legal conditions, therefore it is admissible.

Whereas the Advocate General at the Supreme Court presented his written requests aimed at quashing the judgment appealed against.

Whereas that the plaintiff has filed a request with two pleas of cassation.

1st plea is raised for infringement of the fundamental funds of the procedures,

By saying that questions 02, 06, 12 and 17 are compounded if three cases are indicated to fit into one question, a separate question had to be developed for each case.

The second plea: alleging violation of Article 316 of the Code of Criminal Procedure,

Alleging that the civil parties have formed themselves in the trial, but that the criminal court has not yet dealt with the civil trial at the civil trial, which constitutes an error in the application of the law.

Whereas, it appears, by reference to the judgment under appeal and the questionnaire attached thereto, that the court divided the question relating to the detention of a person without an order from the competent authority and outside the cases ordered by law in several parts and answered all of them in the negative without any contradiction, and that is a correct way to ask questions. The cases mentioned by the appellant are elements of the crime and not facts which must be raised independently.

Whereas the absence of a judgment in the civil case, the public prosecutor does not have the right to invoke it because it is linked to the private rights of the civil parties, and the public prosecutor has nothing to do with it, which renders the appeal unfounded.

ترجمة المترجم رقم 4

The Supreme Court

After listening to Mr. Mokhtar Sidhom, the reporter chairman reading his written report and to Mr. Abdelhafid El Moustiri, a General Attorney at the Supreme Court, written requests.

And after reviewing the appeal in cassation filed by the Public Prosecutor at the Relizane Court against the decision of the Penal Court of the same jurisdiction dated on 17/06/2014, convicting each of (B.F) - (MM) - (K.A) and (A.M) of inciting a minor, who has not reached 19 years of age to dissoluteness, in accordance with Article 342 of the Penal Law. The punishment of the first three is one year in prison and a 20,000 Dzd fine, enforceable, and the fourth (AD) is a year in prison, suspended, and a fine of 20,000 Dzd, enforceable, with their acquittal of detaining a person without permission from competent authority.

TRUE TRANSLATION

Therefore, the Supreme Court

Whereas the appeal has fulfilled its legal conditions, it is accepted in form

Penal Chamber File No. 1040328

Whereas, the General Attorney at the Supreme Court submitted his written requests aiming at reversing the contested decision

Whereas the appellant filed a petition, in which he comprised **two aspects of cassation.**

The first aspect: taken from a violation of fundamental rules in the procedures:

By stating that questions 02 - 06 - 12 - 17 were compound, in which three cases of detention were referred to in one question and a separate question should be devoted for each case.

The second aspect: Taken from the violation of Article 316 of the Penal Procedures Law;

Alleging that the civil parties were established in the lawsuit, but the Penal Court has not dealt with the civil lawsuit after ruling in the public lawsuit, which constitutes an error in the application of the law.

Whereas by reference to the decision under appeal and to the question paper attached to it, that the court divided the question about the detention of a person without an order from the competent authority, except the cases ordered by the law, into parts and answered all of them negatively without any contradiction which it is a correct way to ask questions. The cases referred to by the appellant are elements of the crime and not facts that must be raised independently.

Whereas Public Prosecution has no right to raise the failure to decide in the civil lawsuit, as it is related to the private rights of the civil parties, and the Public Prosecution has nothing to do with it, which makes the appeal unfounded.

For these reasons

The Supreme Court rules; Penal Chamber:

TRUE TRANSLATION

Accepting the appeal in form and rejecting it in substance

The expenses are on the public treasury.

القرار رقم 4 ملف رقم0895214 بتاريخ 2015/02/12 مجلة المحكمة العليا العدد الأول 2015

وعليه فإن المحكمة العليا

عن الوجه الثاني والثالث لتشابههما وتكاملهما:

حيث فعلا بالرجوع إلى القرار المطعون فيه يتضح أن قضاة المجلس أسسوا قرارهم وفق نص المادة 102 من القانون المدني على أن دعوى البطلان تسقط بمضي 15 سنة من وقت إبرام العقد.

وحيث إن عقد الشهرة من العقود التصريحية وفق مرسوم 83-352 أي أنه يبرم بتصريح من جانب واحد الذي يرغب في كسب الملكية عن طريق التقادم المكسب سواء وفق المادتين 827، 829 من القانون المدني، ومنه فإن بداية سريان سقوط دعوى البطلان تبدأ من يوم إشهار العقد وليس من يوم إبرامه أمام الموثق ومنه فإن احتساب المدة ابتداء من يوم إبرام العقد وفق نص المادة 102 من القانون المدني لا تسري على العقد محل النزاع كون الطاعن ليس طرفا فيه ومنه فالقرار المطعون فيه جانب الصواب مما يتعين القول أن الوجهين معا مؤسسين ومنه نقض القرار دون حاجة إلى التطرق إلى الوجه الآخر.

وحيث إن من خسر الدعوى يلزم بالمصاريف القضائية.

فلهـــذه الأســـباب

تقضي المحكمة العليا:

بقبول الطعن شكلا و موضوعا، وبنقض وإبطال القرار الصادر عن مجلس قضاء الأغواط بتاريخ 2012/05/08 وبإحالة القضية والأطراف على نفس المجلس مشكلا من هيئة أخرى للفصل فيها من جديد وفقا للقانون وبإبقاء المصاريف على المطعون ضده.

بذا صدر القرار و وقع التصريح به في الجلسة العلنية المنعقدة بتاريخ الثاني عشر من شهر فيفري سنة ألفين وخمسة عشر من قبل المحكمة العليا - الغرفة العقارية - القسم الثاني - والمتركبة من السادة:

آيت إقريـن شريـــف	رئيس الغرفة رئيسـا
بوشليـــق عـــــلاوة	مستشـارا مقـررا

الغرفة العقارية **ملف رقم 0895214**

الطيب محمد الحبيب	مستشـــارا
عميـــور السعيـــد	مستشـــارا
معافـــة الصديـــق	مستشـــارا

بحضور السيد: بلقاسم عبد القادر - المحامي العام،

وبمساعدة السيدة: هيشور فاطمة الزهراء - أمين الضبط.

ترجمة المترجم رقم 1

Therefore, the Supreme Court

On the second and third sides because of their similarity and complementarity:

By referring to the appealedruling, it is shown that the council judges based their decision in accordance with the text of Article 102 of the Civil Code on the fact that the action for nullity lapses after 15 years from the time of the conclusion of the deed.

Whereas the notarialdeed is considered a declarative deed according to Decree352-83, that is, it is concluded by unilateral statementsthatare made to ownthe property by means of a gainful prescription, according to Articles 827 and 829 of the Civil Code. Hence, the entry into force of the invalidity lawsuit starts from the day the deed was published and not from the day it was concluded before the public notary. Hence, calculating the period starting from the day of the deedconclusion in accordance with the text of Article 102 of the Civil Code does not apply to the deed in question, since the appellant is not a party to it ;therefore, the appealedruling is erroneous; which means that both sides are founded.Hence, the ruling is to be rescinded without the need to examinethe other side.

Whereasthe loser of the lawsuit is obliged to pay the judicial costs.

ترجمة مطابقة
TRADUCTION CONFORME
CERTIFIED TRUE TRANSLATION

For these reasons

The Supreme Court ruled:

To admit the appeal in form and subject and rescind and nullify the verdict issued by the Laghouat Judicial Council on 08/05/2012 and refer the case and the parties to the same council formed by another body to issue a ruling in accordance with the law and charge the appellee for the case expenses.

Hence, the ruling was issued and stated in the public hearing held on the twelfth of Februaryin two thousand and fifteen by the Supreme Court - the real estatedivision - Section Two - composedof:

AitIgrinCherif President of the division, Chairman

BouchlikElawaConsultantrapporteur

Tayeb Mohammed Al Habib Consultant

Amour Al Saeed Consultant

MouafaSediqConsultant

ترجمة مطابقة
TRADUCTION CONFORME
CERTIFIED TRUE TRANSLATION

In the presence of Mr. BelkacemAbdelkader - Attorney General,

With the help of Mrs. Hichour Fatima Zahra - clerk

ترجمة المترجم رقم 2

Real-estate Section **File No. 0895214**

ضريبة الطابع المحصل
للقبة الخزينة
Droit de timbre
perçu pour le trésor

THUS, THE SUPREME COURT

Regarding the second and third aspect for their similarity and complementarity:

Whereas referring to the appealed decision it appears that the judges of the Court founded their decision, in accordance with the article 102 of the civil law that the cancellation lawsuit is void because of the 15 years since the entry into force of the deed.

Whereas the notoriety deed is one of the declaration deed, in accordance with the decree 83-352, so, it is entered into by one party who wants to acquire the ownership by subscription acquired in accordance with the two article 287, 289 of the civil law, so, the entry into force of the subscription of the cancellation lawsuit, starts as from the publication of the deed and not from its entry into force, so, the calculation of the duration as from the entry into force of the deed is in accordance with the article 102 of the civil law and will not be applied on the deed subject-matter of the litigation since the appellant is not a party in it, thus, the appealed decision is right on the one hand, so, it appears to accept it and pronounce that the two aspects are founded, thus, the cassation of the decision without discussing another aspect.

ON THESE GROUNDS

TRUE TRANSLATION

The Supreme Court, ordered :

Accept the cassation in the form and on the merits, cassation and cancellation of appealed decision issued by the Court of Laghouat, on 8/5/2012 and to transfer the lawsuit and the parties into the same Court composed of another entity to be ruled on again, in accordance with the law and the legal costs will remain at the expenses of the respondent in appeal.

Thus rendered the decision and pronounced in the public hearing held on February 12th 2015 by the Supreme Court-real-estate section-composed as follows:

Supreme Court Journal-second number ..015

Mr. AIT IGRINE Cherif President of the section, President
Mr. BOUCHELLIK Allaoua Reporting Counsellor
Mr. TAYEB Mohamed El Habib Reporting Counsellor
Mr. MAAFA Essedik Counsellor

In presence of Mr. BELKACEM Abdelkader-General Prosecutor,
Assisted by Mr. HICHOUR Fatma Zohra-Clerk

ترجمة المترجم رقم 3

LAND CHAMBER File n°0895214

CONSEQUENTLY, THE SUPREME COURT

Whereas by referring to the contested decision, it is noted that the judges of the Court based their decision in accordance with the text of Article 102 of the Civil Code on the fact that the action for nullity is prescribed by 15 years from from the conclusion of the contract.

whereas the deed of partition is part of the declarative acts according to decree 83-352, that is to say that it is concluded by a unilateral declaration which wishes to acquire the property by profitable prescription, whether in accordance with articles 827 and 829 of the civil code, and from there the beginning of the validity of the forfeiture of the nullity action begins on the day of the publication of the act and not of the day of its conclusion before the notary, that the calculation of the deadline is from the day of the conclusion of the act according to the text of article 102 of the civil code does not apply to the act subject of the dispute, since the appellant is not there part . Therefore the judgment under appeal is correct, it must therefore be said that the two pleas are founded.

The loser is obliged to pay the legal costs

FOR THESE REASONS,

The Supreme Court ruling: to accept the appeal in form and substance, to annul the judgment rendered by the Court of Laghouat on 08/05/2012, to refer the case and the parties to the same judicial authority formed by another jury in order to rule on it again.

Thus the judgment was rendered, in public hearing held on February Twelfth fifteen, by the Supreme Court, real estate chamber - Section 02, composed of:

AIT IKARN CHERIF, President of the chamber

BOUCHLIK Allaoua, Arbitrator

TAIB MOHMED HABIB, adviser

AIMOUR SAID, adviser

MAAFA Sadik, adviser

In the presence of Mr. BELKACEM Abdelkader, Advocate General

Assisted by Ms. HICHOUR Fatima Zahra, clerk

ترجمة المترجم رقم 4

Real Estate Chamber File number 0895214

Therefore, the Supreme Court
On the second and third aspects for their similarity and complementarity

Whereas, indeed, by referring to the contested decision, it is clear that the Court judges based their decision in accordance with the text of Article 102 of the Civil Code on the fact that the nullity lawsuit lapses after 15 years from the date of the conclusion of the contract.

Whereas the goodwill contract is a declarative contract according to the Decree 83-352, that is, it is concluded with a declaration by the one who wishes to gain ownership by gainful prescription, both according to Articles 827 and 829 of the Civil Law, therefore, the beginning of the entry into force of the nullity lawsuit starts from the day the contract was announced and not from the day it was concluded by the notary, and therefore the calculation of the period starting from the day the contract was concluded according to the text of Article 102 of the Civil law is not applied on the contract in litigation, since The appellant is not a party in it, so the contested decision is valid. It must be stated that both aspects are founded. As a result, the decision is reversed without the need to mention the other aspect.

Whereas whoever loses the lawsuit is bound to pay the legal expenses

For these reasons

The Supreme Court ruled in:

Accepting the appeal in form and substance; Reversal and annulment of the decision issued by the Court of Laghouat on 08/05/2012 and referring the lawsuit and the parties to the same Court Formed by another body to rule in it again in accordance with the law and to keep the expenses on the defendant

The decision was issued and the declaration was signed during the public hearing held on the twelfth day of February of the year two thousand and fifteen by the Supreme Court - The Real Estate Chamber - Section Two - composed of Misters:

Ait Igrin Cherif, head of the chamber, Chairman
Bouchalik Allaoua, a reporter advisor

Supreme Court Journal - first issue 2015
216

TRUE TRANSLATION

Real estate chamber File number **0895214**

Tayeb Mohamed Elhabib Chancellor

Amimour Said Chancellor

Maafa Sedik Chancellor

In presence of Mister Belkacem Abdelkader – General Lawyer

Assisted by Mrs.HICHOUR Fatma Zohra –Clerk

TRUE TRANSLATION

VALID ABROAD

القرار رقم 5 ملف رقم 0963189 بتاريخ 19 /2015/02 مجلة المحكمة العليا العدد الأول 2015

وعليه فإن المحكمة العليا

حيث طلب الطاعن (ب.م) بواسطة محاميه الأستاذ بوبترة محمّد الطاهر المعتمد لدى المحكمة العليا نقض القرار الصادر عن مجلس قضاء قسنطينة الغرفة العقارية بتاريخ 2013/05/23 فهرس رقم 13/02217 القاضي حضوريا نهائيا بعدم قابلية للاستئناف الحكم المستأنف الصادر

الغرفة المدنية **ملف رقم 0963189**

عن محكمة قسنطينة بتاريخ 2013/02/18 الذي قضى بعدم قبول إعادة السير في الدعوى شكلا، وتحميل المستأنف المصاريف القضائية.

حيث وبمحضر تبليغ معدّ بتاريخ 2013/09/08 من طرف المحضر القضائي الأستاذ فاروق كمال عضو الشركة المدنية المهنية للمحضرين القضائيين لدى محكمة قسنطينة تم تبليغ رسميا، عريضة الطعن بالنقض للمطعون ضده ولم يقدم جوابا.

حيث قدمت النيابة العامّة طلباتها المكتوبة الرامية إلى نقض القرار المطعون فيه.

ترجمة المترجم رقم 1

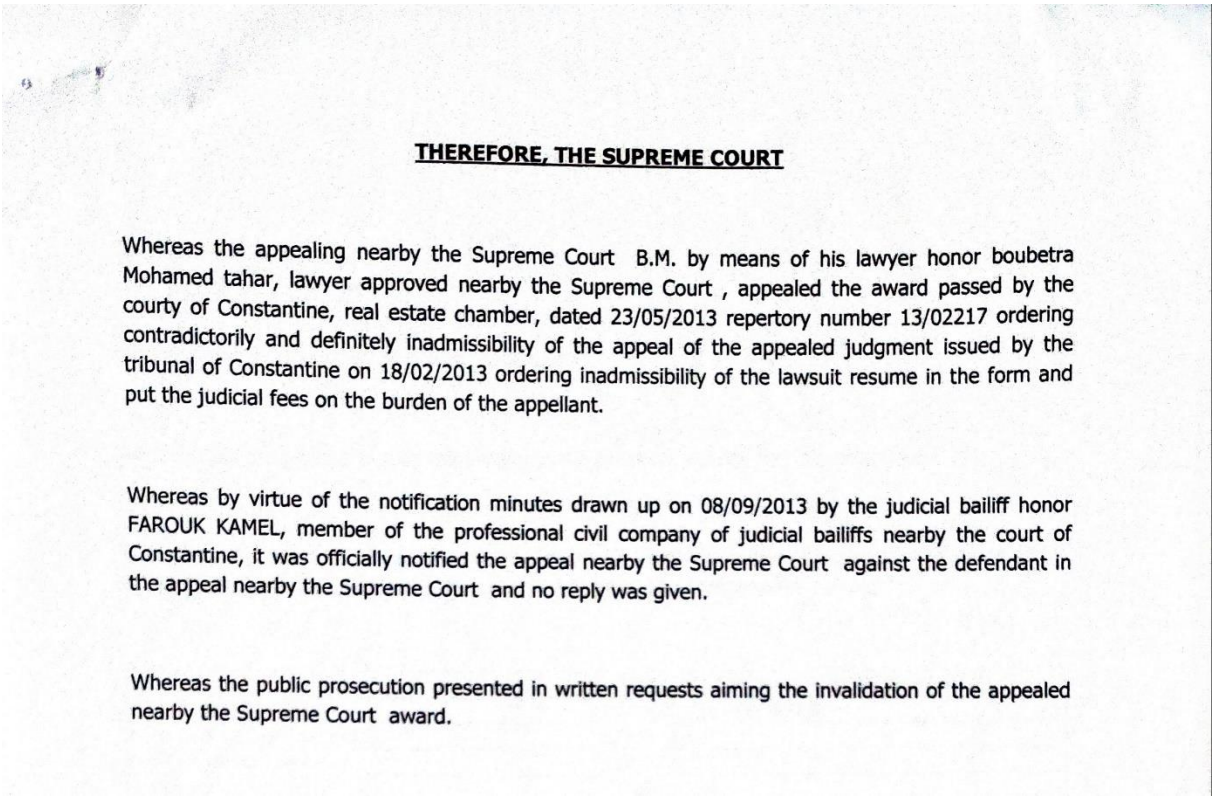

THEREFORE, THE SUPREME COURT

Whereas the appealing nearby the Supreme Court B.M. by means of his lawyer honor boubetra Mohamed tahar, lawyer approved nearby the Supreme Court , appealed the award passed by the courty of Constantine, real estate chamber, dated 23/05/2013 repertory number 13/02217 ordering contradictorily and definitely inadmissibility of the appeal of the appealed judgment issued by the tribunal of Constantine on 18/02/2013 ordering inadmissibility of the lawsuit resume in the form and put the judicial fees on the burden of the appellant.

Whereas by virtue of the notification minutes drawn up on 08/09/2013 by the judicial bailiff honor FAROUK KAMEL, member of the professional civil company of judicial bailiffs nearby the court of Constantine, it was officially notified the appeal nearby the Supreme Court against the defendant in the appeal nearby the Supreme Court and no reply was given.

Whereas the public prosecution presented in written requests aiming the invalidation of the appealed nearby the Supreme Court award.

ترجمة المترجم رقم 2

Thus, the Supreme Court

Whereas the appealing party (B.M), by means of his lawyer Me. BOUBETRA Mohamed Tahar, authorized before the Supreme Court, appealed the decision issued by the Court of Constantine, real-estate division, on 23/5/2013, index No. 02217/3, ordering contradictorily and in final resort the inadmissibility of the appeal of the judgment issued by the Borough Court of Constantine, on 18/2/2013, ordering the inadmissibility of the resumption of the case in the form and to put the costs at the expenses of the appeal.

Whereas by means of a notification minutes drawn-up on 8/9/2013, by the bailiff Me. FAROUK Kamel, member of the civil professional company of the bailiffs before the Borough Court of Constantine, the cassation appeal was officially notified to the respondent and didn't replied.

Whereas the Prosecutor General's Office, submitted its written requests aiming the cassation of the appealed decision.

TRUE TRANSLATION

Droit de timbre
perçu pour le trésor

ترجمة المترجم رقم 3

Consequently, the Supreme Court

Whereas the Appellant request (B.M.), through his lawyer, Me. BOUBETRA Mohamed Taher approved by the Supreme Court, the annulment of the judgment rendered by the Court of Constantine, the Land Chamber on May 23rd , 2013, index n ° 02217/13, the judge, contradictorily and definitively, the appealed judgment is not subject to appeal rendered by the court of Constantine on February 18th , 2013, ordering the rejection of the resumption of the proceedings, in the form, that the appellant be charged legal costs.

Whereas, by virtue of a notice minutes drawn up on September 08th , 2013 by the judicial bailiff, Mr. Farouk Kamal, member of the professional civil company of judicial bailiffs at the tribunal of Constantine, petition to appeal was officially notified to the defendant, but he did not provide a response.

Whereas the Public Prosecution presented its written requests seeking to reversal the contested decision.

ترجمة المترجم رقم 4

Therefore, the Supreme Court

Considering that the appellant (B.M.) requested, through his lawyer, Maitre. BOUBETRA Mohamed Taher, at the Supreme Court, to appeal the decision issued by the Constantine Judicial Council, the Real Estate Chamber on 23/05/2013, Index No. 02217/13, and by the judge in his presence, and definitely, that the appealed ruling issued by the Court of Constantine is not subject to appeal on 18/02/2013, about the rejection of the re-proceeding of the case in form and to charge the appellant with the judicial expenses.

Considering that, under a report drawn up on 08/09/2013 by the judicial reporter, Maitre. Farouk Kamal, member of the professional civil company of judicial officers at the Constantine Court, the petition of cassation appeal for the respondent was officially notified and he did not provide an answer.

Considering that the Public Prosecution submitted its written requests aimed at overturning the appealed decision.

القرار رقم 6 ملف رقم 1016351 بتاريخ 22 /2015/01 مجلة المحكمة العليا العدد الأول 2015

وعلـيه فـإن المحكمـة العلـيا

حيث إن الطعن بالنقض المرفوع من قبل النائب العام قد استوفى أوضاعه القانونية فهو مقبول شكلا.

حيث قدم المحامي العام لدى المحكمة العليا طلبات كتابية ترمي إلى نقض الحكم .

حيث أودع النائب العام تقريرا أثار من خلاله **وجها وحيدا للنقض: مأخوذا من مخالفة القانون،**

بدعوى أن المتهم (ش.ع) تمت محاكمته وإدانته رغم أنه لم يتم سماعه من طرف قاضي التحقيق ولم تجر له أية خبرة وكان على محكمة الجنايات أن تأمر ببحث تكميلي قبل محاكمته وبذلك تكون قد خالفت المادة 66 من ق.إ. ج .

حيث إن قرار غرفة الاتهام القاضي بالإحالة على محكمة الجنايات يغطي جميع العيوب في الإجراءات أمام جهة التحقيق طالما أن هذا الأخير اكتسب قوة الشيء المقضي فيه فإذا كان المتهم في حالة فرار وتمت محاكمته غيابيا من طرف محكمة الجنايات فلا يجوز الدفع بالبطلان في الإجراءات بعد إلقاء القبض عليه أو تسليم نفسه نظرا للمبدأ المذكور أعلاه من جهة ولأنه هو المتسبب بخطئه في عدم سماعه أمام جهة التحقيق أو المطالبة بأي إجراء آخر، فلا يجوز له أن يستفيد من خطئه كما أن المادة 276 من قانون الإجراءات الجزائية تنص على أنه يجوز لرئيس محكمة الجنايات إذا رأى أن التحقيق غير واف أو اكتشف عناصر جديدة بعد صدور قرار الإحالة أن يأمر باتخاذ أي إجراء من إجراءات التحقيق التي يراها لازمة غير أن ذلك ليس إجباريا بل يبقى سلطة تقديرية

له فإن هو تجاوزه فلا يكون ذلك سببا للبطلان ومن ثم فإن محاكمة المتهم (ش.ع) والذي كان في حالة فرار دون القيام ببحث إضافي تعتبر صحيحة وما أثاره النائب العام غير سديد.

ترجمة المترجم رقم 1

THEREFORE THE SUPREME COURT ,

Whereas the appeal to the Supreme Court is lodged by the public prosecutor and fulfills all its legal situation, it is admissible in the form.

Whereas the general lawyer nearby the Supreme Court presented written requests aiming the invalidation of the judgment.

Whereas the general prosecutor lodged a report by which he evoked a unique element of invalidation: taken from the infringement of the law.

Arguing that the accused S.E. was sentenced and condemned despite the fact he was not auditioned by the investigating judge and no expertise was carried out and the criminal court shall have ordered a complementary investigation before sentencing him and thus it has infringed section 66 of the penal procedure law.

Whereas the award of the accusation chamber ordering to defer to the criminal tribunal covers all the defects of the procedures before the investigation instance as long as the latter acquired the force of the judged thing , if the accused is in escape and was judged in abstensia by the criminal court, it cannot argue the invalidity of the procedures after his arrest or his surrendered due to the abovementioned principle on one-side and because he is the party who made the mistake in his non audition before the investigation instance or requiring of any other procedure, he cannot benefit from his mistake, furthermore, section 276 of the penal procedure law stipulates that the president of the criminal court can, if he considers that the investigation is insufficient or if he discovers new elements after the promulgation of the deferring award, order to take any procedure of investigation procedures which he deems necessary, but it is not compulsory but it remains within the appreciation authority conferred to him, he exceeded it, there is no reason for invalidity, therefore, the sentencing of the accused (S.E.) which was in escape without carrying out additional search, is valid and the elements evoked by the public prosecutor are not pertinent.

ترجمة مطابقة
TRADUCTION CONFORME

ترجمة المترجم رقم 2

Thus, the Supreme Court

Whereas the appeal to the final Court of Appeal filed by the Counsel for the prosecution has fulfilled its legal conditions, so, it is admissible on the form.

Whereas the Attorney-General before the Supreme Court submitted written requests aiming the appeal of the judgment.

Whereas the Counsel for the prosecution submitted a report where he exposed **a sole cassation mean**:

TRUE TRANSLATION

Taken in breach of the law,

Whereas the accused (H.A) was prosecuted and condemned despite he has not been heard by the investigation judge and was not subject to any expertise and the Criminal Court had to order a complementary research before his trial, so, it is in breach of the article 66 of the C.P.L.

Whereas the indictments division's decision ordering the referral to the Criminal Court covers all the defects on the procedures before the investigation authority since this latter has acquired the strength of the thing ruled out and if the accused escaped and was judged by default by the Criminal Court, so, It is not allowed to argue for nullity in the procedures after his arrest or surrender, due to the aforementioned principle on the one hand, and it because of him that he hasn't been heard before the investigation authority or demanding any other action, it is not permissible for him to benefit from his fault, as the Article 276 of the Criminal Procedures Law stipulates that the President of the Criminal Court, if he noticed that the investigation is

incomplete or discovered new elements after the issuance of the referral decision, may order any of the investigation procedures that he deems necessary, however, it is not compulsory but remains discretionary for him, if he bypassed it, then this would not be a reason for nullity, and therefore the trial of the accused (H.A), who was in a state of escape without further research into the case, was correct and what the Counsel for the prosecution raised was not valid.

ضريبة الطابع المحصل
لفائدة الخزينة.
Droit de timbre
perçu pour le trésor

TRUE TRANSLATION

ترجمة المترجم رقم 3

Consequently, the Supreme Court

Whereas the appeal in cassation filed by the public prosecutor having fulfilled its legal conditions, it is admissible in the form.

Whereas the Attorney General besides the Supreme Court, has submitted written requests to seeking to reversal the decision.

Whereas the Attorney General has filed a report in which he raises **a single ground of appeal alleging a violation of the law.**

Claiming that the accused (CH.A.) was tried and sentenced even though he was not heard by the investigating judge and had not been under expertise, and that the criminal Court had to order a further investigation before his trial, which would have violated article 66 of the CCP.

Whereas, the decision of the accusation room to refer the correctional Court covers all procedural defects before the investigating authority once the latter has acquired the force of the thing which was there decided, on the one hand, and because he is solely responsible for his error in not being heard before the investigating authority or in demanding any other procedure, he cannot therefore benefit from his error, from even as article 276 of the code of criminal procedure stipulates that the president of the correctional Court may, if he considers that the investigation is incomplete or discovers new elements after the delivery of the referral decision, order the commitment of any investigative procedure which he deems necessary , but it remains rather a discretionary authority for him who was in a state of escape without carrying out further investigations is considered correct and what the end referred to by the Attorney General is not correct.

ترجمة المترجم رقم 4

Consequently, the Supreme Court

Whereas the appeal in cassation filed by the public prosecutor having fulfilled its legal conditions, it is admissible in the form.

Whereas the Attorney General besides the Supreme Court, has submitted written requests to seeking to reversal the decision.

Whereas the Attorney General has filed a report in which he raises **a single ground of appeal alleging a violation of the law.**

Claiming that the accused (CH.A.) was tried and sentenced even though he was not heard by the investigating judge and had not been under expertise, and that the criminal Court had to order a further investigation before his trial, which would have violated article 66 of the CCP.

Whereas, the decision of the accusation room to refer the correctional Court covers all procedural defects before the investigating authority once the latter has acquired the force of the thing which was there decided, on the one hand, and because he is solely responsible for his error in not being heard before the investigating authority or in demanding any other procedure, he cannot therefore benefit from his error, from even as article 276 of the code of criminal procedure stipulates that the president of the correctional Court may, if he considers that the investigation is incomplete or discovers new elements after the delivery of the referral decision, order the commitment of any investigative procedure which he deems necessary , but it remains rather a discretionary authority for him who was in a state of escape without carrying out further investigations is considered correct and what the end referred to by the Attorney General is not correct.

القرار رقم 7 ملف رقم 75 بتاريخ 19 /2009/04 مجلة المحكمة العليا العدد الأول 2015

وعليه

عن قبول طلب التماس إعادة النظر:

حيث أن طلب التماس إعادة النظر هو طريق من طرق الطعن غير العادية، مقرر للطعن به في قرارات المحكمة العليا (المادة 295 من قانون الإجراءات المدنية) ومجلس الدولة (المادة 40 من القانون العضوي رقم 98-01 المؤرخ في 1998/05/30 المتعلق باختصاصات مجلس الدولة وتنظيمه وعمله.

حيث أن قرارات محكمة التنازع سيدة وغير قابلة للطعن فيها بأي طريق من طرق الطعن مثلما يستخلص من مقتضيات المادة 32 فقرة 1 من القانون العضوي رقم 98-03 المؤرخ في 1998/6/3 المتعلق باختصاصات محكمة التنازع وتنظيمها وعملها.

[1]. مجلة المحكمة العليا، عدد خاص بمحكمة التنازع لسنة 2009، ص 275.

دراســـات

وأن طلب التماس إعادة النظر بالتالي المقدم من طرف المدعي غير مقبول.

حيث أنه وعلاوة على ذلك ومن باب التوسع في شرح القانون وبخصوص ما يتمسك المدعي به المتمثل في أن القرار الصادر عن محكمة التنازع موضوع الطلب تم اتخاذه خرقا لمبدإ التقاضي على درجتين بما أن القرار الصادر عن محكمة التنازع في 2008/07/13 أصدره السيد كورغلي بصفته رئيسا مقررا والقرار الصادر عن مجلس الدولة في 2002/11/5 أصدره أيضا السيد كورغلي بصفته رئيسا مقررا.

حيث أن محكمة التنازع لا تشكل إطلاقا درجة ثانية للتقاضي بالنظر إلى المحكمة العليا أو مجلس الدولة.

وان محكمة التنازع هي جهة قضائية ذات طبيعة خاصة من حيث تشكيلتها (المادة 5 وما يليها من القانون العضوي رقم 98-03 المؤرخ في 1998/6/3) واختصاصها (المواد 3 و15 و16 فقرة 1 من نفس القانون العضوي رقم 98-03 المؤرخ في 1998/6/3).

وأن طلب رد القاضي المذكور المقدم تطبيقا للمادتين 201 و202 من قانون الإجراءات المدنية، بالتالي، غير مقبول.

وأنه يتعين بالنتيجة التصريح بعدم قبول طلب المدعي.

لهذه الأسباب

ان محكمة التنازع تقرر:

المادة 1: عدم قبول الدعوى.

المادة 2: المصاريف على المدعي.

ترجمة المترجم رقم 1

THEREFORE

ترجمة مطابقة
TRADUCTION CONFORME
CERTIFIED TRUE TRANSLATION

REGARDING THE ADMISSIBILITY OF THE REQUEST FOR REEXAMINATION:

Whereas the demand of request of reexamination by mean of ways of appeal non ordinary, is provided up to appeal it in the Supreme Court awards (section 295 of the civil procedure law) and the state's council (section 40 of the organic law n°98/01 dated 30/05/1998 relating to the prerogatives, organization and functioning of the state's council.

Whereas the awards of the litigation court are sovereign and cannot be appealed by any means of appeal ways, as it appears from the stipulations of section 32 paragraph 01 of the organic la n°98/03 dated 03/06/1998 relating to the prerogatives, organization and functioning of the state's council.

And the demand of request for reexamination presented therefore by the petitioner is inadmissible.

Whereas furthermore, and in order to enlarge in the explaining of the law and notably elements to which is attached the petitioner, consisting of the fact that the award passed by the litigation court subject of the demand was taking in infringement of the principle of suit principle on two degrees, as the award passed by the litigation court on 13/07/2008 was passed by Mister KOROGHLI in his capacity as the president reporter and the award passed by the state's council on 05/11/2002 was also passed by Mister KOROGHLI in his capacity as president reporter.

Whereas the litigation tribunal do not constitute at all a second degree for suit in view of the Supreme Court and the state's council.

The litigation court is a jurisdiction with a special nature regarding its composition (section 05 and following of the organic law n°98/03 dated 03/06/1998) and its prerogative (sections 3-1516 paragraph 01 of the same organic law n°98/03 dated 03/06/1998).

The demand of the judge's reply mentioned presented pursuant to sections 201 and 202 of the civil procedure law is therefore inadmissible.

And it shall then declare the inadmissibility of the petitioner's request.

FOR THE REASONS ABOVE

THE LITIGATION COURT:

ترجمة مطابقة
TRADUCTION CONFORME
CERTIFIED TRUE TRANSLATION

SECTION 01: inadmissibility of the petition.

TAX PERCEIVED
TO THE PROFIT
OF THE TREASURY
20,00 DA

SECTION 02: the fees are on the burden of the petitioner.

ترجمة المترجم رقم 2

Thus,

***Regarding the admissibility of the review application request**

Whereas the review application request is an extraordinary appeal mean, provided to appeal the decisions of the Supreme Court (article 295 of the civil procedure law) and the Council of State (article 40 of the organic law No.98-01 dated on 30/5/1998, relating to the jurisdictions of the Council of State, its organization and operation.

Whereas the Contentious Court's decisions are sovereign and not subject to appeal whatever the mean, as per the provisions of the article 32, paragraph 1 of the organic law No. 98-03, dated on 3/6/1998, relating to the jurisdictions of the Contentious Court, its organization and operation.

TRUE TRANSLATION

1 Supreme Court's Journal, special issue of the Contentious Court for the year 2009, p 275.

DEBATES

Whereas the review application request submitted by the plaintiff is inadmissible.

Whereas on the other and in order to expand in the interpretation of law, especially the plaintiff's arguments consisting in that the decision issued by the borough Court issued by the Contentious Court subject-matter of the request was taken in breach of the principle to sue at both levels of jurisdiction, since the decision issued by Mr. KOURGHLI, as Judge-Rapporteur and the decision issued by the Council of State, on 5/11/2002, issued by Mr. KOURGHLI, as Judge-Rapporteur as well.

Whereas the Contentious Court is a jurisdiction is of a special nature as to its composition (article 5 and its follow-up from the organic law No. 98-03 dated on 3/6/1998) and its competence (articles 3 & 15 & 16, paragraph 1 of the same organic law No. 98-03 dated on 3/6/1998).

Whereas the reply request of the aforementioned law submitted in application with the two articles 201 & 202 of the civil procedure law, thus, inadmissible.

TRUE TRANSLATION

Whereas it appears to pronounce the inadmissibility of the plaintiff's request.

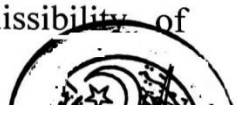

ترجمة المترجم رقم 3

Consequently

For the admissibility of request for reconsideration

Whereas that, the request for reconsideration is an extraordinary way of appeal, to be used against the decisions of the Supreme Court (article 295 of the code of civil procedure) and of the Council of the State (article 40 of organic law n° 98-01 of May 30th , 1998 on the jurisdiction of the Council of the State, its organization and its work.

Whereas, the decisions of the Litigation Court are sovereign and cannot be the subject of any appeal, as it appears from the prescriptions of article 32, paragraph 1, of the organic law n ° 08-2003 of June 03rd, 1998 relating to the jurisdiction, organization and work of the Litigation Court.

The request for reconsideration thus presented by the plaintiff is inadmissible.

Whereas, in order to deepen the explanation of the law and concerning what the plaintiff insists on, that the decision rendered by the dispute Court, subject of the request, was taken in violation of the principle of contention at two levels, since the decision rendered by the Disputes Tribunal on July 13th, 2008 was rendered by Mr. Corgley in his capacity as main rapporteur, the decision rendered by the Council of State on November 5th , 2002 was also rendered by Mr. Corgley in his capacity as rapporteur president.

Whereas, the dispute Court in no way constitutes a second level litigation with regard to the Supreme Court or the Council of State.

That the Litigation Court is a jurisdictional body with a particular character by its formation (articles 5 and following of the organic law n ° 98-103 of June 03rd , 1998) and its competence (articles 3, 15 and 16, paragraph 1 of the same law organic no. 98-2003 of March 6th , 1998).

The request for recusal of the said judge submitted pursuant to Articles 201 and 202 of the Code of Civil Procedure is therefore inadmissible.

Consequently, the applicant's request must be declared inadmissible.

FOR THESE REASONS

The litigation Court decides

Article 1: Inadmissibility of the case.

Article 2: Expenses for the applicant

ترجمة المترجم رقم 4

On the acceptance of the request for review

Considering that the request for review is one of the extraordinary methods of appeal, by an appeal against the decisions of the Supreme Court (Article 295 of the Civil Procedure Code) and the Council of State (Article 40 of Organic Law No. 98-01 of 30/05/1998 relating to the competence of The Council of State, its organization and functioning.

Considering that the decisions of the Court of Disputes cannot be challenged by any means of appeal, under the provision of Article 32, paragraph 1 of Organic Law No. 98-03 of 03/06/1998 related to the jurisdiction, organization and work of the Dispute Court.

Besides, the petition for review requested by the plaintiff was therefore rejected. In addition, and in order to expand the explanation of the law and regarding what the plaintiff insists on, that the decision issued by the Court of Disputes, the subject of the request, was regarded as a violation of the principle of litigation on two degrees, since the decision issued by the Dispute Court on 13/07/2008 was issued by Mr. Corgley in his capacity as a chief reporter, and the decision issued by the State Council on 05/11/2002 issued also by Mr. Corgley in his capacity as chief reporter.

Considering that the Dispute Court does not at all constitute a second degree of litigation with regard to the Supreme Court or the Council of State.

Considering that the Dispute Court is a judicial body of a special nature in terms of its composition, (Article 5 and what follows of Organic Law No. 98-03 of 03/06/1998) and its jurisdiction (Articles 3, 15 and 16, paragraph 1 of the same Organic Law No. 98-03of 03/06/1998).

Considering that that the request to dismiss the aforementioned judge submitted in application of Articles 201 and 202 of the Civil Procedure Code is therefore rejected.

Therefore, the plaintiff's request must be declared inadmissible.

For these Reasons

The dispute court decides:

Article 1: Inadmissibility of the case.

Article 2: Fees shall be born by the plaintiff